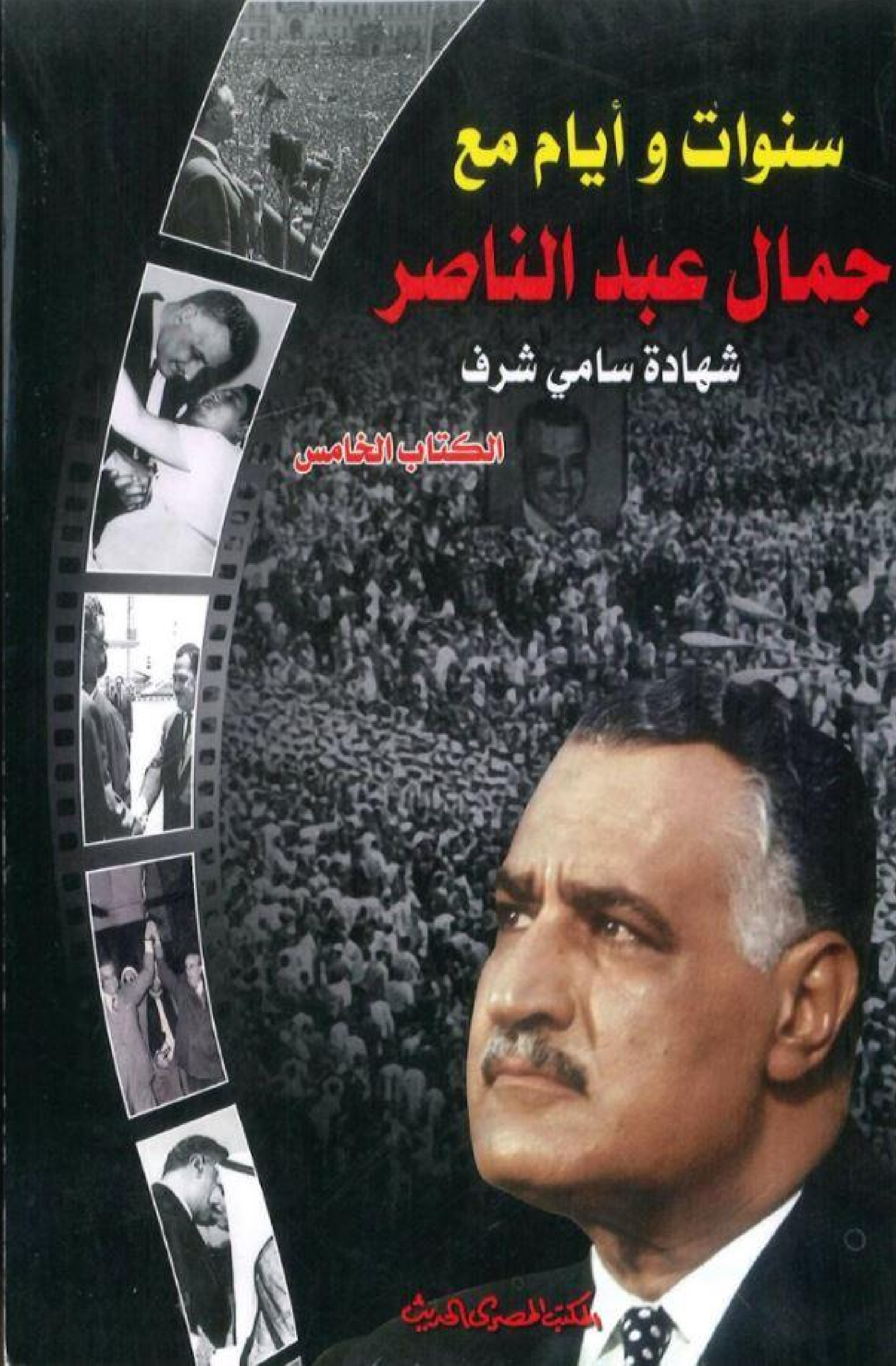

سنوات و أيام مع
جمال عبد الناصر
شهادة سامي شرف
الكتاب الخامس
المكتب المصري الحديث

سنوات وأيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الخامس

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

الطبعة الثانية ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م
[مزيدة و منقحة]

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

شرف، شهادة سامي.
سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر / شهادة سامي شرف. ـ القاهرة:
المكتب المصري الحديث، ٢٠١٦ مج ٥؛ ٢٤ سم
تدمك ٩ ٢٧٨ ٢٠٩ ٩٧٧ ٩٧٨
١- مصر - تاريخ - العصر الحديث
٢- جمال عبد الناصر (١٩٥٤ - ١٩٧٠)
أ - العنوان ٩٦٢،٠٦٣

رقم الإيداع ١٨٤٦ / ٢٠١٦ بتاريخ ٤/١/٢٠١٦

المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com
Email: may642003@gmail.com

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت: ٢٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية ت: ٤٨٤٦٦٠٢

١١٦٦

مقدمة الكتاب الخامس

أعتذر إليك أيها القارئ الكريم ، فقد طال الحديث بنا عبر شهادتي عن سنوات طوال بأيام وليال عشتها بجوار الرئيس جمال عبدالناصر ، وذلك ليس تخليدا له أو تمجيدًا، فهو ليس في حاجة إلى ذلك ، إنما نحن اليوم الذين في أمس الحاجة لإعادة قراءة التجربة الناصرية بجميع جوانبها : السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والعسكرية ...إلخ.

نحن اليوم في أمس الحاجة لاستعادة روح العزة والكرامة والثورة والنضال من أجل رفاهية شعوبنا، ومن أجل وحدة أمتنا العربية والإسلامية ، وقد أصبحت اليوم الصورة شديدة الوضوح:

إذ تسيطر القوى الإمبريالية والاستعمارية على مقدرات الشعوب ، فها هي ذي أمريكا وحليفتها إسرائيل تفرضان سطوتهما بحروب ناعمة داخل مجتمعاتنا وبفتن قاتلة تمزق شعوبنا العربية ، وتسلح وتدرب تنظيمات ومرتزقة باسم الاسلام، والإسلام بريء منهم ومن أعمالهم ، فقد استغلوا جهل بعض المسلمين بدينهم ، ليلبسوا عليهم الباطل باسم الحق .. واستغلوا فئة جاهلة ومارقة عن مجتمعاتها ليعيدوا توجيهها ضد أهلها وضد بلادها، تماما كما يزرعون الفيروسات ليحاربوا بها فيما عرفناه تحت مسمى الحرب البيولوجية، فهذه حروب وغزو فكري تعطلت فيها أجهزتنا الدفاعية الفكرية لسنوات، فنحن بحاجة لحائط دفاع فكري وثقافي وديني لترسيخ مبادئ الوطنية ومبادئ الإسلام ومبادئ الأخوة والمحبة لله وللوطن وللأهل وللإنسانية كافة .(*)

وهكذا تُعد العدة لسايكس بيكو الجديدة لتقسيم بلادنا وشعوبنا لصالح إسرائيل العظمى من النيل إلى الفرات ، كما يرمزون بعلمهم: خط أزرق في الشمال، يرمز للفرات، وخط أزرق في الجنوب، يرمز للنيل ، وهاهم أولاء يبايعون الحبشة لسد النيل عن مصر!!

فأين نقف اليوم .. وقد حاصرتنا الفتن والحروب الداخلية قبل الخارجية، تمزق جبهتنا الداخلية، وتنخر كالسوس في مقوماتنا المجتمعية و تحرّف في هويتنا المصرية

(*) راجع كتاب «لعبة الشيطان.. كيف ساعدت الولايات المتحدة على إطلاق العنان للأصولية الاسلامية» روبرت دريفوس ترجمة أحمد مصطفى .دار الثقافة الجديدة القاهرة ٢٠١٠.

والعربية، فهذه موجة من الهجمات الاستعمارية بغرض إسقاط دول الشرق الأوسط، كما تم إسقاط دول شرق أوروبا، والدولة المدنية في الاتحاد السوفيتي، و بحرب باردة وناعمة ليس فيها قوة عسكرية ، وإن كان التلويح باستخدامها هدد العالم أجمع بمخاوف الحرب النووية والدمار الشامل ..

و هذه هي المحطة الخامسة والأخيرة في شهادتي ..

وقد استكملت فيها شهادتي بالفصل الثاني والعشرين: «عبد الناصر والشباب» حيث وضحت فيه اهتمام جمال عبد الناصر بأهمية تربية جيل من القيادات الشابة ، وكان ذلك من خلال منظمة الشباب الاشتراكي (١٩٦٣-١٩٧٦)، كيف أُنشئت ولماذا ؟ وما الدور الذي لعبته في تنشأة جيل من القيادات الشابة والتي لا تزال أسماؤها لامعة حتى اليوم وفي جميع المجالات : سياسية - اقتصادية - إعلامية - اجتماعية ...

ثم بعد ذلك الفصل الثالث والعشرون « حكاية إعادة تنظيم القضاء» والتي سُميت - بعد ذلك - بمذبحة القضاء ، ووضحت كيف كانت قلة قليلة من القضاة لها توجهات ضد ثورة يوليو (وفد - إخوان)، وكيف استغلوا أحداث نكسة ٦٧ ليثيروا الرأي العام الداخلي والعالمي ضد نظام ثورة يوليو ... والأخطر من ذلك أن اللجنة التي شُكلت بمعرفة السادات، هي التي استبعدت السادة القضاة بمعايير تخالف اللجنة التي شكلها عبدالناصر .. والتفاصيل والملابسات كما سيقرأها القارئ الكريم ..

وكما رأينا اليوم أن هناك قضايا سياسية، وهي محاكمات مبارك ونظامه ، وكلها برّأتهم وأدانت الثوار لأنهم خرجوا عن النظام مطالبين بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية .. فرفع الشعب صورة عبد الناصر وقالوا : الله يرحمه .. كان حبيب الغلابة..

ثم يصدر حكم من محكمة دولية بالتعويض ضد مصر بـ ٢ مليار دولار !! لصالح من؟؟ إسرائيل !! لأن مصر امتنعت عن تصدير الغاز لاسرائيل .. ماذا أقول ؟

ثم الكارثة .. تعلن الحكومة المصرية أن هذا الحكم تجاري بين شركتين تجاريتين لا شأن للدولة المصرية به ... وكأن الهيئة المصرية العامة للبترول - الصادر ضدها الحكم - ليست ملكا للشعب المصري بل تتبع دولة «بوركينا فاسو» مع كامل احترامي وتقديري للدولة الإفريقية الصديقة ..

ثم تأتي الطامة الكبرى حيث تجد أن محامي هيئة البترول استند أن عقد توريد الغاز لإسرائيل شابه فساد، وأن رأس النظام مع قيادات وزارة البترول يحاكمون بتهمة الفساد وإهدار المال العام .. فلما حصلوا على البراءة .. سقط دفاع هيئة البترول ..

وهكذا ترحم الناس على عبدالناصر وقالوا أين محكمة الغدر ؟ أين محكمة الثورة ؟ أين محكمة الشعب ؟

ثم ينتقل بنا الحديث عبرشهادتي في الفصل الرابع والعشرين عن أصعب اللحظات في عمري وتاريخ مصر والأمة العربية ، حيث رحل عبدالناصر في لحظات خاطفة ، تحدثت عن مرضه وأطبائه ونظامه الغذائي والعلاجي ، ثم ملابسات مؤتمر أيلول الأسود .. وكيف كان ضغطا نفسيا وعصبيا وجسديا على الزعيم الراحل إذ يرى المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني يحاربون بعضهم البعض .. وإسرائيل تضحك !

ثم تحدثت عن ترتيبات الخلافة .. وكيفية اختيار السادات رئيسًا عبر القنوات الشرعية والدستورية ، بكل أمانة وصدق، وكيف أنه كانت هناك أطماع في السلطة، وضغوط عربية لتغيير ذلك الاختيار .. رفضناها وأبلغنا السادات بها كما سيرد تفصيلا.

وفي الفصل الخامس والعشرين: السادات رئيسًا .. تتوالى الأحداث يوماً بعد يوم: لأجد نفسي غير قادر على الاستمرار في العمل نفسيا و وظيفيًا مع السادات، ولاختلاف أسلوب التعامل والعمل بين الرئيسين ؛ فقد ارتبطت نفسيا وعاطفيا بالرئيس جمال عبدالناصر وحاولت الضغط على نفسي كثيرا للاستمرار، ولو لحين تسليم مسئولياتي لمن يختاره السادات، إلا إنه رفض بشدة وبكافة الوسائل ..وكان دائما يردد مقولته لي :

Samy ..you know too much

وبمرور الأيام .. وجدت أن الافتراق عن خط ومنهج عبدالناصر، وثورة ٢٣ يوليو بدأ يظهر في الأفق مع بدايات العمل مع السادات ،كما كان ذلك واضحا في كافة المجالات: الاستراتيجية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية.. مما شكل انحرافا خطيرا عن خط ثورة ٢٣ يوليو وما أرساه عبد الناصر من قيم ومبادئ، على الرغم من أن السادات كان يعلن دائما أنه مسئول عن جمال عبد الناصر وأنه يسير على منهجه ..

ولكن شعبنا العظيم الذكي كان يقول:

«أنه يسير بالممحاة ليمسح كل ما خطه جمال عبد الناصر!»

ماذا كان يحدث في كواليس السلطة والحكم لتصل الأمور إلى ما وصلت إليه ؟ وما الذي دفع إلي الصدام بين السادات ورجال عبد الناصر الذين اختاروه خليفة لعبدالناصر إلي أن وقعت أحداث مايو ١٩٧١ ؟ أرجو أنني أكون قد وضحت ذلك للقارئ، وللتاريخ ولمصر، ولأجيالنا القادمة، وذلك في الفصل السادس والعشرين من شهادتي ..

و في الفصل السابع والعشرين : أحداث تراجيديا عالم السياسة .. بعد أن خدمت بلدي وأفنيت شبابي ليل نهار في عمل متواصل بمنتهى الإخلاص والحب والوطنية، دون ميزة واحدة.. أو مصلحة أو استغلال لمنصبي أو ..أو .. ينتهي عمري وعملي الوظيفي باعتقالي بواسطة ضابط كان تحت قيادتي وليقتادني إلى سجن أبي زعبل !!

كيف تم تحديد إقامتي .. ثم اعتقالي وسجني .. ثم محاكمتي مع مجموعة ما سمي زورا بمراكز القوى ، في محاكمة هزلية .. انتهت بالحكم عليّ بالإعدام ثم التخفيف للمؤبد! لماذا الإعدام ؟ ولماذا التخفيف ؟ اترك الحكم عليّ للقارئ الكريم و الحمد لله على كل حال ..

ثم يأتي الفصلان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون ليرويان كيف كان الإعدام النفسي والمعنوي والتشهير بي شخصيا بواسطة جريدة الأهرام وبقيادة أخي وصديقي الأستاذ القدير محمد حسنين هيكل، من خلال اختلاق ونسج قصة سرقة خزنة عبدالناصر، وضبط المسروقات بمنزلي !! فقد رويت قصة الخزنة كاملة منذ شرائها، وحتى ملابسات فتحها بحضور عائلة الرئيس جمال عبد الناصر والسادات شخصيا ، وإثبات كل ذلك في محضر رسمي ..

و في الفصل التاسع والعشرين .. محاولة رخيصة للطعن في وطنيتي لاغتيالي أنا وأسرتي معنويا و نفسيا ؛ باتهامي بالعمالة للسوفييت .. على الرغم من محاكمتي هزليا ، لم توجه لي هذه التهمة .. لماذا ؟ ربما سقطت سهوا .. من المدعي العام الاشتراكي كما تسقط من مقالات الصحف والكتاب فقرات وكلمات من رؤساء التحرير !!

ونحن اليوم بعد ما يقرب من نصف قرن من الزمان .. أحاول إعادة قراءة الأحداث في محاولة للتقييم .. ربما أخطأت أنا وزملائي ..

وفعلا أخطأنا، أقولها بكل شجاعة وأتحمل كثيرًا من المسئولية ..

فالسياسة لا تعرف الأخلاق و لا المبادئ ، ولقد كانت كل خيوط السلطة بيدي بما فيها الحرس الجمهوري .. ولكنني لم أتعلم ذلك من معلمي الزعيم الراحل جمال عبدالناصر ..لم أتعلم الخيانة أو الطعن من الخلف ..

وهذا ما ذكرته تفصيلا بالفصل الثلاثين ..

والحمد لله على ذلك .. فقد أمد الله في عمري لأرى مصر تستعيد شبابها بثورة شبابها في يناير ٢٠١١، ثم تعديل المسار في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، فكنت شاهدا على ثورات ثلاث أثبت فيها شعب مصر أنها كنانة الله في أرضه وأنهم خير أجناد الأرض..

المواطن القومي العربي المصري الناصري

مصر الجديدة ١/ ١/ ٢٠١٦

الفصل الثانى والعشرون

عبد الناصر والشباب

كما أعلن جمال عبدالناصر فى مارس ١٩٦٧، عن أن القضية التى تشغله أكثر من غيرها معلناً : إن العالم كله يحاول إخراج الشباب من السياسة ويحاولون إلهائهم بأنواع من الرقص الجديد ، ويحولون اهتمامهم إلى الرياضة ، وأنا أرى ذلك خطأً كبيراً ، القضية التى أتمنى لو استطعت أن أركز عليها هى أن يشعر الشباب أن السياسة هى عملية صنع مستقبله ، ولكن اهتمامه بها ومشاركتهم فيها هى أكبر ضمانات المستقبل...

عبد الناصر والشبــاب

لم تكن ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ مجرد حركة إصلاحية قام بها شباب الضباط ، بل كانت تعبر عن آمال وآلام وطموحات شعب بأكمله سبقها سنوات من الكفاح والجهاد الوطنى .. ولقد كانت بها أهداف وطموحات أولها هو الجلاء وتطهير البلاد من الاستعمار الذى تمثل فى أكثر من مجرد الوجود العسكرى البريطانى بل سيطرة رأس المال الأجنبى على اقتصاد البلاد وعرق وجهد المصريين، لذلك مرت سنوات منذ قيام الثورة فى ١٩٥٢ لتحقيق تلك الأهداف حتى التفتت ثورة ٢٣ يوليو بقوة لإعادة بناء المجتمع وترتيب البيت من الداخل والتى كان منها تصحيح مفهوم ومسار العمل الوطنى لدى الشعب، وإشراكه فى العملية السياسية وتنشيط الحركة الجماهيرية وإعداد قيادات شابة لقيادة البلاد ولقد كان يؤمن جمال عبدالناصر بدور الشباب فى تحمل مسئوليته الوطنية حيث عبر عن ذلك قائلاً فى ٤ أغسطس ١٩٥٩ مخاطباً الشباب :

« يجب أن يؤمن الجيل الجديد بأن بلاده يجب أن تبنى فى كل ناحية من النواحى ، وأن الوطن العربى لابد أن يكون متكاتفاً فى كل نواحيه ، وأن ما يؤثر على أى جزء من هذا الوطن سيصل تأثيره إلى الأجزاء الأخرى .. فعليكم جميعاً مسئولية كبرى».

وفى اليوم التالى ٥ أغسطس ١٩٥٩ قال جمال عبدالناصر:

« إذا استطعنا أن نطور الشباب والأجيال كى نطور البلد وأن نبنيها .. نكون قد حققنا شيئاً كبيراً فى الوقت نفسه يجب أن نكون مستعدين وعلى أتم الاستعداد ، وفى كل لحظة للدفاع عن الوطن كجنود يخرجون للقتال»..

وفى عيد العلم فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ يؤكد جمال عبدالناصر بقوله:

« .. إن إيمانى لايتزعزع بأن كل جيل جديد فى شعبنا أقدر من الجيل الذى سبقه على الوفاء بمسؤولية عصره ، وإننى أرفض رفضاً مطلقاً ذلك القول الذى يتردد فى بعض

الأحيان إعزازاً للماضي واسترجاعاً لذكرياته .. بأن الأجيال التي مضت لن تعوض وإن ما فات لن يعود .. وإن الأجيال السابقة خير من الأجيال اللاحقة».

كما أعلن جمال عبدالناصر في مارس ١٩٦٧، عن أن القضية التي تشغله أكثر من غيرها معلناً : إن العالم كله يحاول إخراج الشباب من السياسة ويحاولون إلهائهم بأنواع من الرقص الجديد ، ويحولون اهتمامهم إلى الرياضة ، وأنا أرى ذلك خطأً كبيراً ، القضية التي أتمنى لو استطعت أن أركز عليها هي أن يشعر الشباب أن السياسة هي عملية صنع مستقبله ، ولكن اهتمامه بها ومشاركتهم فيها هي أكبر ضمانات المستقبل ، ما أراه في الاتحاد السوفيتي ، وما أراه في غيره يجعلني أقلق الآن لأن الأجيال القديمة تحجب أجيالاً جديدة عن المشاركة ، وهذه مشكلة ، فإذا حجبنا الشباب عن العمل السياسي تتوقف حيوية الأنظمة ، ويزداد الاعتماد على عناصر القوة في المجتمع ، مثل الجيش مثلاً، وهذه ليست وصفة مضمونة لحماية التطور».

هذه هي رؤية جمال عبدالناصر للشباب وإعدادهم للعمل السياسي وتربيتهم لقيادة الأمة وتحمل المسئولية ، ومن هنا كان العمل منذ عام ١٩٦٣ على بناء منظمة الشباب الاشتراكي بعد طرح الميثاق الوطني في ١٩٦٢.

محاولات لإحياء دور الشباب منذ ١٩٥٣

وإن كان هناك محاولات منذ قيام الثورة وتحديداً عام ١٩٥٣؛ لإحياء دور الشباب وتوحيد رؤاهم السياسية في اتجاه وطني واحد ولكن فشلت هذه المحاولات فلم يغب عن اهتمامات جمال عبدالناصر وثورة ٢٣ يوليو في نظرتها للأهمية المتزايدة لدور القيادات الجديدة وضرورة تنظيمها سياسياً وتعبئتها في مواجهة المخاطر والتحديات التي واجهت الثورة في السنوات الأولى من الستينيات ـ وكانت للثورة تجارب سابقة ـ وللأسف فاشلة ـ في العمل مع الشباب ولم تنجح الثورة في تعبئة وتنظيم الشباب سياسياً وجماهيرياً للمشاركة في معارك الثورة وضد أعداء الثورة و ضد رموز الثورة المضادة من الرجعيين .. ويرجع ذلك إلى أن :

١ـ الذين تولوا هذه المهمة كانوا من ثوار الصف الثاني والثالث الذين لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية للعمل مع الشباب .

٢ـ كما أن ضحالة فكر هؤلاء وغياب التوعية الثقافية والسياسية عن أنشطة الشباب كان سببا لفشلها .

٣ـ كما تم التركيز وبشكل خاص على عناصر مؤثرة من الشباب، وللأسف تم استمالتهم لضمان الولاء الشخصي.

٤ـ كما كان من أسباب عدم نجاح منظمة الشباب فى أوائل الثورة هو التركيز فى استخدامهم فى مواجهة خصوم الثورة وليس تطوير قدراتهم لممارسة عمل سياسى منظم أو تأهيلهم وترتيب أفكارهم للعمل على الخط الثوري فى المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية .

وقد تعددت التنظيمات الشبابية فى أوائل ثورة ٢٣ يوليو خلال العشر سنوات الأولى من عمر الثورة ، ولكنها لم تعمر طويلاً ولم تؤثر أو تترك بصمة واضحة تذكر لدى الشباب ومثال على ذلك :

- منظمة الشباب بقيادة وحيد رمضان عام ١٩٥٣، والتى استخدمت لمواجهة الإخوان المسلمين والشيوعيين أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ .
- لجان باندونج : تم تأسيسها فى المدارس الثانوية والجامعات عام ١٩٥٥ .
- شباب الاتحاد القومى : تم تأسيسها بقيادة عبدالعزيز خميس ١٩٥٨ .
- منظمات وتشكيلات أسسها محمد توفيق عويضة تحت مسميات مختلفة مثل :

ـ اتحاد الشباب العربى الجامعى سنة ١٩٥٨ .

ـ أسر ناصر فى الجامعات سنة ١٩٦٠ .

ـ مكتب شئون الطلاب فى الاتحاد الاشتراكى العربى سنة ١٩٦٢ بقيادة : عبدالعزيز خميس ، وعبدالحميد الصغير.

ـ وكذلك أنشطة المجلس الأعلى لرعاية الشباب تحت إشراف عادل طاهر، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية تحت إشراف محمد توفيق عويضة.

أسباب الانقسام :

وقد نشأ الإنقسام بين التنظيمات الشبابية كنتيجة حتمية للانقسام فى صفوف معسكر الثورة نتيجة لاختلاف الرؤى حول قضية الديمقراطية وعودة الضباط لثكناتهم، (أزمة ضباط الفرسان ـ المدفعية ـ محمد نجيب) .والصراع الطبقى (قضية الإصلاح الزراعى والاقطاع) وكذلك بسبب علاقة الثورة مع القوى القومية، والتقدمية العربية ..

كل ذلك بالطبع كان له أكبر الأثر السلبى على تنظيمات الشباب التى تم تشكيلها وتأسيسها منذ أوائل الثورة وحتى أوائل الستينيات.

وفى ظل تلك الانقسامات آثرت السلطة تجنيب الشباب الأنشطة السياسية وأقرت نظام الفصلين الدراسيين منذ منتصف الخمسينيات، حتى ينشغل الشباب ومعظمهم من الطلبة بالامتحانات على فترات متقاربة، ولم تهتم الدولة بالشباب سياسياً وثقافياً واجتماعياً ولم تحاول كسبه وتعليمه وتأسيسه فكرياً ونفسياً فى منظمات فاعله لمواجهة القوى والأفكار والأنشطة الهدامة خارجياً أو داخلياً، مما كان من شأن أن أعداء الثورة استغل ذلك الفراغ والقصور وعملوا على تجنيد الشباب فى تنظيمات سياسية سرية تعمل على نشر السلبيات والشائعات المغرضة والأفكار الهدامة بين الشباب ومن ثمّ فى المجتمع، و بالتالي هدد سلامة الجبهة الداخلية والمجتمع.

وعلى ذلك تأسست تنظيمات ماركسية وشيوعية، وتشكلت فروع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب . واحتدمت المواجهة فى الجامعات وفى النقابات المهنية والعمالية، مما أدى إلى اعتقالات واسعة النطاق لأعضاء وقيادات التنظيمات الماركسية والقومية (عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠).

ولايفوتني أن أذكر إنه أيضاً قامت تنظيمات سرية بأنشطة ملحوظة فى حركة الاخوان المسلمين، وعاد الاستقطاب فى صفوف الشباب المصرى فى أوائل الستينيات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣.

وبعد صدور الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ بدأت تتوحد القوى الثورية وبعد إجراءات عمقت الطابع التقدمى والقومي لثورة ٢٣ يوليو، واقتنعت كل الأطراف بضرورة استعادة الوحدة ، فى معسكر الثورة وضرورة تعاون جميع القوى القومية والوطنية والوحدوية فى مواجهة الأعداء الخارجيين (من الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية العربية) والأعداء الداخليين (بقايا الإقطاع والرأسمالية المستغلة).

وتم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، وتم منحهم عضوية الاتحاد الاشتراكى وعضوية التنظيم الطليعي (الذراع السياسى للاتحاد الاشتراكى فى إطار التمهيد لبناء حزب اشتراكى موحد.

وانعكست هذه الأوضاع على تنظيمات الشباب إيجابياً .. وأدركت قيادة الثورة أن الشباب هم عماد المواجهة وهم القوة الأساسية القادرة ، ليس فقط على حماية الثورة بل على استمرارها.

فكان القرار بتأسيس منظمة الشباب الاشتراكى فى أواخر عام ١٩٦٣ ..

وتواكب معها قرارات بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإعادتهم إلى وظائفهم بنفس أقدمياتهم، فى محاولة لفتح صفحة جديدة فى المجتمع لمواجهة التحديات الخارجية، وشاركت قيادات من الماركسيين والبعثيين والقوميين العرب والتيار الدينى إلى جانب الناصريين فى تأسيس منظمة الشباب الاشتراكى والتى صنعت قيادت وكوادر وطنية وسياسية فى الساحة المصرية كان ولايزال لها أكبر الأثر الايجابى فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر والعالم العربى .

الإجراءات التنفيذية لتأسيس منظمة الشباب الاشتراكى

لقد عهد إلى زكريا محيى الدين لتأسيس منظمة الشباب الاشتراكى .. وزكريا محيى الدين كان من أكثر ضباط الصف الأول كفاءة وانضباطاً .. ولم توكل المهمة إلى ضباط الصف الثانى أو الثالث؛ كما حدث من قبل فى أوائل سنوات الثورة..وكما ذكر زكريا محيى الدين : « كلفني جمال عبدالناصر بتأسيس تنظيم الشباب، ولم يعطني أية تفاصيل..».

وبذلك كان من الأهمية تحديد الفكر الذى سيدرسه شباب المنظمة وهو أساس التنظيم ـ وسألت نفسي ما هوفكر ثورة ٢٣ يوليو ، ليس يميناً ولايساراً ، ورأيت أن أستعين وأوفق بين مفكرين من جميع الاتجاهات السياسية : إسلاميين ـ قوميين ـ ماركسين ـ وطلبت منهم إعداد البرنامج الفكرى للمنظمة.

وبدأت باختيار مجموعة من الرواد الذين سيقودون المنظمة بعد ذلك؛ وقررنا تنظيم معسكرات تربوية فى أماكن منعزلة بإقامة دائمة للتفرغ تماماً لهذه الدراسة . (كان فى مرسى مطروح ـ وادي النطرون – حلوان) وكان من هؤلاء المفكرين : د/ محمد الخفيف ، وحسين كامل بهاء الدين، ود. أحمد كمال أبو المجد ، ود. أحمد القشيرى وغيرهم ..

وكانت المهمة هى وضع برنامج تثقيفى لأعضاء المنظمة .. فى صورة سلسلة من المحاضرات التى كانت موضع عناية واهتمام من زكريا محيى الدين الذى كان يقرأها ويناقشها إن وجد بها ملاحظات .. وكان يتساءل عن السبب فى أن التنظيمات المضادة للثورة ــ مثل الإخوان والشيوعين ـ كانت أكثر فاعلية وتأثيراً فى جذب الشباب ؟!

وكان من رأيه أن هذه التنظيمات كانت تهتم بالمنهج العلمى المنظم فى عملية تكوين الشباب.

وعلى ذلك بدأ زكريا محيى الدين فى إقرار برنامج التثقيف السياسى، وكان من ضمن المعاونيين فى إعداد ذلك البرنامج د/ علىّ الدين هلال (وزير الشباب الأسبق) والذى كان لا يزال معيداً بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وتحددت معالم بناء المنظمة فى عاملين :

* توفير البناء الفكرى المحـــدد المعالـــم .

* اتباع منهج علمى منظم فى تكوين المنظمة.

وكان من أعضاء أمانة المنظمة د/ يحيى الجمل (الفقيه الدستوري)، ود/ حسين كامل بهاء الدين (وزير التربية و التعليم الأسبق)، ود/ أحمد كمال أبو المجد، ود/ مفيد شهاب (وزير شئون مجلسي الشعب والشورى) ود/ عبد الأحد جمال الدين (وزير الشباب والرياضة الأسبق)، ومحمد الخفيف، وإبراهيم سعد الدين (من الماركسيين المعتدلين) .

وبدأت الخطوات الأولى العملية والتنفيذية لتأسيس منظمة الشباب الاشتراكى عام ١٩٦٣؛ بتشكيل هيئة السكرتارية المؤقتة التى عُهد إليها بالتخطيط لبناء المنظمة، واختيار وتدريب رواد الشباب الذين يمثلون النواة الأولى للكادر القيادي فى المنظمة، والذى سيتولى بنائها فيما ما بعد، واحتفظت هيئة السكرتارية بالسمة الأساسية لتشكيلها من شخصيات عامة وقيادات فكرية وسياسية متنوعة ، وخبراء متخصصين فى العمل مع الشباب ، ينتمون تاريخيا لتيارات واتجاهات سياسية متعددة ، تعاونوا مع الثورة وانضموا إليها كأفراد فى تنظيمات الثورة السياسية ..

وكان لذلك التنوع أكبر الأثر الايجابى فى تماسك وتناغم العناصر الأساسية في المنظمة فكرياً وسياسياً ..

كما كان هذا التنوع والتعدد الفكرى والسياسى لأعضاء السكرتارية المؤقتة للمنظمة ووجود أعضاء من منابع فكرية وسياسية متعددة ؛ كان له أثر إيجابى فى أسلوب اختيار وتقييم العناصر المرشحه كرواد ، وعدم استبعاد الكفاءات بسبب تاريخها السياسى.

مارست هيئة السكرتارية المؤقتة مسؤولياتها تحت إشراف زكريا محيى الدين ، فوضعت البرنامج الفكرى وشكلت كياناً من أعضائها ، وتوجهت إلى مختلف المحافظات لمقابلة المرشحين من الشباب ، وكان يشترط فيهم أن تكون لهم الخبرة فى العمل مع الشباب ، أو ممن يتولون وظائف فى مجال الشباب (مثل الإخصائى الإجتماعى فى المدرسة أو العاملين

فى إدارات الشباب) ، أو ممن تولوا قيادة تنظيمات شبابية مثل اتحادات الطلبة ، بالإضافة إلى العناصر النشطة فى العمل السياسى..

وبدأت مناقشات أعضاء هيئة السكرتارية الخاصة مع المرشحين من الشباب بهدف التعرف على العناصر الصالحة ـ مبدئياً ـ من حيث الاستعداد للنشاط فى مجال العمل السياسى مع الشباب .

* ثم بدأ العمل لإعداد المرشحين كرواد ـ وكان عددهم حوالى ٩٠٠ شاب ـ فى معسكر بمرسى مطروح فى صيف ١٩٦٤ ـ استمر لمدة ٣شهور ، على ٣ أفواج حيث درس المرشحون برنامجاً فكرياً وسياسياً يتضمن عدداً من المحاضرات حول ضرورة الثورة وتاريخ النضال المصرى والديمقراطية، وحتمية الحل الاشتراكى، وقضية فلسطين والوحدة العربية .. بالإضافة إلى عدد من المحاضرات حول خبرات العمل فى مجال الشباب والتنظيمات الشبابية.

وتم تقييم الدارسين فكرياً وسلوكياً ، ورُشح من يصلح منهم للمرحلة الثانية فى معسكر وادى النطرون ـ وكان الهدف من هذا المعسكر اختبار القدرات القيادية للدارسين لأن قيادة الشباب ليست مجرد نظرية أو قناعة فكرية بل خبرة عملية وموضوعية يتعين التعرف عليها بدقة ..

وكان فى معسكر وادى النطرون يتعين على كل مرشح من معسكر مرسى مطروح أن يقود مجموعة مكونة من ١٠ أفراد من شباب المتطوعين فى معسكر العمل بوادى النطرون، والذين لاتربطه بهم أى معرفة سابقة ، وأن يعايشهم خلال العمل وفى فترات الراحة و الأنشطة ، ويقوم بنقل المفاهيم السياسية والفكرية التى درسها فى معسكر مرسى مطروح ..

وكانت هناك لجان من هيئة السكرتارية لمتابعة وتقييم المرشحين من معسكر مرسى مطروح فى كيفية ومدى إلتحامهم بشباب المتطوعين وكيفية نقل الأفكار والمفاهيم السياسية للثورة، والتى سبق وأن تدارسوها بمعسكر مرسى مطروح ، وتقييم قدرتهم على الاندماج والالتحام بين القيادات والشباب .

وانتهى هذا المعسكر بعملية تقييم أخرى وتم اختيار العناصر الناجحة من هذه التجربة إلى برنامج المرحلة الثالثة لمعسكر ثالث فى حلوان استمر خمسة أسابيع بنظام التفرغ الكامل والإقامة الدائمة .. وتضمن محاضرات متعمقة فى قضايا الاشتراكية،

ومشاكل تطبيق الاشتراكية فى مصر والديمقراطية والأسلوب العلمى فى الدراسة، وقوى الثورة والثورة المضادة، وتطور مصر من الإقطاع والرأسمالية، والصراع العربى - الإسرائيلى .. وكثير من الموضوعات التى يهتم بها النشطاء فى المجال السياسى.

* وعلى امتداد المراحل الثلاث، تمت تصفية المرشحين من ٩٠٠ شباب إلى ١٠٩ رائد من رواد المنظمة الشبابية، وشكلوا النواة الأولى للمنظمة؛ كان منهم ٢٠ موجهاً سياسياً بدأوا فى أكتوبر ١٩٦٥ فى التوجيه السياسى للأعضاء الجدد فى المعهد الاشتراكى للشباب فى حلوان .. وتولى الباقون قيادة العمل التنظيمى والجماهيرى والسياسى فى بناء منظمة الشباب على المستوى المركزى وعلى مستوى المحافظات والأقسام والمراكز، وكان من ضمن الموجهين السياسيين: صلاح الشرنوبى - وعبد الغفار شكر ..

وفى نفس الوقت تم تشكيل مكتب المنظمة من خمسة رواد تحملوا مسؤولية بناء الهيكل القيادى للمنظمة فى المحافظات والأقسام والمراكز .. وتواصل نشاط المنظمة فى الإعداد الفكرى والسياسى للأعضاء الجدد وتسكينهم فى الهيكل التنظيمى فى المحافظات وقيادتهم فى النشاط السياسى بمواقعهم الجماهيرية والسكنية (وكان ذلك فى الفترة من أكتوبر ١٩٦٥ حتى يوليو ١٩٦٦).

وعندما تم الإعلان رسمياً عن تشكيل منظمة الشباب الاشتراكى كان عدد الأعضاء وصل إلى ٣٠ الف شاب موزعون على كل المحافظات وفى جميع الفئات الاجتماعية المختلفة:

طلاب ثانوى - طلاب جامعات - عمال - فلاحون - مهنيون .. وكان الهدف واضح منذ بداية إنشاء المنظمة وهو:

- إعداد جيل جديد من القيادات الشبابية، له المقدرة على تجنيد وقيادة الشباب للعمل والمشاركة الايجابية فى بناء المجتمع الجديد .. مجتمع الثورة والحرية والعدالة وتكافؤ الفرص..

- وكان سبيل ذلك هو تنمية القدرات القيادية لدى الرواد من الشباب ورفع مستواهم الفكرى بهدف خلق قاعدة عريضة من العناصر القيادية الشابة القادرة على تحمل مسئوليات الوطن.

وقد جاء في أول مذكرة لأمانة منظمة الشباب مقدمة إلى الرئيس جمال عبد الناصر في أكتوبر ١٩٦٥ :

إن بناء التنظيم المطلوب يستلزم عناصر أربعة تضمن استمراره وتحقيقه لأهدافه وهي:

١ ـ نظرية ثورية ٢ ـ برنامج عمل .

٣ ـ الكادر السياسي ٤ ـ اللائحة .

ويعتبر إعداد الكوادر السياسية هو العمود الفقري للتنظيم، فبدونه تصبح المنظمة مجرد حبر على ورق، تعبر عن بعض الأفكار الغير مطبقة على أرض الواقع، فكان لزاماً إعداد وتنشئة هذا الجيل القيادي من الشباب، وقد أكد جمال عبدالناصر على هذا المعنى عندما زار المعهد الاشتراكي للشباب في حلوان في نوفمبر ١٩٦٥ حيث قال :

« ما تهمناش أبداً هذه المؤامرات والاغتيالات وخطط الاغتيالات ، ما تخوفناش إذا استطعنا فعلا إن إحنا نبني الجيل اللي يتسطيع أن يقود.. كل واحد منا عمره مقدّر حيموت امتى، واحنا ما بنخافش، ولكن إلّي يخوفنا إن مايكنش فيه قيادات.. أنتم النهارده بتمثلوا عنصر جديد للقيادات، طليعة الاشتراكيين بتمثل عنصر جديد لقيادات موجودة النهاردة.. البلد فعلاً فيها قيادات .. قيادات الشباب.. قيادات الجهاز السياسي.. يمكن أنا اتكلمت وقلت إن أنا غير مطمئن على القيادات في المستقبل .. النهارده باقول أنا مطمئن على المستقبل ، طليعة الاشتراكيين فيها قيادات ، الشباب النهاردة فيهم قيادات..».

وهكذا .. كانت الخطوة الحاسمة في اكتشاف واختبار كفاءة القيادات هي مدى الالتحام مع الجماهير وخدمة المجتمع والاندماج في العمل الجماهيري والسياسي والقدرة على التأثير وبذل الجهد في خدمة المجتمع..

ولقد تنوعت خدمات المجتمع من حيث مجتمع الريف أو الحضر أو العمال أو الجامعة، فكانت الخدمات الاجتماعية تتمثل في الريف في مقاومة الآفات ودودة القطن ـ محو الأمية ـ في مجال المدرسة أو الجامعة : دروس تقوية للطلبة الضعاف في المستوى التأسيسي ـ في مجال العمال بالمصانع : توفير المواد الخام وتقليل الهالك ـ تحسين العمل وزيادة الانتاج ـ في مجال الأحياء : التشجير والمحافظة على البيئة ..).

الاعلان الرسمي عن المنظمة :

ولقد تم الإعلان الرسمي في ٢١ يوليو ١٩٦٦ في :

احتفال بجامعة القاهرة بقاعة الاحتفالات الكبرى بعد أن زاد عدد أعضائها عن ٣٠ ألف عضو وتم الإعلان عن اللائحة الأساسية للمنظمة والإعلان عن تشكيل أول لجنة مركزية للمنظمة ضمت ٥٢ عضوا ـ وهي أعلى هيئة قيادية في المنظمة .

وتم الاعلان عن أعضاء يمثلون السكرتارية المركزية للمنظمة (الأمانة المركزية) وهي الهيئة التنفيذية المنوط بها إدارة العمل اليومي / المركزي للمنظمة والإشراف على الأنشطة على كافة المستويات .

وحددت اللائحة : أهداف المنظمة والمبادئ التنظيمية التي تحكم العلاقات داخل المنظمة وشروط العضوية وواجباتها والهيكل التنظيمي الذي يتكون على أساس جغرافي لمحل السكن أوالعمل وكانت هناك مستويات تنظيمية هرمية تكونت من :

١ـ الوحدة الأساسية وتضم مجموعات من ٣ إلى ٢٠ فرد على مستوى : المصنع ـ الكلية ـ المدرسة ـ الشركة ـ الحي السكني ـ القرية ـ ويكون لكل مجموعة مقرر (قائد) ومقرر مساعد ـ وإذا كان هناك أكثر من مجموعة على مستوى الوحدة الأساسية يكون هناك لجنة قيادية تضم مقرري هذه المجموعات» .

٢ ـ لجنة القسم أوالمركز .

تشكل بقرار من اللجنة المركزية بناءاً على ترشيح لجنة المحافظة ويكون لها سكرتارية (أمانة) لإدارة النشاط اليومي .

٣ ـ لجنة المنطقة :

تشكل بقرار من اللجنة المركزية ويكون لها سكرتارية (أمانة) لإدارة النشاط اليومي

٤ـ لجنة المحافظة :

تشكل بقرار من اللجنة المركزية ويكون لها سكرتارية (أمانة) لإدارة النشاط اليومي وتتكون من ثلاثة إلى سبعة أعضاء .

٥ ـ اللجنة المركزية :

وتتشكل بقرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ويكون لها سكرتارية مركزية (أمانة مركزية) لإدارة العمل اليومي .

وقد تحددت واجبات كل مستوى تنظيمى بما يكفل قيادته للعمل الشبابى فى نطاق مسؤوليته والإشراف على المستويات الأدنى، وتذليل العقبات واقتراح الحلول للمشاكل التى تواجه نشاط المنظمة.

وقد تشكلت السكرتارية المركزية للجنة المركزية لمنظمة الشباب من ٧ أعضاء ضمت:

١ـ د/ حسين كامل بهاء الدين ـ أمين منظمة الشباب الاشتراكى .

٢ـ د/ عبدالأحد جمال الدين ـ الأمين المساعد للعلاقات الخارجية .

٣ـ د/ مفيد محمود شهاب ـ الأمين المساعد للتدريب .

٤ ـ د/ عادل عبدالفتاح ـ الأمين المساعد للتنظيم .

٥ ـ السيد / هاشم العشيرى ـ الأمين المساعد للعمل السياسى والأنشطة .

٦ ـ السيد / عبدالغفار شكر ـ الأمين المساعد للتثقيف

٧ ـ السيد / سمير حمزة ـ الأمين المساعد ، وقد تم فصله من عضوية المنظمة فى أكتوبر ١٩٦٦ .

وكان قد أعلن عبدالمجيد فريد سكرتير عام رئاسة الجمهورية قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بتشكيل اللجنة المركزية لمنظمة الشباب من ٥٢ عضواً ..كان من بينهم الطلاب والفلاحين والفتيات والعمال .

وقد زاد نشاط منظمة الشباب وتم التوسع الأفقى حيث ازداد عدد الموجهين من ٢٠ إلى ٤٠٠ موجه وتم إنشاء ٥٩ معهداً اشتراكياً موزعة على جميع محافظات الجمهورية .

وزادت عضوية الشباب حتى وصلت إلى ٢٢٠ ألف شاب وفتاة فى نهاية مايو ١٩٦٧ .. وكان لهذه الزيادة المطردة بشكل ملحوظ فى فترة قصيرة (من ٣٠ ألف إلى ٢٢٠ ألف) قصة لزم ذكرها لنتعلم العبرة والعظة؛ وبعد أحداث النكسة فى يونيو ١٩٦٧ تم إغلاق المعاهد الاشتراكية لفترة طويلة.

قصة زيادة أعضاء منظمة الشباب من ٣٠ ألف إلى ٢٢٠ ألف في ١٠ شهور (فى الفترة من يوليو ١٩٦٦ إلى مايو ١٩٦٧) :

صدر توجيه من على صبرى الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى بضرورة أن يكون هدف المنظمة زيادة أعضاءها إلى ٢٥٠ ألف شاب وفتاة خلال عام واحد .

وللحق فقد شهد هذا التوجيه معارضة شديدة من أغلبية الموجهين السياسيين وقيادات المحافظات وأعضاء اللجنة المركزية ، ورأوا أن ذلك سوف يؤدى إلى انهيار

المستوى الفكرى والسياسى والتنظيمى للأعضاء الجدد، كما أنه سيصعب تأهيلهم عملياً وميدانياً لاختلال نسبة الموجهين السياسيين الذين استغرق تدريبهم وتأهيلهم مدة سنتين وعلى ٣ مراحل وكان عددهم ٢٠ موجها بالرغم من أن الموجهين السياسيين الجدد بلغ عددهم ٤٠٠ موجه وتم تأهيلهم خلال ٤٥ يوماً فقط!! فنجد أن العدد زاد لأكثر من ٢٠ ضعف فى مدة شهر و نصف!! ولقد شهدت المنظمة نقاشاً مستمراً وخلافاً حول هذه القضية خلال شهرى أغسطس / سبتمبر ١٩٦٦، وقد تحمس لهذا التوجيه د / حسين كامل بهاء الدين أمين الشباب، وعارضها بشدة سمير حمزة الأمين المساعد والقيادات المرتبطة به وقد تم اعتقالهم فى أكتوبر ١٩٦٦ بتهمة الانضمام إلى تنظيم القوميين العرب، أما باقى الأمناء المساعدين وأعضاء السكرتارية المركزية فقد لزموا الصمت، واعتبر أنهم موافقون ضمنياً وفى أول اجتماع للجنة المركزية للمنظمة فى أكتوبر ١٩٦٦ دافع على صبرى عن رأيه وقال:

« إننا فى سباق وصراع مع الرجعية فى مصر .. ومن واجبنا أن نوسع ونكسب عدد كبير من الشباب إلى صف الاشتراكية والدفاع عنها عندما تأتى لحظة المواجهة .. وقال :

« لو أن هؤلاء الشباب الجدد لايعرفون الاشتراكية بما فيها الكفاية يكفينا فقط أن يرتبطوا باسم الاشتراكية ويتحمسون لها ويتصدون للدفاع عنها فى لحظة المواجهة مع الرجعية ، وبالإمكان مواصلة تثقيفهم بعد ذلك لرفع مستواهم الفكرى ، كما أنه يمكن معالجة الآثار السلبية لهذا التوجه باتباع سياسة كوادر تقوم على إعداد العدد الكافى من القيادات اللازمة لقيادة هذه العضوية ، وتزويد القيادات بالخبرات التنظيمية والسياسية اللازمة ، وتأهيلهم فكرياً مما يمكنهم من قيادة الأعضاء .. وسوف يفيد التوسع فى العضوية فى هذا الصدد لأنه كلما اتسعت القاعدة التى نختار منها القيادات ؛ كلما كانت الفرصة أكبر للحصول على أفضل عدد من العناصر الصالحة» .

وبالفعل تم زيادة الاعداد .. التى بلغت ٢٢٠ ألف عضو فى أقل من سنة (فى مايو ١٩٦٧) ـ وقد عانت المنظمة بالفعل من كثير من المشاكل نتيجة لهذا التوسع المفاجئ فى العضوية .. وانعكس ضعف المستوى الفكرى للموجهين الجدد على المناقشات مع الأعضاء، حيث افتقدت الإقناع وحرية المناقشة، ولم يكن هناك وضوح كافى فى التوجهات الفكرية لضعف مستوى الموجهين السياسيين الذين لم يتم إعدادهم بالقدر الكافى .. وهكذا فإن فاقد الشئ لايعطيه.

وإن كان هناك من دافع عن توجه على صبرى بالزيادة المفاجئة؛ بأن هؤلاء هم الذين تصدوا لتوجهات أنور السادات فيما بعد ومحاولاته فى الخروج عن خط جمال عبدالناصر وفى الخروج عن الخط القومى والتقدمى لثورة ٢٣ يوليو .

وحقيقة .. فإن الصفوف الأولى للحركة الطلابية فى السبعينيات ، والحركة العمالية النقابية ، وحركة المثقفين المعارضة لتصفية انجازات وتوجهات ثورة ٢٣ يوليو ..كانت من عناصر وقيادات منظمة الشباب الاشتراكي ..

الأنشطة والعلاقات الخارجية للمنظمة :

ومما لايفوتنى أن أذكره .. أن المنظمة الشبابية لم تكن مجرد كيان محلى أو إقليمى ، بل كانت لها من أذرع التواصل والتعاون مع المنظمات الشبابية الأخرى سواء فى العالم العربى أو الدولى .

حيث كان هناك تبادل زيارات وخبرات مع منظمات الشباب فى الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث، وأجريت دراسات تفصيلية للمنظمات الشبابية فى الاتحاد السوفيتى والصين ويوغسلافيا وبولندا والمجر ورومانيا وألمانيا الديمقراطية وغينيا والجزائر..

وقد تم إشراك الرواد فى دراسات ميدانية لهذه المنظمات فى الدول المشار إليها .. وقد حرصت الوفود على التعرف على أسلوب وعلاقة هذا المنظمات الشبابية مع التنظيم السياسى الأم ، والحزب القائد ، وهيكلها التنظيمى ، وقواعد العلاقات الداخلية ، وكيفية إعداد القيادات ، ومدارس الكادر والبرامج الثقافية والسياسية وأسلوب الاندماج الجماهيرى وعلاقة التنظيم السياسي للشباب بمجالات العمل الشبابى الأخرى : الرياضية والثقافية ، والاجتماعية.

أسابيع الصداقة والمعسكرات الدولية :

كما تم تنظيم أسابيع صداقة مع شباب الكومسمول فى الاتحاد السوفيتى وشبيبة ألمانيا الديمقراطية، والتى كانت تعقد سنوياً بالتبادل بين مصر وكل من الدولتين ، ويشارك فى هذه الأسابيع شباب يتنافسون فى الأنشطة الرياضية والثقافية والموسيقية والفنية، ويعقدون ندوات سياسية لمناقشة القضايا الدولية والأقليمية موضع الاهتمام المشترك، كما نظمت أسابيع صداقة مماثلة مع شباب جبهة التحرير الوطنى الجزائرية، وعقدت دورات سياسية مشتركة بين الشباب المصرى والجزائرى شملت محاضرات ومناقشات

فكرية حول التنظيم السياسى ودور الشباب والواقع العربى وحتمية الحل الاشتراكى ، والإسلام والاشتراكية، والاستعمار والرجعية ، ومشكلة فلسطين .

خلافات وصراعات بمنظمة الشباب الاشتراكى :

منذ قيام وتأسيس المنظمة وكانت هناك معارضة شديدة لبنائها .. فلقد عارضها بشدة عبدالحكيم عامر وشمس بدران واعتبروها تنظيم سياسى معارض للقوات المسلحة (خاصة فى حالة حدوث انقلاب عسكرى !!)

وعلق عبدالحكيم عامر على إنشاء المنظمة بأننا نعلّم الشباب فى الكلية الحربية ! وكذلك كمال الدين الحسين اعترض على مشاركة الماركسيين ..

كما أن على صبرى صاحب توجيه التوسع فى أعداد المنظمة لتكون ٢٥٠ ألف شاب فى أقل من عام، وكان يشغل أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، فاعتبر أن هو الأب الروحى للمنظمة وأنها يجب أن تدين بالولاء له، وكان يقول على صبرى :

« إن جمال عبدالناصر كان متحفظاً منذ البداية على امتداد نفوذ منظمة الشباب لأنه كان هناك نوع من المنافسة فى هذه الفترة بين الجيش والاتحاد الاشتراكى بشكل عام ، ومنظمة الشباب بشكل خاص، على أساس أن الجيش هو الذى يحمى الثورة منذ قيامها إلى منتصف الستينيات ، وبروز دور المنظمة الشباب على أساس أنها قوة سياسية مؤيدة للثورة تحمى استمراريتها ، كان يخلق حساسيات بينها وبين الجيش الذى كان بدأ يفقد تأثيره فى القرارات السياسية، وبذلك كان هناك تحفظ من جمال عبدالناصر على توسع وامتداد نفوذ الشباب حتى لايظهر أنه قد تعمد تقليص صلاحيات ونفوذ المؤسسة العسكرية بقيادة عبدالحكيم عامر ، كما كان يزعم(عبد الحكيم عامر) دائماً خاصة بعد الانفصال عن سوريا وبداية توتر العلاقة بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر. (*)

وبعد أحداث الطلبة عام ١٩٦٨ والمظاهرات ضد أحكام الطيران ودور منظمة الشباب — عن وعى وحس وطنى — بمحاسبة وتشديد العقوبات على المسؤولين عن نكسة ١٩٦٧، والمطالبة بتغيير أوضاع الوطن ، كان من رأى جمال عبدالناصر أنه يجب أن تتماسك الجبهة الداخلية ، وألا نشغل القوات المسلحة ـ وهى فى مرحلة إعادة البناء ـ بالمهاترات السياسية، خاصة مع تزامن بدء حرب الاستنزاف..

ومن هنا كان القرار بكبح جماح منظمة الشباب ، وتغيير قيادتها وتم تغيير أمين الشباب د/ حسين كامل بهاء الدين وتسلم أحمد كامل (رئيس المخابرات العامة فيما بعد).

(*) راجع الكتاب الثانى من هذه الشهادة أزمة الرجل الثانى.

واقعة أخرى تشير إلى نمو دور منظمة الشباب :

مساء ١١ يونيو ١٩٦٧ .. كانت مصر محطمة تلملم آثار هزيمة نكراء ، وقد تنحى جمال عبدالناصر معلناً تحمله كافة المسئولية وعودته كجندي إلى صفوف الجماهير، وخرجت جموع الشعب المصرى بعفوية بالغة مطالبة جمال عبدالناصر بالثبات والصمود والتحدي لإزالة كافة آثار العدوان ، وبقبول عودة الرئيس جمال عبدالناصر عن التنحى، فقد أخبر د. حسين كامل بهاء الدين - أمين الشباب قيادة المنظمة (السكرتارية المركزية للمنظمة): أنه وردت معلومات بأن إسرائيل سوف تقوم بعملية إنزال مظلات على سماء القاهرة - متهزة فرصة انهيار القوات المسلحة - وأن الأمر يتطلب تصدى أعضاء المنظمة فى محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - شبر الخيمة) لهذه العملية ومقاومتها شعبياً ..

مما تتطلب عملية استدعاء سياسى لأعضاء المنظمة فى القاهرة الكبرى - وكانت المنظمة تملك شبكة اتصال قوية تمكنها من عملية التعبئة والاستدعاء السياسى لأعضائها خلال ساعتين ؛ وذلك عن طريق مسؤول الاتصال المركزى فى المقر المركزى للمنظمة الذى يبدأ عملية الاستدعاء السياسى فيتصل بعشرة أعضاء تليفونيا ويتولى كل عضو الاتصال بعدد مماثل ، ويتحرك كل واحد منهم فى منطقته لإخطار زملاءه بعملية الاستدعاء ، وكان يتم اختيار هؤلاء الأعضاء ممن يملكون وسيلة اتصال سريعة (سيارة - موتوسيكل - دراجة) ويكون فى منطقة متوسطة البعد عن بقية الزملاء لسرعة تحقيق الاتصال، وكان كل عضو على علم مسبق بمكان الاستدعاء ، حيث تم التدريب العملي المسبق على عملية الاستدعاء السياسى ، وذلك بشكل جزئى وكامل ، ومن ثم معالجة نقاط الضعف من خلال تلك الاختبارات وكانت مواقع التجمع بالقاهرة الكبرى كالتالى :

* شرق القاهرة : نادى الشمس * جنوب القاهرة : حلوان المعهد الاشتراكى

* شمال القاهرة : مركز شباب الساحل * وسط القاهرة : مركز شباب الجزيرة

* الجيزة وامبابة وشبرا الخيمة : المدرسة السعيدية .

وقد تجمع حوالى ٤٠ ألف عضو من المنظمة ، وتولى قيادة كل حشد فى كل منطقة أحد أعضاء السكرتارية المركزية وكانت هناك غرفة عمليات فى المقر المركزى تتلقى تقارير عن تطور الحشود أولاً بأولا.

وقرب الفجر ، تم إبلاغ القيادات المسؤولة عن التجمعات الستة بنص بيان مطلوب إعلانه للشباب :

وهو أن الاستدعاء السياسي كان بسبب معلومات عن تعرض القاهرة لخطر عملية إنزال مظلات من العدو الاسرائيلي على القاهرة وقد زال هذا الخطر .. وأن عملية الاستدعاء السياسي قد نجحت، وعبرت عن مدى وطنية والتزام الشباب بالقيام بدورهم الوطني في حماية البلد ..

ولكن كان للشباب ، رأي آخر ، حيث عبروا عن استيائهم للحشد دون سلاح !!

وكان لذلك أكبر الأثر السلبي على حماس الشباب ، بعد مرارة الهزيمة وشعورهم بالفتور والإحباط ، بعد تخبط القيادات مما أدى إلى مشاعر خيبة الأمل ـ وكانت هذه هي بداية النهاية ..

ولقد كان السبب الحقيقي للاستدعاء وتجميع الحشود .. هو التصدي للمظاهرة العسكرية التي قام بها أنصار المشير/ عبدالحكيم عامر بقيادة الضابط « محمد أبو نار» والذي توجه إلى منزل الرئيس جمال عبدالناصر لإجباره على إعادة المشير عامر إلى قيادة القوات المسلحة ، وعندما تمت السيطرة .. بمعاونة قوة عسكرية أخرى واعتقال قادة المظاهرة العسكرية ..تم صرف حشود الشباب .

وقد كشفت عملية الاستدعاء السياسي لشباب المنظمة في خلال ساعتين عن مدى الالتزام والتنظيم والوطنية لأعضاء المنظمة في وقت انهارت فيه مؤسسات الدولة وقياداتها:

القوات المسلحة ، الشرطة ، الاتحاد الاشتراكي ، فكان قرار القيادة السياسية بضرورة إخضاع المنظمة للسيطرة المباشرة والكاملة ، وصدر قرار بتعيين أحمد كامل أميناً للشباب بدلا من د/ حسين كامل بهاء الدين، وكان أحمد كامل يعمل في رئاسة الجمهورية تحت إشرافي المباشر وبالتالي تحت إشراف الرئيس جمال عبدالناصر .

* * *

قصة أخرى رواها محمد حسنين هيكل :

مشروع قرار جمهورى أعده جمال عبدالناصر بسفر المشير عامر فى مارس ٦٧ للعلاج فى الخارج.

وقال عبدالحكيم عامر أن الاتحاد الاشتراكى قام بعملية تشهير به بعد طبع منشورات حول زواجه من الفنانة برلنتى عبدالحميد .. . .

وقد تم إلغاء موضوع السفر بعد إرسال المخابرات العسكرية تقريراً لجمال عبدالناصر عن مشروع تدريبى نظمته منظمة الشباب لأعضائها فى معسكر أبو قير للشباب عن كيفية مقاومة التنظيم السياسى للإنقلابات العسكرية ، وخشى عبدالناصر أن يساء تفسير قرار سفر عبدالحكيم عامر للعلاج (كأنه إبعاد) وإثارة البلبلة وإلى معان أخرى كثيرة(*)

والحقيقة أن معسكر المنظمة كان فى سبتمبر ١٩٦٦ ، ولم يكن للتدريب على مقاومة الإنقلابات العسكرية، بل كان عملية محاكاه لأجهزة الدولة وتدريب الشباب على القيام بدور المحافظ ، و رئيس الجامعة ،و عميد الكلية ، و قيادات الاتحاد الاشتراكى ، كما تضمن المشروع التدريب على كيفية كشف التنظيمات السرية التى تعمل ضد الدولة ، مثل تنظيم الاخوان المسلمين الذى تم اكتشافه فى صيف ١٩٦٥ ، وتم اعتقال ٤ من أعضاء المنظمة وهم : محمد يونس البراشى ، وطلعت النبوى من الدقهلية وإبراهيم عوف من البحيرة ، ومحمود الشاذلى من أسيوط.

وقد تم رفع تقرير للرئيس جمال عبدالناصر فى مارس ١٩٦٧- وليس فى حينه - ، عندما علمت المخابرات العسكرية بسفر المشير / عامر للخارج لإعادة النظر فيه .

* كما تم اعتقال مجموعة أخرى من المنظمة تعمل تحت الإشراف المباشر لي فى إطار التنظيم الطليعى بتهمة تكوين تنظيم سري معاد للحكم ، وقد تم اعتقال مجموعة من اليساريين هم :

* د/ إبراهيم سعد الدين عضو الامانة وأمين المعاهد الاشتراكية
* أمين عز الدين عضو أمانة التنظيم الطليعى وأمانة القاهرة
* لطفى الخولى : رئيس تحرير مجلة الطليعة

وقد تسبب ذلك فى حرج شديد لى وتم علاج الأزمة باقتصار الاعتقال على مجموعة القوميين العرب .

* * *

وكان ذلك من أمثلة الصراعات المكتومة فى دوائر الحكم العليا ومدى تأثيرها السلبي على المنظمة وأؤكد على نظرة محمد حسنين هيكل السلبية للمنظمة نتيجة لعلاقته السلبية مع على صبرى ، واختزل هيكل أداء المنظمة فى مظاهرات الطلبة ١٩٦٨ ، واعتبرها أداة سياسية وليست قوة سياسية !! وأن النظام بدا وكأنه يسترضي المنظمة لا يوجها»

* * *

وهكذا نجد أنه تم استخدام منظمة الشباب الاشتراكى والزج بها فى صراعات السلطة مما كان له أبلغ الضرر عليها وعلى تكوينها ، مما أدى إلى انحراف المسار الوطني التي أنشئت من أجله، وقد حاربها السادات (*) بعد ذلك بشباب الجماعات الإسلامية فى الجامعات والمساجد ، مما كان لذلك رد فعل مباشر وخطير لدى الأخوة الأقباط وازدياد الاحتقان بين أبناء الوطن الواحد ، حتى وقعت أحداث الفتنة الطائفية فى يونيو ١٩٨١ بالزاوية الحمراء وصدور قرارات سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة باعتقال ١٥٣٦ من المعارضين .. وتم اغتيال السادات على يد شباب الإسلاميين وللأسف من العسكريين .. وكان ذلك أمراً بديهياً - لوجود مسخ فى التوجهات الفكرية والسياسية والثقافية لدى أبناء الوطن الواحد وخاصة الشباب الذين يمثلون ٧٠٪ من أبناء مصر .. أى أن قضية الشباب هى قضية أمن مصر القومي الحالى والمستقبلى ..

وقد رأينا جميعاً - كيف أن الحكومات المتعاقبة فشلت فى احتواء الشباب ، وفشلت فى تكوين فكر وهوية الشباب ، فنجد أن هذا الفراغ الذى تنازلت وأهملت الدولة دورها فيه وجدنا جهات وتنظيمات داخلية وخارجية أجنبية تحاول فرض وصايتها على هؤلاء الشباب، وأصبح التخبط والجهل والاحباط واللاوعى يسيطر على كثير من الشباب الذى لم يجد من يأخذ بيده ولم يجد القدوة ، ولم يجد النزاهة ، والعدالة الإجتماعية، وفتح عينيه على الفساد والمفسدين ورعايتهم من جهات الدولة العليا وغض الطرف عنهم .. فكان ما كان .. حتى قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على يد الشباب ضد تجاوزات النظام .. وأيدها الشعب بأكمله وطالبوا بإسقاط النظام كله ..

وللحديث عن ثورة يناير ٢٠١١ بقية فى الفصل الحادي والثلاثين من هذه الشهادة ...

(*) في سبتمبر ١٩٧٥ أصدر السادات القرار الجمهوري رقم ٣٠/ ١٩٧٥ بإنهاء نشاط منظمة الشباب الاشتراكي وتكوين التنظيم الشبابي للاتحاد الاشتراكي.!!

من أبناء منظمة الشباب الاشتراكي شخصيات عامة و قيادات في جميع المجالات منهم:

د/ حسين كامل بهاء الدين ـ د/ علي الدين هلال ـ محمد فريد خميس (النساجون الشرقيون) ـ خيرت الشاطر (نائب مرشد الاخوان) صلاح الشرنوبي ـ محمد عبدالظاهر (محافظ الاسكندرية الحالي) ـ عبدالغفار شكر ـ عبدالرحيم شحاته (محافظ القاهرة الاسبق) الأحمدي أبوالنور (وزير الأوقاف الأسبق) ـ أحمد الجويلي (وزير التموين الأسبق) ـ أحمد أبوالغيط (وزير الخارجية الأسبق) ـ د/ عوض تاج الدين (وزير الصحة الأسبق) ـ د/ مفيد شهاب ـ أحمد كمال أبو المجد ـ عبدالرحيم الغول ـ أبو العز الحريري ـ البدري فرغلي ـ حمدين صباحي ـ كمال أحمد ـ د / حسام بدراوي ـ د/ مصطفى الفقي ـ د / مؤمنة كامل ـ د/ اسامه الغزالي حرب ـ د / قاسم عبده قاسم ـ د / كمال أبو الخير ـ د/ أحمد مستجير مصطفى ـ د / عبلة الكحلاوي ـ عادل حمودة ـ ماجدة الجندي ـ عبدالقادر شهيب ـ محمد العتر ـ آيات الحمصاني ـ يحيى الفخراني ـ فاروق فلوكس ـ لويس بشارة ـ طارق النبراوي (نقيب المهندسين الحالي) .

* * *

عبدالناصر والرياضة

قصة بناء استاد القاهرة

لولا ثورة ٢٣ يوليو ما أنشئ استاد القاهرة الذى يعد أعظم استاد في المنطقة العربية، ولولا الثورة ما أنشئت الأندية الريفية ومراكز الشباب لتكون منتدى للشعب المصري وخاصة للفلاحين والعمال وأبناء الطبقات الشعبية الفقيرة، ولولا ثورة ٢٣ يوليو ما صار لاعبو الكرة المشاهير رؤساء للأندية الكبرى الأهلي والزمالك، وقد كانت رئاسة هذه الأندية حكراً على الباشوات ومحظورة على أبناء الشعب مهما كانت مواهبهم وقدراتهم.

وحين قامت الثورة تغير وجه الرياضة المصرية تماماً، وطلب عبدالناصر أن تتاح الرياضة لجميع طبقات وفئات الشعب، وكانت قبل الثورة ترفاً لا يقدر عليه سوى الأغنياء وأبناء الطبقات الارستقراطية، وأبناء الإقطاعيين والرأسماليين.

وكانت الرياضة قبل الثورة تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، وظلت كذلك بعد الثورة بسنوات وتحت إشراف عبداللطيف البغدادى، حتى أنشئت أول وزارة للشباب في مصر وأسندت إلى طلعت خيرى.

وبلغ اهتمام عبدالناصر بطبقات الشعب الفقيرة إلى أن أمر باستقطاع قطعة كبيرة من أرض نادى الجزيرة لتكون نادياً، فكان مركز شباب الجزيرة.

كان اهتمام عبدالناصر بالرياضة يحتل جزءاً كبيراً من تفكيره، وتحول إلى سياسات، وكان ذلك في سياق عام باهتمام الثورة بالشباب وتوفير الرعاية لهم.

ولكن أعظم إنجازات الثورة الإنشائية على الإطلاق كان إنشاء استاد ناصر الرياضي، الذي غيروا اسمه إلى استاد القاهرة، كما حدث مع بحيرة ناصر والتي سميت بعد ذلك ببحيرة السد العالي.

استاد القاهرة :

أما استاد ناصر ، فقد كان عبدالناصر يحلم باستضافة مصر لإحدى الدورات الأوليمبية، وتحدث في هذا الشأن مع المهندس أحمد الدمرداش تونى، وسأل ماذا ينقصنا حتى نستضيف دورة أوليمبية على أرض مصر ؟ فقال تنقصنا المنشآت العملاقة الضخمة، فأمر عبدالناصر بتخصيص قطعة أرض كبيرة بصحراء مدينة نصر ، لإقامة أكبر استاد بالشرق الأوسط وتجمع ملاعب وحمامات سباحة.

وتولى أحمد الدمرداش تونى الإشراف على التصميم ، فاستدعى أعظم مهندس في العالم وهو « مارسن» الألمانى الذي شيد استاد برلين الأوليمبى ، الذى أقيمت عليه دورة الألعاب الأوليمبية عام ١٩٣٦ ، والذى كان تحفة فنية ومعجزة معمارية ، فقد صمم استاد برلين ليكون نصفه تحت الأرض والنصف الآخر فوق الأرض ، وجاء مارسن وقابله جمال عبدالناصر ، وذهب إلى صحراء مدينة نصر ، وقال إن البناء سيتم من دون أعمدة وخرسانة، سوف نحفر في الصخور وننحتها ، وبالفعل تم التصميم وظهر استاد القاهرة كتحفة فنية عام ١٩٦٠.

ولم تكن مصادفة أن يتزامن إنشاء هذا الاستاد العملاق الذى يسع لمائة ألف متفرج، مع بداية تشييد السد العالى ، الذي بدأ العمل به عام ١٩٦٠ ، وانتهى بناء الاستاد عام ١٩٦٤ ، فقد كان حماس عبدالناصر لإنشاء هذا الاستاد واستضافة دورة أوليمبية ينطلق من إدراكه بأهمية الرياضة كوسيلة لبناء الإنسان ، أهميتها الصحية والتربوية من جهة ، وأهميتها السياسية من جهة أخرى ..

كان عبدالناصر يتطلع دائماً لمكانة لمصر ، تليق بالشعب لمصرى ، وكأن الرياضة آنذاك إحدى الأدوات السياسية في معارك التحرر الوطنى والاستقلال.

وقد أدرك عبدالناصر أهميتها السياسية ، خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، حين قاطعت العراق ولبنان دورة سيدنى الأوليمبية التى تزامنت مع هذا العدوان ، حين بلغ عبدالناصر أن الرياضيين الذين شاركوا في الدورة الأوليمبية رفعوا شعار السلام العالمى . واحتجوا على الغزو البريطانى الفرنسى الإسرائيلي لمصر ، وكذلك الغزو السوفيتى للأراضى المجرية الذى تزامن مع الدورة الأوليمبية !

ثورة ٢٣ يوليو والتحديات التى خاضتها مصر في عصر عبدالناصر ، كانت ملهمة لكثير من الرياضيين والأبطال الذين ولدوا مع الثورة ، واستمدوا منها إرادة وعزيمة الانتصار. ومن هؤلاء عبداللطيف أبو هيف أعظم سباح في القرن العشرين وفقاً لتصنيف

الاتحاد الدولى للسباحة الطويلة الذى وصفه بأعظم سباح فى التاريخ وخلع عليه بطل الأبطال، وبعدما احتكر كافة بطولات العالم للسباحة الطويلة طوال الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات.

لقد اتسمت حقبة الثورة بالأبطال الاستثنائيين الذين لايتكررون ، مثل أبو هيف فى السباحة ومثل اسماعيل الشافعى بطل التنس الحائز على بطولة ويمبلدون عام ١٩٦٤ تحت ١٦ سنة ، وهو إنجاز لم يتكرر ومن الصعب أن يتكرر.

وخلال الستينيات ظهر سباحون كثيرون على طريق أبو هيف احتكروا بطولة سباق كابرى نابولى للهواة والمحترفين، وقد كانت السباحة الطويلة وقتها معيار التفوق وقوة الإرادة والصلابة والعزيمة والقدرة على التحدى والاحتمال، مثل نبيل الشاذلى ومحمد زيتون وسهير عبدالباقى وغيرهم، ولم يكن ظهور هؤلاء الأبطال غريباً فى عصر شهد معجزات وإبداعات على جميع المستويات : الطرب والمسرح والموسيقى والفنون والآداب، فلم تكن الرياضة بمعزل عما يجرى فى مصر من تحولات تاريخية ، قائمة على تحديات.

كان آلاف الشباب فى ثورة ٢٣ يوليو يقدمون عرضاً سنوياً فى فنون الرياضة باستاد القاهرة يوم ٢٣ يوليو ، وظل هذا العرض تقليداً سنوياً ، وكانت إحدى فقراته تقدمها فتيات وفتيان الأندية الريفية ، وذات مرة طلب أحد كبار المسئولين من أحمد الدمرداش تونى المشرف على العرض إلغاء الفقرة الخاصة بالأندية الريفية ، فاشتكى إلى عبدالناصر، فقال له « ماتسألش فيهم» إن هذه الفقرة شديدة الأهمية لأنها رمزية ، لقد بات من حق الفلاحين ممارسة الرياضة ، والتفوق ، والأرقام والتحديات تثبت ذلك ..

السؤال الذى يطرح نفسه الآن .. ماذا بقى من ثورة ٢٣ يوليو فى الرياضة ؟

والإجابة بقيت المنشآت العملاقة كاستاد القاهرة الجبار ، الذى يحاولون بيعه واستثماره . وبقيت مراكز الشباب وعددها ٤ آلاف لكن دون رعاية كافية ، وماتت الأندية الريفية !!.

* * *

الفصل الثالث والعشرون

حكاية إعادة تنظيم القضاء

أنا باعتبر أن عملية الفصل بين السلطات خدعة كبرى .. ليه ؟ .. لأن الحقيقة إنه ما فيش حاجة اسمها فصل بين السلطات ، لأن اللى عنده الأغلبية فى البرلمان هو اللى بياخد السلطة التنفيذية.. والتشريعية.. إذن القيادة السياسية اللى عندها الأغلبية، يبقى فى إيدها السلطة التشريعية وإذا أصبح فى إيدها السلطة التشريعية بالتالى أصبح فى إيدها القضائية، لأن السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية مهما قالوا إنها مستقلة .. وإن الكلام ده اللى طلع فى فرنسا أيام مونتسكيو على فصل السلطات كلام نظرى ، ولكنه واقع لم ينفذ..

لقد كتب الكثير حول ما أطلق عليه «مذبحة القضاء».

ومن كتب أو تحدث هم من الذين عاصروا الحدث أو من الذين يعتقدون أنهم أضيروا أو من بعض ثالث يريد أن يثبت بطولة أثناء هذه المرحلة أو من بعض رابع للأسف شارك فى مراحل اتخاذ القرار بإعادة تنظيم القضاء ولكنه يساير الزفة الآن لأسباب غير معروفة وتبدو غريبة فعلاً.

وقامت مؤسسة أخبار اليوم بتبنّى حملة صحفية استمرت لفترة، كان محورها أن جمال عبدالناصر فصل المئات من القضاة لأنهم رفضوا أن يصدروا أحكاماً تتفق مع مزاجه.. هكـــــذا!!

والمعركة ببساطة شديدة هي سياسية بالدرجة الأولى، ولم تكن أبداً - والله يشهد - أنها كانت تدخلاً فى العدالة.

المعركة تبنتها فئة معروفة بالاسم، كانت تقاتل حتى تعمل بالسياسة، وجاء عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ فوجدت هذه المجموعة أن الفرصة - بما هيأته الظروف - قد سنحت لكى تتدخل فى السياسة لتصفى حسابات مع ثورة يوليو ١٩٥٢، وبدأت هذه المجموعة - سواء بقصد أو بدونه - تتخذ مواقف رافضة للنظام فى أخطر سنوات مرت بالبلاد فى ظل نزيف فى أعماق كل بيت؛ وكان منهم من يتولى مناصب فى القضاء ومانعوا فى انتساب القضاء إلى التنظيمات الشرعية ثم انكشف أمرهم كمعارضين للثورة والنظام بعد النكسة وتأكد ذلك من واقع نشاطهم السياسي ١٩٧١، فقادوا المعارضة السياسية فى البرلمان وأفصحوا عن انتمائهم لحزب الوفد أو للإخوان المسلمين.

وللأسف فإن مسئولاً رسمياً لم يتكلم حتى الآن عن هذه القضية الهامة، ولقد كان هناك أعضاء فى مجلس الوزراء من الذين شاركوا فى مناقشة هذه القضية وعاصروها، وهناك محاضر رسمية وتسجيلات لجلسات مجلس الوزراء، وهناك وثائق وتقارير لجان شكلت لم تر النور حتى الآن.

لم تكن إعادة تنظيم القضاء اغتيالاً سرياً ، بل كانت لها مقدمات ، وكان الرئيس جمال عبدالناصر يتابع تطوراتها ، وكان هناك مسئولون على مختلف المستويات عاصروا الأحداث، وشاركوا فيها.

عموماً فإن المسئولية الحقيقية تقع على عاتق من يكتبون التاريخ وأنا لستُ منهم.

أعود لأقول إن كل ما كتب حتى الآن بما فى ذلك كتب صدرت من مطابع مجهولة ولم يرد اسمها على غلاف الكتاب فى الوقت الذى حملت فيه صفحات بعضها وثائق أو هكذا ادعى كاتبها أنها وثائق.

كما تحدث البعض فى الفضائيات، ومع معدّين بذاتهم، وانطلق أغلبهم من موقع شخصى بحت ولا تُروى من القصة إلا الجزء الذى يصوره وكأنه بطل، وأنه المدافع الوحيد عن العدالة التى أراد أن يفترسها جمال عبدالناصر الذى افترس كل شئ جميل فى هذا البلد الطيب ..!!

قد يكون بعض من هؤلاء قد أضير عندما أعيد تنظيم القضاء ، لكن يبقى مع ذلك أن الأمانة تقتضى أن تروى الوقائع كاملة ، كما لا يجب ألا تعزل عن ظروفها ودوافعها وخلفياتها.

إن جمال عبدالناصر هو أول من رفع شعار « سيادة القانون» باعتبارها الضمان الأكيد للديموقراطية ، فكيف يذبح حراس هذا القانون؟

إن من هؤلاء الذين كتبوا وتحدثوا ظلوا يشغلون لآخر لحظة من عمرهم الوظيفى مناصبهم فى سلك القضاء، وخرجوا قبل أيام من بلوغهم السن القانونية للتقاعد، وخرجوا يقولون ويدّعون أنه لم يكن هناك احترام للقانون، ولم يقولوا ماذا فعلوا بحكم وظائفهم ومسئولياتهم لإقرار العدالة وقد كانوا الأمناء عليها، ولماذا شاركوا فيها، ولم يقدموا استقالاتهم ، أو حتى يقولوا لوزيرهم أو المسئولين عنهم رأيهم هذا .

ماذا يقال عن رجل مفترض فيه أنه بحكم مهنته إقرار العدالة والمحافظة على حقوق الشعب ، ثم استمر يمارس عمله أليس من حقنا أن نسأل أين ضمير رجل العدل؟!

وأن نقول أيضاً إذا كان لديك ضمير ووقائع وإدانات ، فلماذا لاتتصرف كما يمليه عليك ضميرك وواجبك ؟ لماذا تسأل وتستشير والقانون يعطيك حق التصرف دون أن تستشير أحداً؟.. ماذا فعلت ؟ ولماذا سكت ؟ ولماذا لم تستقل؟

كانت هذه مقدمة لابد منها.

وأعود فأقول: لقد كانت رؤية الرئيس جمال عبدالناصر للقانون، وكما جاء فى ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى مايو سنة ١٩٦٢ كالآتـــــى:

- « إن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية، وليس سيفا مسلطا عليها»
- «إن الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديموقراطية السليمة، وبنفس المقدار فإن القضاء الحر ضمان نهائى، وحاسم لحدودها».
- «وحرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديموقراطية، وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها». وسيادة القانون تتطلب منا الآن تطويراً واعياً لمواده ونصوصه، بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا».
- « إن كثيراً من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف، وإن أول ما يعزز سلطان القانون، هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة».
- « إن القانون أيضاً، وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية، لابد أن يسايرها فى اندفاعها إلى التقدم، ولايجب أن تكون مواده قيوداً على تصدر القيم الجديدة فى حياتنا».

وفى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٦٢ طرح الرئيس جمال عبدالناصر وجهة نظره بوضوح فى أمور خمسة: رداً على سؤال لأحد أعضاء المؤتمر وذلك بعد مناقشة طويلة مسجلة فى محاضر رسمية نشرت فى الجريدة الرسمية لوقائع مناقشات المؤتمر القومى للقوى الشعبية والذى أقر ميثاق العمل الوطنى فى ٢٢ مايو ١٩٦٢، كما كانت هذه المناقشات مذاعة على الهواء ونشرت فى جميع الصحف كاملة. ومن ضمن ما قاله الرئيس جمال عبدالناصر عن علاقة الدولة بالاتحاد الاشتراكى وعلاقتها بالقضاء ما يلى:

.. «لابد أن نحدد العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والدولة لأننا لانستطيع أن نفصل الدولة عن الاتحاد الاشتراكى، ولايمكن أن ننسى أن هناك تناقضاً فى المجتمع، ولا يمكن أن نترك هذا التناقض.. فقد يجتمع الأطباء فى وزارة الصحة مثلاً ويقولون إنهم مستقلون. إن مستشفى القصر العينى - بما فيه من فساد مستقل أيضاً - وكيف تكون الدولة مسئولة وكل واحد فيها أنه مستقل ؟.. ثم.. ما هو الاستقلال ؟ إن استقلال القضاء مثلاً الذى يتردد كثيراً، نجد فى حالته أن رئيس الجمهورية هو الذى يعّين رؤساء المحاكم وله حق توقيع الحركة القضائية لاعتمادها، وله كذلك ألا يعتمدها. وزير العدل هو الذى يعرض

هذا الموضوع .. فهل هذا تدخل فى استقلال القضاء ؟ إن استقلال القضاء المقصود به ألاتتدخل الدولة فى حكم القاضى وألا تهدده بالفصل مثلاً إذا لم يحكم بشكل معين فى قضية ما .. هذا هو استقلال القضاء ، وهو أساس التعامل بين الناس.

أما إذا قلنا إن الجامعة مستقلة ، والقضاء مستقل فإنه لاداعى لوزارة التعليم العالى و وزير التعليم العالى إذن ..وكذلك فإنه لايكون هناك داع لوزير العدل.. بل لايستطيع مجلس الأمة أن يناقش موضوعاً مثل موضوع الجامعة لأنه لا يوجد مسئول من الجامعة فى السلطة التنفيذية وبالتالى لايمكن أن يوجه المجلس سؤالاً إلى الحكومة عن التطور الجامعى كما حدث مثلاً لأن الجامعة مستقلة عن الحكومة وعن الدولة.

إن الدولة الاشتراكية مسئولة عن كل شئ .. والجامعة مثلاً يمكن أن تكون مستقلة لو كانت تُدار برأسمال خاص والحقيقة أن الدولة هى التى تقود الجامعة وتشرف عليها.

بل إننا لم نترك اليوم مصنعاً مستقلاً استقلالاً ذاتياً كاملاً ، فنحن نرسل ميزانية كل مصنع إلى مجلس الأمة لكى يراجعها .. فكيف يمكن ـ فى هذه الدولة المسئولة عن كل شئ ـ أن تقول إن الجامعة مستقلة ولا شأن للدولة بها؟

ولو كانت الجامعة مستقلة فإنه لايمكن أن يناقش موضوع الجامعات فى مجلس الأمة لأنه على هذا الأساس كيف يناقشه والجامعات مستقلة ؟.. ونقول إن القضاء مستقل لكنه مستقل من ناحية الأحكام .. أما التنقلات والتعيينات واختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى وكل هذه الشئون فإنها تسير وفق التنظيم العادى ..أى أن الأمور فى هذه النواحى تخضع للناحية التنفيذية والقضاء مستقل من ناحية الأحكام وضمانها.

كذلك فإنه لاتوجد أية جامعة فى العالم مستقلة لا فى الدولة الرأسمالية ولا فى الدولة الشيوعية .. فالجامعات فى الدول الرأسمالية يديرها أصحاب النفوذ فى الطبقة الرأسمالية وتتبع الجامعات فى الدول الشيوعية نفس الشئ .. أى يسيطر عليها أصحاب النفوذ والسلطة فى الدولة الشيوعية.

بالنسبة للسلطة القضائية : باستمرار من أول الثورة كنا نعطى للسلطة القضائية كل تقديس .. وأنا بأقول لكم هنا من أول يوم لم أتدخل ..وباعتبر أن صمام الأمان فى البلد كان القضاء بطريقة تدعو لأن نفخر بها .. وأنا طول السنين اللى فاتت .. العشر سنين ـ لم أتدخل.. ويوم ما كان فيه حاجات سياسية .. كنا بنعمل محكمة ثورة ـ ثم بلور وجهة نظره فى مسألة القضاء فى خمس نقاط على سبيل التحديد وهى:

• أنه يرى أن نظرية فصل السلطات غير مطبقة فى أى بلد من بلدان العالم .

• أنه يقدس القضاء ويحترمه ويعتبره صمام الأمان فى مصر ، وأن هذا الرأى اتخذ منذ اليوم الأول للثورة ، وأن القضاء المصرى مدعاة للفخر والاعتزاز .

• أن الثورة أقامت محاكم خاصة لعدد من القضايا السياسية رغبة منها فى إبعاد القضاء عن الانغماس فى السياسة .

• أن الثورة لم تتدخل فى القضاء أبداً طوال سنوات عمرها .

• أن موضوع اشتراك القضاة فى الاتحاد الاشتراكى ـ وهو ليس حزباً ـ يمكن أن يكون فى إطار خاص به، وعلى كل فقد تركه للجنة التى تبحث أمور تشكيل الاتحاد الاشتراكى .

ويؤكد الرئيس جمال عبدالناصر هنا أيضاً أن القضاء كان مشاركاً فى مجالات العمل التى خاضتها الثورة ، وكانت هناك لجان يدخل القضاة فى عضويتها لكى تضبط أى إجراءات تنفيذية لقرارات الثورة ، ومن أبرز هذه القرارات والقوانين، قانون الإصلاح الزراعى، واللجنة العليا لتصفية الإقطاع، واللجان الفرعية المنبثقة عنها ولجان الحراسات التى كانت تقوم فى كل عضويتها على المستشارين والقضاة.

ولم تصدر أى شكوى أو نقد من رجال القضاء ، ولم يثر ، ولو مرة واحدة ، أن أحداً من رجال القضاء اتخذت الدولة منه موقفاً نتيجة لقول تفوه به ، أو أنه حكم بغير ما يمليه عليه واجبه وضميره كرجل عدل ورجل قانون ، أو أن الدولة حرضت أحداً أن يصدر حكماً بعينه .. فالدولة كانت حريصة باستمرار على وضعية القضاء وعلى استقلاليته وتوفير المناخ الملائم لأداء رسالته بعيداً عن أى تيارات أو انحرافات .

وفى إبريل سنة ١٩٦٣ شرح الرئيس جمال عبد الناصر وجهة نظره فى موضوع الفصل بين السلطات من خلال اجتماعات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ـ وكان من الحضور فقهاء بارزين فى القانون والسياسة ـ وقال :

« أنا أعتبر أن عملية الفصل بين السلطات خدعة كبرى ..ليه ؟ .. لأن الحقيقة إنه ما فيش حاجة اسمها فصل السلطات ، لأن اللى عنده الأغلبية فى البرلمان هو اللى بياخد السلطة التنفيذية.. والتشريعية.. إذن القيادة السياسية اللى عندها الأغلبية، يبقى فى إيدها السلطة التشريعية وإذا أصبح فى إيدها السلطة التشريعية، بالتالى أصبح فى إيدها القضائية، لأن السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية مهما قالوا إنها مستقلة .. وإن الكلام ده اللى طلع فى فرنسا أيام مونتسيكيو على فصل السلطات كلام نظرى، ولكنه واقع لم ينفذ.. نأخذ إنجلترا كمثل ، حزب المحافظين دخل الانتخابات أخذ الأغلبية فى البرلمان.. بقت السلطة التشريعية فى إيد مين ؟.. حزب المحافظين .. حزب المحافظين

ألف الوزارة ، بقت السلطة التنفيذية فى إيد مين ؟ .. فى إيد حزب المحافظين .. إزاى هنا بنقول فصل السلطات .. إذاً فقد الأغلبية فى السلطة التشريعية بالتالى بيحصل إيه؟.. لازم يسقط من السلطة التنفيذية .. إذن اللى عايز يحتفظ بالسلطة التنفيذية يجب أن يحتفظ بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .. إذن القيادة للاثنين واحدة .. مبدأ الفصل بين السلطات عملية فى الكتب ولكنها غير موجودة واقعياً أبداً .. والبلد الوحيد إللى ممكن يحصل فيه هذا الموضوع هى الولايات المتحدة الأمريكية ولو انه بينتج عن هذه الحقيقة تضارب كبير فى العمل ، وفيه أحد رؤساء الولايات المتحدة سمّوه الرئيس « فيتو » كل قرار بييجى له من المجلس .. ماعندوش أغلبية فى المجلس .. يعمل عليه « فيتو » ويرجّعه وبيحاولوا لغاية دلوقتى يتغلبوا على هذه المشكلة بأن الرئيس ما يقدمش قرار إلا بيجيب الكونجرس من الحزبين وبياخد القرار نتيجة التشاور مع الكونجرس ».

كانت هذه هى النظرة الموثقة نحو القضاء والقانون.

ولم يعترض أحد من القضاة على هذا الكلام منذ سنة ١٩٦٢.

وأستطيع أن أقول بكل جرأة وبشىء من التحدى أيضاً ، أن جمال عبدالناصر لم يتدخل قط فى القضاء بل حافظ على استقلاله وقدمت قضايا كثيرة للمحاكم تحدث عنها عبدالناصر باعتبارها تتناول أخطاء ضد المجتمع ، كما أدان فى خطاباته بعض من اتهموا ولكن القضاء برأهم . وعلى سبيل المثال قضية وكيل وزارة الزراعة الذى اتهم فى قضية رشوة وجاء القضاء وقال إنه برئ وعاد الرجل إلى عمله. ولعلنا كلنا نذكر قضية كمشيش وأن الاتجاه العام كان نحو إدانة عائلة الفقى فى مقتل صلاح حسين واتخذت هذه القضية أبعاداً سياسية كبيرة . ولكن القضاء حكم بأن عائلة الفقى لم ترتكب جريمة القتل وبرأها القضاء ، بل أدان كذلك إجراءات التعذيب التى وقعت على هذه العائلة وكان القاضى الذى أصدر هذا الحكم عضواً فى التنظيم الطليعى للاتحاد الاشتراكى.

كان هناك تعاون مخلص وجاد مع القضاة الذين بادلوا الثورة هذا الإخلاص واشترك القضاة فى كثير من اللجان التى شكلتها ضماناً للعدالة منذ بداية الإصلاح الزراعى وهى اللجنة العليا لتصفية الإقطاع التى ساهم فى أعمالها عدد من المستشارين وكانت كل حالة تعرض عليها كأنها قضية توضع أمام محكمة يقررون الرأى القانونى قبل إصدار القرار، ولجان الحراسات كانت كلها من المستشارين والقضاة ضماناً للعدالة . ولم نسمع أى شكوى من رجال القضاء بأن الدولة قد تدخلت فى أعمالهم . كما لم تتخذ الدولة موقفاً من أحد منهم لأنه أخل بعمله مثلاً أو أنه حكم بغير ما يمليه عليه واجبه كرجل عدل ، وأسأل بدورى : هل طلبت الدولة من قاض أياً كان أن يصدر حكماً لا يرضى هو عنه أو حكماً يخالف القانون أو ضمير القاضى نفسه . وهذا لم يحدث بالقطع.

بالنسبة للقضايا السياسية فقد رأت الدولة أن تشكّل محاكم خاصة كمحكمة الثورة ومحكمة الغدر بعيدة عن القضاء العادى أو باشتراكه ، وكان القضاة من أعضاء مجلس الثورة ، كل ذلك حتى لاتتدخل الثورة فى القضاء ، وسواء كان ذلك سلبياً أم غير سليم فقد كان القانون يعطى الدولة هذا الحق وقد مارسته ، وقال الرئيس عبدالناصر كلمته بأن فى هذا إبعاد للقضاء عن السياسة ، ولم تكن ثورة يوليو استثناءً مما سبقها أو تلاها من ثورات.

وكان طوال الوقت منذ قيام الثورة هناك مكتب للشئون القانونية « المكتب الفنى » يتبع رئيس الجمهورية مباشرة يعمل به مجموعة من المستشارين القانونيين من مختلف أفرع القضاء ومجلس الدولة والنيابة العامة ، وكان هذا المكتب يراجع كل التشريعات والقرارات قبل إصدارها وكان يستشير الهيئات القضائية والقانونية المعنية فيما يعرض عليه ، وكان يراجع القضايا والأحكام التى كانت تخضع لتصديق الحاكم العسكرى العام قبل أن يصدق عليها رئيس الدولة.

أخطاء القضاة ضد الثورة

وعلى جانب آخر فلقد قام البعض من كبار رجال القضاء بارتكاب أخطاء وكان النظام يقوم ـ عن طريق زير العدل ـ من المستشار أحمد حسنى أول وزير للعدل بعد الثورة إلى السادة فتحى الشرقاوى ومحمد أبو نصير وعصام الدين حسونة وغيرهم ، باستدعاء المخطئين بواسطة التفتيش القضائى ويواجههم بما هو منسوب إليهم ويطلعهم على ما يثبت الأخطاء ، وكثيراً ما كان القاضى المنسوب إليه هذه الأخطاء يتقدم بالاستقالة فى صمت وبدون إعلان من جانب النظام حرصاً على بقاء الصورة العامة للقضاء على نقائها.

ولقد أوقع السيد المستشار رئيس محكمة النقض الدولة فى حرج أكثر من مرة . المرة الأولى عندما كان عضواً فى وفد قانونى رسمى سافر للخارج ليمثل مصر فى أحد المؤتمرات القانونية الدولية وقابل أحد أقارب الرئيس كنيدى فدعاه لزيارة مصر ، وكانت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مقطوعة ، وكان موقفاً حرجاً للدولة .. فالدعوة حكومية ، والعلاقات مقطوعة بين البلدين بما يمكن أن تفسر الدعوة تفسيرات سياسية لم تكن واردة فى ذلك الوقت . وانتهى البحث إلى أن تستقبل وزارة السياحة قريب كنيدى حتى لاتحرج رئيس محكمة النقض الذى وجّه الدعوة ولاتحرج الدولة التى لاتتبادل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتى كان موقفها معها حاداً . ويبدو أن السيد المستشار رئيس محكمة النقض لم يقتنع بها المنطق واعتبر أن ذلك موقفاً شخصياً من وزير العدل ـ السيد محمد أبو نصير ـ ضده لأنه هو الذى وجّه الدعوة،

ورداً على ذلك فقد أرسل مدير مكتبه ليستقبل قريب كنيدى فى المطار ويرافقه بسيارته الحكومية ، وسكت وزير العدل!

لكن الأزمة تكررت مرة ثانية عندما وجّه نفس المستشار رئيس محكمة النقض الدعوة الرسمية إلى رئيس محكمة سيلان لزيارة مصر . ولم يكن من المعقول أن يوجه أى مسئول الدعوة باسم الحكومة دون الرجوع لأحد ، فتلك أمور لابد أن هناك قواعد تنظمها ، فليس من المنطق أن يسمح لأى موظف كبير مهما بلغت درجته أن يوجّه الدعوة لمن يشاء من الأجانب لزيارة البلاد فقد ينتج عن ذلك أضرار جسيمة ،وقد يكون الشخص المدعو معادياً للبلاد أو للنظام .. وحتى الوزير لايملك هذه الدعوة الشخصية قبل موافقة رئاسة البلاد ووزارة الخارجية ، هذه الاعتبارات والأصول تغاضى عنها السيد المستشار رئيس محكمة النقض ـ عمداً أو بدون قصد ـ ذلك أمر مرفوض . ولقد بعث السيد وزير العدل برسالة إلى السيد المستشار رئيس محكمة النقض يطلب منه ألا يتصل بجهات خارجية إلا عن طريق وزارة العدل التى تقوم بالاتصال بوزارة الخارجية التى يتم عن طريقها أن تأخذ الدعوة مسارها الرسمى.

بدايـــة الأزمـــة :

الأزمة بدأت بعد أن أصدر نادى القضاة ـ وهو هيئة اجتماعية ـ بياناً سياسياً طبع فى مطبعة سرية بإحدى شركات القطاع العام ووزع على وكالات الأنباء والسفارات الأجنبية، ينتقدون فيه النظام وتم توزيع هذا البيان يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٦٨ أى قبل صدور بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ بيوم واحد بالرغم من اتصالات تمت بين كل من السيدين شعراوى جمعة ومحمد حسنين هيكل مع المستشار ممتاز نصار رئيس النادى وآخرين من زملائه.

كانت هناك مناقشات قبل عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ حول القضاء ودوره فى المجتمع الاشتراكى ومناقشات حول نظرية الفصل بين السلطات، وانتهز البعض من الذين أعلنوا رفضهم الصريح العمل بالسياسة مؤثرين أن يكون للقضاء استقلاله بعيداً عن السياسة فرصة مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ لكى يدخلوا السياسة من أوسع أبوابها، وأن يكون دورهم الوقوف ضد النظام فى تلك الظروف. ولم تكن القضية كما حاول مصطفى أمين الذى كان متهماً فى قضية تجسس ـ بعد الإفراج الصحى عنه ـ هى أن عبدالناصر ذبح المئات من القضاة لأنهم أصدروا أحكاماً عادلة أغضبته .

لقد رأى الرئيس عبدالناصر أن تصرف القضاة مما يستلزم وقفة خاصة بعد تصاعد الأزمة وشكلت لجنة لدراسة المشكلة واقتراح الحلول لها ، وكانت اللجنة برئاسة السيد أنور السادات الذى طلب إبعاد أضعاف العدد الذى خرج فعلاً .. وهو الذى اقترح

إبعاد المستشار ممتاز محمد نصار عبدالله ، وأنه لم يشر إلى وضع قواعد عامة يمكن أن تطبق . والكشوفات التى قدمها السادات تضمنت أسماء لم تدرج لأن اللجنة التى راجعت الأسماء فى رئاسة الجمهورية أصرت على وضع قواعد لاستبعاد القضاة الذين لن يعودوا إلى مواقعهم بعد حل الهيئات القضائية وإعادة تشكيلها من جديد.

والآراء حول فصل السلطات لم تكن جديدة ، ولكن حدثت مغالطة من بعض أعضاء نادى القضاة سنة ١٩٦٨ وليس فى سنة ١٩٦٣ .. والمغالطة أنه حدث إدعاء جانبه الصواب من أن النظام طرح هذه المقولة ،وهم يردون عليها فى مقالات وردت فى مجلة القضاة التى تصدر عن نادى القضاة . والسؤال لماذا هذا التوقيت بالذات بعد مرور خمس سنوات ، وفى العدد الثالث من مجلة القضاء نشر المستشار ممتاز نصار (من أقطاب حزب الوفد ، وكان رئيساً للهيئة البرلمانية الوفدية فى سنة ١٩٨٤) ، رأية كاملاً وواضحاً إلا أنه نسى أو تناسى أن رأى النظام قبل حرب يونيو ١٩٦٧ وليس بعدها كما قال السيد المستشار .. كما أن وجهة النظر التى ترفض نظرية الفصل بين السلطات قد عبرت عن نفسها أيضًا فى وسائل الإعلام.. وكان الرأى الذى يطالب بالإبقاء على نظرية الفصل بين السلطات أعتبر أن الإخلال بها هو لاستقلالية القضاء فى حين أن الرأى الآخر يرى أن ذلك لايؤثر على حرية القضاء.

وكان فى نفس الوقت أغلبية القضاة يرفضون عضوية الاتحاد الاشتراكى ، فهو اشتغال بالسياسة وهم « كسلطة مستقلة» لاعلاقة لهم بالسياسة على الإطلاق .

كما أن قانون السلطة القضائية ينص فى المادة ٧٣ منه على منع اشتغال القضاة بالسياسة، وتقول المادة « إنه يحظر على المحاكم إبداء الآراء السياسية ، ويحظر على القضاة الاشتغال بالعمل السياسى».

الحقيقة كان هناك اختلافات فى الرؤى ، ففريق من رجال القضاء يرى ويقول باستقلال القضاء وعدم تدخل أو دخول غير المتخصصين فيه ، وبأنهم سلطة لها كيانها واستقلالها ، ومن ثم فينبغى أن تتدعم هذه المفاهيم ، وتنطلق لتحقق أقصى غاياتها استقلالاً ، وانطلاقاً حراً فى ظل القانون . وفريق آخر من رجال القضاء ينادى بسقوط هذه النظريات ويريد أن يدخل فى بعض مجالس القضاء أفراد من الشعب يمثلون ضمير الأمة ، وأن دولاً غربية استخدمت هذا الأسلوب فى نظام المحلفين ،وأن كل الدول الاشتراكية تأخذ بهذه النظرية، وفى ذلك دفع للعدالة وضمان أكيد لتطبيق القانون بما يتمشى مع الغرض الذى شرع من أجله ، كما أن هذه المطالب لاتمس بأى حال حيدة القضاء فى الخصومة القضائية، ولاتمس ضمانات تحقيق العدالة ، وهو الأمر الذى تأخذ به دول عديدة فى العالم لايمكن أن تتهم بأن قضاءها منحاز، أو أنه خاضع للسلطة التنفيذية.

إذن كنا أمام نوع من الصراع المشروع بين رأيين قانونيين رأى تمثله مدرسة رافضة لكل جديد ، وأخرى ترى ضرورة التجديد ليتم التلاؤم مع المجتمع الجديد.

من المعروف أن تنظيم طليعة الاشتراكيين، وهو التنظيم الذى أنشأه الرئيس عبدالناصر داخل التنظيم السياسى وجعله سرياً ليقود العمل السياسى، أقول هذا التنظيم شق طريقاً له بين القليل جداً من رجال القضاء على سبيل التجربة ، وكان عدد من المستشارين والقضاة ورجال النيابة العامة ومجلس الدولة والنيابة الإدارية أعضاء فى هذا التنظيم برئاسة السيد محمد أبو نصير، وكان أعضاء المجموعة القيادية المستشارين على نور الدين وعمر الشريف وعلى كامل وإبراهيم هويدى وعلى شنب ومحمد لطفى . الذين كانوا مؤمنين بأنه لابد أن يطل رجال القضاء على السياسة ويعملوا على تدعيم هذا الهدف ، ومما هو جدير بالذكر ان محكمة القضاء الإدارى قالت فى الحكم الذى أصدرته فى ٢٦ يناير ١٩٧٤ فى القضية رقم ٧٠٧ سنة ١٩ ق عليا بشرعية وجود هذا التنظيم داخل القضاء.

فى ظل هذا المناخ ووجود تيارين متعارضين ، أحدهما ينادى بضرورة انضمام رجال القضاء للتنظيم السياسى ،والآخر يصر على إبعاد القضاء عن السياسة .. أحدهما يرى أن نظرية الفصل بين السلطات شعار غير مطبق فى الواقع حتى فى فرنسا التى خرج منها الشعار، وأن بقاءه هو هروب من المواجهة الحقيقية للواقع المحلى والعالمى ، والتيار الآخر يرى أن فى استمرار بقاء هذه النظرية استمرار لبقاء القضاء كسلطة مستقلة ودعم لازم لكيانه . كما دارت مناقشات حول ضرورة إحياء نوع من القضاء الشعبى، وهنا ثارت أعداد من رجال القضاء الذين يرون أن القضاء عمل لايمارسه سوى المتخصصين وحدهم دون سواهم.

فى ظل ذلك الجدل كان مقرراً أن تجرى انتخابات التجديد لعدد من أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة عام ١٩٦٨ .

وللعلم فإن نادى القضاة ليس نقابة مهنية وليس تجمعاً سياسياً ، ولكنه نادى اجتماعى وثقافى فقط ، كما أنه لايضم كل قضاة مصر ، وقد أنشىء سنة ١٩٣٩ وكان الغرض من إنشائه كما نص نظامه الأساسى على توثيق رابطة الإخاء والتضامن بين جميع رجال القضاء ورعاية مصالحهم ، وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بينهم ، وإنشاء صندوق للتعاون والادخار لصالح الأعضاء ومساعدة أسر من يفقدهم النادى من أعضائه، ويقبل به أعضاء القضاء والنيابة ، والحقيقة أنه غالباً ما كانت تحدث صدامات بين القضاة فى انتخابات ناديهم نتيجة سيطرة نزعات انتخابية مختلفة وهو أمر غريب وسط مجتمع القضاة .. وما خلاف سنة ١٩٦٣ ببعيد حيث اختلف الوزير مع أعضاء مجلس إدارة النادى حول من يرأس النادى؟

هل رئيس محكمة النقض ؟ بينما كان بعض الأعضاء وعلى رأسهم المستشار ممتاز نصار ضد الفكرة وهى قصة معروفة فى الأوساط القضائية.

جاء موعد انعقاد الجمعية العمومية لنادى القضاة يوم الثامن والعشرين من مارس ١٩٦٨ وكان جدول الأعمال يتضمن المسائل التقليدية لأية جمعية عمومية لناد اجتماعى ثقافى وإجراء انتخابات ثلث الأعضاء التى تمت بالتزكية تقريباً ، والغريب أنه فى هذا الاجتماع تلى مشروع بيان تصدره الجمعية العمومية التى أقرته وسط تصفيق حاد من الحاضرين.

كان هذا البيان معداً ومطبوعاً من قبل انعقاد الجمعية العمومية ووزع على الأعضاء قبل انعقاد الجمعية العمومية، إلا أن الشئ الملفت للنظر أن البيان لم يعد بمعرفة مجلس إدارة النادى كما هو مفروض رسمياً وعرفاً - وأن أعضاء المجلس فوجئوا بالبيان، وأن أحداً من النادى لم يأذن بطبعه ، وأن مجلس إدارة النادى قد كلف وكيل النادى المستشار الصادق المهدى ورئيسه بكتابة بيان تتضمن خطوطه الرئيسية أن القضاء سلطة وليس مرفقاً ، وأن القضاة يهيبون بالسيد رئيس الجمهورية أن يسير فى خطواته لاستخلاص الأرض المحتلة ، وأنهم يطالبون بتعزيز درجات رجال القضاء بما يكفل لهم حياة كريمة، ولكن البيان الذى أعد سراً وطبع ووزع على الجمعية العمومية كان مختلفاً عن هذا تماماً .. بل طبع ووزعوه على وكالات الأنباء وعلى السفارات الأجنبية ، وبالرغم من المحاولات التى بذلت لتأجيل توزيع البيان قبل برنامج ٣٠ مارس بواسطة السيدين شعراوى جمعة ومحمد حسنين هيكل ، إلا أن المستشار ممتاز نصار رفض يومها وكما ورد فى كتابه « معركة العدالة» يكشف تفاصيل أخرى تؤكد نيته فى إتباع أسلوب الرفض لأى محاولة لفض الاشتباك بل الإصرار على خلق معركة ضد النظام.

ولقد كانت الأوضاع مستقرة دون أن يعكرها شئ حتى وقوع النكسة والتى اقتضت إجراء عملية إعادة ترتيب شاملة للدولة ، وطرح الرئيس جمال عبدالناصر أفكاراً عديدة حول إعادة تشكيل النظام السياسى فى مصر كان أبرزها اقتراحه فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى - أعلى سلطة فى البلاد - فى الثالث والرابع من أغسطس ١٩٦٧ ، حول الأخذ بنظام التعددية الحزبية واعتبار الاتحاد الاشتراكى حزبياً ، والسماح بإنشاء حزب آخر معارض له كتجربة للتعددية ، كما مرد تفصيلاً فى موقع سابق من هذه الشهادة ، ولكن ما يهمنا هنا أن هذه الحوارات والمناقشات التى تناولت كل جوانب الوضع السياسى فى مصر قد تطرقت إلى موقف القضاء ، وهل يجرى إخضاعه للتسييس مع كل من القوات المسلحة والشرطة أم يظل مبتعداً عن أية إطارات سياسية، وكان رأى الرئيس عبدالناصر أن القوات المسلحة والشرطة أمرهما مؤجل نظراً لظروف

المعركة ، أما بالنسبة للقضاء فقد قال الرئيس « أن هذا الموضوع يخص المجتمع القضائى وهو الذى يقرر ذلك من عدمه».

وكان الرئيس جمال عبدالناصر قد تحدث فى ١٨ إبريل ١٩٦٨ فى مؤتمر شعبى بالمنصورة وشرح رأيه بالنسبة لانضمام القضاة للتنظيم السياسى فقال :

« إننى لست ميالاً فى الوقت الحاضر لإشراك القضاء أو القوات المسلحة أو الشرطة فى التنظيم السياسى .. باقول فى الوقت الحاضر .. لازم فى الأول يتم بناء التنظيم السياسى ويثبت فاعليته ويثبت صدق تعبيره عن قوى الشعب العاملة وأصالة تجسيده لسلطتها، وبعد هذا يكون فى استطاعتنا إن احنا نبحث موضوع اشتراكهم فى التنظيم السياسى، وإخلاص القوات المسلحة للنضال الشعبى الآن يكون بمقدورهم تحقيق النصر فى معركة الوطن، وإخلاص القضاء للنضال الشعبى أولاً يكون بإقامة العدل».

وكان القضاة كما سبق أن ذكرت منذ البداية قد أبعدوا عن السياسة ، فلم يدخلوا فى التنظيمات السياسية وإن كان المستشار بدوى حمودة رئيس المحكمة العليا قد رفض هذا الاستبعاد فى اجتماع عام معلناً أنه يفاخر بأن ينضم إلى عضوية الاتحاد الاشتراكى، كما لم تتدخل الثورة فى القضايا أو الأحكام على الإطلاق ، بل إن هناك الكثير من القضايا تحدث عنها الرئيس عبدالناصر وأصبحت قضايا رأى عام إلا أن المحاكم برأت المتهمين فيها ، بل لقد برأت المحكمة عائلة الفقى فى قضية كمشيش الشهيرة، وكان من المفارقات أن الذى أصدر الحكم هو أحد أعضاء التنظيم الطليعى من القضاة كما عرفت فيما بعد وكانت فى النهاية رؤية الرئيس عبدالناصر للقانون واضحة فهو الذى أطلق شعار «سيادة القانون» ، وقال إن سيادة القانون تعنى تطويراً واعياً لنصوصه ليكون فى خدمة العلاقات الاجتماعية ، وإن العدل حق مقدس لكل مواطن لايمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن، وأن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفاً مسلطاً عليها.

ومع ذلك فقد شهدت هذه المرحلة تحرك بعض رجال القضاء ، وكان بعضهم يشغل مواقع رفيعة المستوى فى السلك القضائى والبعض الآخر كانوا أعضاء فى مجلس إدارة نادى القضاة ، والغريب أن بعض الذين رفضوا صراحة العمل بالسياسة مؤثرين أن يكون للقضاء استقلاله بعيداً عن السياسة استثمروا فرصة مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧، لكى يدخلوا فى السياسة من أوسع أبوابها، وأن يكون دورهم هو الوقوف ضد النظام فى تلك الظروف، وأن يسمعوا أصواتهم للسفارات الأجنبية ، وهو إجراء كان من المفروض أن ينأى عنه القضاة خاصة بعد الحوار الذى تم مع السيدين شعراوى جمعة ومحمد حسنين هيكل .. وبدأ هذا النشاط بترويج إشاعات

مفادها أن وزير العدل يريد أن يملى إرادة معينة على المجتمع القضائى، كما بدأوا يرددون مصطلحات غريبة مثل مرشحو السلطة والمرشحون الأحرار، وكأن السلطة عدو غاصب، وهناك من يريد أن يتحرر من هذا القيد - شئ غريب فعلاً ! - فى نفس الوقت الذى تحركت فيه مجموعات أخرى من الأسرة القضائية تضم مستشارين وقضاة فى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط وهى أكبر المحاكم فى مصر لمقاومة الاتجاهات السابقة ووصفوها بالزيف، وكان ذلك يهدد بوقوع انقسام فى الأسرة القضائية.

ورغم أن قانون السلطة القضائية الذى يتمسك به القضاة ينص على عدم تدخل القضاة فى السياسة، وأن القضاة أنفسهم يرفضون المشاركة فى السياسة بل إنهم يتخذون موقفاً مضاداً تماماً لهذا الاتجاه، إلا أنه بدأت بعض الأصوات تتصاعد تدريجياً لممارسة بعض الأنشطة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، مخالفين بذلك قانون السلطة القضائية.

والواضح أن وقوع عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ شكل فرصة حاول بعض رجال القضاء استثمارها ليس فقط فى مجال التدخل فى السياسة خروجاً على تقاليد السلطة القضائية، بل وكمحاولة من البعض لتصفية الحسابات مع ثورة ٢٣ يوليو.

ففى خلال الربع الأول من سنة ١٩٦٨ وبالتحديد فى شهر مارس كان يجرى التحضير لإصدار بيان ٣٠ مارس الذى طرح تصوراً جديداً لمنهج العمل السياسى، وإعادة البناء المؤسسى فى الدولة بشكل عام من القاعدة إلى القمة، وفى مقابلة بين المستشارين: ممتاز نصار، ومحمد عبدالسلام، ويحيى الرفاعى، ومحمد إبراهيم أبو علم - ولكل منهم قصد - مع السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية جرت يوم ٢٥ مارس ١٩٦٨ فى مكتبه بوزارة الداخلية(*)؛ أثاروا مجدداً موقف القضاء من السياسة فطلب منهم السيد شعراوى جمعة الانتظار حتى صدور بيان ٣٠ مارس فى الأيام القليلة القادمة، لكنهم واصلوا بعد هذه المقابلة ترويج آرائهم حول أحداث ومقالات وكتابات سبق نشرها قبل ٥ يونيو ٦٧! ولم تكن مثارة فى ذلك الوقت، فالمقالات هذه نشرت فى مارس ٦٧ قبل العدوان، ولكن القضاة لم يقولوا رأيهم إلا فى ٢٨ مارس ١٩٦٨ ! إذن فقد كان ما حدث يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ فقط مجرد مناسبة لكى يقول القضاة رأيهم فى رفضهم دخول الاتحاد الاشتراكى، ومشاركة الشعب فى القضاء، وغيرها من المسائل التى طرحت. كما سارعوا بإعداد بيان طبع فى إحدى مطابع القطاع العام، وهى مطبعة شركة النصر للاستيراد

(*) يرجع للمذكرة ومحضر الاجتماع المسجل عن هذا اللقاء فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات وأرشيف إدارة المباحث العامة.

والتصدير وطبع منه عدة آلاف ووزع فى الداخل والخارج على نطاق واسع ، كما وزع على النقابات المهنية والعمالية والهيئات والسفارات الأجنبية، ونشر فى صحف الخارج بل وتلقفته بعض الصحف فى بيروت وبعض الدول الغربية لتنشره وتصور النظام المصرى بأنه قد انتهى وليس أدل على ذلك مما جاء على لسان المستشار محمد عبدالسلام فى كتابه «سنوات عصيبة»(*)، وأثار البيان ضجة، ولاقى ترحيباً فى الداخل والخارج، ويبدو أن بعض السفارات الأجنبية استغلته فطبعت منه صوراً وزعتها على نطاق واسع، الأمر الذى أثار حفيظة السلطات فاعتبرت البيان تحدياً لها ، كما صدر عدد خاص لمجلة القضاة كان عنوانه «بيان وقرارات الجمعية العمومية لقضاة الجمهورية العربية المتحدة المنعقدة بناديهم بالقاهرة فى ٢٨ مارس ١٩٦٨» ، صرحت الرقابة أيضاً بنشره .. (يرجع للنص).

كان البيان سياسياً بالدرجة الأولى صدر من أفراد يناضلون من أجل أن يبتعدوا عن السياسة ، ويقول البيان:

« يؤمن رجال القضاء كسائر أفراد الشعب بأن ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة ، وأن القضاة يرفضون أية محاولة لفرض تنازلات سياسية تحت أى ضغط من الضغوط.

إن صلابة الجبهه الداخلية تقتضى إزالة كافة المعوقات التى اصطنعتها أوضاع ما قبل النكسة أمام حرية المواطنين ، ومن هنا وجب تأمين الحرية الفردية لكل مواطن، فى الرأى والكلمة ، والاجتماع ، وفى النقد ، والحوار ، والاقتراح والإحساس بالمسئولية والقدرة على التعبير الحر ، ولايكون ذلك إلا بتأكيد مبدأ الشرعية الذى يعنى فى الدرجة الأولى كفالة الحريات لكافة المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على حد سواء.

تحقيقاً لسيادة القانون فإنه يتعين البدء فوراً فى إزالة كافة البصمات التى شوهت بها أوضاع ما قبل النكسة ليأمن جميع المواطنين على حرياتهم وحرماتهم ، فلاتسلب أو تمس إلا طبقاً لأحكام القانون العام وحده، وبحكم من القضاء وحده، وبالإجراءات المتبعة أمامه.

إن قيام سلطة قضائية حرة مستقلة ينفرد الدستور بتأكيد استقلالها وبيان ضمانات أعضائها، يعد ضمانة أساسية من ضمانات شعبنا ، ومن دعامة أساسية من دعامات صلابة الجبهة الداخلية ، ولقد وجد الشعب فى قضائنا دائماً وفى مختلف الظروف الأمن والإنصاف، واستقر ذلك فى ضميره لما قام عليه هذا القضاء من أصول ثابتة تؤكد حريته، وتدعم حيدته، ومن أبرز هذه الأصول البعد بالقضاء عن كافة التنظيمات السياسية، حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد والحيدة».

ورفض البيان بعد ذلك منح سلطة الحكم إلى غير القضاة المتخصصين المتفرغين وهو ما كان يعبر عنه بإشراك الشعب فى القضاء.

(*) سنوات عصيبة ذكريات نائب عام للمستشار محمد عبد السلام .دار الشروق القاهرة ١٩٧٥

كما تعرض البيان لضرورة بقاء النيابة كجزء لايتجزأ من السلطة القضائية ، ولم يتحقق هذا المطلب حتى اليوم.

وفى نهاية البيان عاد الذين كتبوا البيان يلخصون موقفهم مؤكدين أنه بمناسبة الأحداث الكبرى التى مرت بها أمتنا وانفعالتنا بها كمواطنين ، وبمناسبة إجراء التغيير فى جميع المجالات ، وبمناسبة ما نشر فى السنة الأخيرة من بعض المسئولين وغيرهم من مقالات وبحوث عن وضع السلطة القضائية وكيانها ، يعيش القضاة الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد اليوم بالإسهام فى الحوار ، ويبدون فيما يلى رأيهم الفنى.

استنكروا العدوان وطالبوا الدولة بالتعبئة الكاملة بحيث يشعر كل مواطن بأنه والجندى فى ساحة القتال سواء ، وأكدوا على ضرورة الحريات ، وبقاء القضاء كسلطة مستقلة، وأن يكونوا بعيدين عن المشاركة فى أية تنظيمات سياسية فى الاتحاد الاشتراكى على كافة المستويات.

وأنه يجب الحرص على عدم المساس باختصاصات السلطة القضائية ، وعدم اشتراك غير المتخصصين فى أداء رسالة القضاء.

ويلاحظ على هذا البيان ما يلى:

أنه صدر فى ٢٨ مارس ١٩٦٨ أى قبل صدور بيان ٣٠ مارس بيومين بما يعنى استباق الأحداث والرغبة فى فرض آراء بذاتها على الدولة.

وأن البيان لايعبر عن الجمعية العمومية لقضاة مصر، بل عن الجمعية العمومية لنادى القضاة ، وهو ناد اجتماعى ثقافى ، والفارق واضح تمامًا ويدركه رجال القضاء ، فالجمعية العمومية للقضاة معنية بالعملية القضائية المجردة والتى نص عليها فى قانون تنظيم القضاء، وعادة ما تجتمع لتوزيع الأعمال برئاسة رئيس المحكمة وبناء على دعوته، واختصاصها قضائى بحت ، وكأن التصور المطلوب إبرازه أن هذا البيان صادر عن قضاة مصر ، وبعضهم لم يكن عضواً في نادى القضاة ، والبعض لم يشارك فى الجمعية العمومية.

وأن البيان يحمل خروجاً واضحاً سواء على مهمة نادى القضاة بأبعادها الاجتماعية والثقافية، أو على مبدأ فصل القضاء عن السياسة الذى ارتضاه القضاة فى قانونهم الخاص.

كان الأمر يبدو كما لو أن القضاة قد حولوا بيانهم إلى منشور يوزع على نطاق واسع فى الداخل والخارج وبأعداد كبيرة ، وهو أمر غير جائز وخاصة من القضاة بالذات.

ومن سخريات القدر أنه بعد صدور هذا البيان بثلاثة أيام فقط أى فى أول إبريل ١٩٦٨ عقد مستشارو محكمة استئناف القاهرة جمعيتهم العمومية بحضور جميع الأعضاء

وأثار أحد المستشارين ضرورة تأييد بيان ٢٨ مارس ١٩٦٨ (بيان نادي القضاة) - وجيء بالبيان فعلاً وتلي في الاجتماع .. واعترض جميع الحاضرين على ما جاء في البيان فيما عدا العضو الذي أثار الاقتراح ، بل وصدر عن الجمعية العمومية بيان أقره الحاضرون بالإجماع جاء أنهم أطلعوا على بيان نادي القضاة ورأوا فيه خروجاً على حياد القضاء ومهمته ، وهي الحكم بين الناس حاكمين ومحكومين وأنهم يعتبرون أن بيان ٣٠ مارس هو المعبر عن آرائهم .

وقد أودع هذا البيان ضمن سجلات محكمة استئناف القاهرة.

(المحضر والبيان ضمن محفوظات سجلات محاكم الاستئناف - يرجع إليه).

أعقب هذا اجتماع آخر لمجلس القضاء الأعلى واتخذوا قراراً مماثلاً لما انتهى إليه مستشارو الاستئناف ، كما أشادوا ببيان ٣٠ مارس، وجاء في صدر بيانهم أنهم هم القائمون على شئون القضاء والممثلين لرجاله، ثم توجهوا إلى القصر الجمهوري بوفد مكون من المستشارين عادل يونس ومحمد عبدالسلام وحسن صفوت السركي وأحمد فؤاد سري وحسن فهمي البدوي وعبدالعال عبدالرحمن وسجلوا الكلمة التالية:

« إن مجلس القضاء الأعلى القائم على شئون القضاء يسجل بمزيد الاعتزاز والفخر موقف الصمود والكفاح الرائع والإرادة الصلبة للأمة العربية في مواجهة العدوان ، ويتجه بالتحية والتقدير إلى قائد النضال الوطني الرئيس جمال عبدالناصر ، يعلن في عزم لايلين أن رجال القضاء جميعاً يساندونه في كفاحه البطولي حتى يبلغ النصر ، وإنه لبالغه بإذن الله ، ويشيدون بما جاء في بيان ٣٠ مارس من كفالة حصانة القضاء في الدستور، ومن أن القضاء هو الميزان الذي يحقق العدل ويرد على أي اعتداء على الحقوق والحريات، وقد كان رجال القضاء ولايزالون من طلائع قوى الشعب المناضلة في كل مجال قومي ليحقق الأهداف التي اتفق العزم على تحقيقها في ظل زعامتكم».

وتم نشره في وسائل الإعلام وأدرج ضمن السجلات الرسمية للدولة، ثم عقدت المحاكم الابتدائية على مستوى الجمهورية كلها مؤتمراً في الإسكندرية أصدروا بعده بياناً طالبوا فيه بوضع حد لما يشيع جواً من الفوضى والإرهاب من بعض القضاة.

ولم يساعد ذلك كله على إثناء المجموعة التي أعدت بيان ٢٨ مارس فقد أصدر نادي القضاة عددين من مجلة القضاة، وهي مجلة متخصصة لا علاقة لها بالسياسة، لكن العددين تم تخصيصهما لمناقشة موضوعات سياسية من وجهة نظر تتناقض وفكر الثورة ولم تمنع الرقابة أو تصادر العددين .. وفي العدد الثاني يوليو ١٩٦٨ كتب الأستاذ محمد عصفور بحثاً كبيراً حول كتابه عن استقلال السلطة القضائية، وكانت الرقابة قد اعترضت عليه ومنعته من النشر من قبل.

إنقسم القضاة على أنفسهم .. فأغلب كبار رجال القضاء استنكروا تصرفات النادى والموقف الذى اتخذه باعتباره خارجاً عن اختصاصات وقانون النادى ذاته ، وعن عمل القاضى المحدد له قانوناً.

وفى نفس الوقت وصلتنا معلومات وردت نتيجة اختراق إحدى السفارات الأجنبية فى الخارج تفيد بوجود مؤامرة لتدبير إحداث انقلاب عسكرى تشارك فيه هيئات مدنية وشخصيات ذات مناصب رفيعة طلبت عدم إدراج أسمائها إلا بعد نجاح الانقلاب ، وقد ثبت من المتابعة أن هناك مجموعة من رجال القضاء بدأوا فى الاتصال بأحد هذه الأسماء بالذات وفى هذه المرحلة على وجه الخصوص.

(الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى).

كان يجرى متابعة هذه التطورات بألم شديد حتى بدأت تصدر أحكاماً قضائية بطرد فلاحين من أراضيهم المستأجرة لصالح بعض كبار الملاك ، وقد تبين أن بعض القضاة الذين أصدروا هذه الأحكام من بين الذين سبق أن طبقت على أسرهم أو عليهم أحكام قانون الإصلاح الزراعى ، مما أعطى مؤشراً أن القضية لا تنصب فقط على علاقة القضاء بالسياسة بل تمتد إلى نوع من تصفية الحسابات واستغلال أوضاع ما بعد يونيو١٩٦٧ ، ظناً منهم أن النظام يعانى من ثغرات يمكن استغلالها لصالح فئات اجتماعية معينة، وبدأت الحركة تتصاعد تدريجياً ، وأصبح الوضع كالآتى :

- معركة سياسية أو قانونية اندلعت بعد يونيو ١٩٦٧ ولم تكن وليدة ولا جديدة.
- البيان الذى أصدره بعض القضاة يحمل وجهة نظرهم فى النكسة ـ حسبما ادعوا جاء متأخراً سنة تقريباً.
- السيدان شعراوى جمعة ومحمد حسنين هيكل الذين طلبا منهم أن يتريثوا يومين اثنين فقط، فقد يرى القضاة فيما سيعلنه الرئيس غنى عن بيانهم ، لكن المستشار ممتاز نصار رفض وقال إن بيانهم لايمكن أن يتضمن إلا التمسك بسيادة القانون، وموقف شعراوى وهيكل غير متناقض ، ولو كان المستشار نصار مكانهم وجاء من يناقشه فى مثل هذا الموضوع لطلب منه أن يتريث ، وإذا كان الأمر يتعلق بالحريات وأمن المواطن وسيادة القانون وغيرها من الأمور فإن رئيس الجمهورية سيتناول بنفسه هذه الأمور بعد يومين، وهو الذى كان يردد فى هذه المرحلة عبارة: من البديهى نحن مع سيادة القانون، ونحن أيضاً مع استمرار الثورة .. سيادة القانون هى ضمان للديمقراطية .. ففيم العجلة والإصرار إذا كان الهدف هو المصلحة العامة ، وليس تحدى السلطة أو اصطناع البطولات أو اتخاذ مواقف مضادة فى وقت كانت الدولة تواجه بحملة من النقد.

ولم يكن الجو العام صافياً تماماً لأسباب عديدة :

- فالمحكمة الخاصة التى شكلت لمحاكمة المسئولين عن الطيران فى ٥ يونيو ١٩٦٧ كانت أحكامها أضعف مما كان يتوقعه الرأى العام، وأثارت استياءًا عاماً.
- العدو الإسرائيلى يطل على الضفة الشرقية لقناة السويس وجنوده يعربدون فى مقابل الجندى المصرى.
- الشباب المصرى ممزق ويرغب فى أعمال التغيير فى كل مجالات الحياة فى البلد علاوة على المظاهرات التى عمت البلاد رافضة الواقع الذى كان سائداً فى ذلك الوقت.
- القيادة السياسية فى قمة الانشغال ليل نهار من أجل إعادة بناء القوات المسلحة.
- ازدياد الحرب النفسية من اتجاهات مختلفة عربية وأجنبية تسعى للقضاء على نظام ثورة يوليو ١٩٥٢.
- كل الجبهات المعادية تستغل الفرصة لتصفية حساباتها السابقة والمتراكمة مع الثورة.
- فى هذا الوقت بالذات بدأ يتجمع عدد من القضاة ليقولوا رأيهم حول مقالات صحفية نشرت قبل عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧، ولم تكن مطروحة فى تلك الفترة، هذا علاوة على مطالبتهم بأن يكون القضاء سلطة وليس مرفقًا وهو ما طرح قبل خمس سنوات كاملة فى سنة ١٩٦٣، ولم يبد القضاة رأيهم أو يعترضوا عليها من قبل .. لاتلميحاً ولاتصريحاً.

وفى مارس ١٩٦٩ جرت الانتخابات لنادى القضاة وبرز فيها الصراع بين مؤيدى مبادئ بيان ٢٨ مارس، وخصوم هذا البيان ومهاجميه وصوّر أنصار البيان المعركة بأنها معركة بين قائمتين :

- قائمة أعدت باسم الحكومة .. وهذا لم يحدث .
- قائمة أعدها المستشار ممتاز نصار وإخوانه أصحاب بيان ٢٨ مارس.

جرت الانتخابات وكأنها معركة ذات أهداف سياسية، فى الوقت الذى لم تكن أبداً معارك الانتخابات فى نادى القضاة لها أدنى علاقة بالسياسة منذ أن قام هذا النادى باعتباره ناديًا ثقافيًا اجتماعيًا ، والقضاة أنفسهم لايعملون بالسياسة ولا يريدون ذلك .. ففيم إذن المعركة ..ولماذا أصلاً تجرى معركة ، إلا إذا كان هناك من يريد المعركة لأسباب وأغراض أخرى خافية لايمكن تبريرها أو التكهن بها .. وألفت النظر لبعض الشعارات التى رفعت أثناء الحملة مثل: السلطة الضعيفة والمهزومة.. إلخ.

فإصدار بيان ٣٠ مارس مفروض منطقياً أنه جاء لينهى الأزمة ، إذا كانت هناك أزمة أصلاً، لأنه يلتقى وبيان النادى ، ولو كانت المعركة بعد ذلك حول التطبيق لكانت معركة مبررة ومقبولة ، ولكنها لم تكن كذلك - إن مجتمع المثقفين يرفض الوصاية ، فإذا صورت المعركة وكأنها معركة بين مرشحى الحكومة أو السلطة وفى غيبة التزام حزبى أو عقائدى فإن النتيجة هى فوز المرشح الذى يواجه مرشح السلطة ، وهذا ما حدث فقد حصلت القائمة التى يتزعمها المستشار ممتاز نصار على متوسط ٩٠٠ صوت فى حين حصل المرشحون الآخرون على متوسط ٧٠٠ صوت ، وكان فرق الأصوات يتروح بين ١٠٠ و ٢٠٠ صوت لكل مرشح ، إذن لم يكن هناك ، رغم الدعاية المركزة ، رفض مطلق وحاسم من جانب القضاة للقائمة التى قيل عنها ظلماً أنها حكومية . وإذا كانت المعركة كما صورت بين أنصار البيان وخصومه ، فقد رفض عدد كبير من القضاة الكبار - سناً ومقاماً البيان كما كانت نتائج الانتخابات تشير أيضاً لرفض الكثيرين للمنحى الذى نحاه بعض أعضاء النادى.

الحقيقة أحب ألا يفوتنى أن أعلّق على قضية القضاء سلطة أم وظيفة فإن القول بأنه سلطة هو من قبيل الجدل النظرى ذلك أن لكل وظيفة سلطة ، فكمسارى القطار مثلاً هو موظف وصاحب سلطة على الركاب ويطبق عليهم لوائح الوظيفة والمؤسسة التى يتبعها.

تمادى البعض بعد ذلك فى محاولات لإثارة الرأى العام ، وخلق زعامات ، وتحول النادى إلى بؤرة سياسية رافضة ، بدأ الرفض همساً ثم علت النبرة فى شكل جلسات سياسية ترفض عبدالناصر ونظامه والثورة ، ووصلت الأمور إلى أن بعضهم تخيل نفسه سعد باشا زغلول وأن عليه أن يتولى زمام السلطة ولماذا لا ؟ .. وقد كان سعد زغلول قاضياً .. بل لم يصل إلى درجة مستشار .. وانتقل النشاط لعدد محدد ومعروف إلى خارج النادى شكل اتصالات سياسية مع سياسيين بعينهم كانوا تحت الملاحظة ، هذا ما كشف ذلك النشاط بالصدفة . وبالرغم من ذلك بذلت محاولات لاحتواء الموقف وإبعاد بعض أعضاء النادى عن النشاط السياسى تمسكاً بقانون السلطة القضائية ، لكنها كلها فشلت ولم تحقق نتائج فى الاتجاه الذى يضع الأمور فى نصابها السليم ، كما فشلت كل المحاولات لاحتواء الخلافات بين التيارات المتعارضة فى النادى أو عقد لقاء مع وزير العدل ، وتأزمت الأمور وتعقدت لأن بعضهم أراد ذلك، وصمم على التصعيد فى اتجاه سياسى.

عند هذا الحد تم تشكيل لجنة خاصة تضم شعراوى جمعة وزير الداخلية وسامى شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات والمستشار عمر الشريف المستشار القانونى لرئاسة الجمهورية والمستشار على نور الدين النائب العام والمستشار على كامل من مجلس

الدولة .. وكان يعاون اللجنة من خلال المستشار علي نور الدين من أعضاء النيابة كل من سمير ناجي وإسماعيل زعزوع وعبدالغفار محمد أحمد وعبدالسلام حامد ، وهم الذين تولوا التحقيقات في جميع القضايا الرئيسية والخطيرة المتعلقة بأمن النظام من انحراف المخابرات إلى مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر ١٩٦٧ ، وغيرها من قضايا محاولات قلب نظام الحكم أو التخابر.

بدأت هذه اللجنة في دراسة الأوضاع والأحداث والوقائع ، ووضعت معايير محددة لمعالجة الأمور بأقل قدر من الخسائر أو البلبلة ، وبعد فترة أمر الرئيس جمال عبدالناصر بعد مقابلة مع السيد محمد حسنين هيكل في استراحة القناطر الخيرية بضم السيد أنور السادات للجنة المذكورة وقد حضر معنا جلسة فعلاً ، لكنه أي السيد أنور السادات قام من جهته بتشكيل لجنة من بعض رجال القضاء ، كانوا حسبما أذكر حوالي ثمانية أو تسعة أعضاء ما بين رئيس محكمة ووكيل وزارة ورجال نيابة عامة وقضاة.

وأشير هنا إلى أن السيد محمد حسنين هيكل سبق أن ذكر في ذلك الوقت أنه كان قلقاً من تشكيل اللجنة الأولى، وأبدى ارتياحه للرئيس بمشاركة السيد أنور السادات ورشح للانضمام لأعمال اللجنة أيضاً الدكتور جمال العطيفي المستشار القانوني لمؤسسة الأهرام ، وحضر معنا الدكتور العطيفي كل الجلسات ولم يُبد أي اعتراض لا على المنهج أو المناقشات أو المعايير التي تم التوصل إليها لمعالجة القضية .. بل أستطيع أن أجزم بأن العطيفي كان يتهرب من حضور الجلسات التي كان يعقدها أنور السادات مع مجموعته في ذلك الوقت ، لأسباب لا داعي لسردها في هذا المجال وأهمها تزيّد بعض الأعضاء في توسيع دائرة الإجراءات ضد بعض رجال القضاء لأسباب بعضها شخصية والبعض الآخر اتخاذ إجراء ضد البعض بناء على معلومات غير موثقة أو مشكوك في صحتها.

عموماً توصلت اللجنة الأولى إلى وضع معايير محددة تتحرى الحياد في التعامل مع القضية وقد شملت خمسة معايير في تصنيف رجال القضاء محل البحث :

- من طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي.
- من طبقت عليهم القوانين الاشتراكية.
- من أدينوا في تحقيقات التفتيش القضائي.
- من كان لهم ارتباط بالإخوان المسلمين.
- بحث حالات أقارب أفراد العائلة المالكة كل حالة على حدة.

انطبقت هذه المعايير على ٤٦ فرداً فقط من رجال القضاء توضح قرين اسم كل منهم نوعية القاعدة والضوابط التي طبقت عليه والتوصية المقترحة .. وكان رأي القانونيين ومنهم الدكتور جمال العطيفي أن الحل الأمثل هو صدور قانون أو أكثر بإعادة تنظيم الهيئة القضائية.

أما اللجنة التي رأسها السيد أنور السادات فقد قدمت تقريراً يوصي باتخاذ إجراءات تشمل ٢٨٣ فرداً من الأسرة القضائية وكان عنوانه « تطهير القضاء » ، وقدم كشوفاً بذلك كما تقدمت اللجنة باقتراح إصدار قانون للسلطة القضائية بعثه بخطاب موقع منه شخصياً ومرفقاً به التفاصيل وكشوفات الأسماء ومشروع القانون المقترح بتعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وكانت تأشيرة السيد أنور السادات بالنص:

عزيزي سامى

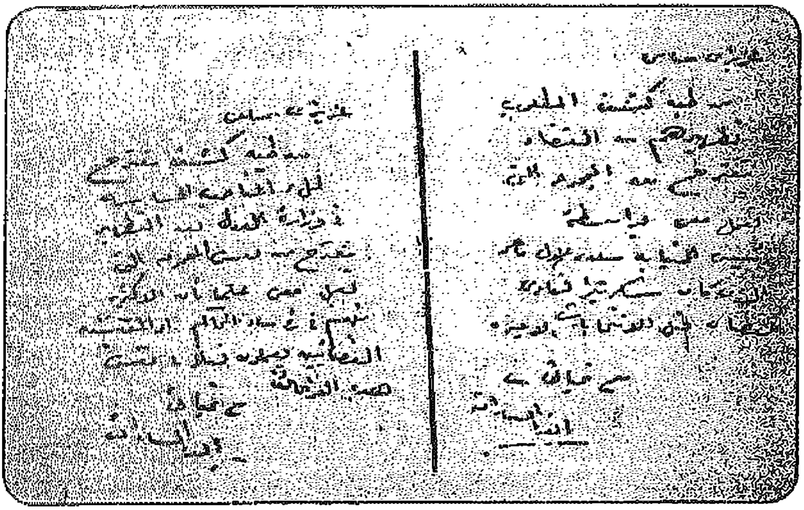
«مرفق مشروع قانون كان مقترحاً ورفضه عادل يونس فى مجلس القضاء ...»

أنور السادات

وتأشيرة ثانية نصها :

عزيزي سامى

«مع طيه كشف المطلوب تطهيرهم من المجموعة التى تعمل معى بواسطة رئيس النيابة سعد زغلول ماهر الذى كان سكرتيراً لنادى القضاة قبل الانتخابات الأخيرة ـ مع تحياتى». أنور السادات



وثالثة نصها :

عزيزي سامى

مع طيه كشف مقترح لملء المناصب الحساسة فى وزارة العدل بعد التطهير ... مقترح من نفس المجموعة التى تعمل معى علماً بأن الأكثرية منهم من رؤساء المحاكم أو المفتشين القضائيين يعملون فى نفس هذه الوظائف ..مع تحياتى ..» أنور السادات

(كل الأوراق المتعلقة بهذا الموضوع كانت ترسل إلىّ شخصياً وموقّع عليها بخط يد أنور السادات، وهى محفوظة مع باقى الوثائق والأوراق الأخرى ومحاضر اجتماعات اللجنة الأولى فى أرشيف السرى للغاية بالدور الثانى بسكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى).

فى هذه الفترة تم تعديل وزارى ترك بموجبه السيد محمد أبو نصير وزارة العدل، وكان المرشح لتولى هذه الوزارة المستشار عبدالحليم الجندى الذى كان فى مرسى مطروح فى ذلك الوقت ، وجاء إلى القاهرة فى طائرة خاصة وعقدت لقاء معه فى مكتبى بمنشية البكرى عرضت خلاله الموضوع بكامله عليه ، وكان تعليقه أن خير ما يفعله الرئيس جمال عبدالناصر هو تنقية القضاء ولم شمل الأسرة القضائية ، واعتذر عن قبول الوزارة لكبر سنه إلا أنه أبدى استعداده الكامل وهو خارج الوزارة للمعونة بأية استشارة أو رأى يُطلب منه، ورشح ثلاثة أسماء بديلة لتولى وزارة العدل كان منهم المستشار مصطفى كامل إسماعيل الذى وقع عليه الاختيار لتولى وزارة العدل.

وكانت توجيهات الرئيس جمال عبدالناصر فى هذه المرحلة بالنص هى :

« لايمكن أن يعين وزيراً للعدل على أوضاع لايعرف تفاصيلها .. لابد أن يوضع فى الصورة بالنسبة لما هو حادث ، ولما ينوى اتخاذه من إجراءات ويجب أن ينضم لمن قاموا ببحث الأوضاع وتعرض عليه جميع أعمال اللجان ليقول رأيه فيها».

وعندما فوتح المستشار مصطفى كامل إسماعيل فى تولى وزارة العدل وعلم بتوجيهات الرئيس اعترض فى بداية الأمر قائلاً : « ليس هذا هو الأسلوب الذى نعيد به تنظيم القضاء، ورغم أنه يوافق من ناحية المبدأ على إعادة تنظيم القضاء، ولكن لديه اعتراضات من حيث الشكل».

ثم عرض كل الوثائق والدراسات والتوصيات متضمنة الحالات التى جرى دراستها وفقاً للمعايير التى اتفقت عليها اللجنة ، وتم تخصيص غرفة جلس فيها بمفرده ، ووضعت تحت تصرفه كل الوثائق وتقارير التفتيش القضائى وتقارير المتابعة لكل الأشخاص والأوضاع فى تلك الفترة ، وبعد حوالى الساعتين تقريباً خرج المستشار مصطفى كامل إسماعيل من الغرفة قائلاً « أنا اكتفيت بما اطلعت عليه وهو يزيد عما كنت أتصوره» ، ثم بدأ يشرح تفصيلاً وجهة نظره ، ولماذا اعترض من حيث الشكل ؟ ولماذا وافق بعد أن اقتنع ؟ فقال: « بالنسبة لأحد القضاة بالذات أنا اعترضت من ناحية الشكل لأنى وجدت اسمه ضمن الكشوفات ، وهذا الرجل أنا أعرفه جيداً ولا يرقى إليه الشك فى أى تصرف لكن اتضح - أو يشاء الحظ العثر - أن هذا الإنسان بالذات نسب إليه فضيحة أخلاقية ثابتة بالدليل المادى ومن المفارقات المحزنة والتى تدعو للأسى أن هذا الشخص عينه الرئيس السادات فى منصب سياسى رسمى كبير بعد أحداث ١٣ مايو، ويشاء القدر أن لايستمر فى منصبه هذا إلا فترة بسيطة أبعد بعدها ، وطلب المرشح للوزارة بعد ذلك أن تتدارس الحالات الباقية كل حالة على حدة ، وبالفعل خضعت جميع الحالات للدراسة وما أقره اتفقت عليه اللجنة، وما رفضه لم يراجع فيها رفضه.

وقد كانت تعليمات الرئيس جمال عبدالناصر مرة أخرى: «إن ما يرفضه المرشح لوزارة العدل باعتباره قاضياً كبيراً لا يناقش فيه».

واستمرت العملية حتى وصلنا إلى مناقشة حالة إحدى الشخصيات البارزة فى الأسرة القضائية، ولم يصدق أو يتصور أن يبحث أساساً هذا الاسم بما هو منسوب إليه من تصرف وتساءل: «هل أثرت هذه التصرفات على عمله؟»

فقدمت إليه الوثائق والأدلة التى تثبت تدخل هذه الشخصية فى مسائل مالية وأخرى تتعلق بالجمارك بما يخرج عن مقتضيات الوظيفة، ووضعه كقمة فى الأسرة القضائية، خصوصاً أن تدخلاته كانت لصالح إحدى سيدات المجتمع .. فوافق على التوصية بالنسبة لهذه الشخصية.

وانتهت اللجنة الأولى إلى توصيات محددة وواضحة، كما اتسع النقاش بين القانونيين ليتجاوز مجرد محاسبة بعض العاملين فى الأسرة القضائية إلى طرح تطوير شامل للمؤسسة القضائية بما يوفر دفعة قوية للمؤسسة، مما أعتبر خطوة للإصلاح القضائى، وقد قام الدكتور جمال العطيفى بإعداد مشروعات القوانين المذكورة، ويشاء القدر أن يكون هو نفسه من يقوم بإعداد مشروعات القوانين التى أعادت بعض القضاة الذين شملتهم قوانين أغسطس ١٩٦٩.

كانت القوانين أرقام ٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٦٩، قد تضمنت ما يلى:

- إنهاء خدمة ٩١ مستشاراً وقاضياً وعضو نيابة عامة، ونقل ٣٦ آخرين إلى مؤسسات أخرى فى الدولة.
- إنشاء محكمة عليا تختص بدستورية القوانين وتفسيرها وتحقيق التجانس فى الأحكام القضائية.
- إنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية برئاسة رئيس الجمهورية ليتولى الإشراف على الهيئات القضائية والتنسيق فيما بينها.
- إنشاء وإعادة تشكيل الهيئات القضائية بما يكفل فاعلية الإصلاح القضائى.
- وضع نظام جديد لمجلس إدارة نادى القضاة، بحيث يجعل تشكيله بحكم وظائف أعضائه القضائية.

وكانت اللجنة الثانية التى رأسها أنور السادات وكان يعاونه مجموعة من المستشارين والقضاة على رأسهم المستشار سعد زغلول ماهر، قد تقدمت باقتراحات بكشوفات تشمل التطهير - كما كان يسميها هو دائماً - بيانها كالآتى:

- ٢٠ مستشاراً بمحكمة النقض .
- ٥٤ مستشاراً بمحاكم الاستئناف .
- ٩ محامـــــين عامـــــين .
- ١٥ رئيس محكمة ابتدائية.
- ٢٣ قـــــاضيـــاً .
- ١٠ من رجال النيابة العامة.

ومن المتناقضات الغريبة أن أنور السادات قام فى شهر يوليو سنة ١٩٧١ بتقديم أكبر مؤيديه فى اللجنة الثانية (المستشار محمد صادق المهدى وآخرين إلى النيابة العامة ، وحقق معهم، وأقامت النيابة الدعوى التأديبية ضدهم وأعلنتهم فى ١٩٧١/٧/١٩ فى الجناية رقم ٣٥١ لسنة ٧١ حصر أمن دولة عليا ، وهذه قصة أخرى.

ولاشك أن تفجير الحملة ضد هذه الإجراءات ووصفها بمصطلح «مذبحة القضاء» لم يخرج عن كونه عملية مقصودة لتصفية الحسابات أيضاً ، فقد كان الصحفى مصطفى أمين هو الذى فجّر هذه الحملة ، وقاد عملية توسيعها وصبغ عليها من الأوصاف الكثير وذلك فى أعقاب الإفراج عنه ـ إفراجاً صحياً ـ نتيجة وساطة أجنبية أمريكية على وجه التحديد ، بعد أن كان محكوماً عليه بالسجن المؤبد فى قضية تجسس كاملة الأركان كما وصفها السيد كمال حسن على عندما كان رئيساً لجهاز المخابرات العامة ـ بعد انقلاب مايو ١٩٧١ ـ وأصدر تعليمات بتدريسها فى معهد الدراسات الاستراتيجية كنموذج لقضية تجسس كاملة الأركان .

كما عاون مصطفى أمين فى هذه الحملة المشبوهة بعض القضاة من الذين كانوا ينتمون للوفد والإخوان المسلمين على وجه التحديد ، ومنهم اثنان كوفئا من السادات بتعيينهم فى مناصب مرموقة، مكافأة للدور الذى قاموا به فى معاونة مصطفى أمين فى حملة تشويه عبدالناصر وثورة يوليو، ولأنى أتوخى عدم تصفية الحسابات سوف لا أذكر أسماءهم، وإلا سأضطر إلى ذكر تفاصيل لن تسرهم، هم ومن وراءهم ولا أدل على ما نقول سوى ارتكاز الحملة على قضية الإبعاد وإنهاء الخدمة أو النقل لبعض القضاة كان أغلبهم سيحال إلى المعاش بعد شهر أو شهرين ، مع تجاهل ما لحق بالمؤسسة القضائية من عناصر إصلاح، أكثر من ذلك تجاهل الدور الذى لعبه السيد أنور السادات والمجموعة التى تعاونت معه بحكم توليه اللجنة الثانية التى حققت فى كل المخالفات ، مما يؤكد أن المقصود ليس فقط إرجاع الحقوق لبعض القضاة ، وإنما تشويه صورة عبدالناصر كشخص، وثورة يوليو كنظام سياسى.

وعودة إلى الموضوع مرة ثانية فقد أثار الرئيس جمال عبدالناصر موضوع إعادة تنظيم القضاء فى اجتماع عام كان الاجتماع الأول للجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة فى الحادى عشر من إبريل ١٩٧٠، وكانت اللجنة هذه تضم عدداً من رجال القضاء، ووقف أحد المستشارين من أعضاء اللجنة ليطلب نيابة عن عدد من زملائه رجال القضاء أن يشاركوا فى العمل الوطنى والسياسى، وفيما يلى نص الحوار الذى دار بين الرئيس والمستشار السيد محمد السيد الرفاعى الذى سأل الرئيس :

لقد طلب منى أربعة من رجال القضاء نيابة عن كل القضاء أن أبلغ سيادتكم رغبتهم الشديدة الملحة فى الانضمام للعمل الوطنى والقومى فى هذه المرحلة ، ولو أنهم ليسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى.

الرئيس : هو الحقيقة الاتحاد الاشتراكى ليس بحزب سياسى، الحقيقة هو فيه قانون القضاء موجود فيه يظهر فقرة تمنع رجال القضاء من الانضمام إلى أى تنظيم .. موش كده؟.. أنا فاهم إن فيه قانون يمنع..

السيد محمد السيد الرفاعى : لقد ترك القانون موضوع تنظيم رجال القضاء والشرطة فى الاتحاد الاشتراكى.

الرئيس : قانون القضاء نفسه .

السيد محمد السيد الرفاعى : إنه ليس عملاً سياسياً ، ولكنه عمل قومى..

الرئيس : أهو ده اللى بدى أقوله إن ده عمل قومى ، مش عمل سياسى .. هو القانون الجديد إتعمل فى وقت عصام حسونة .. آخر قانون .. يمنع رجال القضاء من الشغل بالعمل السياسى ، بس باعتبر إن دى فقرة كانت بتتحط فى كل القوانين.

حقيقة إن احنا لم نتدخل فى القضاء من سنة ١٩٥٢ حتى الآن ، وكان أساساً عندنا قاعدة إن احنا إذا تدخلنا فى القضاء وحاولنا نقول للقضاء احكم بكذا أو بكذا ، وده أرقيه .. وده أعملك .. أو قرب ده .. أو ابعد ده .. أبقى فعلا هدمت عمل أساسى للبلد.. واستقر الرأى على أنه إذا كان فيه قضية سياسية ، بنعمل قضية سياسية وبنعمل احنا أنفسنا قضاة ، بنحكم زى ما احنا عاوزين ، ونبعد القضاة عنهم ولا نتدخلشى أبداً فى القضاء ... وبدأ هذا الموضوع بمحكمة الشعب وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة هم اللى بيحاكموا ..وكان ده بيدى المعنى للناس بأن القضية سياسية ، ولنا فيها رأى فنبعدها عن القضاء، واحنا حناخد فيها المسئولية ، أو بنعمل محكمة ثورة فى هذا الشأن ، لكن لم يحدث أبداً ، وأظن إنت متابع هذا من سنة ١٩٥٢ ، لغاية النهاردة سنة ١٩٧٠ ، إن احنا تدخلنا مع أى قاضى لأى شئ ، لأن الحقيقة القضاء فى هذا هو صمام الأمان فى البلد ،

ولكن الحقيقة أخيراً حصل العكس .. إحنا ما تدخلناش ولكن أراد البعض أن يتدخلوا في القضاء بعد ١٩٦٧، بعد الأزمة اللى احنا كنا فيها ، وكُتبت مقالات وقيل كلام وانت طبعاً أدرى بهذا وكان يجب أن نتدخل .نتدخل لنبعد هذه العناصر ، حتى وكان يمكن أن نتدخل بطريق تانى برضه كان ممكن أجيب قضاة وأقربهم واعمل مجموعة واعمل حزب فى وسط القضاة ، واضرب دول بدول .. ودى عمليات كانت بتحصل أيام صبرى أبو علم وأيام كل الحزبين كانوا بيبقوا موجودين فى الأحزاب ؛ كان بيبقى فيه القضاة بتوع فلان والقضاة بتوع الآخر، لكن الحقيقة برضه وجدنا من المناسب إن احنا بنخلص الموضوع ونقضى عليه وليسير القضاء فى الطريق السليم وأنا الحقيقة رأيى إن القضاة يجب أن يشتركوا فى العمل القومى .. لأنه لو عملنا حزبين ، الحقيقة كان القضاة يبقى مالهومشى دعوة ، ولايدخلوش فى العملية ، ولكن الحقيقة طالما إن أنا ما باقولشى الاتحاد الاشتراكى حزب ؛ لأنه لايمثل فى الحقيقة طبقة أو فئة ومصلحة ، هو تحالف قوى الشعب كلها فإذن القضاء يجب أن يكون موجودًا والجيش بيكون موجود والبوليس بيكون موجود... الحقيقة الجيش بعد النكسة قالوا لى يعنى إحنا مش عاوزين نروح الاتحاد الاشتراكى إلا بعد التحرير وهم فى هذا كان ليهم حق ، قالوا يعنى ما نقدرش وفيه ظروف، وأيامها كان حتى فيه حملة على القوات المسلحة، وقالوا إحنا مش عاوزين نحتك بأحد ، عاوزين نبعد لغاية ما نحرر الأرض .. وبعد كده نبقى ندخل فى الاتحاد الاشتراكى.. وعندهم مشاغلهم وانتم كان عندكم المشاكل الموجودة بالنادى والكلام ده .. أيضاً ما كناش عاوزين ندخل فى مشكلة ، فكان الحقيقة الحل لهذا أن نؤجل الجيش والبوليس والقضاء إلى أن يجين الحين ، ولكن أرجو إن فى أقرب وقت إن احنا ننفذ ذلك.

حافظ بدوى (رئيس المحكمة العليا وعضو اللجنة):

على ما يبدو إن السيد المستشار محمد السيد الرفاعى يريد أن يقول إن القبول فى لجان المواطنين من أجل المعركة يشترط أساساً عضوية الاتحاد الاشتراكى، ورجال القضاء والشرطة والجيش ليسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى.

الرئيس :

لا .. هو فيه استثناء .. فى الكلام اللى حصل فى اللجنة المركزية يستثنى رجال القضاء والشرطة والجيش.

المستشار بدوى حمودة (رئيس المحكمة العليا وعضو اللجنة):

إن النص الذى ورد فى قانون السلطة القضائية انتقل إليه من القوانين التى وضعت أثناء قيام الأحزاب السياسية السابقة عن تفسير هذا النص - وأنا رئيس لمجلس الدولة

ـ كنت أول من انضم إلى الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى وما زلت حتى الآن وسأظل دائماً ولآخر لحظة فى حياتى عضواً فى الاتحاد الاشتراكى ، لأنى عرفت فيه أنه يمثل جميع فئات الشعب وليس حزباً بالمعنى أو الشكل الذى عرفناه وعهدناه فى عهد ما قبل الثورة، ولايمكن أن نتحول عنه لأنه يمثل الشعب كله .. إلا إذا كنت أريد أن أتجرد من هذا الشعب، من غير المعقول أن يتجرد رجال القضاء من الشعب الذى ينتمون إليه.

الرئيس جمال عبدالناصر :

«هو على كل حال هذا الموضوع ، أو رأس الموضوع كان موضوع لمعركة وهمية كانت موجودة فى نادى القضاة واستمرت من أول ١٩٦٨ لغاية منتصف ١٩٦٩ ، وأنا كنت متتبع ما يحدث وكل كلمة كان بيقولها كل واحد ، وكنت شايف العملية دى يعنى ـ .. هو المؤلم فيها إنها جت فى هذه الأوقات اللى إحنا كنا بنمر فيها ، والحقيقة اللى حصل بعد كدة وهو رأس المعركة ، هو : هل ينضم القضاء للاتحاد الاشتراكى ، أو لاينضم القضاء للاتحاد الاشتراكى ، والحقيقة هى كانت معركة فارغة ويعنى كانت عملية مفتعلة لأهداف غير رأس الموضوع ، ولكن بنحل هذا الموضوع إن شاء الله».

* * *

ويبقى أن أشير إلى أن محاضر اجتماعات هذه اللجان وكل الأوراق التى تداولتها، والوثائق التى كانت تشمل تسجيلات وصور فوتوغرافية تثبت وجهات النظر التى تدين بعضهم بما لا يقبل جدل أو مناقشة ، بأعمال مخلة وأعمال لا أخلاقية أو تصرفات تشين صاحبها، والنتائج التى توصلت إليها اللجنة محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات السرى للغاية بمنشية البكرى، لمن يريد أن يرجع إليها أو يبحث للتاريخ.

تلك هى القصة كاملة للإجراءات التى استهدفت إعادة تنظيم القضاء فى أغسطس ١٩٦٩ ، كما عايشتُها وكما شاركتُ فى غالبية فصولها وما أود أن أؤكد عليه ـ ليس من قبيل التبرير أو الدفاع أن هذه الإجراءات قد فرضتها ضرورات سياسية وأمنية واجتماعية لحماية المؤسسة القضائية نفسها وتخليصها من أية شوائب قد تلحق بها، ولم تكن أبداً مجرد تعبير عن تعنت الدولة مع القضاء ، بل إنه من الثابت أن القوانين التى استهدفت تعميق الدور الرقابى للسلطة القضائية سواء على تنظيماتها الداخلية (المجلس الأعلى للقضاء) أو على السلطات الأخرى فى الدولة (المحكمة الدستورية) قد وفرت نقلة نوعية كبرى لدور القضاء فى المجتمع ، وليس بعيداً عن الذاكرة الأحكام التى أصدرتها المحكمة الدستورية فى وقف العمل بعدد غير قليل من القوانين بل وأنظمة بكاملها كالنظام الانتخابى تأكيداً للدور الفعال الذى تمارسه هذه المحكمة فى ضبط كل الأمور.

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد هذه الشروحات هو: التوقيت..

لماذا تم اختيار هذا التوقيت بالذات؟

وهل المعركة كانت بين طرفين من رجال القضاء أم كان هناك شيء آخر مجهول السبب والدافع؟ وهل سيبقى هذا المجهول لمستقبل قد يطول كما حدث مع أعمال أخرى تمت على النطاق المحلى والدولى ولم تظهر حقيقتها حتى الآن؟

* * *

الفصل الرابع والعشرون

الرحيل وترتيبات الخلافة

لم تستغرق الراحة الإجبارية أكثر من يومين. فقد حدث في اليوم الثالث للإصابة بالأزمة القلبية أن طلب السفير السوفيتي مقابلة عاجلة ليبلغ الرئيس رسالة هامة من القادة السوفيت ـ وكانت هذه الرسالة رداً على طلب كان الرئيس قد بعث به للقادة السوفيت للحصول على معدات وقطع غيار هامة للقوات الجوية والدفاع الجوى المصرى ؛ وكان هذا الطلب قد قدم قبل الإصابة وصاحبه توجيه من الرئيس لنا بأن نضغط على السفير وكبير الخبراء السوفيت للإسراع في الاستجابة لهذه المطالب ....



الــوداع يا جمــال

آخر صورة للرئيس جمال عبدالناصر ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ .. بعد انتهاء مؤتمر أيلول الأسود

يودع سمو أمير الكويت الذي لم يدر بخلده أنه الوداع الأخير..

حقيقة مرض الرئيس جمال عبدالناصر ونظامه الغذائي والعلاجي

بدأت رحلة المرض مع الرئيس جمال عبدالناصر فى عام ١٩٥٨، عندما اكتشف لأول مرة أنه يعانى من مرض السكر «ديابيتس ميليتيس» Diabetes Mellites ، ولم يكن كما ادعى بعض من لايعلمون الحقائق، أو يريدون تشويه الصورة عن عمد أو جهل ، أقول لم يكن من النوع البرونزى الذى يحتاج لتحليل النحاس فى الدم، وإن كان قد تم تحليل النحاس فى الدم أكثر من مرة، وكانت النتائج باستمرار سلبية. كانت عملية تحليل السكر تتم للرئيس يومياً وكانت النتائج فى حدود المعقول والمقبول لمريض السكر. ولم يظهر أى ظواهر غير طبيعية أبدًا إلا عقب عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ببضعة أيام ثم مع العلاج عادت النتائج إلى الحدود الطبيعية المعتادة. وفى يوم انتحار المشير عامر، عادت وارتفعت نسبة السكر فى الدم وظهر الأسيتون فى تحليل عينة الدم ثم عادت النتائج إلى الحدود الطبيعية المعتادة بعد ذلك. وكان هذا المرض يعتمد فى علاجه على نظام غذائى ونظام علاجى خاص يجب أن يلتزم بهما المريض، فلم يظهر عليه طوال الفترة التى تلت هذا التاريخ أية مضاعفات تُذكر.. وانحصرت هذه المضاعفات التى ظهرت بعدها بعشر سنوات أى فى عام ١٩٦٨ فى ألم فى الساق الذى بدأ يشعر بها بعد ذلك، ولم يجد الرئيس جمال عبدالناصر صعوبة تذكر فى اتباع النظام الغذائى الذى أشار به الأطباء المعالجون، فقد كان غذاؤه الذى اتبعه منذ صدر شبابه وحتى اليوم الأخير بسيطاً للغاية إن لم يكن متواضعاً، ولا يختلف بأى حال عن النظام الغذائى الذى تتبعه أي أسرة مصرية متوسطة، ولم يكن يميل إلى البذخ أو إقامة الموائد الممتدة التى اعتادت عليها الطبقات العليا، أو حتى تلك التى كانت تظهر فى بيوت بعض المحيطين به.

لقد كان غذاؤه مصريًا عاديًا، ففى الإفطار كان طعامه الرئيسى يتكون عادة من الخبز والفول المدمس والجبن الأبيض والخيار أو بيضة مسلوقة فى بعض الأحيان، وفى العشاء كان يتناول بعض أنواع من الفاكهة المصرية الطازجة والجبن الأبيض وأحياناً كوبًا من اللبن الزبادى، أما طعام الغذاء فيتكون من الخضروات والأرز والسلطة الخضراء واللحوم البتلو أو الأسماك أو الفراخ البلدى، وكانت كمية النشويات التى يتناولها فى وجباته الثلاث محدودة بوجه عام.

أما النظام العلاجي فكان يعتمد على تناوله حقنة من الأنسولين يومياً قبل الإفطار.

وقد بدأ فريق الأطباء المعالجين له والمتابعين لحالته الصحية بالدكتور أحمد ثروت الذى اختاره الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه للإشراف على متابعة علاجه ، والذى كان يتردد عليه بانتظام مرتين فى اليوم بصفة مستديمة إلى أن كان عام ١٩٦٧ ، حيث حل الدكتور الصاوى محمود حبيب محل أحمد ثروت، الذى مرض وأصبحت حالته الصحية لاتسمح بمتابعة الإشراف على علاج الرئيس بانتظام، وإن كان استمر يداوم المرور على منشية البكرى كلما سمحت ظروفه الصحية بذلك. كما كان يشارك فى متابعة الحالة الصحية للرئيس عبدالناصر من الأطباء الأجانب الدكتور «بولسون» وهو دانمركى، ومن أكبر أخصائيي السكر فى العالم ، وكان يحضر إلى القاهرة مرة أو مرتين كل عام حسب الحالة ، وكان يحمل إعجاباً كبيراً بشخصية الرئيس ، كما كان يأتى متطوعاً رافضاً الحصول على أى أتعاب أو مقابل.

كما كان يزور الرئيس عبدالناصر من وقت لآخر الدكتور « فايفر»، وهو طبيب ألمانى متخصص فى مرض السكر أيضاً.

هذا علاوة على الدكتور البريطانى « والتى سموفيل»، الذى كان يستدعى عند اللزوم من لندن كطبيب باطنى وأخصائى القلب . وكان هذا الطبيب من المستشرقين، وعلى دراية باللغة العربية ويقرأ القرآن الكريم.

وكانت مجموعة الأطباء المصريين الذين يتابعون حالة الرئيس الصحية فى مختلف الأفرع الأخرى وكانوا يزورونه كلما اقتضى الأمر، الأساتذة الدكاترة: أنور المفتى (حتى وفاته) ـ على المفتى ـ محمد صفوت ـ حسنى عبدالمقصود ـ يحيى طاهر ـ على البدرى ـ ناصح أمين ـ محمود صلاح الدين ـ منصور فايز ـ زكى الرملى ـ الدكتور صيدلى صلاح جبر . وكان يرافق ركب الرئيس جمال عبدالناصر فى سيارة الإسعاف كُلّ من الدكتور طه عبدالعزيز ومحمود فراج من الحرس الجمهورى.

وبعد يونيو ١٩٦٧ انتظم كُل من الدكتور منصور فايز وناصح أمين، فى زيارته يومياً مع الدكتور الصاوى حبيب.

لقد كان الرئيس جمال عبدالناصر يتقبل نصائح وتوصيات الأطباء ويتبع تعليماتهم بدقة مؤمناً بضرورة الالتزام بها.

وفى عام ١٩٦٨ عندما شعر بآلام الساق نتيجة التهاب الأعصاب الناشئ عن مرض السكر DIABEIC NEUROPATHY ومن أنواعه التى عانى منها DIABETIC

CAMYOTROPHY ومن أعراضه حدوث آلام شديدة فى الساق وضمور عضلات الإلية وأعلى الفخذ ـ وقد طلب إليه الأطباء المعالجون التقليل من المشى والرياضة (التنس).

كان روتين العمل اليومى للرئيس جمال عبدالناصر كما أوضحت فى مواقع أخرى فى الشهادة يستغرق أكثر من ثمانية عشر ساعة يومياً فى المتوسط ، وبعد ١٩٦٧ أضيف لهذا الروتين اليومي هموماً ثقالاً يصعب أن يتحملها بشر ، فشكلت ضغوطاً أصبحت تتزايد يوماً بعد يوم على جسمه وطاقاته بوجه عام ، فهو فى النهاية بشر توجد حدود لاحتماله يصعب تجاوزها ، وكان أول مظاهر هذه الضغوط زيادة نسبة السكر فى الدم ، وكان من رأى الدكتور «بولسون» عندما جاء لمناظرته أن ذلك أمر طبيعى نتيجة للضغوط التى يواجهها الرئيس، وأنه يصعب التحكم فى الحالة لكنها ستتحسن مع الوقت ، ولكن كانت النتيجة المباشرة التى ترتبت على ذلك آلام الساقين نتيجة ضعف الدورة الدموية وهى إحدى المضاعفات المعروفة لمرض السكر.

وفى الحادى عشر من سبتمبر ١٩٦٩ .. أُصيب الرئيس جمال عبدالناصر بالأزمة القلبية الأولى،(*) عندما اكتشف طبيبه الخاص الدكتور الصاوى حبيب صوتاً ثالثاً مع ضربات القلب، فأجرى رسمًا للقلب الذى أكد التشخيص بأنه جلطة فى الشريان التاجى ، وقد أثبت الفحص الطبى والتحاليل ورسومات القلب حدوث جلطة بالشريان التاجى للقلب، وقد أكدت التحاليل التى أجريت هذا التشخيص الذى جاء نتيجة الإرهاق الشديد ، وهذا النوع من الجلطات يحدث بدون آلام ، الشئ الذى تم التعارف عليه الآن من أن ٢٥٪ تقريباً من جلطة الشريان التاجى لمرضى السكر تتم بدون ألم ، وطلب إليه أطباؤه: منصور فايز ومحمود صلاح الدين ، الذين استدعوا فوراً ضرورة أخذ راحة لمدة ثلاثة أسابيع على الأقل .. وبالفعل اضطر للاعتكاف بضعة أيام لم تزد على أصابع اليد الواحدة ، كما طلب إليه الأطباء المعالجون ومنهم الطبيب الروسى المشهور «شازوف» أن يمتنع عن التدخين ، وكان الرئيس عبدالناصر يشعر بأن هذه العادة هى الهواية الوحيدة التى بقيت له ويستكثر حرمانه منها ، ولكنه فى هذا التاريخ أطفأ سيجارة كانت مشتعلة فى يده ولم يعد إلى التدخين بعد ذلك حتى رحيله عن هذه الدنيا.

لقد كان الرئيس جمال عبدالناصر يدخن حوالى ستين سيجارة يومياً فى المتوسط، وتفاوتت أنواع السجائر التى كان يدخنها من « كرافن أ» «CRAVEN A» ـ عندما كان ضابطاً فى الجيش وحتى الأيام الأولى من قيام ثورة يوليو ٥٢ إلى «L M» ـ خلال

(*) راجع تفاصيل حادث وحدة رادار الزعفرانة ١٩٦٩/٩/٩ فى فصل لاحق ..

الخمسينيات ثم كنت «KENT» من نهاية الخمسينيات وحتى أطفأ آخر سيجارة يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٩.

وقد استدعانا الرئيس جمال عبدالناصر مساء يوم ١١ سبتمبر ١٩٦٩ إلى غرفة نومه، وكنا مجتمعين في مكتبي لبحث بعض المسائل الهامة، وكان الحضور السادة أنور السادات وشعراوي جمعة وأمين هويدي ومحمد حسنين هيكل وأنا حيث أبلغنا بما قرره الأطباء، وطلب الرئيس منا استمرار العمل بنفس الأسلوب وبزيادة لقائنا اليومي ليكون مرتين بدلاً من مرة واحدة، واتفق على أن يذاع خبر بأن الرئيس مصاب بدور أنفلونزا حادة وأنه سيلزم الفراش لبضعة أيام.. وكما سبق أن ذكرت في مكان آخر من هذه الشهادة كيف كانت مجموعة العمل اليومي تمارس نشاطها برئاسة السادات، ومن خلال اتصال مباشر مع عبدالناصر الذي كان حريصاً على عدم تسرب مرضه بالقلب وبخاصة للإسرائيليين والأمريكان نظراً لأبعاده السياسية الخطيرة في ظل ظروف النكسة.

لم تستغرق الراحة الإجبارية أكثر من يومين. فقد حدث في اليوم الثالث للإصابة بالأزمة القلبية أن طلب السفير السوفيتي مقابلة عاجلة ليبلغ الرئيس رسالة هامة من القادة السوفيت ـ وكانت هذه الرسالة رداً على طلب كان الرئيس قد بعث به للقادة السوفيت للحصول على معدات وقطع غيار هامة للقوات الجوية والدفاع الجوي المصري، وكان هذا الطلب قد قدم قبل الإصابة وصاحبه توجيه من الرئيس لنا بأن نضغط على السفير وكبير الخبراء السوفيت للإسراع في الاستجابة لهذه المطالب. وأذكر أني اقترحت على الرئيس أن يقابلهما ـ السفير وكبير الخبراء ـ نيابة عنه: إما لجنة العمل اليومي مجتمعة برئاسة السادات، أو أقابلهما مع الفريق فوزي، ولكنهما أصرا على مقابلة الرئيس شخصياً في هذا الموضوع بالذات. فقال لي الرئيس عبدالناصر:

«هات السفير وكبير الخبراء والمترجم الساعة التاسعة مساء».

وعندما وصلوا صعدنا إلى حجرة نوم الرئيس، حيث أبلغا الرئيس بموافقة القيادة السوفيتية على مطالبه، وأن المعدات وقطع الغيار المطلوبة قد وصلت فعلاً مساء اليوم إلى مطار ألماظة الحربي.

ثم تحدث معهما الرئيس بعد ذلك قائلاً:

«أنا مصاب بأزمة قلبية وبالنسبة للصديق عندما يعرف فلها مردود معين».

فقاما بعرض خدماتهما وتساءلا عما يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتي في هذا الشأن. ولم يمانع الرئيس قائلاً لهما: «شوفوا أنتم حا تعملوا إيه وبلغوا سامي أو أنور السادات».

ومن ثمّ فقد حضر لزيارة القاهرة الدكتور « شازوف» نائب وزير الصحة السوفيتي وفحص الرئيس مرتين في سنة ١٩٦٩و١٩٧٠، وكان ذلك يتم بحضور ومشاركة الأطباء المصريين المعالجين للرئيس منصور فايز ومحمود صلاح الدين والصاوى حبيب.

ولم يمر يوم انقطع فيه الرئيس عبدالناصر عن متابعة كل أمور الدولة وبالذات الناحية العسكرية بكل دقة وإصدار التوجيهات والقرارات، كما لم يمر أسبوع حتى عقد اجتماعاً لمجلس الوزراء، وأذكر أننا ونحن في القاعة وقبل الاجتماع بالرئيس أن اتفقنا على أن نمتنع عن التدخين مجاملة له حيث كان هو قد امتنع عن التدخين، إلا أنه بعد أن انعقدت الجلسة وبعد مضى حوالى عشرة دقائق لاحظ أن أحداً لم يشعل سيجارة، فقال وهو يضحك:

« هو انتم بطلتم شرب السجاير ولا إيه ؟ أنتم ما بتشربوش سجاير ليه ؟» فلم يرد أحد .. فقال: « طيب أنا مبطل سجاير أنتم مالكوش دخل واللى بيشرب سجاير منكم يتفضل يولع سيجارته». وكل ما يمكن قوله أننا ـ مكتب سكرتير الرئيس للمعلومات ـ حاولنا التخفيف عنه بقدر الإمكان، لكنه عاد بعد هذه الأيام العشرة للاستغراق مرة أخرى في العمل بنفس المعدلات مخالفاً بذلك نصائح أطبائه وبخاصة فيما يتعلق بعدم الإطالة في الوقوف أو ضرورة إلقاء خطاباته العامة وهو جالس، الشيء الذى لم يستجب له بأى حال.

ـ ٢ ـ

تفاصيل الساعات الأخيرة في حياة الرئيس جمال عبدالناصر

وخلال شهر أغسطس ١٩٧٠ آثر أن يتفرغ للتخطيط الاستراتيجى للدولة، والابتعاد عن القاهرة بمشاكلها اليومية التى لا تنتهى، فسافر إلى المعمورة، وفي أوائل سبتمبر ١٩٧٠ كان عليه أن يدرس خطط معركة التحرير مع الفريق محمد فوزى ويصدق على مراحلها، فآثر أن يبتعد أكثر فاتجه إلى برج العرب ومنها إلى مرسى مطروح حتى يتفرغ تماماً لهذه القرارات التاريخية، وبالفعل صدق على المرحلة الأولى من الخطة.

وهناك في مرسى مطروح كانت مؤشرات الأزمة بين الملك حسين والحكم الأردنى من ناحية والمقاومة الفلسطينية قد بدت تتجمع في الأفق، وبدا أنه من الصعب تفاديها وجاء إليه في مرسى مطروح معمر القذافى، وأثناء اجتماعاتهما وجه العقيد القذافى إلى الرئيس ما يشبه العتاب حيث تساءل كيف يجلس الرئيس هنا في مطروح تاركاً الأزمة تتفاعل دون ضوابط، فطلب إليه عبدالناصر أن يرفع سماعة التليفون الموجودة إلى جواره فاستغرب العقيد الطلب، لكن عبدالناصر أصر على طلبه، فرفع القذافى السماعة

وكنت أنا على الطرف الآخر متوقعاً أن الطالب هو الرئيس فقلت الكلمة المعتادة «أفندم؟» ولكني سمعت صوت عبدالناصر يقول للمتحدث أن يستفسر عمن معه فى هذه اللحظة ، فقلت له أنا سامى يا سيادة العقيد. فلما طلب منه عبدالناصر أن يستفسر منى عمن يكون متواجدًا معى فى هذه اللحظة فقلت له موجود معى كل من محمود رياض وشعراوى جمعة وأمين هويدى ومحمد حافظ إسماعيل ومحمد أحمد صادق نتابع ما يجرى فى عمان لحظة بلحظة حيث معنا على الجانب الآخر سفيرنا هناك وغرفة العمليات فى المخابرات العامة والمخابرات الحربية.. عندها فقط اطمأن القذافى من أن عبدالناصر على بينة من كل ما يحدث من تطورات الأحداث لحظياً.

وكان ما كان من تطورات قادت إلى انعقاد القمة العربية الطارئة التى عالجت أحداث سبتمبر - أيلول الأسود - فى الفترة من ٢١ حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ فى فندق هيلتون بالقاهرة، حيث أقام جمال عبدالناصر به طوال فترة انعقاد المؤتمر.

وفى الساعة الحادية عشر من مساء يوم ٢٧ سبتمبر غادر الرئيس عبدالناصر فندق النيل هيلتون عائداً إلى منزله فى منشية البكرى بعد انتهاء اجتماعات القمة ، ولكنه بدلاً من الخلود إلى الراحة عقد اجتماعاً بالعقيد القذافى فى منزله وظل يتابع ردود فعل المؤتمر ومدى تنفيذ الطرفين لقرارات القمة حتى فجر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

وفى هذه الليلة التقى عبدالناصر مع عائلته الصغيرة لأول مرة منذ أكثر من أسبوع ، وعندما دخل غرفة نومه وكان التليفون المعتاد الليلى الأخير بينه وبينى قال لى :

« يا سامى إحنا حا نعمل إيه فى خالد بالنسبة للتجنيد.. لما يخلص الكلية السنة دى؟ فقلت له : « هل فى ذهن سيادتك قرار محدد أم ترى أن أتشاور مع الفريق فوزى حول هذا الموضوع ؟».

فقال : « أنا شايف إنه يجند ويلحق بالحرس الجمهورى كفرد عادى تحت إشراف الليثى . لأنى أخشى لو جند فى أي وحدة أخرى فسيكون موضع محاباة ولن يستفيد من فترة التجنيد ، لكن فى الحرس وتحت أنظارك إنت والليثى سيعامل المعاملة العادية كجندى بسيط دون مجاملات أو محاباة .. ولا إيه رأيك ؟ وعلى العموم خذ رأى فوزى والليثى ونتكلم بكرة فى هذا الموضوع» ؛ ثم سأل عن آخر أخبار جبهة القتال وعمان ، وأطفأ الأنوار وكانت الساعة تقترب من الثانية صباحاً..

وفى الحادية عشرة من صباح اليوم التالى ٢٨ سبتمبر توجه بإصرار إلى مطار القاهرة لتوديع باقى الرؤساء والملوك المغادرين القاهرة واحداً تلو الآخر ، وكنا قد حاولنا - أكثر

من مسئول ـ أن يكتفى الرجل بما قام به من مجهود وأن ينوب عنه كبار المسئولين فى توديع المغادرين ، ولكنه أصر على استكمال عملية التوديع بنفسه كما استقبلهم بنفسه . وقد عاد إلى منشية البكرى قبل أن يعود مرة أخرى للمطار لتوديع آخر المغادرين ـ أمير الكويت ـ وفور وصوله إلى منشية البكرى اتصل بى مستفسراً عن أى جديد فى الموقف ، وقد أبلغته بكل الأخبار والمواقف التى استجدت فى هذه الفترة وفى نهاية حديثى رجوته أن يأخذ حقه بقسط من الراحة واقترحت عليه ملحاً أن يوافقنى على بدء اتخاذ ترتيبات السفر للإسكندرية أو برج العرب بالقطار ـ لتفادى السفر بالسيارات ـ وكان رده:

« طيب يا سامى ما فيش مانع نقوم بكره بالعربيات لبرج العرب» . فقلت : ما سيادتك تركب القطار أريح . فقال : « ماقيش مانع بس ما ترتبشى حاجة إلا لما أقول لك بعد ما أرجع من المطار».

وأعتقد أن القارئ على بينة من حجم المجهود الذى يبذل فى عمليات التوديع والاستقبال بين الرؤساء ما بين مرافقة الضيف فى توديع الحاضرين من كبار المسئولين واستعراض حرس الشرف وأداء النشيد الوطنى لكل دولة ، وكلها إجراءات يتم تنفيذها والرئيس يقف على قدميه.

المهم أن بعض الأخوة المرافقين للرئيس اتصلوا بي فى أعقاب مغادرة أمير الكويت وأبلغونى أن الرئيس شعر بالتعب بعدما قبل الأمير قبلة الوداع .و أنهم لاحظوا أن قدميه لن تتحمل الانتظار فتم استدعاء السيارة إلى حيث يقف وهو فى الطريق إلى المنزل حيث صعد إلى الدور الثانى لملاقاة أعضاء الأسرة الذين كانوا فى انتظاره لتناول طعام الغذاء الذى تناوله على عجل ودخل إلى غرفة نومه حيث اتصل به مستفسراً عن آخر المعلومات.. وقطع المكالمة دخول جمال الصغير ابن أشرف مروان ومنى عبدالناصر ـ إلى غرفة نوم جده ليطلب منه كما عوّده ، قطعة من اللبان أو الشوكولاته وقال لى الرئيس:

«ابقى ابعث لى بكمية جديدة من اللبان والشوكولاته لأن العلبة فرغت ..»

واستكملنا الحديث حيث كررت على الرئيس ـ دون إشارة إلى ما حدث فى المطار ـ ضرورة السفر للإسكندرية وأنى سأبدأ من الآن ترتيبات إعداد القطار ليغادر محطة سراى القبة فى العاشرة من صباح اليوم التالى ، فلم يمانع وقال لى سأبلغك بعد الظهر عمن سيرافقنا فى هذه الإجازة.

وفى هذه اللحظة وصلتنى رسالة عاجلة تفيد أن العملية التى كان سيقوم بها بعض عناصر المقاومة الفلسطينية ضد طائرة الملك حسين عند هبوطها إلى مطار عمان قد ألغيت

بناءً على تدخل من الرئيس .. تم فى الصباح الباكر من هذا اليوم باتصال تم من جانبى معهم لتفادي تنفيذ هذه العملية بناءً على رغبة شخصية من عبدالناصر ، وقد استجاب الأخوة فى عمان لهذه الرغبة وألغيت العملية .. فقمت بإبلاغ الرئيس بنص الرسالة فقال:

«الحمد لله ، إنت عارف يا سامى رأيى .. الدم بيجيب دم».

طلب عبدالناصر منى بعد ذلك أن أذهب إلى بيتى لتناول طعام الغداء، وأنه سوف يستريح قليلاً . وبالفعل غادرت إلى منزلى بعد ذلك بحوالى نصف الساعة أى حوالى الرابعة بعد الظهر.

وفى الساعة الخامسة إلا عشر دقائق تقريباً اتصل بى على الخط الساخن فؤاد عبدالحى السكرتير الخاص المناوب فى هذا اليوم لغياب محمد أحمد الذى أعطاه الرئيس الإذن بالتغيب لحضور حالة وضع لزوجته قائلاً له : « على الله يا محمد يجيء لك المرة دى الولد الذى تنتظره» ـ لأن محمد أحمد كان كل أولاده من البنات ـ .. كان فؤاد عبدالحى يبكى وقال لى ما نصه : «إلحقنى يا افندم ..سيادة الريس تعبان . تعالى حالاً!».

فى تلك اللحظة أصابنى إحساس غامض انقبض له قلبى ..

ونزلت بسرعة بعد ما بلغت شعراوى جمعة تليفونياً بأنى سأمر عليه ، فتساءل باندهاش عما حدث فقلت له موش وقته..إلبس هدومك ولما آجى سأحكى لك ما حدث . ومررت على شعراوى فى منزله المجاور لمنزلى ووجدته منتظراً على بابه، واصطحبته فى السيارة التى كنت أقودها بنفسى ، وكرر سؤاله فقلت له أن الرئيس عاوزنا دلوقت . فقال هل هو طلبنا ؟ فقلت له: «لا هو تعبان شوية كما أبلغنى فؤاد عبد الحي».

وكنا قد وصلنا إلى منشية البكرى فى تلك اللحظة حيث تركت السيارة أمام الباب الرئيسى ثم صعدنا مباشرة إلى الدور الثانى وإلى غرفة نوم عبدالناصر وكان نائماً على سريره مغمض العينين ويديه إلى جانبه ومرتدياً بنطلون بيجامة رمادى فاتح بخط أزرق عليه فانلة سبور وبدون جاكته ، وحوله الأطباء زكى الرملة ومنصور فايز والصاوى حبيب يمارسون عملهم فى سكون مطبق ، وبعد قليل وصل الدكتور طه عبدالعزيز من الحرس الجمهورى ، وكانت الأجهزة وأنابيب الأوكسجين منصوبة إلى جوار السرير والأسلاك ممدودة إلى أجزاء مختلفة من الجسم الساكن للزعيم الثائر . وبعد وصولنا مباشرة بدأ الأطباء فى إجراء صدمات كهربائية للقلب علاوة على محاولات التدليك اليدوى للصدر والتى كانوا يقومون بها طوال الوقت ..

ووصل بعد ذلك بقليل حوالى الساعة ١٧٢٥ كل من الفريق فوزى، وعلى صبرى الذى وصل حوالى الساعة ١٧٤٠ وهما اللذان كلفت مكتبى بالاتصال بهما مع آخرين

من المسئولين ، و وصل حسين الشافعي حوالى الساعة ١٧٤٥، ومحمد حسنين هيكل الذى وصل حوالى الساعة ١٧٥٠، ومحمد أحمد وصل حوالى الساعة ١٨٠٠، وحافظ إسماعيل وأمين هويدى ومحمود رياض الذين وصلوا ما بين الساعة ١٨٥٠/ ١٩٠٠، ثم توالى حضور الباقين تباعاً كمحمد أحمد صادق وحسن التهامى وآخرين إلى منشية البكرى ؛ ولم يستطع كل من أمين هويدى ومحمود رياض الوصول مبكرين لوجودهم فى أماكن بعيدة فى ذلك الوقت، وكان آخر من وصل حوالى الساعة السابعة إلا ربع مساء أنور السادات والسيدة جيهان التى كانت ترتدى فستاناً أخضر اللون ، وكان وصولها بعد أن تأكد وفاة عبدالناصر ، ولم يلحق السادات بنا فى الدور العلوى لأننا كنا قد نزلنا للدور الأرضى لتقوم العائلة بإلقاء نظرة أخيرة على الفقيد الغالى، وقد صعد بمفرده إلى الدور العلوى حيث ألقى نظرة أخيرة على الجثمان المسجى، ثم نزل ليلحق بنا فى الصالون الرئيسى فى الدور الأرضى.

وكان الفريق فوزى أثناء وجودنا إلى جوار سرير عبدالناصر غير متقبل فكرة أو احتمال رحيل الرجل ، فلم يتقبل التصرف العادى للأطباء فما كان منه إلا أن شخط فيهم قائلاً: اعملوا حاجة !! وأمام هذه الرغبة أعاد الأطباء استخدام جهاز الصدمات الكهربائية التى كان ينتفض من تأثيرها الجسم الساكن الساكت ، مما دعى الفريق فوزى لتناول التليفون ليطلب الفريق طبيب رفاعى محمد كامل كبير أطباء القوات المسلحة ليحضر إلى منشية البكرى ، وهو بالمناسبة لم يكن فى يوم من الأيام من الأطباء المعالجين للرئيس جمال عبدالناصر وقد حضر رفاعى فعلاً إلى منشية البكرى ولكن بعد أن قرر جميع الأطباء الحاضرين أن أمر الله قد نفذ.. وقال الدكتور منصور فايز إن الرئيس جمال عبدالناصر قد أسلم الروح حوالى الخامسة أو قبلها بدقائق وإنه استسلم لقضاء الله الذى لا راد لقضائه ..

كما كان حسين الشافعي وشعراوى جمعة وأنا نصلى لله من حول سرير عبدالناصر طوال عمل الأطباء الصامت حول الجسد الساكت.

* * *

الرحيل .. ومـــاذا بعـــــد ..

رحل الرئيس جمال عبدالناصر فجأة فى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠، وقد يكون قد رحل قبلها بدقائق قليلة، ولم يكن من بيننا نحن المحيطون به والقريبون منه من خطر على فكره أى بادرة من هذا النوع، أو حسب حسابها قبل هذا التاريخ، وكانت الصدمة كبيرة، ولكن علينا كمسئولين وكبشر مؤمنين أن نتقبل إرادة الله، ونبدأ على الفور بترتيب البيت من الداخل وتحديد أولويات العمل والأولويات المطلوبة والتى يجب أن تستحوذ على كل الاهتمام والجهد فى هذه الظروف العصيبة.

فبعد إقرار فريق الأطباء المعالجين بتأكيد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، عقد اجتماع فى الصالون الرئيسى فى منزل الرئيس عبدالناصر بمنشية البكرى حضره كل من السادة أنور السادات نائب رئيس الجمهورية، وحسين الشافعى، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات وعلى صبرى والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، وشعراوى جمعة وزير الداخلية، وسامى شرف وزير الدولة، ومحمد حسنين هيكل وزير الإعلام، وكان يقف على باب الصالون اللواء محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى.

لم يكن هناك جدول أعمال محدد لهذا الاجتماع، ولكن كان فى مقدمة بحثنا الترتيبات الضرورية التى يجب إنجازها بعد الرحيل، وكان الاتجاه الغالب يتلخص فى ضرورة تغليب مظلة الشرعية أثناء الحوار مع تقدير كامل للمسئولية فى ضوء الفراغ الذى يمكن أن يحدثه غياب جمال عبدالناصر المفاجئ، وبما يقضى قيام مؤسسات تباشر العمل وتتولى قيادة البلاد بأسرع وقت ممكن، وقد أخذنا فى اعتبارنا جميعاً الضغوط التى تواجهها مصر نتيجة للموقف القائم على جبهة القتال ووجود الإسرائيليين على الضفة الشرقية لقناة السويس، والقوات المسلحة تواصل استعداداتها للقتال، والقضية الفلسطينية تواجه ظروفاً دقيقة لايمكن تجاهلها أو تأجيل التعامل معها، خاصة وأن آخر معارك عبدالناصر كانت، تلك التى حاول فيها مع القادة العرب حماية المقاومة الفلسطينية والإبقاء على صحوتها فى أحداث أيلول الأسود كما سماها الأخوة الفلسطينيون.

لم تثر هذه الأمور بهذا القدر من التحديد أو التفصيل، ولكن ما تعلمناه من دروس من الرئيس جمال عبدالناصر ومعايشتنا له على مدى سنوات طويلة أوصلتنا إلى نتيجة واحدة تتمثل فى اعتبار قضية تحرير الأرض محور التركيز الأساسى فى كل مداولاتنا،

وأن القوات المسلحة التي تتحمل المسئولية الرئيسية في هذه المهمة يجب أن يتوافر لها كل الإمكانيات التي تحتاجها ، ويجب أن نثبت للعالم أننا لانقف عند الأشخاص وأن المبادئ هي التي يجب أن تبقى.

خلال هذا الاجتماع المصغر تم الاتفاق بصفة أولية على عقد اجتماع مشترك فوراً لكل من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء برئاسة أنور السادات نائب رئيس الجمهورية بهدف بحث هذه المسائل، وكان أغلب الوزراء في هذا اليوم بالذات في زيارة للجبهة ، و تم استدعاؤهم على عجل حتى أن أغلبهم وصل إلى القصر الجمهوري بالقبة في ملابس الميدان «الأوفرول».

كذلك تم تشكيل مجموعة من الفريق أول محمد فوزي وكل من شعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف ومحمد أحمد والفريق محمد أحمد صادق رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة، واللواء محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة لإعداد ترتيبات تشييع الجنازة وتجهيز المدفن وإجراءات الدفن، وقد تم الاتفاق على نقل الجثمان إلى قصر القبة حتى يتم وضعه في ثلاجة القصر وبهدف التخفيف على العائلة والخوف من زحف الجماهير على منشية البكري، كما تم الاتفاق على تشييع الجنازة يوم أول أكتوبر ١٩٧٠، تمت هذه الأمور على وجه السرعة وبقى إعداد الضريح وتحديد مسار الجنازة واتفق على بحثهما بعد الاجتماع المشترك.

وفى قصر القبة كان هناك احتفال بليلة الإسراء والمعراج أقيم تحت إشرافه حسن التهامي للعاملين في رئاسة الجمهورية ، وأثناء دخول الجثمان إلى ثلاجة القصر كان جمهور الحاضرين في الجانب الآخر من القصر يصفقون إعجاباً ببلاغة فضيلة الشيخ أحمد حسن الباقوري ، وكانت مفارقة غريبة وسوف يعدل حسن التهامي في روايته للأحداث التي سنتعرض لها فيما بعدبالتسلسل الزمني للأحداث، وسوف نكتشف أهدافه في حينه.

عقد الاجتماع المشترك لكل من اللجنة التنفيذية العليا ، الاتحاد الاشتراكي ، ومجلس الوزراء في قصر القبة وكان الوزراء وباقي الأعضاء يأتون تباعاً ، وأعلن السيد أنور السادات في بداية الاجتماع وفاة الرئيس جمال عبدالناصر ، وطلب من الدكتور منصور فايز حضور الاجتماع بصفة شخصية باعتباره كبير الأطباء المعالجين للرئيس ، ويتولى هو إعلان التقرير الطبي الرسمي للوفاة ، وكان يتواجد خارج قاعة الاجتماع كبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل.

ثم انتقل البحث فى مضمون البيان الذى يجب أن يذاع على الشعب حول وفاة الرئيس، وكان محمد حسنين هيكل قد بدأ فى صياغته قبل أن نغادر منشية البكرى ، وأنهى كتابته فى قصر القبة وأخطر المسئولين فى الإذاعة والتليفزيون بوصفه وزيراً للإعلام فى ذلك الوقت بقطع البرامج العادية ومواصلة إذاعة القرآن الكريم.

وكان نص البيان الرسمى كما يلى :

«فقدت الجمهورية العربية المتحدة، وفقدت الأمة العربية، وفقدت الإنسانية كلها رجلاً من أغلى الرجال ، وأشجع الرجال، وأخلص الرجال، وهو الرئيس جمال عبدالناصر، الذى جاد بأنفاسه الأخيرة فى الساعة السادسة والربع من مساء يوم ٢٧ رجب ١٣٩٠هـ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م ، بينما هو واقف فى ساحة القتال يكافح من أجل وحدة الأمة العربية ، ومن أجل يوم انتصارها.

لقد تعرض البطل الذى سيبقى ذكره خالداً إلى الأبد وجدان الأمة والإنسانية لنوبة قلبية حادة بدت أعراضها عليه فى الساعة الثالثة والربع بعد الظهر . وكان قد عاد إلى بيته بعد انتهائه من مراسم اجتماع مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذى انتهى بالأمس فى القاهرة، والذى كرس له القائد والبطل كل جهده وأعصابه ، ليحول دون مأساة مروعة دهمت الأمة العربية.

إن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، ومجلس الوزراء ، وقد عقدا جلسة مشتركة طارئة على أثر نفاذ قضاء الله وقدره ، لايجدان الكلمات التى يمكن بها تصوير الحزن العميق الذى ألمّ بالجمهورية العربية المتحدة وبالوطن العربى والإنسانى إزاء ما أراد الله امتحانها به فى وقت من أخطر الأوقات.

إن جمال عبدالناصر كان أكبر من الكلمات ، وهو أبقى من كل الكلمات ، ولا يستطيع أن يقول عنه غير سجله فى خدمة شعبه وأمته والإنسانية ، مجاهداً عن الحرية ، مناضلاً من أجل الحق والعدل ، مقاتلاً من أجل الشرف ، إلى آخر لحظة من العمر.

ليس هناك كلمات تكفى عزاءً فى جمال عبدالناصر.

إن الشئ الوحيد الذى يمكن أن يفى بحقه وبقدره ، هو أن تقف الأمة العربية كلها الآن وقفة صابرة ، شجاعة ، قادرة ، حتى تحقق النصر الذى عاش واستشهد من أجله ابن مصر العظيم ، وبطل هذه الأمة ورجلها وقائدها»

« يا أيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك راضية مرضية

فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى»

والسلام عليكم ورحمة الله

ملحوظة : اختيار الوفاة الساعة السادسة والربع وليس فى الخامسة كما سبق أن ذكرت جاء نتيجة أن الأطباء يقررون ساعة الوفاة فى التقرير الرسمى بعد بذل المحاولات الطبية الممكنة ، وبعد التأكد من حدوث الوفاة طبياً وجسدياً ، وأنه لافائدة من إجراء أى محاولات أخرى للإبقاء على حياة المتوفى.

بعد ذلك انتقل الاجتماع إلى بحث قضية استمرار النظام والشكل الذى يجب أن يتم به انتقال السلطة ، وهنا طرحت فكرتان كلاهما ينبثق عن مبدأ الشرعية.

كانت الفكرة الأولى تقترح أن يتولى أنور السادات منصب رئيس الجمهورية بحكم وضعه كنائب لرئيس الجمهورية ، ويمارس صلاحيات رئيس الجمهورية حتى انتهاء المدة المتبقية على رئاسة الرئيس جمال عبدالناصر.

أما الفكرة الثانية فهى أن يبقى السادات رئيساً للجمهورية حتى إزالة آثار العدوان وهو الحد الزمنى الذى وضعه الرئيس عبدالناصر عندما قبل التكليف الشعبى بالعودة إلى السلطة يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ على أن تجرى انتخابات رئاسية جديدة بعد ذلك.

وبعد مناقشة قصيرة اتفق على تشكيل لجنة من القانونيين لمواءمة هذه الاقتراحات مع الشرعية الدستورية ، وكانت اللجنة تضم كلاً من الدكتور محمد لبيب شقير رئيس مجلس الأمة، وضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى وعضو مجلس الأمة، والمستشار مصطفى كامل إسماعيل وزير العدل، وحافظ بدوى وزير الشئون الاجتماعية وعضو مجلس الأمة ، كما تم استدعاء على نور الدين النائب العام حيث شارك فى جانب من اجتماعات اللجنة ، وعادت اللجنة بعد فترة لتقترح ترشيح السادات رئيساً للجمهورية لفترة مستقلة ، وليس استكمالاً لفترة رئاسة الرئيس جمال عبدالناصر، وربط فترته بهدف إزالة آثار العدوان.

كان رأى اللجنة القانونية يستند إلى أن أياً من الصيغتين اللتين سبق طرحهما لايتفق مع الدستور فضلاً عن أنهما ينطويان على تقييد لصلاحيات رئيس الجمهورية وبخاصة فيما يتعلق بقرار الحرب والذى يستلزم وجود رئيس منتخب يتولى تلقائياً منصب الأعلى للقوات المسلحة.

وقد لقى هذا الرأى تأييد أغلبية الحاضرين فى الاجتماع المشترك ،ولكن حسين الشافعى أبدى - وبطريقة غير مباشرة ، تحفظه على اختيار أنور السادات وعبّر عن ذلك بكلمات غير واضحة ، ولكن مضمونها وصل إلى جميع الحاضرين ، أو غالبيتهم على الأقل، ثم عاد وأيد الاقتراح البديل بأن يبقى أنور السادات لاستكمال المدة المتبقية لرئاسة عبدالناصر وقدرها ثلاث سنوات ، وقد عقب السادات على ذلك معرباً عن موافقته قائلاً: « أنا أقبل أن أستمر استكمالا للمدة الباقية للرئيس جمال عبدالناصر ».

لكن تطابق الرأى القانونى مع توجه الأغلبية أسفر عن قرار بترشيح السادات لفترة رئاسية جديدة ومنفصلة سواء عن فترة رئاسة عبدالناصر أو عن إزالة آثار العدوان.

وكان الفيصل فى الوصول إلى هذا القرار هو القوات المسلحة التى تكلم باسمها الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الذى قال بوضوح وصراحة كاملة محدداً ، مفاده أننا مقبلون على معركة التحرير بل وهناك إصرار على إتمام هذه المعركة ولن أستطيع أن أتحرك فى هذا الاتجاه لتنفيذ مهمتنا ما لم يكن هناك قائد أعلى للقوات المسلحة وبمعنى آخر رئيساً للجمهورية ومنتخب وفقاً للدستور ، يحق له وفق الدستور أن يصدر أمر القتال ويصدق على الخطط العسكرية لخوض المعركة.

واصل المجتمعون بعد ذلك بحث الترتيبات الضرورية والمهمة؛ وقد تقرر تشكيل لجنة طبية برئاسة كبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل وعضوية الأطباء المعالجين، وهنا طلب الفريق أول محمد فوزى أن ينضم إليهم الفريق طبيب رفاعى محمد كامل كبير أطباء القوات المسلحة حتى يكون التقرير صادراً عن كل الجهات ذات الشأن، وكان الفريق أول محمد فوزى قد سبق، كما ذكرت، أن طلب حضور الفريق طبيب رفاعى محمد كامل عندما كنا فى منشية البكرى لمشاركة الأطباء المعالجين فى محاولاتهم لإنقاذ حياة الرئيس عبدالناصر، ولم يكن قد تأكد بعد أو أن نكون قد عرفنا أن قضاء الله قد حل فى تلك الأثناء ..وقد وصل الدكتور رفاعى كامل بعد الساعة السادسة مساء بدقائق ، وتأكد بنفسه من وفاة الرئيس ووقع الشهادة التى تؤكد ذلك مع باقى الأطباء ، وهى التى قدمها له الأستاذ الدكتور منصور فايز ، لإصدار بيان طبى رسمى حول أسباب الوفاة ، ومن ثم كان البيان الطبى مصاحباً للبيان السياسى.

وجاء نص البيان الطبى كما يلى :

« أثناء توديع سمو أمير الكويت بالمطار فى الساعة الثالثة والنصف مساء يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ شعر سيادة الرئيس بدوخة مفاجئة مع عرق شديد وشعور بالهبوط .

وقد توجه سيادته بعد ذلك فوراً إلى منزله بمنشية البكرى ، حيث حضر على الفور الأطباء ووجدوا عند سيادته أزمة قلبية شديدة نتيجة انسداد بالشريان التاجى للقلب.

وقد أجريت لسيادته جميع الإسعافات اللازمة بما فى ذلك استعمال أجهزة تنظيم ضربات القلب . ولكن مشيئة الله قد نفذت وتوفى إلى رحمة الله فى الساعة السادسة والربع أثناء إجراء هذه الإسعافات.

توقيعات : د. رفاعي محمد كامل ـ د. منصور فايز ـ
د. زكي الرملي ـ د.الصاوى حبيب ـ د.طه عبدالعزيز.

ترشيح السادات رئيسا .. وأطماع في السلطة

كان الشارع المصرى قد بدأ يستشعر وقوع شئ غير عادى أن طالت نسبياً فترة إذاعة القرآن الكريم ، فطلبنا من السيد أنور السادات أن يتوجه إلى مبنى التليفزيون لإذاعة البيان الرسمى ، لكنه أبدى تردداً حيث قال : « كيف أنعى جمال عبدالناصر ؟! أنا ما أقدرش..».

وكان رد الحضور كلهم أنه نائب رئيس الجمهورية ..والوضع الطبيعى .. فى ضوء تمسكنا بالشرعية - يحتم عليه أن يقوم هو بإذاعة البيان .. فترك الاجتماع وتوجه مع محمد حسنين هيكل إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون وأذيع البيان على الشعب.

وكان أن اتخذ قراراً آخر يقضى باعتبار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ومجلس الوزراء فى حالة انعقاد دائم ، واستمرت الجلسة إلى أن عاد أنور السادات إلى القصر الجمهورى بالقبة وبدأنا نغادر المكان فى صمت.

نزلت مع شعراوى جمعة وأمين هويدى والفريق محمد فوزى واللواء محمد الليثى ناصف إلى ثلاجة القصر لإلقاء نظرة وداع على الجثمان المسجى فى هدوء وصمت موحش، ثم طبع كل منا قبلة على جبين القائد والمعلم والإنسان الذى فارقنا فجأة وبلا مقدمات ، وسالت دموع ساخنة صامتة ، واتجهنا إلى منشية البكرى حيث اتفقنا على اللحاق بالفريق فوزى فى مكتبه بعد أن ننهى ترتيبات الدفن مع محمد أحمد ووجيه أباظة محافظ القاهرة والمهندس على السيد..

لحق بنا فى مكتبى بعد ذلك محمد حسنين هيكل وفور دخوله بادرنا نحن الثلاثة بسؤاله: « *ايه اللى فى ذهنكم؟* ».

كان السؤال مفاجئًا لنا ، فلم يكن فى ذهننا شئ محدد فى تلك اللحظة ، باستثناء حرصنا على الاستمرارية واعتبار المعركة مع إسرائيل هى القضية الأساسية ولكن سؤال هيكل فى هذا التوقيت استوجب لدى سؤال آخر فى داخلى وهو : « هل يمكن أن أستمر فى نفس عملى مع رئاسة أخرى بخلاف عبدالناصر؟».

لقد بدا لى ذلك شيئًا غير معقول وغير مقبول نفسياً أو موضعياً خاصة بالنسبة للأشخاص الذين اقتربوا من عبدالناصر، وعملوا إلى جانبه فى ظروف مختلفة، وعلى مدى سنوات طويلة.

اقترحت فى تلك اللحظة أن نقوم نحن الأربعة لنخرج بالسيارة للتجول فى شوارع القاهرة .. وخرجنا نحن الأربعة ، شعراوى وهويدى وهيكل وأنا قاطعين الطريق من منشية البكرى إلى العباسية ثم سرنا بمحاذاة كلية الشرطة وأوقفت السيارة وكنت أقودها، وظللنا بداخلها صامتين للحظات إلى أن كرر هيكل سؤاله مرة ثانية قائلاً :

« حا تعملـوا إيـــه؟ »!!

كان ردنا ـ دون أن نتفق مسبقاً ـ أننا لانستطيع أن نعمل مع أحد آخر بعد جمال عبدالناصر، ولم نكن نعنى بذلك أن نترك مواقعنا على الفور ، ولكن يتم ذلك بعد أن نكون قد أدينا واجبنا تجاه عبدالناصر واستكمال رسالته بتهيئة الظروف الملائمة لخليفته وتسقر الأوضاع ، وأذكر أنى أضفت: « أننا ندرك تماماً أن لكل رئيس رجاله الذين يستريح لهم ، ويمكنه التعاون معهم خاصة وأن لنا تجربة مع أنور السادات خلال السنوات ٦٩ ـ ١٩٧٠ عندما كان يرأس لجنة العمل اليومى التى سبق أن أشرت إليها».

كان حديثنا مع هيكل حول عدم الاستمرار مع رئيس الجمهورية القادم يعنى أننا غير قادرين على تقبل أسلوب عمل السادات ، ولكن توقيت التنفيذ يرتبط بتولى المؤسسات صلاحيتها بشكل فعلى بعد انتخاب السادات رئيساً للجمهورية ـ وهو ما سنتعاون على إتمامه ـ حيث سيكون من حقه وقتئذ أن يختار معاونيه ومستشاريه ، ومن جهة أخرى فمن حقنا الدستورى كوزراء إما أن نقول رأينا أو نترك المسئولية لغيرنا ، وقد ثبت بعد ذلك أن هيكل قام بنقل هذا الحديث بصيغة مغايرة للسادات مما انعكس على موقف الأخير تجاه هذه المجموعة.

وكان رد هيكل علينا ـ فى حديث السيارة بالعباسية ـ أن قال :

« إزاى تسيبوا البلد فى هذه الظروف؟ »!

وكان ردنا أننا لانريد أن نتخلى عن المسئولية ، ولكن فى الوقت نفسه لانستطيع أن نواصل العمل مع السادات.

وفى اليوم التالى لرحيل الرئيس عبدالناصر أى يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ كنا فى قصر القبة ، وعند انصرافنا كان هيكل يسترجع ما دار من حديث بيننا فى اليوم السابق وأضاف بالنص:

« يا سامى ، إذا مشيت أنا حا امشى معاك .. » ، ولم يزد .. ولم أعلق ..!

فى هذا اليوم أيضاً ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ دخل علىّ فى مكتبى فى حوالى الثالثة صباحاً محمد المصرى مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات للشئون العربية والتنظيم فى ذلك

الوقت ، وقال لى:

الأخ صلاح الشافعى (شقيق حسين الشافعى وزميل دراسة قديم من المنصورة الثانوية لكلينا - والسفير بوزارة الخارجية فيما بعد) - يطلب مقابلتك فى أمر عاجل ومهم، فرحبت به واستقبلته بحضور محمد المصرى ، وقد أبدى فى أول الأمر ترددا فى الحديث إلا أننى شجعته على الحديث باعتبار الزمالة والصداقة القديمة المستمرة فقال - ما نصه :

«أنت طبعاً تعرف إن حسين الشافعى بيحبك كثير قوى وبيقدرك .. وهو بيعرف شعورك تجاهه وأنك تكن له مشاعر الود والاحترام ، وأحب أقول لك إنه من إيدك دى لإيدك دى!»...

هكذا قالها بالنص !!

قلت : « أنا مش فاهم ياصلاح انت بتقصد إيه بالضبط».

فقال : « مش هو أحسن من أنور السادات؟!».

فقلت : « يا صلاح .. أمور البلد لاتدار بهذا الأسلوب .. هو كل من يزكى واحد يصبح رئيساً للجمهورية ؟ ، هذا أسلوب قبلى تلجأ إليه معظم القبائل البدائية ، ولكن إنت تعرف إن البلد فيها مؤسسات وأوضاع دستورية قائمة ، وهذه الأوضاع لابد أن تستمر ويجب المحافظة عليها واحترامها ، وإذا سمحنا باختفاء هذه الأوضاع نكون لم نتعلم شئ من جمال عبدالناصر .. شوف يا صلاح .. الوضع الدستورى الشرعى سوف يستمر وأى شئ خلاف هذا سوف نحاربه .. ، هل هذا مفهوم يا أخ صلاح؟.

ورد صلاح الشافعى : « أيوه مفهوم» .. وانتهت المقابلة عند هذا الحد.

وفى الصباح الباكر حضر إلى مكتبى ، أمين هويدى وشعراوى جمعة ورويت لهما ما أثاره صلاح الشافعى، واتفقنا على أن نذهب لأنور السادات لإبلاغه بما حدث ، والتقينا به فى قصر القبة و رويت له ما دار بينى وبين صلاح الشافعى فكان أن عقب بألفاظ خارجة يستحيل إعادتها هنا ..!!. ثم أضاف «سيبوا لى الموضوع ده وأنا حا اتصرف..» .

فى يوم التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠ حوالى الساعة الثامنة مساء دخل على مكتبى محمد المصرى وأحمد شهيب وأبلغانى أن بدر حميد بدر - أحد الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية - قد أبلغ أحمد شهيب رسالة نقلاً عن العقيد محمد عبدالحليم أبو غزالة رئيس أركان المدفعية لتبلغ لسامى شرف ، وكان مفاد الرسالة أنه إذا تم اختيار أنور السادات رئيساً للجمهورية فإنه سيقوم بعمل انقلاب .. وكان ردى على هذه الرسالة أن الشرعية هى التى ستسود ، وأن على القوات المسلحة واجبات أخرى عليها أن تهتم

بها وتترك الأمور السياسية للمؤسسات المعنية المسئولة . ولم يصلني أى تعقيب على ردى هذا بعد ذلك..

وفى نفس اليوم أى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ اتصل بى من فندق هيلتون النيل ، فاروق أبو عيسى ، وكان يشغل منصب وزير خارجية السودان فى ذلك الوقت ، وحضر إلى القاهرة ضمن وفد التعزية الذى رأسه الرئيس جعفر نميرى - وطلب سرعة لقائه فى مقر إقامته فى الفندق ، فاتجهنا شعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف إلى الفندق حيث أبلغنا بوجود تحركات يقوم بها بعض الشخصيات السياسية المصرية التى تسعى لمقابلة بعض الوفود والشخصيات العربية المشاركة ، وتثير معهم موضوع الخلافة واستمرارية الحكم ، وعند استفسارنا عن من يقوم بهذا النشاط أبلغنا أنه أمين شاكر وزير السياحة السابق ، وأضاف أنه أى أمين شاكر موجود في الفندق وأنه اتصل فعلاً بالوفد السودانى وبالرئيس جعفر نميرى وطرح عليه فكرة أن زكريا محيى الدين هو الأحق بتولى الرئاسة بعد رحيل جمال عبدالناصر ، كما طرح أفكاراً أخرى حول إحياء صيغة مجلس قيادة الثورة ، وإن كان بشكل غير صريح ، ثم أضاف أبو عيسى أن الرئيس نميرى يود أن يلتقى بكم فأبلغناه أننا مرتبطون بموعد مع الرئيس هوارى بومدين الآن وسوف نمر عليهم فور انتهاء المقابلة مع بومدين.

وفى لقائنا مع الرئيس بومدين - وكان ذلك فى إطار الرد على الوفود التى قدمت للتعزية والاطمئنان على راحتهم وتقديم الشكر على مشاركتهم فى أحزاننا، أبلغنا الرئيس هوارى بومدين أنه يشم رائحة تحركات غير طبيعية ولكنه لا يملك أية تفاصيل ، كما أنه لم يتصل بالوفد الجزائرى أحد حتى الآن ، وإن كان يريد أن ينبهنا إلى ضرورة مراعاة الحذر والتزام اليقظة ، فمصر الآن هى محط أنظار الجميع ولابد أن تبقى كما كانت أيام جمال عبدالناصر، و وعدنا بإبلاغنا بأى اتصال يتم معهم.

توجهنا بعد مقابلة الرئيس بومدين للقاء الرئيس جعفر نميرى الذى بادرنا بالسؤال : « أنتم مخططكم إيه؟ ».

فكان ردنا : إحنا ليس لدينا مخططات فردية أو شخصية ، ثم شرحنا له خلاصة ما دار فى الاجتماع المشترك للجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء عقب رحيل الرئيس جمال عبدالناصر والذى جاء متفقاً مع الشرعية والدستور.

فأبدى تأييده لذلك وأضاف : « ولكن يوجد بعض الوزراء المصريين طلبوا مقابلتى وأنا لا أريد أن أتدخل فى شئونكم الداخلية .. لكن عايز رأيكم».

فتساءلنا .. من هم يا سيادة الرئيس؟

فقال: « بعض الوزراء المصريين السابقين».

فقلنا له: « يا سيادة الرئيس مصر بلدك وهي والسودان بلد واحد .. ولتقابل من تريد مقابلته ، وتحدث معهم كما تريد .. وإذا كنت ترى أن تنصحنا بشيء فنحن جاهزون ، أرسل إلينا من تريد أو اطلبنا نحن موجودون في مكاتبنا طوال الوقت ليل نهار».

وبعد جولة في الفندق التقينا فيها ببعض الوفود الأخرى عدنا إلى القصر الجمهوري بالقبة ، حيث كان يتواجد هناك أنور السادات وحسين الشافعي وعلي صبري وكان معهم أيضاً السيد حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة السابق، ونقلنا للسادات تفاصيل ما تلقيناه من معلومات وتحركات فكان رده :

«عظيم جداً ، وإذا كان فيه حاجة جديدة بلغوني على طول ..».

في ثالث يوم أي ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ حضر إلى مكتبي بمنشية البكري فاروق أبو عيسى مصاحباً لمأمون عوض أبو زيد عضو مجلس قيادة الثورة السوداني وكان وقتئذ يشرف على المخابرات العامة في السودان ، وكان ضمن وفد التعزية الذي رأسه الرئيس جعفر نميري.

بعد الترحيب بالإخوة السودانيين بدأ فاروق أبو عيسى حديثه قائلاً:

« جاءني اليوم أمين شاكر وزير السياحة السابق وقال إنه يريد من الوفود العربية والوفد السوداني على وجه الخصوص ممارسة ضغوطها لتنصيب زكريا محيي الدين رئيساً للجمهورية، «وأضاف أبو عيسى» لقد أبلغناه أننا لانتدخل في شئون مصر الداخلية ،وأن معلوماتي الرسمية أن مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي عقدا اجتماعاً مشتركًا اتخذت فيه قرارات محددة ، وهي قرارات ملزمة ولا دخل لنا بها، ولانريد أن نتدخل بشأنها ، ولانقبل من أحد أن يتدخل فيها سواء أكان من داخل مصر أو من خارجها».

واستطرد فاروق أبو عيسى قائلاً:

« إن الأخ أمين شاكر يزور كل الوفود ويثير هذا الموضوع ، وقد أرسل لنا الرئيس هواري بومدين بهذا المعنى ولكن بصورة مخففة».

وفي ضوء هذا اللقاء توجهنا إلى السادات وأبلغناه بمضمون الحديث الذي أدلى به فاروق أبو عيسى فكان رده : « اعتقلوا أمين شاكر».

وكان ردنا عليه بأن أمين شاكر يعبّر عن رأيه ، وتأثيره ضعيف علاوة على أن سمعته معروفة فى الأوساط العربية بعد محاولة استغلاله لبعض أمراء الخليج فى صفقة مشبوهة، كما أنه لايمكنه أن يفعل شيئًا ولاداعى لاعتقاله .. فأمّن على رأينا.

لم يكن موقفنا هذا يحمل أى معنى خاص تجاه زكريا محى الدين الذى نقدره كرجل وطنى متميز بالنزاهة والشرف ، ولايستطيع أحد أن ينكر دوره فى تنفيذ الثورة وترسيخ قواعدها بعد ذلك وعلى مدى السنوات التى أعقبت ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وإنما كان كل همنا إقرار مبدأ الشرعية الدستورية ، وضرب المثل من مصر للأمة العربية وللعالم أجمع أن هناك مبادئ تحتم استمرارية النظام وأنه يجب احترامها ، وأن العملية لاترتبط بأهواء شخصية أو مزاجية أو رغبة فى إحداث انقلاب أو خلافه.

كما كان تقديرى الشخصى أن أمين شاكر يعبّر عن نفسه فقط بحثاً عن دور فقده ثم أعيد له بكرم من عبد الناصر ، إلا أنه لم يستطع أن يحافظ عليه للمرة الثانية فكان أن تم إبعاده عن المسرح السياسى، ولم أشك أنه كان فى تصرفه هذا مدفوعاً من أحد القيادات المصرية خصوصاً وأن الود بينه وبين زكريا محيى الدين كان مفقوداً من أمد بعيد.

ـ ٥ ـ

الــوداع الأخـــير

فى وصول جنازة جمال عبدالناصر..

فى ٢٨ سبتمبر من كل عام يبرق فى خيالنا الرجل الذى يسند الحيطان المنهارة فى عواصم الأمة العربية حتى رحل تحت ركامها ، والذى كان يعيد صياغة الحقائق الخالدة فى معنى العروبة حتى هزمه الموت قبل الأوان.

لقد أحببنا أخطاءه كما أحببنا آراءه وقراراته.

لقد سميناه بطلاً فى النصر وفى الهزيمة.

وكلما زادت الأنظمة السوداء فى تلك الأيام حقداً على جمال عبدالناصر ، كنا نزداد إيماناً به ، وكلما زاد الحقد الأمريكى فى تلك الأيام عليه ، كنا نمنحه ثقة أكبر وندرك كم كان الرجل خطراً على المشروع الاستعمارى برمته ، ولذلك فعندما هزمته وهزمتنا معه الآلة الحربية الأمريكية الإسرائيلية لم نلق عليه عبء الهزيمة بل بايعناه على النصر المقبل. ولو عاد عبدالناصر إلى أمته فلن يعرفها، ولكنه سوف يعرفنا نحن ويدل علينا نحن لا نقبل بمزيد من المضاربة على مصير الأمة.

لقد كانت جنازة جمال عبدالناصر جنازة شعبية بمعنى الكلمة . امتلأت شوارع القاهرة وبيروت ودمشق وطرابلس وبنغازى وبغداد وتونس وغيرها من العواصم ليلة تشييع الجنازة بملايين البشر ينشدون نشيداً واحداً ، لايعرف أحد كيف انتشر ولا من الذى ألفه أو لحنه وكان انتشاره كالنار:

الوداع يا جمال يا حبيب الملايين ، الـــوداع.

ثورتك ثورة كفاح عشتها طول السنين ، الوداع .

إنت عايش فى قلوبنا يا جمال الملايين ، الوداع .

إنت ثورة ، إنت جمرة نذكرك طول السنين ، الوداع.

إنت نوارة بلدنا ، واحنا عذبنا الحنين ، الوداع .

إنت ريحانة زكية لأجل الشقيانين ، الوداع .

الوداع يا جمال يا حبيب الملايين ، الوداع .

وسارت الجنازات الشعبية فى كل العواصم والمدن والقرى فى جميع أنحاء الوطن العربى من البحر إلى البحر ، وكانت جماهيرها تردد :

إبكى ، إبكى يا عروبة على اللى بناكى طوبة طوبة.

يا جمال يا ابن مصر مين حايخطب يوم النصر .

روح يا شاب قول لأبوك ميت مليون بيودعوك.

الله حى .. الله حى .. عبدالناصر دايماً حى.

ما تفرحشى يا استعمار .. عبدالناصر فات أحرار.

ما تصدقش .. ماتعيطش .. عبدالناصر لسه ما ماتش.

لا إله إلا الله .. عبدالناصر حبيب الله.

بالجيش والشعب .. حا نكمل المشوار ـ كان هذا ما ردده الجنود على جبهة القتال.

وقد اشترك فى تشييع الجنازة ثلاثون رئيس دولة . ومائة وفد يرأس أغلبها إما رؤساء وزراء أو وزراء للخارجية ، علاوة على رؤساء الأحزاب وحركات التحرير فى العالم كله بدون استثناء.

وفيما يلى بعض ردود أفعال رحيل عبدالناصر :

• الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون قرر إلغاء مناورات الأسطول السادس الأمريكى فى البحر الأبيض ويصرح بقوله:

«كان ناصر قائداً عاطفياً قادراً على الرؤية داخل قلوب شعبه، وقد سبّب موته المفاجئ نار الأسى ومظاهر الحزن التى لم يشهد العالم لها مثيلاً . لقد خلق ناصر لنفسه أعداء ألداء، وأصدقاء أوفياء وقلة عن كانوا حياديين تجاهه..».

- زعماء العالم يصفون وفاته بأنها خسارة كبيرة لواحد من أكبر الزعماء هيبة .
- البابا كيرلس يقول : «جمال لم يمت، وسيظل تاريخنا مرتبطاً باسمه».
- حاكم الشارقة يصاب بانهيار عصبى أثناء توجهه لتشييع الجنازة.
- طالب ليبى يصاب بالعمى من فرط بكائه، وطالب آخر يحرق نفسه وهو يردد اسمه.
- وشاب ليبى آخر يحطم جهاز التليفزيون حتى لا يرى موكب الجنازة.
- مواطن مصرى يموت أثناء المشاركة فى مسيرة.
- عدد ضحايا مدينة بيروت ١٦ شخصًا فى أعقاب الوفاة . وصلوات مشتركة فى المساجد والكنائس.
- لأول مرة تتشح النساء فى ليبيا بالسواد.
- ناظر مدرسة بالإسكندرية يتوفى وهو يرثى عبدالناصر.
- ٢٠ ألف ليبى يعبرون الحدود المصرية للاشتراك فى تشييع الجنازة.
- مسيرتان يتقدم كل منها نصيرى وعبدالسلام جلود تسيران فى اتجاه مقر الاتحاد الاشتراكى.
- صلاة مشتركة فى المساجد والكنائس فى مصر والعالم العربى (صلاة الغائب).
- جنازات ضخمة فى الأراضى المحتلة.
- المذيعون والمذيعات - وكانوا مصريون وعرب من جميع أنحاء الوطن العربى - يبكون أثناء وصف مظاهر الوداع والجنازة.
- مواكب صامتة فى عواصم أوروبية وآسيوية وإفريقية.
- المحاكم المصرية توقف جلساتها خمس دقائق حداداً، وتسجل الحدث فى محاضر الجلسات (سابقة لم تحدث من قبل)
- نادى القضاة المصريين يصدر عدداً خاصاً من مجلة القضاة عن عبدالناصر « دائرة الفكر القانونى المعاصر».
- البنوك تتوقف لمدة خمس دقائق عن التعامل حداداً.
- الأندية الرياضية تغلق أبوابها لمدة أسبوع حداداً.
- أغلب برقيات العزاء قالت : « السلام فقد أكبر أنصاره، وسيبقى رمزاً للنضال والسلام».

- الآلاف يتوافدون رجالاً ونساءً وشباباً وطوائف ونقابات مهنية وعمالية وفلاحين لزيارة ضريح عبدالناصر ليل نهار.
- تماثيل أقيمت لعبدالناصر فى جميع أنحاء الوطن العربى.
- تسمية عبدالناصر لشارع يمتد من بيروت إلى دمشق وحتى عمّان فى الأردن.
- الكاتب الأمريكى سالزبرجر يؤلف كتابه « آخر العمالقة » ..
- أم كلثوم تلغى موسمها الغنائى حداداً على رحيل عبدالناصر.
- بعد الأربعين أم كلثوم تغنى « رسالة إلى عبدالناصر » (نزار قبانى).
- محمد عبدالوهاب يؤلف الملحمة الموسيقية « ناصر البطل ».
- أم كلثوم ومحمد عبدالوهاب يتقدمان مسيرة الفنانين والموسيقيين إلى ضريح عبدالناصر.
- أم كلثوم تقترح تسمية السد العالى باسم « ناصر ».
- احتجاج إسرائيلى على بعض الدول الغربية التى نكست أعلامها فى القدس حداداً على عبدالناصر.
- مناحم بيجن قال: « إن عبدالناصر كان أخطر أعداء إسرائيل .. إن وفاة عبدالناصر تعنى وفاة عدو مر. إنه كان أخطر عدو لإسرائيل ولهذا السبب لانستطيع أن نشارك فى حديث النفاق الذى يملأ العالم كله عن ناصر وقدرته وحكمته وزعامته ».
- ورثاه نزار قبانى فى البكائية:

قتلناك يا جبل الكبرياء .. وآخر قنديل زيت.
يضىء لنا ليالى الشتاء ... وآخر سيف من القادسية.
قتلناك نحن بكلتا يدينا .. وقلنا المنية لماذا قبلت المجىء إلينا.
فمثلك كان كثيراً علينا.
بورقيبة يطلق اسم عبدالناصر على أكبر شارع فى تونس.

- إطلاق اسم عبدالناصر على أكبر طرابلس الغرب / ليبيا.
- صورة عبدالناصر على غلاف مجلة «تايم» كبرى المجلات الأمريكية.
- سيكوتورى يطلق اسم عبدالناصر على جامعة كوناكرى.
- اعتقالات فى الجولان بعد اشتباكات عنيفة مع الجنود الإسرائيليين.
- سويسرا تطلب رسمياً نوتة نشيد الوداع الذى أنشدته الجماهير تلقائياً.
- ٦١٥ حالة إغماء وآلاف الإصابات ووفيات وانتحارات فى مصر والعالم العربى.

وهنا لابد أن أسجل اقتراحات طرحت فى تلك الفترة ولم تنفذ حتى اليوم منها :
تمثال بارتفاع ٣٠ متر فى منطقة السد العالى ـ تمثال فى ميدان الحرية ـ ميدان حول الضريح ـ متاحف ـ لجان التراث ـ مسميات ـ مراكز دراسات ، والكثير من الاقتراحات التى نشرتها الصحف الصادرة فى تلك الفترة.

وأختم هذه الفقرة بالرثاء الذى كتبته فى جريدة الأهرام للزعيم والمعلم والقائد تحت عنوان :

« وكأنــك كنت تعــرف!!»

يا قائد هذه الأمة ومحرك طاقاتها .. فى حياتك وبعد حياتك ..

يا أستاذى ومعلمى ..

وأستاذ هذا الجيل ومعلمه ..

يا أمل هذه الأمة .. فى حضورك .. وفى غيابك ..

ماذا أقول وقد جاء يوم لم تعد فيه بيننـا ؟!..

ماذا أقول وقد مر هذا اليوم وجاءت بعده أيام .. وصوتك لايتردد إلا فى الوعى من بعيد.. وأوامرك وتوجيهاتك ..ما لها قد توقفت عند آخر جملة قلتها وأنت فى سيارتك إلى المطار .. فى الرحلة الأخيرة؟!

لم تعد هناك فى غرفتك المطلة علينا .. والضوء فيها ساهر معك .. ومع أوراقك ..

لم تعد هناك فى مكتبك حيث أكداس المسئولية تدخل عليك .. لتخرج وقد وجدت حلولاً..

كنا كلنا نتوقف عند الحدود .. حتى تأخذ بأيدينا إلى الحلول ..

ومع ذلك فعندما مضيت لم تأخذ بأيدينا معك .. وإنما ما زلنا أحياء .. أصحاء .. وأنت هناك فى خلدك بعيداً عنا .. وكنا نتصور أن أنفاسنا ستتوقف معك .. وأن نبض العروق سيكف عندما لا تكون ..

نحن الذين كنا مع العبء عليك .. يتضاعف ..ويتضاعف.. وأنت تقبل على التحمل غير عابئ .. بالألم يطحن الجسم .. والأجــل ..

حتى جاء ذلك اليــوم !..

وكأنك كنت تعرف !.. فقد علمت لكل شئ حساباً !!..

ولم يكن فينا من أعدّ له عدته .. ولكنك وحدك كنت تستعد لمجيئه ..

وكنت تعرف أن غيابك عنا سيعصف بنا ..وأن هذا العصف سيخلق عند أعدائنا المطامع .. فصفت الأمر كله .. ليكون الأمر سدًا فى وجه كل طامع .. وكأنك كنت بيننا يوم غبت عنا!..

هذا الجيل الذى لقنته .. هذه الصفوف التى دعمتها ورتبت خطوها فى تراص .. هذا النظام الذى شيدته .. حلقة .. حلقة .. كل منها تسلم الأخرى .. وتضمن لها السلامة ..

هل تذكر .. هل تذكر يوم صغت الدستور المؤقت .. عندما جئت عند تلك الفقرات التى تتحدث عما سيحل بالذين يبقون من بعدك .. كنت تدقق التعبير وتختار الكلمات .. وكأنك ترى بعين الغيب كل الذى يحدث .. وكنا نكره هذه الفقرات .. لانطيل عنها نقاشاً .. ولكنك كنت تزيدها إصراراً ..

وهذا الجيل كله .. وقد تفتحت عيناه على صيحة الحرية التى أطلقتها له يوم ظهرت عليهم لأول مرة .. هذه الصيحة ما زالت ترن فى آذانهم ..

« ارفع رأسك يا أخى .. فقد مضى عهد الاستعباد .. »

ولم يمض عهد الاستعباد وحده .. وأنت تعرف من الذى أجبره على أن يمضى .. وآمنوا بك يا عبدالناصر .. يا جمال ..

آمنوا بك يوم خرجت عليهم بصوتك المبحوح .. قد ألم بحنجرتك البرد .. وأخذت خطاك فى عربتك العارية .. إلى رحاب الأزهر .. فى ذلك اليوم .. يوم الجمعة .. يوم ألقيت خطابك ترد به على العدوان المهيب .. ونسى الناس السماء المفتوحة فوقهم إلا من طائرات الأعداء ..

ونسيها هى الأخرى الناس ..

وقادهم صوتك المبحوح وهو يصل إليهم من الإذاعة التى أقيمت فى مكتبك .. نستبدل بها الإذاعة التى عطلها الأعداء ذلك اليوم ..

ومن يومها يا عبدالناصر .. يا جمال .. عرفت كل هذه الجماهير .. أن صوتك سيقودهم إلى النصر دائماً حتى ولو كان مبحوحاً.

ومن يومها يا عبدالناصر .. يا جمال .. أصبحت كلماتك .. وآراؤك ومبادؤك غذاء كل روح تدب على هذه الأرض .. تريد لها التحرر .. والرخاء .. والكرامة.

ومن يومها يا عبدالناصر .. يا جمال .. أصبح الناصريون بالملايين .. واتسعت الدائرة من حولك .. فى مصر .. وفى غير مصر ..

ولكن العبء زاد عليك .. ومضيت تحمله بالجسد الواهن .. دون أن تنبس حتى بالأنين ! ...

حتى مضت حياتك .. واسترحت .. ومضيت .. !

فإذا بهذه الملايين التى ناصرتك حباً .. هى التى حفظت عهدك ذكرى .. وإيماناً .. ووفاءً.

فإذا بهذه المبادئ التى تركتها .. تصبح دستوراً يظلل كل خطو من بعدك .. ويفسح أمامه الطريق .. وإذا بكل ما شيدت .. ونظمت .. وأقمت .. هو الحارس .. يصون المجد الذى أوصلت أمتك إليه ..

وستعيش أمتك من بعدك يا عبدالناصر .. يا جمال .. تركتها .. أروع .. وأعظم .. وأمجد .. من اليوم الذى استقبلتها فيه ..

وستمضى فى طريقها إلى أكثر من هذا المجد .. ومن هذه الروعة .. والعظمة .. لأنها ستمضى على هديك .. وهدى مبادئك ..

أما أنت يا عبدالناصر .. يا جمال ..

يا قائد هذه الأمة .. ومحرك طاقتها ..

يا أستاذى ومعلمى ..

يا كل الأمل فى حضورك .. وفى غيابك ..

لتكن فى رعاية الله .. ورحمته .. قرير العين .. راضياً بما قدمت .. سعيداً بما أنجزت ..

يا من كنت تعرف .. عندما كنا لا نعرف ..!!..

جنديــك المخلـــص للأبـــــد.

سامى شرف

وفى يوم الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٧٠ اتصلت بى السيدة أم كلثوم تليفونياً وطلبت لقائى فى نفس اليوم لموضوع قالت إنها تريد أن تأخذ رأيى فيه بصفة شخصية ، فحددت لها السابعة من مساء نفس اليوم . وبعد أن جلست ، قالت بلا مقدمات وعيناها مغرورقتان بالدموع : « يا أستاذ سامى أنا بأفكر إنى أعتزل لأنى مش متصورة إنى حا أقدر أقف على خشبة المسرح لأغنى بعد ما رحل عنا جمال عبدالناصر ».. ثم أكملت حديثها قائلة : « حد كان يصدق إنه يموت فى هذه السن أو فى هذا الوقت وفى هذه الظروف .. ده آخر مرة قابلته كان يقول لى إنه لم ولن يفقد الأمل فى تحرير الأرض ..آدى باعث الأمل مات .. طيب إحنا حانعمل إيه ؟! ».

فقلت لها : « يا ست ، كلامك مضبوط لكنه ينقصه حاجة واحدة .. عارفة إيه هى ؟ إننا نحقق الأمل اللى كان هو بيحلم به .. وإذا كنتى إنتى وغيرك يعتزل طيب مين بقى اللى حا يحقق الأمل والحلم ؟ .. إنتى نسيتى هو قال لكى إيه بعد جولاتك الأخيرة ؟ أنا حا أفكرك إنه قال لكى إنك تقومين بتعبئة عالمية لصالح قضية التحرير ولوحدك من غير جيش..وأنك حققتى الوحدة العربية اللى بنحلم بيها .. إنتى نسيتى يا ست هذا الكلام؟! هذا هو رأيى بصراحة ».

ولقد اقتنعت الست .

وكانت مسيرة الفنانين والموسيقيين التى تقدمها أم كلثوم ومحمد عبدالوهاب إلى ضريح عبدالناصر وأعقب ذلك اقتراح قدمته أم كلثوم بتسمية السدالعالى باسم «ناصر».

وبعد الأربعين قدمت الست: «رسالة إلى عبدالناصر» لنزار قبانى (نصها فى السطور التالية).

وأرى من المناسب هنا أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم نص القصائد التى كتبها نزار قبانى فى رثاء الرئيس جمال عبدالناصر.

القصيدة الأولى:

قتلناك ..
ليس جديدًا علينا
اغتيال الصحابة والأوفياء
لكم من رسول قتلنا ..
وكم من إمام ..
ذبحناه وهو يصلّى صلاة العشاء
فتاريخنا كله محنة
وأيامنا علينا كتابًا جميلاً
ولكننا لا نجيد القراءة ..
وسافرت فينا لأرض البراءة
ولكننا .. ما قبلنا الرحيلا ..
تركناك فى شمس سيناء وحدك ..
تكلم ربك فى الطور وحدك ..
وتعـــــرى ..
وتشقـــــــى ..
وتعطش وحدك ..
ونحن هنا .. نجالس القرفصاء
نبيع الشعارات للأغنياء
ونحشو الجماهير تبناً وقشّا
ونتركهم يعلكون الهواء ..
قتلنــــاك ..
يا جبل الكبرياء

وآخر قنديل زيت ..
يضيء لنا فى ليالى الشتاء
وآخر سيف من القادسية
قتلناك نحن بكلتا يدينا
وقلنا للمنيّة ..
لماذا قبلت المجيء إلينا ؟
فمثلك كان كثيرًا علينا ..
سقيناك مر العروبة حتى شبعت ..
رميناك فى نار عمّان .. حتى احترقت
أريناك غدر العروبة حتى كفرت
لماذا ظهرت بأرض النفاق ..
لماذا ظهرت ؟
فنحن شعوب من الجاهلية ..
ونحن التقلّب ..
نحن التذبذب ..
والباطنيّة ..
نبايع أربابنا فى الصباح
ونأكلهم حين تأتى العشيّة ..
قتلناك ..
يا حبنا وهوانا ..
وكنت الصديق ، وكنت الصدوق ،
وكنت أبانا ..
وحين غسلنا يدينا .. اكتشفنا ..
بأنّا قتلنا مقتانا ..
وأن دماءك فوق الوسادة ..
كانت دمانا
نفضت غبار الدراويش عنّا ..
أعدت إلينا صبانا ..
وسافرت فينا إلى المستحيل
وعلمتنا الزهو والعنفوانا ..
ولكننا ..

حين طال المسير علينا ..
وطالت أظافرنا .. ولحانا
قتلنا الحصانا ..
فتبّت يدانا ..
فتبّت يدانا ..
أتينا إليك .. بعاهاتنا ..
وأحقادنا .. وانحرافاتنا ..
بسيف أسانا ..
فليتك في أرضنا ما ظهرت ..
وليتك كنت نبيّ سوانا ..
أبا خالد .. يا قصيدة شعر ..
تقال ..
فيخضرّ منها المداد..
إلى أين ؟
يا فارس الحلم تمضي ..
وما الشوط حين يموت الجواد ؟
إلى أين ؟
كل الأساطير ماتت ..
بموتك ..وانتحرت شهر زاد
وراء الجنازة .. سارت قريش
فهذا هشام ..
وهذا زياد ..
وهذا يريق الدموع عليك
وخنجره ، تحت ثوب الحداد
وهذا يجاهد في نومه ..
وفي الصحو ..
يبكي عليك الجهاد ..
وهذا يحاول بعدك ملكاً ..
وبعدك ..
كل الملوك رماد ..

وفود الخوارج .. جاءت جميعاً
لتنظم فيك ..
ملاحم عشق ..
فمن كفروك ..
ومن خوّنوك ..
ومن صلبوك بباب دمشق ..
أنادي عليك .. أبا خالد
وأعرف أنّي أنادي بواد
وأعرف أنّك لن تستجيب
وأن الخوارق ليست تعاد ..
ثم نظم نزار قباني رسالة إلى جمال عبدالناصر كان نصها :
والدنا جمال عبدالناصر :
عندي خطاب عاجل إليك ..
من أرض مصر الطيبة
من ليلها المشغول بالفيروز والجواهر
ومن مقاهي سيدي الحسين ، من حدائق القناطر
من ترع النيل التي تركتها ..
حزينــــة الضفائـــــــر ..
عندي خطاب عاجل إليك
من الملايين التي قد أدمنت هواك
من الملايين التي تريد أن تراك
عندي خطاب كله أشجان
لكنّنــــــي ..
لكنني يا سيدي
لا أعرف العنوان
والدنا جمال عبدالناصر :
الزرع في الغيطان ، والأولاد في البلد
ومولد النبيّ ، والمآذن الزرقاء ..
والأجراس في يوم الأحد ..
وهذه القاهرة التي غفت ..
كزهرة بيضاء .. في شعر الأبد ..

يسلّمون كلهم عليك
يقبّلون كلهم يديك ..
ويسألون عنك كل قادم إلى البلد
متى تعود للبلد ؟ ..
حمائم الأزهر يا حبيبنا .. تهدى لك السلام
معديات النيل يا حبيبنا .. تهدى لك السلام ..
والقطن فى الحقول ، والنخيل والغمام ..
جميعها .. جميعها .. تهدى لك السلام ..
كرسيّك المهجور .. فى منشية البكرى ..
يبكى فارس الأحلام ..
والصبر لا صبر له .. والنوم لا ينام
وساعة الجدار .. من ذهولها ..
ضيّعت الأيـــــــام ..
يا من سكنت الوقت والأيام
عندى خطاب عاجل إليك ..
لكنّـــــــــى ..
لكننّى يا سيدى .. لا أجد الكلام ..
لا أجد الكلام ..
والدنا جمال عبدالناصر :
الحزن مرسوم على الغيوم ، والأشجار ، والستائر
وأنت سافرت ولم تسافر ..
فأنت فى رائحة الأرض ، وفى تفتح الأزاهر ..
فى صوت كل موجة ، وصوت كل طائر
فى كتب الأطفال ، فى الحروف ، والدفاتر
فى خضرة العيون ، وارتعاشة الأساور ..
فى صدر كل مؤمن ، وسيف كل ثائر ..
عندى خطاب عاجل إليك ..
لكننى ..
لكننى يا سيدى ..
تستحقنى مشاعرى ..
يا أيها المعلّم الكبير ..

كم حزننا كبير ..
لكننا ..
نقسم بالله العلّى القدير
أن نحبس الدموع فى الأحداق ..
ونخنق العبرة ..
نقسم بالله العلى القدير
أن نحفظ الميثاق ..
ونحفظ الثورة ..
وعندما يسألنا أولادنا
من أنتم ؟
فى أى عصر عشتم ؟
فى عصر أىّ ملهم؟
فى عصر أىّ ساحر ؟
نجيبهم : فى عصر عبدالناصر ..
الله .. ما أروعها شهادة
أن يوجد الإنسان فى زمان عبدالناصر ..
ثم جاءت القصيدة أو المرثية الثالثة وكانت بعنوان « الهرم الرابع » وكان نصها :
السيد نام
السيد نام
السيد نام كنوم السيف العائد من إحدى الغزوات
السيد يرقد مثل الطفل الغافى .. فى حضن الغابات
السيد نام ..
وكيف أصدّق أن الهرم الرابع مات؟
القائد لم يذهب أبدًا..
بل دخل الغرفة كى يرتاح
وسيصحو .. حين تطل الشمس
كما يصحو عطر التفاح ..
الخبز سيأكله معنا ..
وسيشرب قهوته معنا ..
ونقول له ..

ويقول لنا ..
القائد يشعر بالإرهاق ..
فخلوه يغفو ساعات..
يا من تبكون على ناصر ..
السيد كان صديق الشمس ..
فكفوا عن سكب العبرات ..
السيد ما زال هنا ..
يتمشى فوق جسور النيل ..
ويجلس فى ظل النخلات ..
ويزور الجيزة عند الفجر ..
ليلثم حجر الأهرامات ..
يسأل عن مصر .. ومن فى مصر ..
ويسقى أزهار الشرفات ..
ويصلى الجمعة .. والعيدين ..
ويقضى للناس الحاجات ..
ما زال هنا عبدالناصر ..
فى طمى النيل ، وزهر القطن ..
وفى أطواق الفلاحات ..
فى فرح الشعب ..
وحزن الشعب ..
وفى الأمثال ، وفى الكلمات ..
مازال هنا عبدالناصر ..
من قال الهرم الرابع مات ؟
يا من يتساءل : أين مضى عبدالناصر ؟
يا من يتساءل :
هل يأتى عبدالناصر ؟
السيد موجود فينا ..
موجود فى أرغفة الخبز ..
وفى أزهار أوانينا ..
مرسوم فوق نجوم الصيف ..

وفوق رمال شواطينا ..
موجود فى أوراق المصحف ..
فى صلوات مصلّينا ..
موجود فى كلمات الحب ..
وفى أصوات مغنّينا ..
موجود فى عرق العمال ..
وفى أسوان .. وفى سينا ..
مكتوب فوق بنادقنا ..
مكتوب فوق تحدينا ..
السيد نام .. وإن رجعت
أسراب الطير .. سيأتينا .

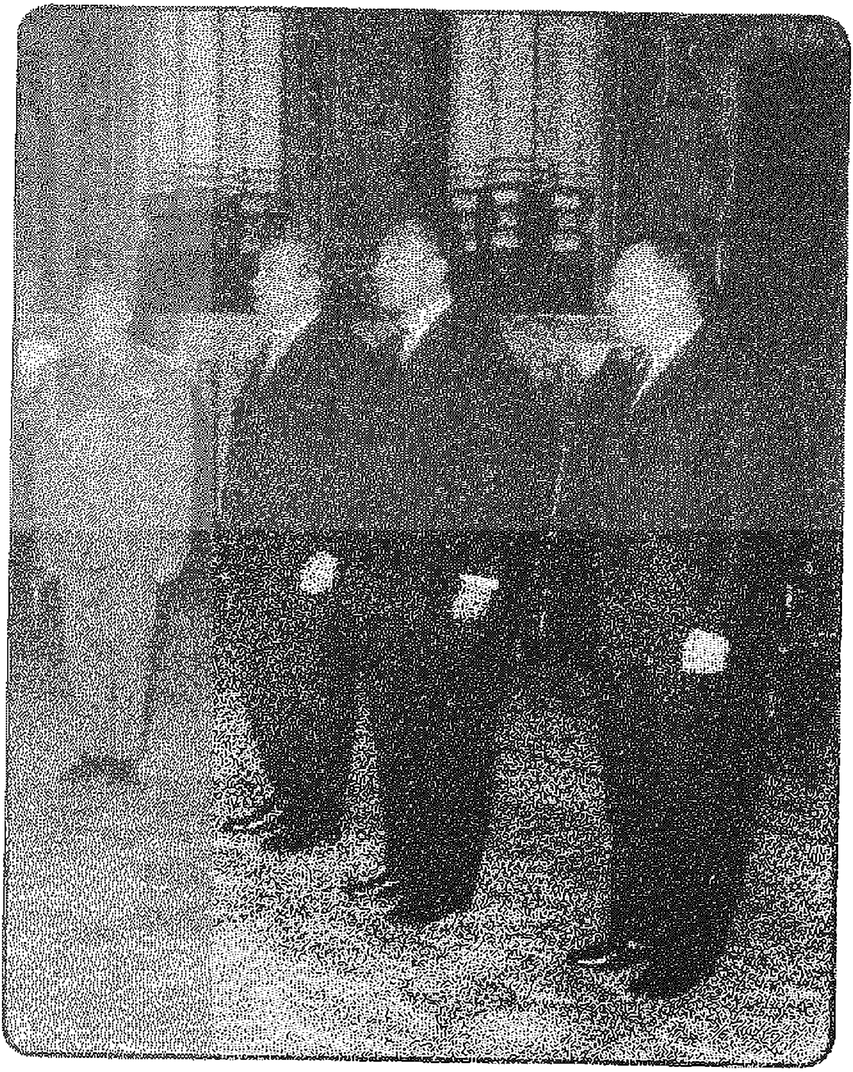
* * *

الفصل الخامس والعشرون

السادات رئيساً للجمهورية

.. على أنه فيما يتعلق بى وقبل أن يصدر التشكيل الوزارى، فقد ذهبت إلى الرئيس السادات فى قصر الطاهرة، حيث كان يقيم فى تلك الفترة وأبلغته برغبتى فى أن أعفى من المهام الرسمية كما أبلغته باقتراحى أن يختار هو رجاله باعتبار أن لكل رئيس رجاله، ..أبدى الرئيس السادات معارضة شديدة لما عرضته عليه وقال: « أنا مش فاهم إنت بتفكر إزاى ؟ هو أنا اقدر أستغنى عنك. إنت بالذات يا سامى !!

قوم يا شيخ شوف شغلك..!!»



٩٢٦٣

مع استكمال الإجراءات الدستورية والتشريعية لانتقال السلطة ، وتولى السادات لصلاحياته الدستورية بعد إقرار الشعب له فى استفتاء عام بدأت الأمور تتجه تدريجيا نحو الهدوء والاستقرار مع تراجع بعض الأصوات التى عبرت عن معارضتها لاختيار السادات خليفة للرئيس جمال عبد الناصر سواء داخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، أو التنظيم الطليعى، أو فى أوساط بعض المؤسسات السياسية الأخرى .

وكانت المهمة الأولى المطلوب إنجازها هى إعادة تشكيل الوزارة ، وقد اختار السادات الدكتور محمود فوزى ، بناء على ترشيح إن لم أقل إلحاح من جانب محمد حسنين هيكل لتفادى تولى أى من حسين الشافعى أو على صبرى رئاسة الوزارة، وكنا جميعا نقدر الدكتور فوزى كخبرة دبلوماسية ومرجعية ثقافية واسعة وبخاصة فى الشئون الدولية فضلا عن إخلاصه لثورة يوليو ٥٢ ، ولكن غالبية الذين تعاملوا معه أو شاركوا أو اقتربوا من عملية صنع القرار طوال السنوات السابقة كانوا يعلمون جيدا أنه أبعد ما يكون عن المبادرة بتحديد موقف ، وكان دائما آخر من يعلن رأيه بعد أن تكون كل الاتجاهات قد تبلورت ، ويبدو أن ذلك هو ما كان مطلوبا بالضبط من وجهة نظر كل من محمد حسنين هيكل والسادات ، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة الخارجية كما سيتضح فيما بعد .

وقد واكب هذا القرار بالتشكيل الوزارى قراران آخران بتعيين كل من السيدين حسين الشافعى و على صبرى نائبين لرئيس الجمهورية، بينما اختص على صبرى بمهمة إضافية هى مساعد رئيس الجمهورية لشئون الطيران والدفاع الجوى، بما يعنى تولى مسئولية الإشراف المباشر على جهود تطوير هذين الفرعين من أفرع القوات المسلحة واللذان يعدان من وجهة النظر العسكرية عنصرا الحسم فى المعركة القادمة مع إسرائيل. وكان هذا التعيين يحمل فى طيا ته بعض الدلالات التى تعكس تفكير السادات ومن ذلك :

إن علاقة الرجلين بالسادات كانت تنطوى على حساسيات كامنة ، فقد كان السيد حسين الشافعى هو الذى أبدى تحفظا إن لم يكن اعتراضا على اختيار السادات لخلافة

الرئيس جمال عبد الناصر ، كما جرت محاولة منه من خلال شقيقه صلاح الشافعي لتعديل هذا الاختيار، وتزكية شخصه بدلا منه .

كذلك فقد كان حصول السيد علي صبري على أعلى الأصوات في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي التي أجريت في أعقاب الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ مثار استياء بالغ لدى السادات حتى أنه غضب وقتها وتوجه إلى قريته في ميت أبو الكوم متخذا شكل الاحتجاج الصامت كما وجه الاتهامات ـ في أحاديثه الخاصة ـ إلى علي صبري بأن العملية مدبرة بين علي صبري وشعراوي جمعة ـ وهذا لم يكن صحيحا البتة بل كانت النتيجة لصالح علي صبري نتيجة للصراع الذي كان على أشده خصوصا سنة ١٩٦٩ بين السادات وحسين الشافعي فكانت النتيجة لصالح علي صبري وهذه نتيجة حتمية لمن يفهم في العملية الانتخابية فإذا تصارع اثنان لهما نفس القوة فإن الذي يفوز شخص ثالث حيث أن الأصوات ستتفتت بينهما ويفوز الثالث ، وقد حاول شعراوي جمعة أمين التنظيم أن يساعد باتصالاته مع أعضاء التنظيم الطليعي على تجنب فقدان هذا التوازن وهذه قصة أخرى . .

يضاف إلى ذلك ـ وكما اتضح فيما بعد ـ أن هناك من أوحى إلى الرئيس السادات بأن علي صبري قد ينافسه في الحصول على الترشيح كخليفة للرئيس جمال عبد الناصر وهذا أيضا لم يكن له أي أساس من الصحة ، ولم يكن واردا أصلا .

ومن هنا ففي الوقت الذي كنا نعتقد فيه بتولي أياً من الرجلين لمنصب رئيس الوزراء فقد جاء تعيينهما في منصب نائب الرئيس كتعبير عن هدفين يسعى لهما السادات؛ يتمثل أولهما في تجنب الصدام مع أي منهما وتحييدهما في هذه الفترة الحساسة ،

أما الثاني فإن منصب النائب في مقتبل عهده قد لا يحمل ثقلا كبيرا من الناحية السياسية أو ناحية السلطة الفعلية التي تتحدد في الواقع في حجم ما يريد السادات نفسه تفويضه لأي منهما ومما يوفر له التحكم في حركة كل منهما ، وقد أثبتت الأيام التالية صدق ذلك .

لم يكن قرار التعيين في منصب نائب الرئيس يضع أية أسبقيات أو تقديم لأي من الرجلين على الآخر اللهم إلا من حيث الترتيب داخل قائمة الضباط الأحرار وهو ما كان يوفر لحسين الشافعي نقطة يتقدم بها قبل علي صبري في الجوانب البروتوكولية – ولو أنها كانت محسومة أيضا بأقدمية السيد حسين الشافعي أصلا كعضو لمجلس قيادة الثورة، وليس في الصلاحيات التي يمارسها كل منهما ذلك أن علي صبري وبحكم المواقع

التى تولاها خلال حكم الرئيس جمال عبد الناصر كان يمتلك حرية حركة أوسع بكثير فى داخل المؤسسات التنفيذية والسياسية، وبخاصة داخل الاتحاد الاشتراكى، والتنظيم الطليعى.

إن تكليف السيد على صبرى بالإشراف على القوات الجوية والدفاع الجوى وفى الوقت الذى كانت توجد فيه لجنة مشكلة منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر لمعاونة القائد العام فى تطوير هذين الفرعين، كان هذا التكليف يعنى بلا شك محاولة مزاحمة الفريق أول محمد فوزى وإثارة الشقاق معه من جانب، ومحاولة الإيحاء بوجود علاقات خاصة بين السيد على صبرى والاتحاد السوفيتى سوف تساعد فى تسهيل مهمته من جانب آخر، وكلا الهدفين لم يثبت صحتهما، فلا الفريق أول محمد فوزى أو قيادات القوات المسلحة أظهر أى نوع من الاعتراض على مهمة على صبرى، ولا الاتحاد السوفيتى أعطى على صبرى بها يتجاوز استراتيجيته التى يتعامل بها مع مصر كدولة وليس مع أشخاص. و أود أن أشير هنا إلى أن السيد على صبرى كان يحرص برغم كونه نائبا للرئيس على احترام أقدمية الفريق فوزى فى حال حضوره اجتماعات تتعلق بمهمته العسكرية - و كان قد سبق الاتفاق على هذا الوضع من قبل الرئيس جمال عبد الناصر الذى قال لعلى صبرى بحضورى عندما كلفه بالإشراف على القوات الجوية: «إذا حضرت اجتماعًا عسكريًا مع فوزى فهو الذى يرأس الجلسة باعتباره القائد العام».

على أنه فيما يتعلق بى وقبل أن يصدر التشكيل الوزارى فقد ذهبت إلى الرئيس السادات فى قصر الطاهرة حيث كان يقيم فى تلك الفترة، وأبلغته برغبتى فى أن أعفى من المهام الرسمية كما أبلغته باقتراحى أن يختار هو رجاله باعتبار أن لكل رئيس رجاله، وأن الموقع الذى أشغله هو موقع حساس ومن يشغله لابد أن يكون اختياره قائمًا على قرار وثقة الرئيس، وأضفت وأنا من جانبى سوف أظل جنديا مخلصا فى موقعى جاهزا لمعاونة من يختار الرئيس للفترة التى يراها، ثم أخدم فى أى موقع آخر أو آخذ حقى من الراحة والهدوء بعد ذلك .

أبدى الرئيس السادات معارضة شديدة لما عرضته عليه وقال:

«أنا مش فاهم إنت بتفكر إزاى؟

هو أنا اقدر أستغنى عنك. إنت بالذات يا سامى!! قوم يا شيخ شوف شغلك..!!»

وكررت طلبى موضحا أن حالتى النفسية قد لا تسمح لى بالاستمرار.. لكنه كرر رفضه، مؤكدا أنه لا يستطيع الاستغناء عنى فى هذه المرحلة، وكانت المفاجأة بعد انصرافى

أن أوفد السيدة جيهان السادات لزيارة حرمي في منزلي وكانت سابقة لم تحدث من قبل بعد توليه الرئاسة لتقول لحرمي:

« إحنا ما نقدرش نستغنى عن سامي، وعليكي أن تقنعيه بعدم الاستقالة أو ترك أنور في هذه المرحلة الحساسة».

وصدر التشكيل الوزاري - وهو ما نطلق عليه وزارة الدكتور فوزي الأولى - وعينت فيها وزيرا للدولة ثم عدلت في وزارة الدكتور فوزي الثانية في نوفمبر ١٩٧٠ إلى وزير شئون رئاسة الجمهورية .

وبدأت في مرحلة مبكرة مقارنات لم أستطع تجنبها بين رئاسة السادات ورئاسة جمال عبد الناصر ، لم تكن المقارنات بين أشخاص وإنما بين مؤسستين للرئاسة ، عملت في الأولى مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وعملت في الثانية مع السادات ،

وبدأت أيضا في هذه المرحلة المبكرة الاختلافات الجوهرية في أسلوب العمل وآليات صنع القرار ومقدار الشفافية المتاحة بين الرئيس ومستشاريه الذين استمروا في وظائفهم بناء على إلحاح من الرئيس ، وظهرت أيضا اختلاف القناعات السياسية لدى الرئيس الجديد ومدى التزامه بالاستراتيجية التي مارستها ثورة يوليو منذ قيامها وعلى مدى السنوات السابقة بالكامل.

وكان من نتيجة ذلك أن قادت هذه الاختلافات إلى التناقض ثم الصدام وقبل أن يحل ١٣ مايو ١٩٧١ كنت قد كررت طلبي ثلاث مرات للابتعاد بهدوء عن موقعي وتكرر الرفض أيضا من جانب السادات ، وكانت لي أسبابي التي شرحتها للرئيس بالتفصيل في كل مرة حتى جاء الصدام الذي أودى بكل معاوني ومستشاري الرئيس جمال عبد الناصر إلى السجن .

وأؤكد في هذه المرحلة من المذكرات أن الصدام لم يكن له أدنى صلة بصراعات على السلطة كما حاول السادات وعناصر الطاقم المخطط والمعاون و الذي هندس له أن يصوروه ، ولم يكن مستندا إلى خلافات شخصية معه ، وإنما كان صداما حتميا نابعا من اختلاف الأساليب والآليات من جانب ، وتناقض القناعات السياسية التي تبناها السادات من جانب آخر ، وعلينا أن نبدأ الحكاية من البداية .

ففي جانب اختلاف الأساليب كنت أدرك بالطبع أن أسلوب السادات يختلف تماما عن أسلوب الرئيس جمال عبد الناصر ، ومن ثم فبعد أن أصبح رئيسا للجمهورية وأنا وزيرا للدولة ومسئولاً عن رئاسة الجمهورية ومنسقا على المستويين العرضي والرأسي

بين الرئيس ومؤسسة الرئاسة بشكل عام وبين مؤسسات الدولة والأجهزة التي تتبع رئيس الجمهورية ، أقول أردت أن يقوم هو شخصيا بتحديد طبيعة وأسلوب عملي معه وفي أول لقاء تحدثت معه حول هذه النقطة فقلت له :

« سيادتك تعلم أن مكتبي يعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة يوميا طوال العام ولا ينقطع العمل لحظة واحدة ، وأن أي معلومات تصل إلى المكتب في أي وقت لابد أن تكون سيادتك على علم بها وقت الحدث وليس بعده ، وهذا باختصار يعني أنني قد أوقظك من النوم » .. فقاطعني الرئيس السادات قائلا :

« لا يا سامي أنا شيء والمعلم – يقصد الرئيس جمال عبد الناصر – شيء آخر .. شوف . من الساعة تسعة مساء لا تعرفني ولا أعرفك ولا تتصل بي بعدها .. وكمان بالمرة الخميس والجمعة أجازة »

فقلت له : « أنا عاوز أستوضح من سيادتك عن أمرين على وجه التحديد :

الأول .. الساعة التاسعة مساء في القاهرة تعني الثانية بعد الظهر في واشنطن ، وحسب دراستي وخبرتي هناك في البيت الأبيض فإن القرارات تصدر عن الإدارة الأمريكية ما بين الواحدة والثانية بعد الظهر في أغلب الأحيان ما لم يكن هناك أحداث دولية هامة قد تقتضي إصدار قرارات في أي وقت نهارا أم ليلا ، لكن لو فرض وصدرت قرارات عن الإدارة الأمريكية تتعلق بمصر أو تكون مصر طرفا فيها أو أية مسألة عربية متعلقة بالقضايا المثارة في المنطقة باستمرار ... فكيف يكون التصرف فيها ؟»

فكرر الرئيس السادات موقفه قائلا : بعد التاسعة مساء لا تتصل بي ..

فقلت له : «طيب يا افندم الأمر الثاني وهو أجازة الخميس والجمعة .. الحقيقة أنا مش فاهم إيه المقصود بالضبط .. فهذه الأيام هي أجازاتنا نحن كعرب لكن العالم كله تقريبا أجازاته السبت والأحد وبكدة حاتبقى الأجازة أربعة أيام في الأسبوع وحا تحصل لخبطة في العمل .. طيب لو كان فيه أحداث يومي الخميس والجمعة متعلقة بمصر أو العالم العربي أعمل إيه ؟

وكانت نفس الإجابات السابقة !!

إلا أني أصريت أن يعطيني الرئيس توجيهات محددة فقال :

« ياسامي إبقى أتصرف بمعرفتك ..! »

ولم يكن هناك مجال للأخذ والرد أكثر من ذلك فى هذا الموضوع . . فقلت لنفسى فلنجرب هذا الأسلوب ونرى ماذا يحدث ؟

انتقلت بعد ذلك إلى نقطة جديدة تتعلق بكيفية عرض البريد اليومى على الرئيس - ولستُ فى حاجة هنا للتذكير بمدى نهم الرئيس جمال عبد الناصر للقراءة ومتابعة المعلومات والأحداث وبحثه باستمرار عن المعلومة والخبر وتدقيقه فى كل ما يعرض عليه ومتابعة تأشيراته والاستفسار عما حدث بشأنها كما كان مستمعا جيدا ، كان يسمع إذاعتين وهو ممسك بالأوراق فى وقت واحد .

وكان رد الرئيس السادات على سؤالى أن أمر عليه كل يوم صباحا بعد العاشرة وتقول لى عندك إيه . . وإذا كان هناك شىء يحتاج القراءة إبقى سيبه أو ابعثه لى» .

قلت « يا سيادة الرئيس فيه قرارات جمهورية وقوانين وبراءات تعيين السفراء والأوسمة والنياشين والرسائل . . . « الخ كل دى تحتاج أن تقرأها سيادتك وتشوفها ومن الجائز أن يكون لك ملاحظات أو اعتراضات أو تعديلات ترى إدخالها عليها . «

فقال : « ما فيش مانع ، لكن القرارات الروتينية لا داعى لإرسالها لى وإنت تقوم بختمها بمعرفتك» .

وهكذا بدأ العمل مع الرئيس السادات ، وقد تصادف فعلا أن الأحداث استدعت أن أتصل به بعد التاسعة مساء لإبلاغه ببعض المسائل ومنها ما يخص العمليات العسكرية على جبهة القتال لتلقى توجيهاته . . .

فكان يقول لى : يا سامى اتصرف .

كما كنت أتوجه إلى منزل الرئيس فى الجيزة أو فى استراحة القناطر فى بعض أيام الخميس أو الجمعة فى شكل زيارة أو مرور و للاستفسار عن أى مطالب خاصة أو تعليمات ، وأستغل وجودى لأعرض عليه ما لدى من مسائل قد تكون عاجلة أو معلقة وتحتاج للتصرف منه .

وبالنسبة للبريد كانت عادتى مع الرئيس جمال عبد الناصر أن أعرض عليه البريد مرتين أو ثلاثة مرات فى اليوم حسب حجم وأهمية المسائل المعروضة ، أما مع الرئيس السادات فقد كنت أبعث إليه بالبريد مرة واحدة فى اليوم ، كنت أجمع حصيلة المعلومات والتقارير والدراسات وتبويب وتلخص قدر الإمكان مع التحليل المختصر والتوصيات والبدائل وترسل إليه فى نهاية اليوم فى الساعة الثالثة من بعد الظهر ، لكنى فوجئت بعد أسبوع من بداية العمل أن البريد أعيد إلى مكتبى وقد ملأ حقيبة كبيرة وصلت من

منزل الرئيس السادات وبها البريد الذى أرسل على مدار الأسبوع - وكنا معتادين أن نرسل البريد فى مظروف مغلق باللاصق (السيلوتيب) يقوم هو بفتحه وبعد الاطلاع على المحتويات يؤشر على الأوراق ثم يعيد المظروف مغلقا مرة ثانية إلى مكتبى .. لكننى لاحظت أن المظاريف تعود من منزل السادات كما هى دون أن تفتح وبالتالى لم تقرأ طبعا بعد أسبوع من إرسالها .

وذهبت فى اليوم التالى لمنزل الرئيس وقلت له :

« يا افندم جاءتنى شنطة بها البريد الذى كنت أتوقع أن تصلنى تعليماتكم وقرارات سيادتك فيها .. لكن كل الأوراق التى كان من المفروض أن توقع من سيادتك ، أعيدت بدون توقيع أو تصديق أو تعديل أو رفض .. الأوراق أعيدت كما هى فهل سيادتك رافض كل ما جاء فيها ؟»

فقال « يا سامى بالنسبة للقرارات التى تحتاج لتوقيعى اختمها بمعرفتك» .

فقلت « يا افندم فيه قرارات ما ينفعش فيها الختم ولابد إن سيادتك توقعها بخط يدك . فقال « اجمع لى القرارات دى مرة كل أسبوع أو أسبوعين وابقى هاتها معاك وأنا أبقى أمضيها لك لكن القرارات العادية الروتينية إنت تختمها من نفسك» .

كانت هناك موضوعات أخرى تتميز بدرجة عالية من السرية والحساسية فى ممارسة عملى ، ورغم أن السادات كان يعلم بها منذ أن كان نائبا للرئيس بل وقبل ذلك ، إلا أننى حرصت على عرضها عليه والحصول على تصديق واضح وصريح منه بشأنها ، وكان من أهم هذه المسائل موضوع الرقابة التليفونية والتسجيلات ، خصوصا إذا كان أحد المسئولين طرفا فيها، فبعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وبالتحديد فى أوائل شهر أكتوبر ١٩٧٠ عرضت على السادات أمر الرقابة عموما وكان ذلك فى لقاء شخصى خاص بينى وبينه فقال لى : « استمر يا سامى على نفس الأسلوب» فقلت له : « يا سيادة الريس هذا الموضوع حساس ولا يصح أن تتداوله أيد كثيرة خصوصا أن هذا الموضوع كان بينى وبين الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا وكانت أطرافه الأخرى إما وزير الداخلية أو رئيس المخابرات العامة أو الوزير المسئول عن الرقابة الإدارية . « .. فأمن السادات على كلامى قائلا : « إبقى إدينى فكرة عن المهم من هذه المسائل واستمر بنفس التعليمات السابقة دون تغيير» . . ومضيت على هذا الأسلوب ، وفى بعض الأحيان كنت أتوجه بنفسى لأعرض تقارير الرقابة والتسجيلات ، أو أقرأها له بنفسى .

* * *

ويرجع أصل الموضوع إلى عام ١٩٥٨ حيث كان يقوم بهذه المهمة كل من أجهزة المخابرات العامة والمباحث العامة والمخابرات الحربية إما بأمر من رئيس الجمهورية أو وفقا لتقدير رئيس أى من الأجهزة السابق الإشارة إليها ، ولكن فيما يتعلق بتسجيل الاتصالات التليفونية لكبار المسئولين والوزراء مثلا فلابد أن يتم بأمر مباشر وصريح من رئيس الجمهورية وكانت هناك أصول وضوابط صارمة ومتابعة دقيقة جدا لهذه المسائل لما قد يترتب على أى إساءة استخدام أو التلاعب فيها بأى صورة كانت من أضرار جسيمة على المستوى المادى والأخلاقى والقانونى وقبل كل هذا الدستورى، وقد حدث خرق لهذه القواعد بواسطة حسن التهامى حيث قام وهو يتولى رئاسة قسم الاتصالات فى المخابرات العامة سنة١٩٥٨ ، قام بمراقبة تليفونات المشير عبد الحكيم عامر بدون أوامر كما لم يستأذن أو يخطر رئاسته بنتيجة المراقبة، ولكن كشفت العملية بتبليغ أحد العاملين معه عن هذا الإجراء الفردى ، ولما كشفت هذه العملية أبعد التهامى عن المخابرات العامة إلى وظيفة مدنية وقد توسط له أنور السادات فى ذلك الوقت لينقل إلى وزارة الخارجية حيث عين سفيرا فى فيينا ، وهذه قصة أخرى سأتعرض لها فى مكان آخر من هذه الشهادة.

وبعد عام ١٩٦٢ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر أمرا بضرورة وضع نظام أمن دورى بالنسبة لكبار المسئولين سواء العسكريين أو المدنيين ، و كان ذلك فى أعقاب الانفصال بين مصر وسوريا وبعد أزمة مجلس الرئاسة مع المشير عبد الحكيم عامر وما تبعها من أحداث مست أمن النظام تعرضت لها فى فصل آخر تفصيلا . . . وكانت الأوامر تقضى بأن يوضع نظام ثابت للمتابعة الدورية لبعض الأشخاص وكانت هناك لجنة مشكلة من الرئاسة والمخابرات العامة والمباحث العامة والمخابرات الحربية وأجهزة مكافحة المخدرات والآداب والتهرب المالى والضريبى والرقابة الإدارية ، تقوم بتحديد الأشخاص أو الجهات التى ينطبق عليها نظام المراقبة إما المستمرة أو الدورية حسب كل حالة ووفق نتائج هذه المتابعة وكانت نتائج أعمال هذه اللجنة تعرض على الرئيس أولا بأول .

كانت عملية التسجيلات تشمل أيضا لقاءات الرئيس جمال عبد الناصر ، والقاعدة العامة المتفق عليها أن يتم تسجيل جميع لقاءات رئيس الجمهورية مع الرؤساء والزوار وجلسات مجلس الوزراء والاجتماعات الرسمية فى قصور الرئاسة كقصر القبة وقصر عابدين والمنتزه ورأس التين . أما فيما يختص بمنزل الرئيس فى منشية البكرى فقد كانت هناك ترتيبات جاهزة باستمرار لإجراء أية تسجيلات ولكن لا تتم إلا بأوامر من الرئيس

وجميع هذه التسجيلات موجودة ومحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى .

* * *

وبعد أن تولى الرئيس السادات استمر نفس الأسلوب بأوامر صريحة منه إلا أننا لم نرتب أى نوع من التجهيزات للتسجيل فى أى وقت حتى ١٣مايو١٩٧١ فى منزل الرئيس السادات بالجيزة أو فى استراحة القناطر أو غيرها حيث لم يطلب ذلك وبالتالى لم تتم أى تجهيزات هناك أبدا ، وكانت اللقاءات الرسمية مع رؤساء الدول أو الوفود الرسمية أو الزوار علاوة على اجتماعات مجلس الوزراء وغيرها من المناسبات الرسمية الأخرى هى التى يتم تسجيلها فى الأماكن الرسمية سواء فى قصور الرئاسة أو فى مبنى الاتحاد الاشتراكى فقط دون أماكن إقامته وكل هذه التسجيلات محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى .

فى عام ١٩٧٠ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر تعليمات لكل من شعراوى جمعة و أمين هويدى ولى باعتبارنا المسئولين أمامه شخصيا عن أمن النظام على أن نشرك معنا بطريق غير مباشر الفريق محمد أحمد صادق ـ فيما يتعلق بأمن القوات المسلحة مع إخطار الفريق أول محمد فوزى بأى مسائل تمس هذا الموضوع وكانت تعليماته واضحة وصريحة لا تقبل اللبس ، أن مسئوليتنا نحن الثلاثة كاملة فى اتخاذ الوسائل التى تحقق تأمين النظام بما فيها المراقبات والتسجيلات ، وكل ما كان يتجمع من هذه الوسائل كان يرفع للعرض على الرئيس ، واستمر نفس الأسلوب بعد تولى السادات المسئولية .

لم يكن هذا وضعا غريبا أو شاذا ، فكل الدول الصغيرة أو الكبيرة تأخذ به وفى الإدارة الأمريكية على سبيل المثال ، وكما شاهدت بنفسى - ويعلمه خبراء الأمن فى العالم - فى البيت الأبيض ينفذ هذا النظام بمنتهى الدقة بل أكثر من ذلك تعتبر هذه التسجيلات من وثائق الدولة ويتم الإفراج عنها بعد فترة محدودة وفقا للقانون الذى ينظم التعامل مع الوثائق . . وعلى سبيل المثال لما يتم تسجيله على شبكة تليفونات البيت الأبيض إذا طلبت إحدى السكرتيرات وجبة غداء أو طلبت ساندويتش من أحد المحلات فإن المكالمة تسجل تلقائيا بالنص وبالتاريخ وبالساعة والدقيقة عند رفع سماعة التليفون حيث يسجل اسم الطالب ورقم تليفونه الفرعى واليوم والساعة والدقيقة ووقت المكالمة بالثانية ، كما تسجل بيانات الجهة المطلوبة بنفس الأسلوب على نفس الشريط وعلى مدار الساعة طوال الأربع والعشرين ساعة . . . وفى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا كان

يجرى إحالة تفريغات اتصالات لرؤساء الدول الأجنبية بالرئيس الأمريكى خلال الأزمات ، وفى أزمة الخليج الثانية بالذات أحيلت هذه المكالمات إلى محللين متخصصين للخروج بالاستنتاجات الممكنة والانطباعات السيكولوجية التى يمكن أن تفيد الرئيس فى اتصالاته أو لقاءاته مع هؤلاء الرؤساء .

وفيما يتعلق بتسجيلات لقاءات أو اجتماعات الرئيس فقد كانت تتم من مكتبى شخصيا سواء فى منشية البكرى أو القبة أو الاتحاد الاشتراكى أو فى الإسكندرية .

وقد يسأل القارئ العزيز أليس فى ذلك تعديا على الحريات الشخصية خاصة إذا احتوت التسجيلات على أمور شخصية مثل ما يمس الأعراض أو دخائل حياة الأفراد .

وتتلخص إجابتى فى أن مطالب الأمن القومى للبلاد تتقدم على أى اعتبار آخر وكما قلت فإنه أسلوب متبع فى جميع الدول فى العالم والعبرة هى فى كيفية التعامل مع هذه التسجيلات وهل ثبت فعلا أنها استخدمت فى الابتزاز أو إحراج أى شخص ما أو خلاف ذلك..

إننى أقطع جازما أنه لم يتسرب أى من هذه التسجيلات كما لم تستغل أى معلومات شخصية وردت بها بأى شكل من الأشكال حتى ١٣ مايو ١٩٧١ . .

كانت عملية دقيقة وحساسة للغاية تخضع لقواعد الأخلاق قبل أى قواعد أو ضوابط أخرى ، وكانت هذه العملية محصورة فى مكتبى أنا شخصيا ولا يطلع عليها خلاف الرئيس سوى شعراوى جمعة باعتباره وزيرا للداخلية و أمين هويدى بعد ١٩٦٧ و حتى نوفمبر ١٩٧٠ .

* * *

سارت الأمور على هذا المنوال في العلاقة الرسمية مع الرئيس السادات وإن كانت قد تولدت قناعة لدى كلانا بأن أى منا لا يصلح للعمل مع الآخر ، وأن الضرورة وحدها - من وجهة نظره - قد استلزمت وجودى إلى جانبه إما بحكم خبرتى فى إدارة العمل فى مؤسسة الرئاسة، أو كما قال هو بنفسه « أننى أعرف الكثير » مما يعنى أن إبعادى قد يحمل من وجهة نظره أيضا مخاطر كثيرة .

وفى ظل هذا المناخ وقعت بعض الاختلافات التى كادت تتحول إلى أزمات ، وكان الملمح الذى يميز هذه الاختلافات أنها أبعد ما تكون عن إطار العمل الرسمى ولم يقتصر الجديد فيها على البعد الشخصى فقط بل تدخلت فيها العائلات أيضا وأطراف أخرى فى بعض الأحيان .

كان أول هذه الأزمات هو ترتيب حفل استقبال للسفراء الأجانب فى قاعة العرش بقصر عابدين فى ذكرى الأربعين لرحيل الرئيس جمال عبد الناصر . . كان الهدف من هذا الحفل هو إتاحة الفرصة للتعارف عن قرب بين الرئيس الجديد، وبين الهيئة الدبلوماسية الأجنبية فى القاهرة ، وقد تلاقت أفكارنا محمود رياض وشعراوى جمعة ومحمد حسنين هيكل وأنا على عدم جدوى هذا الاقتراح . . ولكن السادات هو الذى أصر على إقامة الحفل فى قاعة العرش فى قصر عابدين رغم تحفظ غالبيتنا على المكان . . وكانت تلك أول نقطة خلاف ولكننا عبرناها سريعا بالاستجابة لتعليمات رئيس الدولة.

أما نقطة الخلاف الثانية فتمثلت فى اتصال الرئيس السادات وطلبه أن يدعى السفراء ومعهم زوجاتهم إلى هذا اللقاء . . ومرة أخرى عبرت ومعى محمود رياض عن رأينا فقلنا له إن من الأفضل حتى يأخذ الاحتفال الإطار السياسى المطلوب أن يقتصر على السفراء، وأن يقوم الرئيس بإلقاء كلمة يؤكد فيها حرصه على العلاقات الودية مع دول العالم وتمسكه بالسير على سياسة الرئيس جمال عبد الناصر ، لكن السادات أصر على دعوة الزوجات . . وكان من الواضح أن ذلك يعنى حضور السيدة حرم الرئيس .

وبالفعل تم ترتيب الحفل وفقا لطلب السادات وإن كان المسئولون المصريون الذين دعوا لحضور الحفل وكان على رأسهم رئيس مجلس الأمة و وزراء الخارجية والحربية والداخلية ورئاسة الجمهورية قد امتنعوا عن التواجد مع الرئيس فى قاعة العرش ، وقد

اقتصر الدخول إلى القاعة على السادات وحرمه وصلاح الشاهد كبير الأمناء ومدير المراسم بوزارة الخارجية الذين كانا يقدمان السفراء لهما .

كنت في هذا اليوم بالذات أتولى منصب وزير الإعلام بالنيابة نظرا لوجود السيد محمد فائق في مأمورية رسمية خارج البلاد . وقد اتصل بي المسئولون في الإذاعة والتليفزيون علاوة على رؤساء تحرير الصحف للاتفاق على كيفية إخراج اللقاء فطلبت منهم إخراجه بشكل سياسي باعتباره حفل تعارف بين رئيس الدولة والسفراء العرب والأجانب ومن ثم يتم التركيز على الرئيس ولقاءاته وعدم إظهار صور السيدات على الأقل في الصحافة القومية لاعتبارات كثيرة ليس أقلها طبيعة ذكرى الأربعين للرئيس الراحل وكانت تلك هي محور الأزمة الحقيقية . ففي اليوم التالي ذهبت إلى منزل السادات بالجيزة مع شعراوي جمعة لإنهاء بعض المسائل الهامة وكان جالسا في الحديقة وقبل أن أتخذ مقعدي فوجئت به يقول لي :

« أدخل يا سامي «استلقى وعدك» . . وضحك»

ولم أفهم لأول وهلة ماذا يقصد ، ولكنه استطرد قائلا :

« الحزب عايزك جـــوّة . . »

ولفظ الحزب كان يطلقه السادات على حرمه السيدة جيهان .

فقمت لأدخل المنزل وإذا بالسيدة جيهان تقابلني في المدخل ودون ما تحية أو ترد على تحيتي لها قالت بشيء من العصبية : « إنت بتشيل صوري من الجرايد ؟! .

فقلت لها : « هل المطلوب إن أول لقاء بين الرئيس والسفراء الأجانب يأخذ شكل اجتماعي أم نعبر عنه بشكل سياسي ؟ المفروض إننا نعرف هؤلاء الناس على رئيس الدولة ، والمفروض أن يقول كلمة عن سياسة الدولة لتنقل لرؤسائهم ، ولا أستطيع أن أدخل الناحية الاجتماعية في هذا الموقف فكلاهما مختلفان ، وإذا كنت حضرتك عايزة صورك تنتشر فليس هناك مشكلة . . عندنا المجلات ممكن أن تنشر فيها».

قالت : « مجلات إيه . . هو أنت لسه حاتقرر إيه اللى يتنشر وفين وإمتى ؟ !

فقلت ـ ولم أكن أقصد أبدا أو أعني المعنى الذي فهمته من إجابتي على سؤالها ـ : « لا أبدا بكره فيه مجلة الكواكب طالعة . . حا انزّل فيها صورك في الحفل».

وكأنني ارتكبت جريمة كبرى حيث قالت : « وكمان في الكواكب . . !! طيب وحياة دول ـ وأمسكت خصلة من شعرها ـ لأنا موريالك يا سامي !».

فوجئت تماما بهذا التصرف وهذا الأسلوب من التعامل بين حرم رئيس الدولة ووزير الرئاسة وهو تصرف لم أعتد عليه والذى أعاد لذهنى على الفور فى لحظة سريعة تاريخى مع الرئيس جمال عبد الناصر وكيف كنا نتعامل مع عائلته أو تتعامل معنا السيدة الجليلة حرمه . . فخرجت دون أن أنطق بكلمة وغادرت المنزل على الفور.

كانت تلك أول أزمة أواجهها مع الرئاسة الجديدة . .

صحيح أن هذا الموضوع لم يثر مرة أخرى ولكنه عكس ثمة تغيير حقيقى فى أسلوب العمل حسبت حسابه فور رحيل الرئيس جمال عبد الناصر . ومن ناحية أخرى فقد كان هذا الموضوع وأشياء أخرى من ضمن أسباب الحكم علىّ بالإعدام!

كما علمت من محمد عبد السلام الزيات بعد خروجى من السجن .

وثمة قصة أخرى مرتبطة بالتصرفات وتتلخص فى أنه أثناء لقاء تم فى مكتب السيد عبد المحسن أبو النور بمبنى الاتحاد الاشتراكى حضره كل من السادة محمود رياض وشعراوى جمعة وأنا . وأثناء فترة استراحة قال لنا السيد محمود رياض نقلا عن السيدة حرمه أنها كانت تتناول طعام الغذاء مع بعض السيدات وأثناء ذلك حضرت سيدة معروفة قامت بإمساك فنجان القهوة التى تناولته السيدة جيهان السادات وقالت لها:

«إنت ملكة مصر وستنتصرين على كل من يعاديكى وستقومين بتعليق المشانق لهم»

وقامت السيدة جيهان السادات بإعادة ما ذكرته العرافة وهى تنظر إلى حرم السيد محمود رياض بالذات . وهذا طبعا سبب آخر لصدور حكم بإعدامى .

أما الأزمة الثانية فكانت السيدة جيهان السادات هى أيضا الطرف المباشر فيها ، ففى أحد الأيام اتصل بى المشرف على قصر عابدين اللواء محمد البنا وأبلغنى قائلا : « يا فندم الهانم موجودة دلوقت فى قصر عابدين ويمر معها رءوف أسعد الأمين العام المساعد لرئاسة الجمهورية وهى تقوم حاليا باختيار بعض مقتنيات القصر وأرجو التوجيه..».

فقلت له : « يا محمد . . بلغ رؤوف أسعد أنه إذا طلعت قشّة من قصر عابدين دون أمر كتابى منى أو من رئيس الجمهورية فسوف أحوله غدا صباحا للنيابة العامة» .

وفعلا فقد حاول الاثنان التصرف معها بلباقة بعد أن اختارت بعض الأثاثات والفازات والسجاجيد متعللين لها بأنه يلزم إجراء تسويات إدارية أولا وإبلاغ المسئولين عنه ثم يتم إرسال ما تم اختياره إلى منزل الرئيس بالجيزة بعد ذلك حسب رغبتها .

وفهمت السيدة جيهان بالطبع ما حدث، وقامت بإبلاغ السادات الذى اتصل بى قائلا: «جرى ايه يا سامى إنت مزعل الحزب ليــــه؟».

فقلت له: «والله يا فندم الحاجات اللى تخيرتها الست عهدة رسمية مسجلة، وإذا كنت سيادتك تدينى أمر كتابى فسوف أنفذه على الفور.. أما الأمر الشفوى فلن أستطيع أن أتحمل مسئولية تنفيذه وسيادتك ممكن تعفينى...»

فلم يرد وانتقل بالحديث لموضوع آخر ثم أنهى المكالمة.

لقد بنيت موقفى فى هذه الواقعة على اعتبار أن مقتنيات القصور الرئاسية هى عهدة حكومية وباعتبارى الوزير المسئول عن الرئاسة فإن أى تصرف فيها يجب أن يتم وفق الأصول ولا أستطيع لا أنا ولا رئيس الجمهورية أن يتحمل مسئولية التصرف فى أى منها من جميع النواحى الإدارية والقانونية والأخلاقية هذا فضلا عن كونها تعتبر قطع أثرية لا تقدر بمال لأنها تحكى الوجه الآخر لتاريخ مصر وبوصفى وزيرا للرئاسة فلابد أن أتحمل مسئوليتى عنها.

ولقد استنت الثورة نظاما للتعامل مع القصور والاستراحات الملكية تبين من خلاله السيطرة على مقتنياتها بكل دقة، وشكلت العديد من اللجان بجرد هذه المحتويات وتسجيلها وقد بدأ التعامل بهذا النظام منذ يناير ١٩٥٣ وخلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٧ جرى التصرف فى بعض تحف الملك السابق بالبيع عن طريق المزاد العلنى بناء على قرار صريح من مجلس الوزراء، وفى أوائل ١٩٥٧ صدر قرار بتشكيل لجنة لوضع تقييم شامل لهذه العملية من كل من المهندس محمود يونس والدكتور محمود الجوهرى وقد وضع الاثنان تقريرا شاملا فى ٢٨ إبريل ١٩٥٧ آثرت أن أضعه بنصه الأصلى تحت أنظار قارئ هذه المذكرات ـ الأصل فى الملحق الوثائقى ـ وذلك ردا على كل ما أثير من مهاترات حول هذه القضية:

وثمة حادثة أخرى لم أكن طرفا أساسيا فيها، لكنى أصبحت مسئولا عنها ـ بالعافية ـ لماذا لا أدرى!

وتدور الحكاية حسبما رواها لنا ـ شعراوى جمعة وأنا ـ محمد حسنين هيكل فى نفس اليوم الذى دارت أحداثها فيه، وتتلخص فى أنه فى غداء خاص فى استراحة سيد مرعى بالمنصورية وكان الحضور السادات وحرمه ومحمد حسنين هيكل وحرمه والسيدة أم كلثوم وآخرين. وعندما دخل السادات إلى الاستراحة قابلته أم كلثوم بقولها:

«أهلا يا أبو الأنـوار...»

فما كان من السيدة جيهان السادات إلا أن انتفضت بعصبية وقالت لأم كلثوم: «قصدك سيادة الرئيس .. هو انتي ناسية إنه رئيس الجمهورية .. واتعلمي إزاى تتكلمي مع رئيس الجمهورية !»..

فما كان من السيدة أم كلثوم إلا أن غادرت المكان غاضبة ..

كانت تلك الحادثة كما قالت لي أم كلثوم بعد ذلك : أنها « قرفانة من الأوضاع اللي جبتوها لنا دي . . دي حاجة تسد النفس ، ما احنا متعودين بقى لنا عشرين سنة بناديه كده . . هو إيه اللي استجد يعني ؟!

وكانت قد سبقت هذه الأزمات حادثة وقعت قبل رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وثبت بعد ذلك أنها تركت في نفس السادات وحرمه الكثير من الرواسب . .

تلك هي ما عرفت بقضية « قصر اللواء الموجي»، ورغم أنها أصبحت معروفة ومتداولة ولا يستطيع أحد إنكارها فسوف أعرض هنا أمام الذي كانت ملخصا لها.

لقد تبلور في صيف ١٩٧٠ اتجاها لدى عائلة السيد أنور السادات ، وكان وقتها نائبا لرئيس الجمهورية أن يترك منزله في الهرم والبحث عن مقر إقامة بديل وجديد . وفي أحد الأيام اتصل السادات بأمين هويدى وكان وقتها وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمسئول عن القرارات الوزارية بما في ذلك قرارات فرض الحراسة ، وطلب إليه إعداد قرار بفرض الحراسة على قصر اللواء صلاح الموجي وأضاف أن لديه معلومات بأن الموجي يمتلك ثروة غير مشروعة ، وأن موقفه ليس فوق مستوى الشبهات .

وعندما بحثنا هذا الموضوع في لقائنا الثلاثي اليومي - أمين وشعراوى وسامي - اتضح أن السيدة جيهان السادات أثناء بحثها عن مقر جديد لإقامتهم شاهدت هذا القصر وذهبت لزيارته أكثر من مرة ووقع اختيارها عليه وطلبت من نائب الرئيس ترتيب انتقالها إليه .

وكان رأينا نحن الثلاثة أن هذا الأمر لابد وأن يعرض على الرئيس جمال عبد الناصر، فلا يملك أحد فينا ولا حتى نائب الرئيس أن يصدر قراراً بفرض الحراسة خاصة بعد ما تبين أن ثمة أغراض شخصية وراء الاستيلاء على هذا القصر من ناحية، ومن ناحية أخرى فلم يكن هناك من المبررات الحقيقية أو الأسباب التي تدعو لفرض الحراسة على القصر لمجرد أنه كان مملوكا للواء الموجي - الذي كان له موقفا متخاذل فعلا أثناء العدوان الثلاثي ١٩٥٦ - ، لكن هذا موضوع آخر لا يكون سببا أو مدعاة لاتخاذ مثل هذا الإجراء .

كان الرئيس جمال عبدالناصر فى هذا الوقت فى موسكو ويعث له برقية بالموضوع حتى أتحصن برأيه. وطلب أمين هويدى من جانبه من السادات التريث لحين عودة الرئيس أو يصل رده على الرسالة التى بعث بها سامى إليه، لكن السادات بادر بإصدار أوامره بوضع القصر تحت الحراسة ، ولم يتطرق إلى باقى ثروة الموجى ، فبعثت مجددا ببرقية للرئيس الذى كان بدأ رحلة العودة إلى القاهرة فى نفس اليوم .

وعندما عاد الرئيس جمال عبد الناصر وأثناء مرافقة السادات له فى السيارة من المطار إلى منشية البكرى عنفه الرئيس جمال عبد الناصر على تصرفه هذا وأعلن له رفضه لهذا الأسلوب وأمر بإعادة القصر لصاحبه فورا ، وفى نفس الوقت طلب أن يخصص للسادات مقر بديل هو فيلا « كاسترو» المطلة على النيل فى الجيزة والتى أصبحت بعد ذلك مقر إقامة السادات رئيسا ثم قام بنقل ملكيته له خلال توليه رئاسة الجمهورية بعد ذلك .

لم يكن الرئيس جمال عبد الناصر ينفرد بالقرار سياسيا كان أو عسكريا أو اقتصاديا، وكان دائم الرجوع للوزراء المختصين إلى جانب مجموعة مؤسسة الرئاسة والمخابرات العامة ووزارة الخارجية ويطرح الموضوع على أكثر من جهة ليجمع أكبر عدد من الآراء، كما كان يعطى لوزير الخارجية محمود رياض حرية حركة واسعة فى إدارة العلاقات الخارجية وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع مع إسرائيل والتحاور مع مختلف الدول الأخرى وخاصة الدول الكبرى أعضاء مجلس الأمن وكان يدعم موقف وزير الخارجية فى مواجهة الدول الأجنبية فيما يبادر به من آراء اقتناعا منه بقدرة الوزير على استيعاب المتغيرات وكفاءته فى إدارة السياسة الخارجية . . وبالطبع فقد كان وزير الخارجية محمود رياض من أكثر الشخصيات فهما لتوجهات الرئيس جمال عبد الناصر بوجه عام وخبرة بالقضية الفلسطينية بوجه خاص .

وعلى العكس من ذلك تماما كان السادات يرى فى الانفراد بالرأى مؤشراً على الزعامة والشخصية الفريدة، ومن ثم فقد كان يحرص على مفاجأة أقرب معاونيه باتخاذ أخطر القرارات المصيرية .

ومن ذلك على سبيل المثال ما أثاره المشرف على رعاية المصالح الأمريكية فى مصر فى لقائه مع السفير محمد رياض وكيل وزارة الخارجية يوم ٢٧ إبريل ١٩٧١ بهدف ترتيب زيارة وزير الخارجية الأمريكى روجرز حيث فاجأه دونالد برجيس بأن الرئيس قد طلب أن يصطحب وزير الخارجية الأمريكي خلال رحلته لمصر عدد من الضباط الأمريكيين

للتباحث مع القيادة العسكرية المصرية حول الخطوط التي يمكن للقوات الإسرائيلية أن تنسحب إليها بموجب مبادرة فبراير !!

وكانت مفاجأة وزير الخارجية محمود رياض كاملة بهذا الموضوع والأخطر من ذلك هو مفاجأة وزير الحربية والقائد العام الفريق فوزى بهذا الاقتراح ، وأعلن الاثنان رفضهما القاطع لمجيء الضباط الأمريكيين إلى القاهرة .

ولكن هذا التصرف من جانب السادات والذى أقدم عليه من وراء ظهر أقرب معاونيه ، حتى أنا وزير الرئاسة الذى يفترض فيه أنه كاتم سر الرئيس والأمين على أسرار الدولة لم أكن أعرف شيئًا عن هذا الأمر، كان يشير من جانب آخر إلى قناعته بإمكانية تحقيق حل جزئى مع استبعاد الاتحاد السوفيتى من الساحة لتخلو تماما أمام الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت النقطة الأخيرة وأعنى إخراج الوجود السوفيتى من مصر هى محور التركيز الرئيسى من جانب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ويليام روجرز عندما جاء إلى القاهرة فى الأسبوع الأول من مايو ١٩٧١ ، ويومها تصور السادات - كما يقول محمود رياض - أن إخراج الخبراء السوفيت ووحدات الدفاع الجوى والطيارين الروس من مصر سيؤدى إلى انسحاب إسرائيل دون حاجة إلى اللجوء للعمل العسكرى ، فقام بإخراجهم فى العام التالى دون أى مقابل لا من واشنطن ولا من تل أبيب .

* * *

الفصل السادس والعشرون

الافــتراق

عن خط الرئيس جمال عبدالناصر

و فى منتصف نوفمبر ١٩٧٠.. وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية قرر الرئيس السادات إجراء تعديل وزاري، وانتهزت الفرصة مرة أخرى وطلبت منه إعفائى وعدم اشتراكى فى الوزارة الجديدة؛ وقلت له بالحرف: «والله يا افندم أنا تعبان، ومن ناحية أخرى فالطريقة التى أشتغل بها مع سيادتك مش هى الطريقة اللى اتعلمتها ومارستها طوال الثمانية عشر سنة اللى فاتت»

شغل الرئيس السادات منصب نائب الرئيس قرابة العام قبل رحيل الرئيس جمال عبد الناصر ، وأتاحت لى هذه الفترة بحكم موقعى من ناحية ، وانغماس الرئيس السادات فى شئون الدولة وتفصيلاتها اليومية من ناحية أخرى أن اقترب منه بدرجة أكبر ، وكانت علاقات العمل قائمة معه بصفة منتظمة طوال هذه الفترة ، ورغم كل ما أثير حول ظروف اختيار الرئيس له فى منصب نائب رئيس الجمهورية ، فقد كان التزامى لنظام يوليو ولاختيار الرئيس أمرا لم يتطرق إليه أى شك ، ومن هذا المنطلق خضت معركة الخلافة كما أوضحت وأبلغت الرئيس السادات بكل ما كان يدور فى الكواليس، أو ما يبذل من محاولات المساس بهذا الاختيار الذى أقرته المؤسسات الدستورية .

غير أننى لابد أن أشير هنا إلى انقطاع الرئيس السادات نائب رئيس الجمهورية عن ممارسة عمله لفترتين فى مناسبتين ، كانت أولاهما بناء على مبادرة من الرئيس جمال عبد الناصر بعد إخطاره بقصة قصر الموجى فى الجيزة وقرار الرئيس بإعادة القصر إلى أصحابه الشرعيين ، أما المناسبة الثانية فكانت عبارة عن ابتعاد اختيارى فى قرية ميت أبو الكوم ، فى محاولة للإيحاء باحتجاجه على قبول مبادرة روجرز التى قال إنه يرفضها وقبلها الرئيس جمال عبد الناصر، والواقع أن الأمر لم يكن يتعلق برفض الرئيس السادات المبادرة وإنما جاء الاعتكاف تفاديا للحرج الذى أوقع نفسه فيه ، فقد استنتج مبكرا أن الرئيس جمال عبد الناصر سوف يرفض المبادرة ، وأخذ يؤكد بناء على ذلك رفض المبادرة فى كل لقاءاته السياسية والشعبية أثناء الفترة التى كان فيها الرئيس جمال عبد الناصر متواجدا فى موسكو فى آخر زيارة له للاتحاد السوفيتى وهى الزيارة التى حصل فيها الرئيس جمال عبد الناصر على كل الاحتياجات العسكرية اللازمة للمعركة من القادة السوفيت ، وأبلغهم فى الوقت نفسه باعتزامه إعلان قبول مبادرة روجرز ، وبالطبع كان ذلك صدمة وإحراجا بالغا للسادات .

ومع ذلك و قبل رحيل الرئيس جمال عبد الناصر كان قد أمكن احتواء تأثيرات هذا الموقف وعاد الرئيس السادات إلى ممارسة مهامه كنائب لرئيس الجمهورية .

وعندما رحل الرئيس جمال عبد الناصر ، تركنا بعد أن وضع الرئيس السادات على رأس النظام كتائب له دون أن تتوافر له الصلاحية اللازمة لتولى مسئولية الدولة ، بل إن الرئيس جمال عبد الناصر نفسه كان يعلم عدم صلاحية الرئيس السادات لهذه المسئولية ، ومن المؤكد أنه لم يدر بخلد أو فكر الرئيس جمال عبد الناصر نفسه أن الظروف يمكن أن تفرض هذا الواقع ، ومع ذلك فقد كان اقتناعى كاملاً بأنه هو الذى اختار بنفسه أنور السادات نائبا له ، وكلنا نثق ثقة مطلقة فى تقدير الرئيس جمال عبد الناصر ونعتبر أن الرئيس السادات هو امتداد طبيعى ومنطقى لخط الرئيس جمال عبد الناصر وثورة يوليو ١٩٥٢ .

وكل ما أثير حول هذه النقطة فيما يتعلق باعتزام الرئيس جمال عبد الناصر استبدال الرئيس السادات بشخص آخر من قيادات مجلس قيادة الثورة السابقين، كعبد اللطيف البغدادى أو زكريا محى الدين، لم يكن صحيحا بالمرة ، ولم يحدث أن اتصل الرئيس جمال عبد الناصر بأى منهما فى هذا الشأن، أو أعد قرارا وضع فى خزنة الرئيس جمال عبد الناصر كما ردد البعض وأشارت إليه بعض الكتابات - وهنا أعيد لأؤكد من جديد كما سبق أن ذكرت - أنه لم يكن من أسلوب عمل الرئيس جمال عبد الناصر أن يكتب قرارًا مؤجلاً ويضعه فى الخزنة، ولكن كانت القرارات تصدر فور الأمر بها وتوقيعها والذى أعلمه يقينا أن أحد الأصدقاء من الكتاب هو الذى أوحى فى سؤال له للسيد عبد اللطيف البغدادى بأن الرئيس جمال عبد الناصر قد يكون قد فكر فى تعيينه نائبا له وأن قرار التعيين قد يكون أحد الأوراق التى أُدعى بأنها أُخذت من الخزنة، فصدق البغدادى هذا الاستنتاج الذى بُنى على افتراض مقصود من الكاتب الصديق.

ولقد أعتقد أو استنتج الدكتور مراد غالب سفير مصر فى موسكو فى هذه الفترة أن السيد البغدادى قد يتولى منصبا فى هذه الفترة عندما طلب الرئيس جمال عبد الناصر أن يرتب زيارة للسيد البغدادى إلى الاتحاد السوفيتى، وذلك بعدما نوقشت بعض المسائل بينه وبين الرئيس، ضمن مشاورات مع باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة ، اتضح من خلالها أن السيد البغدادى ليس على دراية كاملة بمدى عمق العلاقة ، و إمكانيات الاتحاد السوفيتى التى كانت توضع تحت تصرف مصر فى ذلك الوقت وكان يطالب دائما بأن نزيد من العلاقات مع واشنطن ونحدها مع موسكو ، وكان هدف الرئيس من إتمام هذه الزيارة هو مجرد معرفة حقيقة الأمور على الطبيعة ليكون الحكم على الأمور من واقع عملى ومعرفة حقيقة الصورة .

ولم يكن من أسلوب الرئيس جمال عبد الناصر أن يعد قرارا مكتوبا مسبقا لأى موضوع سيتخذه فى وقت لاحق، بل كان فى أغلب الأحيان يأمر بتحرير القرار فى نفس الوقت الذى سيوقعه وتتم إذاعته علنا .

لم تكن محاولاتى للانسحاب من العمل العام اعتراضًا على شخص الرئيس السادات بقدر ما كانت تعبيرا عن تخوف داخلى بأننى لن أستطيع فكريا ونفسيا أن أعمل مع أحد آخر بعد الرئيس جمال عبد الناصر، وأيا كان الجالس على كرسى الرئاسة فلن أستطيع أن أتجنب المقارنة مع عهد الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد تعهد الرئيس السادات أمام اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى كما أعلن رسميا فى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى إقراره على توزيع المسئولية ، وألا ينفرد الرئيس بكل السلطات ثم تعهد فى رده أمام مجلس الأمة بعد الموافقة على ترشيحه لرئاسة الجمهورية بالالتزام بمبدأ القيادة الجماعية والتعاون المستمر مع المؤسسات السياسية والدستورية ، وكرر هذا التعهد أيضا فى أكثر من مناسبة أخرى، إلا أنه بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بدأ يبدى رغبته فى أن يكون هو رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا للاتحاد الاشتراكى والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبعد مناقشات طويلة ومضنية شارك فيها إما مجتمعون أو على انفراد كل من السادة: حسين الشافعى، وعلى صبرى، وشعراوى جمعة، وأمين هويدى، ومحمد حسنين هيكل، وسامى شرف ، اقتنع بأن يتولى الدكتور محمود فوزى رئاسة الوزارة - بترشيح من محمد حسنين هيكل - واستمرار على صبرى فى الإشراف على شئون الطيران والدفاع الجوى، وأن يتولى السيد عبد المحسن أبو النور أمانة الاتحاد الاشتراكى وكذلك تولى بعض الوزراء منصب نائب رئيس الوزراء .

وتدعيما لهذا الخط اقترن إعلان التشكيل الوزارى الجديد تعيين حسين الشافعى وعلى صبرى نائبين له وأضاف للأخير مهمة مساعد رئيس الجمهورية لشئون القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى بما يعنى إشرافه المباشر على جهود تطوير هذين الفرعين من فروع القوات المسلحة واللذان يعدان من وجهة النظر العسكرية عنصرى الحسم فى المعركة القادمة ، وهنا أحب أن أشير إلى أن على صبرى بالرغم من كونه نائبا لرئيس الجمهورية إلا أنه التزم بألا يتعدى أقدمية الفريق أول محمد فوزى فى حال حضور اجتماع أو متابعة للعمل فيما يتعلق بمهمته العسكرية .

وفي منتصف نوفمبر ١٩٧٠ وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية قرر الرئيس السادات إجراء تعديلا وزاريا ، وانتهزت الفرصة مرة أخرى وطلبت منه إعفائي وعدم اشتراكي في الوزارة الجديدة وقلت له بالحرف :

« والله يا افندم أنا تعبان ومن ناحية أخرى فالطريقة التي أشتغل بها مع سيادتك مش هي الطريقة اللي إتعلمتها ومارستها طوال الثمانية عشر سنة اللي فاتت . . . ثم أنا فعلا تعبت وأظن أنه من حقي أن أستريح . . . أنا مش بأقول أمشي وأروح بيتنا ، لكن إذا كنت عاوز تبقي عليّ فأرجوك يا سيادة الريس تشوف لي موقع ثاني ولكن مش منصب وزير الرئاسة» .

فقال الرئيس السادات : «يا سامي إنت ناسي إنك « أرشيف الدولة» . . . وأنا باعتبرك مسمار ومش حاستغني عنك» .

قلت : « أرجوك أن تعفيني سيادتك ، لأني تعبت عصبيا وأخاف أن أسيء التصرف من موقعي كمسئول في أي ظرف نتيجة مرض أو ظرف عصبي أو غير ذلك . . » .

وإزاء إصراري طلب تأجيل الكلام في هذه الرغبة من جانبي حتى ١٥ يناير ١٩٧١ على أساس أننا سنكون قد افتتحنا السد العالي ونبدأ مرحلة جديدة وعندها سوف يحقق لي رغبتي (وقال : بالمناسبة عايزك تعد قرار جمهوري بمنح المهندس محمد صدقي سليمان وشاح النيل في هذا اليوم كما أني سأمنحك أنت كمان نيشان يليق بخدماتك) . .

وطبعا لم أُمنح ولم أر أي نيشان حتى اليوم !!

وأعيد تشكيل الوزارة برئاسة الدكتور محمود فوزي للمرة الثانية ، وواصلت عملي كوزير لشئون رئاسة الجمهورية ، ومع وزارة الدكتور محمود فوزي الثانية أعيد تشكيل «مجلس الأمن القومي» . . وبالمناسبة فقد كانت مراحل تطور تشكيل مجلس الدفاع القومي كالآتي :

أولا : قرار الرئيس جمال عبد الناصر رقم ١٩٦٩ لسنة ٦٨ بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨ . . والذي أشار في ديباجته إلى القرار رقم ٢٨٧٦ لسنة ١٩٦٢ والخاص بتشكيل مجلس الدفاع القومي . . ونص على :

- الرئيس جمال عبد الناصر
- عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي يختارون بقرار من رئيس الجمهورية .
- وزير الحربية .

- وزير الخارجية .
- وزير الداخلية .
- رئيس المخابرات العامة .
- رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة .
- للمجلس أن يدعو من يرى دعوته من المسئولين .
- سكرتارية المجلس : سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات .
- اللواء يحى الدين نوفل من هيئة العمليات الحربية .

ثانيا : قرار الرئيس أنور السادات رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٠، وأشار فى ديباجته إلى القرار رقم ١٩٦٩ لسنة ٦٨ ونص على ما يلى:

- الرئيس محمد أنور السادات .
- عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى يختارون بقرار من رئيس الجمهورية .
- رئيس الوزراء .
- وزير الخارجية .
- وزير الداخلية .
- وزير الحربيـــة .
- وزير شئون رئاسة الجمهورية .
- رئيس المخابرات العامــــــة .
- رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة .
- سكرتارية المجلس : مدير المخابرات الحربية .

وأعود لسياق الحديث فأقول أن هذا المجلس كان بمثابة أحد أجهزة القيادة السياسية العسكرية المسئولة عن مناقشة أمور الحرب والسلام وتدعيما لمبدأ القيادة الجماعية ، وكان هذا المجلس يضم إلى جانب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، نائبا الرئيس: حسين الشافعى وعلى صبرى ، بالإضافة إلى رئيس الوزراء الدكتور محمود فوزى، والأمين العام للاتحاد الاشتراكى عبد المحسن أبو النور، و وزراء الخارجية محمود رياض والداخلية شعراوى جمعة ، والحربية الفريق أول محمد فوزى ، وشئون رئاسة الجمهورية سامى شرف ، ورئيس المخابرات العامة أحمد كامل ، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق محمد أحمد صادق ، ويتولى الأمانة العامة لهذا المجلس مدير المخابرات الحربية اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن.

وبدأت الأولويات الإستراتيجية تفرض نفسها على قيادة الدولة وكل مؤسسات الحكم، وكانت التطورات تتصاعد بشأن القضية الرئيسية التي تستحوذ على كل اهتمامات السياسة المصرية ، وهي قضية المواجهة مع العدو الإسرائيلي .

كانت هذه الأولويات قد حددها الرئيس جمال عبد الناصر على وجه الدقة قبل رحيله مباشرة وبالتحديد في اجتماعات المعمورة ومرسى مطروح التي أشرت إليها في مكان آخر(*) ، ثم في لقاءاته مع القائد العام الفريق محمد فوزي وكبار رجال الدولة وبالطبع كان نائب الرئيس أنور السادات ، على علم ودراية كاملة بهذه الأولويات .

لقد كانت الشهور الأخيرة في حياة الرئيس جمال عبد الناصر مشحونة بالأحداث، فحرب الاستنزاف كانت قد استكملت أهدافها، وبدأت مرحلة جديدة تستهدف استكمال الاستعدادات في القوات المسلحة والجبهة الداخلية والساحة العربية لمعركة تحرير الأرض وفقا للمبدأ الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر منذ أول يوم بعد عدوان ١٩٦٧ وهو : « إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

ولم يكن وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في الثامن من أغسطس ١٩٧٠ بناء على مبادرة روجرز سوى مجرد فرصة لالتقاط الأنفاس واستكمال الاستعدادات ، ذلك أن ثمة قناعة تولدت لدى كل الأطراف بأن قبول كل من مصر وإسرائيل لهذه المبادرة لم يكن يعني بأي حال اقتناعهما بأنها تمثل طريقا جادا للتسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي فقد بدأت الخلافات وتبادل الشكاوى تتلاحق من الجانبين وعن خروج كل طرف على ضوابط وقف إطلاق النار ، كما امتنعت إسرائيل عن إيفاد ممثليها إلى نيويورك للتفاوض حول متطلبات المرحلة التالية وفقا لشروط المبادرة .

وأستسمح القارئ الكريم العذر فيما يتعلق بتناولي المسائل العسكرية باختصار؛ لأنها ليست واجبي بل واجب القيادات العسكرية في ذلك الوقت للقيام بشرحها وتناولها بما لديها من تفاصيل ووثائق مدونة في القيادة العامة للقوات المسلحة . كما يمكن الرجوع في هذا الشأن ليوميات الحرب المحفوظة في سجلات القيادة العامة للقوات المسلحة وكذلك لما كتبه الفريق أول محمد فوزي وكبار القادة العسكريين حول الأحداث العسكرية التي عاصرت هذه الفترة.

وكانت استعدادات القوات المسلحة المصرية هي محور التحرك الرئيسي وكانت النقطة الأساسية التي شغلت القيادة العامة للقوات المسلحة في مصر هي استكمال

(*) راجع الكتاب الثالث من هذه الشهادة

شبكة الصواريخ المضادة للطائرات ، والتي تمثل العمود الفقري لخطة التحرير ، وقد تم تشكيل لجنة دائمة لهذا الهدف للمتابعة وكانت تلتقي بصورة يومية في مكتب الفريق فوزي وكانت تضم سامي شرف وعلي زين العابدين صالح وزير المواصلات والمهندس علي السيد واللواء عبد الفتاح عبد الله من مكتب وزير الحربية واللواء جمال محمد علي مدير سلاح المهندسين وذلك لمتابعة عملية إقامة القواعد ووضع الجدول الزمني اللازم لعمليات الاستعواض وتوفير مستلزمات استمرار معدلات استمرار لإقامة هذه المواقع بما يتمشى والجدول الزمني الذي وضعته هيئة العمليات الحربية .

كما كانت التدريبات على خطة التحرير «جرانيت» تتطور بشكل مُرضي ويجرى متابعتها من الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا وكما قلت من قبل كان قد صدق عليها بالفعل في منتصف شهر سبتمبر ١٩٧٠ خلال وجوده في مرسى مطروح وتم إخطار مؤسسات الدولة بالتوجيهات العامة التي تقتضيها الخطة لاستكمال الاستعدادات اللازمة والخطط التنفيذية في كل قطاع على حدة .

وجاءت اجتماعات المعمورة في ١٢ و١٣ أغسطس سنة ١٩٧٠ لتضع تقديرا للموقف الداخلي والخارجي تمهيدا للانطلاق في صياغة أولويات العمل الوطني في المرحلة التالية، وكانت أهم عناصر هذا التقدير ووفقا لما ورد في المحضر الرسمي لهذه الاجتماعات، كما يلي :

١- بالرغم من أن القوات المسلحة المصرية هي التي ستتحمل المسئولية الرئيسية في معركة تحرير الأرض إلا أن التنسيق مع القيادة السورية على المستويين السياسي والعسكري يعد ضرورة لازمة لإنجاح هذه المعركة ودعم الطرف العربي وقد كان ذلك هو الدافع المباشر لتوقيع اتفاقية للتعاون المشترك مع سوريا قبل هذه الجلسة والتي أنشئت بموجبها قيادة عسكرية موحدة مهمتها تنسيق العمل على الجبهتين السورية والمصرية متجاوزين في ذلك الصراعات التي كانت ناشبة داخل القيادة السورية في ذلك الوقت أو بينها وبين العراق - يذكر أنه في هذه الفترة تصاعد الانشقاق بين البعث السوري والبعث العراقي وبلغ من الحدة ما أصبح يهدد وحدة العمل القومي على كل المستويات .

٢- يواصل البعث العراقي محاولاته لتزعم التيار القومي ، وكانت التوجيهات الحزبية التي تصدر لقواعد الحزب داخل العراق وفي مختلف الدول العربية تنص في تعميماتهم على أن قيادة مصر جمال عبد الناصر للتيار القومي قد انتهت وأنه لابد أن يحل محلها قيادة البعث العراقي ، بل وقد سعت كوادر حزب البعث العراقي للعمل داخل مصر

نفسها بمحاولة تدبير مؤامرة استهدفت إسقاط النظام وتولى عناصر مصرية موالية للبعث العراقى السلطة حتى يتمكن من استخدام ثقل مصر فى إنجاح أهدافه . كما كان يوجه تركيزا مماثلا لتوفير تواجد قوى فى كل من ليبيا والسودان . وقد تناولت هذا الموضوع تفصيلا فى مكان آخر من هذه الشهادة .

٣-تمثل المقاومة الفلسطينية عملا مهما وحاسما فى إنجاح معركة التحرير وهى وحدها القادرة على الاحتفاظ بقوة الصمود على هوية الشعب الفلسطينى فى مواجهة حملات التشهير التى كانت تمارسها وتشنها قوات الاحتلال وسياساتها الاستيطانية فى الأرض المحتلة ، ويذكر أنه كانت قد بدأت فى هذه الفترة ترد تقارير عن احتمالات الصدام بين المقاومة الفلسطينية فى الأردن والسلطات الأردنية ، ومن ثم كان الاتفاق مجتمعا على ضرورة احتواء عوامل الصدام وتوفير عوامل الأمن الممكنة للمقاومة الفلسطينية .

٤-تعتبر الثورة فى ليبيا والسودان إضافة كبيرة للقوة العربية الشاملة فى مواجهة الاستعمار والصهيونية ؛ وهما يمثلان فى الوقت نفسه عمقا أمنيا و إستراتيجيا لمصر يمكن الاستفادة به فى تعديل موازين القوى لصالح الطرف العربى بوجه عام .

٥-كذلك نعتبر الاتحاد السوفيتى المصدر الرئيسى والأساسى للسلاح ودعم القدرات العسكرية العربية عامة والمصرية بوجه خاص ، وقد أكدت تطورات ما بعد عدوان ١٩٦٧ أن توطيد العلاقات العربية السوفيتية وزيادة الاعتماد على موسكو فى المجال العسكرى كان له نتائج هامة فى احتواء جانب كبير من آثار عدوان ١٩٦٧ وتعديل الميزان العسكرى بين العرب وإسرائيل .

٦-تلعب دول البترول العربية دورا مهما فى المحافظة على صمود الدول العربية التى تواجه إسرائيل عسكريا ، ولابد من المحافظة على هذا الدور وتوسيعه وهو يعد فى النهاية إضافة لعناصر القوة العربية الشاملة .

٧-تصاعد دور ثوار إيران وحركات المعارضة للشاه - وكانت لهم قاعدة متقدمة فى القاهرة يمثلها إبراهيم يازدى وآخرون ممن سيرد ذكرهم فى مكان آخر من هذه الشهادة - بما يؤثر على تماسك القوى الموالية للولايات المتحدة الأمريكية أو المتحالفة مع إسرائيل .

وفى ضوء التشخيص والتحليل الذى توصل إليه المشاركون فى هذا الحوار فقد انتهوا إلى وضع الخطوط الرئيسية للتصور المستقبلى للتحرك العربى والمصرى وتتمثل فى النقاط التالية :

١ـ تعد الروابط العربية المصرية اختيارا استراتيجيا لا رجعة فيه لضمان أمن واستقلال مصر، وتأكيد مسئولياتها تجاه الأمة العربية فى الوقت نفسه، وتتمشى مع مصداقية المبادئ التى تبنتها ثورة ٢٣ يوليو وهى الإيمان بأمة عربية واحدة تمثل مصر جزءًا منها.

٢ـ أن تكون سياسة مصر العربية امتدادا مرنا لسياستنا الداخلية أي أن الاستقلال السياسى لا يكتمل إلا إذا كان وسيلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وامتلاك الإرادة المصرية الكاملة فى اتخاذ قرارها .

٣ـ تمالك مصر مقومات مركز الجذب ، فمصر الوحدوية هي ضرورة حيوية للاستقرار والسلام فى المنطقة كلها ، وبدون مصر ينفتح المجال واسعا أما الصهيونية لتقسيم الأقطار العربية التي تحيط بإسرائيل وإضعافها حتى تضمن استمرار وجودها قوية على حساب دول ضعيفة .

٤ ـ ضرورة تكثيف الجهود لمحاصرة الأنشطة الانفصالية والمراهقة سياسيا عن طريق طرح المفاهيم الأصيلة ، وشغل الساحة العربية دون السماح بخلق مناطق فراغ عقائدى خاصة فى البؤر الحساسة المؤثرة على العمل العربى الوحدوى .

٥ ـ التصدى لكل الأنشطة المعادية للتيار القومي وبخاصة على الساحتين اللبنانية والأردنية باعتبارهما مراكز مواجهة متقدمة لأنشطة المخابرات العامة وفى نفس الوقت هما نافذتان على أمن العالم الخارجي .

وانتهى الاجتماع على أن يقدم كل فى مجال اختصاصه البرامج التفصيلية للتحرك فى الفترة المقبلة وأن يقوم المشاركون بعقد ما يرونه من لقاءات جانبية للتنسيق فيما بينهم ، ولضمان كفاءة التنفيذ بعد إقرار الرئيس لما يتم التوصل إليه من اتفاق نهائى .

وأثناء مغادرتنا لمقر إقامة الرئيس جمال عبد الناصر فى المعمورة طلب عقد اجتماع آخر مصغر فى اليوم التالى ١٣ أغسطس ١٩٧٠ على أن يحضره كل من شعراوى جمعة وزير الداخلية ، وسامى شرف وزير الدولة ، ومحمد حسنين هيكل وزير الإعلام، لبحث مسائل داخلية أخرى لا تخص باقى الحضور .

أما على الصعيد الداخلى فقد تركزت توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر على الخطوط التالية :

١ ـ تأمين قوت الشعب وتدبير كل ما يلزم لتحقيق توافر ومخزون للمواد الأساسية والمحروقات لكافة قطاعات الشعب ، ومواجهة أى محاولات للتلاعب بقوت الشعب .

٢ ـ أهمية العمل على استمرار تماسك الجبهة الداخلية وراء القوات المسلحة من أجل المعركة .

٣ ـ محاولة إجراء قياس صحيح للرأى العام قدر الإمكان على أن يتم هذا بصورة دورية ومنتظمة.

٤ـ ممارسة المزيد من العمل السياسي فى الداخل وتنشيط الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعي لمجابهة العناصر الانهزامية والمتآمرة سواء كانوا من الداخل أو من الخارج .

* * *

قصدت من استرجاع هذه المداولات والأفكار إلى تأكيد حقيقة واحدة هى أن أولويات المرحلة التى غادرنا فيها الرئيس جمال عبد الناصر قبل أن تبدأ كانت قد تحددت بوضوح وتم معها تحديد المسئوليات لكل فرد ولكل جهاز من أجهزة الدولة التنفيذية والسياسية والدستورية ، وكان السيد أنور الرئيس السادات على إطلاع كامل بأبعاد هذه الاستراتيجية وبترتيب أولوياتها والتى كانت تتمثل فى الآتى:

١ ـ استكمال الاستعداد العسكرى لمعركة تحرير الأرض المحتلة وفقا للخطة التى وضعتها القيادة العامة للقوات المسلحة تحت اسم « جرانيت » وصدق عليها الرئيس جمال عبد الناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية وكان منتظراً تنفيذها إما فى الربع الأخير من عام ١٩٧٠ أو فى ربيع ١٩٧١ ، وأنه لا بديل للعمل العسكرى لتحرير الأرض العربية المحتلة .

٢ ـ تأمين الجبهة الداخلية ضد أية انقسامات فى الداخل أو اختراق من الخارج لتصبح سندا قويا للقوات المسلحة فى معركتها المنتظرة .

٣ ـ تطوير وتدعيم آليات النشاط المصرى على المستوى العربى لضمان حشد أكبر قدر من الطاقات العربية لصالح المعركة ، ومواجهة محاولات المراهقة السياسية التى تبنى خططها على تخيّل انتهاء الدور القيادى لمصر للتيار القومى العربى وتزعم وجود فراغ سياسى وعقائدى يسمح لبعض القوى أن تتقدم لشغله على حساب الدور المصرى .

٤ ـ أن العمل العربى على المستوى الرسمى يجب أن يتجه إلى توظيف الإمكانيات العربية المتاحة لكل دولة على حدة وبقدر طاقاتها ، وعدم تفجير مواجهات جديدة قد تؤثر بالسالب على وحدة العمل العربى المشترك على الصعيدين السياسى والعسكرى .

كذلك فقد قصدت من هذه الروايات: إلقاء الضوء على أسلوب الرئيس جمال عبد الناصر فى التعامل مع مستشاريه ، ففى الوقت الذى كانت فيه عملية صنع القرارات تعتمد أساسا على الحوارات الموسعة والبحث العميق، والتقصى الهادف للوصول إلى أنسب البدائل وأصلحها ، فقد اعتمد هذا الأسلوب أيضا على الصراحة والشفافية الكاملة بين الرئيس ومستشاريه من خلال الإفصاح عن كل ما يدور فى ذهن الرئيس وعدم السماح بتراكم ردود الأفعال أو التخمينات والتحليلات السلبية أو تدخلات الأطراف الأخرى والتى تقود فى محصلتها إلى التأثير على قاعدة الثقة المتبادلة واعتماد قاعدة حسن النية كأساس للتعامل داخل مؤسسة الرئاسة ، فكان الرئيس يقصى من يجب إقصاؤه وفقا لأدلة ثابتة، ويحاسب من يجب محاسبته إذا ما ظهرت مؤشرات على التقصير .

كما كان يظهر قدرة فذة ومتميزة فى إدارة عملية التوازنات داخل مؤسسات الحكم بشكل إيجابى وبهدف جمع الشمل وليس التفريق وضرب الأجنحة ببعضها البعض ، مع التأكيد فى الوقت نفسه على مقاومة الرئيس جمال عبد الناصر لأى اتجاهات قد تقود إلى الشللية داخل مؤسسة الرئاسة كما أوضحت عندما تعرضت لآليات العمل داخل هذه المؤسسة .

لقد كان يمثل المصدر الأساسى لأى عمل جماعى سواء فى شكل لجان ثابتة كلجنة العمل اليومى أو لجان طارئة تشكل لمعالجة قضية بذاتها مثل قضية شبكة صواريخ الدفاع الجوى ، وكان دائم التحذير فى الوقت نفسه لأى صور من التنسيق تتجاوز الحدود التى وضعها بنفسه حتى بين أقرب معاونيه طالما لم توجد حاجة موضوعية لهذا التنسيق ، وكان الالتزام لمبدأ « المعرفة قدر الحاجة» التزاما صارما لدى جميع الأطراف .

كانت تلك هى المداخل الكبرى التى بدأنا بواسطتها عملنا مع الرئيس الجديد أنور السادات ، وبرغم ما أظهره من تمسك يصل إلى حد التشدد فى استمرار نفس فريق العمل إلا أنه ثمة نقطتين قادتا إلى الصدام تمثلت :

أولاهما: فى أن تعامل الرئيس السادات مع كل أعضاء الفريق قد انبثق من اعتقاده الجازم بأنه يتعامل مع « فريق العمل التابع للرئيس جمال عبد الناصر » ، و من ثم لم تفلح أية محاولات من جانبنا لبناء الثقة .

أما النقطة الثانية فقد ارتبطت باختلاف أسلوب الرئيس السادات فى إدارة الدولة وأولوياتها الأساسية الرئيسية وخاصة إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلى والعلاقات الخارجية بوجه عام مما كان له أثره فى تباين وجهات النظر وفرض علينا ـ دون أن نسعى

لذلك - ضرورة المقارنة مع ما كان قائما من قبل وبخاصة فيما يتعلق بالقناعات السياسية والفكرية للنظام .

* * *

كيف سارت الأمور مع الرئيس السادات بعد ذلك..

عقد مجلس الدفاع القومى اجتماعه فى الثانى من فبراير ١٩٧١، وما بين تشكيل المجلس واجتماعه كانت التطورات تتصاعد بشأن القضية الرئيسية التى تستحوذ على كل اهتمامات السياسة المصرية بالكامل وهى قضية المواجهة مع العدو الإسرائيلى .

كانت مبادرة روجرز التى وافقت عليها كل من مصر وإسرائيل تقضى بوقف إطلاق النار لمدة تسعون يوما اعتبارا من الثامن من أغسطس ١٩٧٠ وكان من الأمور المؤكدة التى لا تحتاج إلى ذكاء كبير أو تحليلات معمقة أن قبول الطرفين للمبادرة لا يعنى اقتناعهما بوجود فرصة جادة للتسوية الشاملة ومن ثم جاءت هذه المبادرة كوسيلة لالتقاط الأنفاس ولتعويض الخسائر واستكمال أوجه النقص ، وبدأت الصدامات الدبلوماسية منذ اليوم التالى لوقف إطلاق النار حول إقدام كل طرف بخرق شروط المبادرة ، وتعددت اتهامات إسرائيل لمصر فى هذا الخصوص لاسيما بالنسبة لإجراءات استكمال شبكة صواريخ الدفاع الجوى على جبهة قناة السويس .

ثم جاء رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وحل موعد البت فى التجديد أو عدمه بالنسبة لوقف إطلاق النار فى الثامن من نوفمبر ١٩٧٠ وفقا لنصوص المبادرة ، ولم تكن الظروف الجارية فى مصر تسمح بإجراء مناقشة جديدة حول هذا الموضوع وبالتالى توافقت الآراء داخل المؤسسات وفى قمة السلطة على تجديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور أخرى حتى يمكن الانتهاء من كل الترتيبات الضرورية فى الداخل ، واستكمال استعدادات القوات المسلحة للمعركة ، وكذا القطاع المدنى من دفاع مدنى إلى ترتيبات إدارية للبنية الأساسية وتموينية وسلع إستراتيجية . . . الخ .

وقبل أن يحل موعد التجديد التالى لوقف إطلاق النار لاحظت تعدد محاولات الغزل من جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تجاه العهد الجديد !

فقد هيأت مبادرة روجرز الفرصة لتنشيط نسبى فى العلاقات المصرية الأمريكية على المستوى الرسمى وقد استثمرتها واشنطن جيدا فى محاولة سبر غور العهد الجديد؛

ففي مناسبة مولد الرئيس السادات (*) بعث الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون برسالة تهنئة إلى الرئيس السادات، رد عليها السادات برسالة سلمها للقائم على رعاية المصالح الأمريكية في مصر دونالد بيرجيس ، وكانت الرسالة الأخيرة تحوى اتجاهات عامة ولكنها تضمنت إشارة واضحة لاستعداد الرئيس للبحث في إمكانية التوصل إلى حل سلمي مشرف وأن مصر تنأى بنفسها عن صراعات القوى الكبرى، وأن ما يهمها هو تحقيق التحرير والبناء .

كان وزير الدفاع الإسرائيلي في نفس الفترة وبالتحديد في نوفمبر ١٩٧٠، قد أعلن عن مبادرة وصفها بأنها اقتراح عملي يمكن أن يساعد في تحقيق تسوية جزئية مع مصر كخطوة أولى ، وكان مضمون الاقتراح:

هو أن تنسحب القوات الإسرائيلية عشرون ميلا شرق قناة السويس في اتجاه الممرات في سيناء ، على أن تقوم مصر بفتح قناة السويس للملاحة الدولية ، مع نزع سلاح القوات المصرية في غرب القناة !!!

وأعلن الرئيس السادات رسميا رفضه لهذا الاقتراح، كما أصدرت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بيانا يشير إلى أن هذه المبادرة تمثل اجتهادا شخصيا من ديان، ولا تعبر عن رأى الحكومة الإسرائيلية .

وبرغم الرفض العلني لمبادرة موشي ديان إلا أنه كان من الواضح أنها أثارت صدى خاص في تفكير الرئيس السادات !!

إلى جانب الاتصال الرسمي مع الإدارة الأمريكية؛ رصدت المخابرات العامة اتصالات خلفية مع القائم برعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة دونالد برجيس بتكليف من الرئيس السادات ، وذلك على مستويين:

كان يمثل مصر في المستوى الأول محمد حسنين هيكل..

ويقوم بالثاني عبد المنعم أمين عضو تنظيم الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة الثورة السابق (والذي وصفه هنري كيسينجر وزير خارجية أمريكا في كتابه « سنوات في البيت الأبيض» بأنه ضابط مصري كبير يمثل المصالح الأمريكية في مصر (**)، وفي هذه القناة الأخيرة يضيف كيسينجر أن عبد المنعم أمين نقل لهم أن الرئيس السادات يبدي اهتماما كبيرا باقتراح ديان وزير الدفاع الإسرائيلي .

(*) ٢٥ ديسمبر ١٩٧٠

(**) راجع كلمتي للتاريخ . محمد نجيب ص ٩٩ وما بعدها المكتب المصري الحديث القاهرة ٢٠١٠

كذلك رصدت المخابرات العامة حوارا دار بين دونالد بيرجيس وجوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الذى كان فى زيارة لمصر وقابل الرئيس السادات - يقول سيسكو فى هذا الحديث أن الرئيس السادات طلب منه أن يبلغ موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى : «.. أنه ، أى الرئيس السادات ، يصلى من أجله حتى يصبح رئيسا لوزراء إسرائيل لأنه شخص يمكن التفاهم معه» .

كما دار حديث بين الرئيس السادات وسيسكو حول رؤية السادات للمستقبل القريب بالنسبة لكبار المسئولين فى مصر؛ وذكر على وجه التحديد أنه سيقوم يوم الأحد التالى لهذه المقابلة بإقالة كل من وزيرى الخارجية محمود رياض ، والحربية محمد فوزى باعتبارهما يقفان فى سبيل السياسة الجديدة التى يريد اتباعها حيال الولايات المتحدة وإسرائيل هذا بخلاف بعض الإجراءات الأخرى التى سيتخذها ولكن لم يذكرها تحديدا ..»

(هذا التسجيل الوثيقة والذى تم تسجيله من منزل دونالد بيرجس القائم بالأعمال الأمريكى فى القاهرة ، وهى وسيلة متبعة كإجراء روتينى من المخابرات العامة بالنسبة لمتابعة النشاط الأجنبى فى البلاد سواء مع بيرجيس أو مع غيره أيضا ، وهو محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وكذا أرشيف الأمن القومى بالمخابرات العامة ومكتب رئيس المخابرات العامة - أحمد كامل فى ذلك الوقت -) .

وفى شهر نوفمبر ١٩٧٠ أيضا حضر إلى القاهرة كمال أدهم ، صهر الملك فيصل ملك العربية السعودية، والمسئول عن المخابرات السعودية فى ذلك الوقت، والمعروف بعلاقاته الوثيقة جدا بالمخابرات المركزية الأمريكية وصاحب الصلات القوية مع الإدارات الأمريكية المتوالية ، كما أنه كان صديقا شخصيا للسيد أنور للسادات منذ أن عملا سويا فى منظمة المؤتمر الإسلامى من قبل (وهذا موضوع سأتعرض له تفصيلا فى مكان آخر من هذه الشهادة) .

وقد قابل الرئيس السادات و أبلغه برسالة شخصية من الملك فيصل، وقال له إن النفوذ السوفيتى قد تزايد فى البلاد وحذر من خطورة هذا الأمر وإنه مصدر قلق كبير لهم وللأمريكان ، وأنهم فى السعودية يعملون على تليين الموقف الأمريكى فى أزمة الشرق الأوسط ، وأنه نصح السادات بالتخلص من الذين عملوا مع الرئيس جمال عبد الناصر ويتولون المسئولية إلى جواره مما يعوق حركته فى الاتجاه المرجو !!»

ملحوظة من المؤلف :

١ - لم أعلم بما دار فى هذا اللقاء إلا ونحن فى السجن ؛ فقد فضحت مجلة الواشنطن بوست فى عددها رقم٢٩٢٥٣ بتاريخ ٢٥فبراير١٩٧٧هذه العلاقات، كما نشرت «دارين كايز» كتابا عن تفاصيل العلاقات بين السادات والجهات الأجنبية بشكل مفصل والكتاب بعنوان «عقارب وضفادع» .

كما أصدرت مجلة «ريدرز دايجست» الأمريكية عدد شهر مايو ١٩٨٠ وجاء فى صفحة ٧٢ من هذا العدد اعتراف من أحد الأمراء السعوديين لم يذكر اسمه ، عن توجيهات كانوا يبعثون بها للسادات ، وتعقيب للأمير نفسه يقول فيه :

« إننا طلبنا من الرئيس السادات أنه لا مانع من إعطاء بيجين قميصه، ولكنه أعطاه أيضا بنطلونه» ، وكان النص :

(After the peace treaty , however , a Saudi prince put it bluntly : we told Sadat it was okey to give Begin his shirt ; he wound up also giving him his trousers).

٢-ولو كنت علمت بما دار فى الاتصال بين الرئيس السادات و كمال أدهم أو الأمير السعودى الذى جاء ذكره فى مجلة الريدرز دايجست فى حينه ، و لو كان الرئيس السادات مراقباً من جانبنا كما أدعى هو وحوارييه فيما بعد أحداث مايو١٩٧١، لتغيرت مجريات أمور وأحداث كثيرة وإن اقتضى الأمر أن أتصرف وحدى وعلى مسئوليتى الشخصية بدافع أخلاقى قبل أن يكون وطنى للتحرك فى حينه لتعديل المسار .

٣- الملفت للنظر أنه بعد نشر هذه الكتب والمقالات ، لم تقم أى دولة أو ملك أو رئيس دولة باتخاذ أى إجراء قانونى كرفع قضايا قذف مثلا أو طلب التحقيق أو رد إعلامى على ما ورد به من اتهامات خطيرة للملوك والرؤساء العرب وغيرهم، فيما عدا الملك حسين فقط الذى اعترف بتقاضى أموال من المخابرات المركزية الأمريكية وأنه كان يتولى صرفها على أجهزة الأمن الأردنية .

* * *

يقول السيد محمد عبد السلام الزيات فى ص٨٨ من كتابه « السادات القناع و الحقيقة » كتاب الأهالى رقم٨١ برقم إيداع ١٥٩٠ / ١٩٨٩ ما نصه :

« . . . قد يكون من السر الذى كان يخشى الرئيس السادات أن يبوح به سامى شرف خلال محاكمات قضية مايو ـ الذى أشرنا إليه فى موضع آخر ـ هو المفتاح لكثير من الأسرار التى ما زالت مغلقة . . .»

ويقول السيد محمد عبدالسلام الزيات فى ذات الكتاب «السادات القناع و الحقيقة» ص ١١٠ ما نصه :

« . . . على أننى أذكر فى هذه المناسبة أنه خلال محاكمة من سماهم الرئيس السادات بمراكز القوى ، كان السادات متخوفا من شىء واحد . . أن يقول سامى شرف شيئا فى المحكمة وطالما عبّر لى عن تخوفه من هذا خلال المحاكمة، ولكن ما هو الشىء الذى كان يعرفه الرئيس السادات ويعرفه سامى شرف ولم يدل به الأخير فى المحاكمة ؟

لعل سامى شرف يكشف عن هذا السر .

ولعله أيضا يكشف السر الذى كان فى خزنة الرئيس جمال عبد الناصر وفتحت الخزنة لإخفائه ؟

إن التاريخ له حقه علينا جميعا حتى بأخطائنا فما من أحد منا لم يُخطىء .

ويكمل السيد محمد عبد السلام الزيات فى نفس الكتاب «السادات القناع و الحقيقة»ص ١٣٨ ما نصه :

« لم يكن التسجيل والتنصت غريبا على الرئيس السادات ، فقد كان يعلم به وكان أحيانا يطلب من سامى شرف فرض الرقابة على بعض الشخصيات: عسكرية ومدنية . . بل إن أجهزة التسجيل والتنصت لم تجد رواجا مثلما وجدته فى عهد تولى الرئيس السادات لرياسة الجمهورية . وتطورت أجهزة التسجيل والتنصت فى عهد رياسته للجمهورية وأخذت أحدث ما فى العلم والتكنولوجيا الغربية ..»

ويقول السيد محمد عبد السلام الزيات فى كتابه «الرئيس السادات القناع و الحقيقة» ص١٦٨/ ١٧٨ ما نصه:

« . . . وفى أقل من شهر من تولى السادات رياسة الجمهورية ظهر على المسرح المصرى كمال أدهم ، وأخذ يتردد على القاهرة بتحفظ فى بداية الأمر ، ثم أخذ تردده صفة الانتظام بعد التخلص ممن أسماهم السادات بمراكز القوى ، وتمركزت كل السلطات فى يده ، أصبحت الاجتماعات يومية فى حالة وجود كمال أدهم فى القاهرة أو مع السفير السعودى فى ذلك الحين « هشام الناظر » ـ على ما أذكر ـ فى حالة غياب كمال أدهم عن القاهرة، أو عن طريق قنوات الاتصال التى أُنشئت بين مصر والسعودية ، ثم بين مصر وأمريكا بعد ذلك واستطاعت السعودية من خلال كمال أدهم أن تعيد ترتيب الأوضاع فى مصر بما يساير الاستراتيجية الأمريكية التى تعتبر السعودية امتدادا عضويًا لها فى المنطقة العربية .

وعندما تعددت لقاءات الرئيس السادات مع كمال أدهم، أذكر أنه فى حديث لى مع محمد حسنين هيكل أبدى غضبه الشديد وطلب منى أن أوجه نظر الرئيس السادات إلى أن كمال أدهم كبير عملاء المخابرات الأمريكية C.I.A فى المنطقة العربية، وأن اسمه مسجل ومنشور على الكافة باعتباره فى مقدمة هؤلاء العملاء المسئولين عن المنطقة العربية.

ولكنني طلبتُ من هيكل أن يوجه هو شخصيًا الرئيس السادات إلى هذا الأمر لأنه أقدر منى على إقناعه فى هذه الناحية، ولكن على ما أذكر لم يفعل، ولو كان فعل لما كان فى مقدوره أن يبعد كمال أدهم، فالعلاقة بين الاثنين علاقة عضوية وكل منهما يمثل امتداد للآخر.

كان كمال أدهم يمثل خطورة مزدوجة بثقله السعودى وثقله الأمريكى، بالضغط الذى يمكن أن يحدثه فى اتجاه إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية فى مصر تخل بالخط الاشتراكى الذى أرسته ثورة ٢٣ يوليو، وكان تحالفه مع الرجعية المصرية التى تحارب فى نفس الاتجاه تحالفا طبيعيا يهدد بمزيد من الضغوط على السادات وبمزيد من التراجع عن هذا الخط من جانب الرئيس السادات.

و في كتاب «البحث عن الذات» يلقى الكثير من الضوء على هذه العلاقة فالرئيس السادات يقول ما يلى:

« وفى السعودية كان الملك فيصل صديقا شخصيا لى منذ واحد وعشرين عاما، وبالذات منذ منظمة المؤتمر الإسلامى فى سنة ١٩٥٥. كان وقتها ولى العهد وبرغم حرب اليمن ظللنا أصدقاء..

(وقد يلقى هذا القول الضوء على دور السادات فى حرب اليمن والذى أشار إليه بعض الكتاب والمعلقين).

ملحوظة من سامى شرف:

هنا أجد نفسى مضطراً لقطع السياق لأسجل واقعة تاريخية خطيرة جدا أعتقد أن الرئيس السادات كان يخشى أن أصرح بها أثناء المحاكمة المهزلة فى إنقلاب مايو ١٩٧١.

خلاصة هذه الواقعة، وأقول الخلاصة لأنى لن أتعرض لتفاصيلها احتراما منى لاعتبارات الأمن القومى، فلقد أخبرنى الدكتور أشرف مروان عقب خروجى من السجن سنة ١٩٨١: أن الرئيس أنور السادات أبلغ الملك فيصل عن طريق كمال أدهم عن

العملية التي كان من المفروض أن تتم بإحداث تغيير لنظام المملكة إلى نظام جمهوري سنة ١٩٦٣، بواسطة بعض ضباط القوات المسلحة السعودية،(*) وكانت تتم اتصالات بيني وبين بعضهم في الفترة من سنة ١٩٦١ حتى ٣فبراير١٩٦٤، في بعض البلدان الأوروبية إلى أن أبلغني أحد الضباط في لقاء تم معه في مدينة كوبنهاجن أنهم متأكدون من أن هناك تسريبا يتم للعملية للسلطات السعودية من القاهرة، ولما عدت وأبلغت الرئيس جمال عبد الناصر بهذه المعلومة الخطيرة، أمر بأن أتولى وحدى هذه العملية ولا يخطر السيد أنور السادات بأى جديد.

وكان سبب هذا القرار أن ثلاثة فقط هم الذين كانوا على علم بهذه العملية: الرئيس والسادات وسامي شرف، فقرر الرئيس جمال عبدالناصر أخذا بالأحوط أن تقتصر على فقط هذه الاتصالات !!

أرجو حرصا مني على مقتضيات الأمن القومي أن أكتفي بهذا القدر من المعلومات بخصوص هذه القضية الهامة على الأقل في الوقت الحاضر.

كما أن هناك ثلاثة مواضيع خطيرة أخرى لا أستطيع أن أصرح بها الآن لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والقومي وهذه المواضيع مكتوبة و مودعة في مكان أمين لتنشر في الوقت المناسب ولو بعد وفاتي بمعرفة الورثة.

(انتهت ملحوظة سامي شرف)

أعود للسياق باستكمال نص ما ذكره الرئيس السادات كما ورد في كتاب السيد محمد عبد السلام الزيات:

« ثم يسترسل قائلا : وفى المغرب ترجع صلاتي بالملك الحسن الثاني إلى عام ١٩٦٩، حين ذهبت بدلا من الرئيس جمال عبد الناصر، لأحضر أول مؤتمر يعقد من أجل المسجد الأقصى، وهناك توطدت علاقات أخوية وصداقة بيني وبين الحسن، ويبلغني أن الملك فيصل قال للملك الحسن: **إذا أراد الله لمصر خيرا يحكمها الرئيس السادات**.. (ص٣١٧ البحث عن الذات).

ويقول الزيات بعد ذلك: « وهذا القول من الملك فيصل يحمل معاني ومؤشرات كبيرة، فلا يتصور أن يصدر عنه لمجرد أن السادات واضح وصريح، ولا ينحاز إلا للحق، كما يقول الرئيس السادات في كتابه « البحث عن الذات» ، ولكن يصدر عنه لأنه

(*) لمزيد من التفاصيل راجع "الأمير طلال شاهد على عصر الملك عبدالعزيز وأبنائه" المكتب المصري الحديث القاهرة ٢٠٠٥

على معرفة باتجاهات الرئيس السادات وتوجهاته التي تتفق مع اتجاهات الملك فيصل وتوجهاته، والرئيس السادات يقول: «إنه كان صديقاً شخصيا للملك فيصل (منذ كان أميرا ووليا للعهد) واعتدنا تناول العشاء البسيط في بيتي بالهرم ...»

(ص ٢٠١ البحث عن الذات)

ولمعرفة فيصل بالرئيس السادات فقد اختار الرجل المناسب الذي يتعامل معه، وأوصاه أن يكون مستشاره الخاص، وصاحب النفوذ الكبير على المخابرات السعودية، وهمزة الوصل مع المخابرات الأمريكية المركزية، وواحد من أقوى الشخصيات فى السعودية فى ذلك الحين.

ويستمر الزيات فيقول:

ويلقى جيم هوجلاند محرر الشئون الخارجية فى صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية فى عدد الصحيفة الصادر فى ٢٥فبراير١٩٧٧ - الضوء على هذه العلاقة بين الرئيس السادات وكمال أدهم مستقيا معلوماته من وثائق لجنة التحقيق التى شكلها الكونجرس الأمريكى للتحقيق فى تجاوزات المخابرات الأمريكية برئاسة واحد من أبرز أعضاء الكونجرس الأمريكي وهو السناتور «تشرش» حيث يشير إلى إحدى هذه الوثائق التى تؤكد أن أنور السادات قد عمل فى أوائل الستينيات مع كمال أدهم الذى كان رئيسا للمخابرات المركزية الأمريكية فى المنطقة..

وقام الرئيس السادات بدور جوهرى يعتبر خدمة كبرى للمصالح الأمريكية؛ وذلك بأن حفظ العرش السعودي مما أطلقت عليه الوثيقة «**مؤامرات جمال عبد الناصر**» لأن الرئيس السادات كان يبلغهم بها. وأذكر أن الرئيس السادات فى هذه الفترة كان يتولى مسئولية الجانب السياسى فى حرب اليمن إلى جانب علاقته الوثيقة مع جمال عبد الناصر

ويقول محمد عبد السلام الزيات فى كتابه «الرئيس السادات القناع و الحقيقة» ص٣٤٧ ما نصه:

«قال الرئيس السادات أنه لم يخف يوما بأنه تعاون مع ألمانيا النازية ضد بريطانيا العظمى أثناء الحرب العالمية الثانية على أرض مصر وسجل ذلك تفصيلا فى مذكراته وأحاديثه وفى كتابه «البحث عن الذات».

ثم تخرج علينا صحيفة الهيرالد تريبيون الأمريكية فى ٢٥فبراير١٩٧٧ بمقال تحت عنوان «مدفوعات وكالة المخابرات لقادة الشرق الأوسط استثمار مربح».

ويتحدث المقال عن ملايين الدولارات فى صورة عمولات.. دفعتها المخابرات الأمريكية لقادة ورجال أعمال عرب.

ويمضى المقال فيقول : إن المخابرات الأمريكية كانت تقوم بهذه المهمة من خلال وسطاء من أبرزهم كمال أدهم مسئول جهاز الأمن السعودى الذى تجاوز نفوذه و تأثيره حدود بلاده، كان كمال أدهم وثيق الصلة بكل من الأسرة الحاكمة السعودية وبالرئيس المصرى أنور السادات، فبينما كان سلف الرئيس السادات، جمال عبد الناصر يحاول الإطاحة بالنظام المحافظ فى السعودية فى الستينيات التقط السيد أدهم بعناية الرئيس السادات الذى كان يومها نائبا لرئيس الجمهورية.

وكان أدهم يزوّد المتعاونين معه بدخل خاص ثابت وفقا لما قرره مسئول رفض أن يدلى بتفاصيل أكثر، ونشر هذا تحت سمع وبصر البيت الأبيض والبنتاجون ووكالة المخابرات الأمريكية والسفارة المصرية، ومع ذلك لم يصدر أى تكذيب ولم ينشر أى تصحيح، ولم يصدر أى احتجاج أو تكذيب من أى طرف، اليد التى تدفع أو اليد التى تتلقى أو الوسيط بين هذا وذاك . . . ويستطرد الزيات قائلاً :

« كما أذكر شخصيا وقد كان السادات رئيسا لمجلس الأمة فى ذلك الحين أن مقابلاته مع السفير الأمريكى فى مصر فى مكتبه فى مجلس الأمة كانت شبه منتظمة حتى سألته مرة عن أسباب هذه المقابلات فكان رده أن السفير الأمريكى يبدى تعاطفا لأننا بمساعدة اليمن إنما ننقل الشعب اليمنى من غياهب القرون الوسطى إلى القرن العشرين!!

ولا أعتقد أبدا أن مثل هذا التعاطف كان يحتاج إلى مثل هذه المقابلات المتكررة التى لم يعرف سرها غير الرئيس السادات نفسه ...

وقد تلقى الوثائق السابق ذكرها بعض الضوء على هذه المقابلات.

ويشير محمد حسنين هيكل فى كتابه « الطريق إلى رمضان» إلى الدور الذى لعبه كمال أدهم من نوفمبر ١٩٧٠، أى بعد مرور شهر واحد على تولى السادات رئاسة الجمهورية، تحدث كمال أدهم إلى السادات عن الوجود السوفيتى فى مصر، مشيرا إلى حجم القلق الذى يسبّبه هذا الوجود لدى الأمريكان، مشيرا إلى أهمية هذا الموضوع فى الوقت الذى تحاول فيه السعودية دفع أمريكا إلى إعطاء اهتمام أكثر إيجابية بمشاكل الشرق الأوسط، وأجابه الرئيس السادات أن مصر تعتمد على الاتحاد السوفيتى إلى حد كبير، فى حين أن أمريكا تزود إسرائيل بكل ما تطلبه إلى حد أنه خلال حرب الاستنزاف كانت إسرائيل قادرة على مواصلة هجماتها الجوية وضرب مصر بالقنابل لمدة سبعة عشر ساعة متوالية.

ولكن الرئيس السادات أضاف قائلا إذا تحققت المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي ، فإنه يستطيع أن يعد بأنه سيتخلص من الروس .

وسأل كمال أدهم الرئيس السادات : هل يستطيع أن ينقل هذا إلى أمريكا ؟ فرد الرئيس السادات بالإيجاب . وسربت ملاحظات الرئيس السادات هذه عن طريق السيناتور جاكسون (أحد زعماء مجلس الشيوخ المؤيدين لإسرائيل) وكان الغرض واضحاً هو مساعدة إسرائيل على الإيقاع بين مصر والاتحاد السوفيتي (ص١٩ و ٢٠ من النسخة الإنجليزية) » .

ويقول السيد محمد عبد السلام الزيات بعد ذلك فى ص ١٩٦ ما نصه :

« تكشف لى بعد فترة طويلة بعض الحقائق عن مبادرة الرئيس السادات فى ٤ فبراير ١٩٧١ فهى لم تأت من فراغ ، ولكنها تتماثل إلى حد كبير مع اقتراح لموشى ديان ظهر فى النصف الثانى من سنة ١٩٧٠ بوصفه اقتراحا عمليا ؛ ومضمونه التوصل إلى تسوية جزئية مع مصر باعتبار ذلك خطوة أولى وفى مصلحة إسرائيل سياسيا وعسكريا على أساس أن تنسحب القوات الإسرائيلية ٢٠ ميلا من شرق القناة فى تجاه الممرات وأن تعيد مصر فتح قناة السويس للملاحة الدولية مع نزع سلاح القوات المصرية فى غرب القناة .

وقد عرض هذا الاقتراح على آبا إيبان وزير الخارجية فى ذلك الحين وأيدته جولدا مائير رئيسة الوزراء وأقره مجلس الوزراء الإسرائيلى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٠ ، وإذا كان لم يكشف النقاب عن هذا الاقتراح إلا بعد هذا التاريخ ، إلا أنه بلا شك أن الاقتراح كان معروفا للسادات عن طريق الوسيط السعودى كمال أدهم عندما أعلن مبادرته فى ٤ فبراير ١٩٧١ وعندما وعد الرئيس السادات كمال أدهم فى نوفمبر ١٩٧٠ أن يكون سحب الخبراء السوفيت بعد الانتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب .

بل إن كيسينجر يقول فى كتابه « سنوات فى البيت الأبيض » ص١٢٨ النسخة الإنجليزية ، « أنه فى ١١ يناير ١٩٧١ اتصل ضابط مصرى كبير يمثل المصالح الأمريكية فى مصر وأبلغه باسم الرئيس السادات أنه يبدى اهتماما كبيرا باقتراح ديان .

ملحوظة من سامى شرف :

هذا الضابط الكبير كان عبد المنعم أمين .

انتهت ملحوظة سامى شرف .

ويقول السيد محمد عبد السلام الزيات فى ص ١٧٢ ما نصه :

« وجاء الملك فيصل إلى القاهرة فى منتصف شهر يونيو عائدا من زيارة رسمية لنيكسون فى واشنطن وجرت محادثات مطولة بين فيصل و السادات ، جاء فيصل ليبارك خطوات الرئيس السادات ويستحثه على خطوات جديدة تعيد الثقة والتعاون بين مصر وأمريكا . . . .

ثم يقول :

« لم يتوقف كمال أدهم والسعودية بكل ثقلها قبل ذلك التاريخ ولا بعده عن توجيه السياسة المصرية لتقديم أقصى قدر من التنازلات لأمريكا باعتبار أنها وحدها القادرة على فرض السلام فى الشرق الأوسط .

* * *

وهكذا تلاقت رغبات الرئيس السادات مع رغبات السعودية واتفقت توجهاته مع توجهاتها وسادت الحقبة السعودية فى مصر منذ ذلك الحين .

وحتى زيارة القدس سنة ١٩٧٧ أنجز الرئيس السادات خلال هذه الفترة :

- إعادة صياغة هيكل الاقتصاد المصرى بما يسمح بدمجه فى السوق الرأسمالى العالمى.
- نبذ الحل الاشتراكى وتفكيك القطاع العام .
- ما سمى بسياسة الانفتاح الإقتصادى .
- الإجهاز على الاتحاد الاشتراكى اسما ومعنى وتحويل مركزه الرئيسى إلى مقار لبنوك الانفتاح الإقتصادى
- تشجيع الحملات الصحفية ضد نظام جمال عبد الناصر وضد جمال عبد الناصر ذاته بتمويل ومباركة السعودية .

وقد بلغت الحقبة السعودية أوجها فى بداية السبعينيات حتى أن بعض الصحف العربية ذكرت أن الرئيس السادات فى إحدى زياراته للسعودية قبّل يد الملك فيصل وبايعه كأمير المؤمنين ، ولا أعرف مدى صحة هذا القول إلا أن الذى أستطيع أن أؤكده وقد استمعت إليه فعلا من محمد صادق الذى كان وزيرا للحربية فى وزارة عزيز صدقى وكنت نائبا لرئيس الوزراء فى ذلك الحين أن الرئيس السادات كان فى طريقه إلى موسكو فى أوائل فبراير ١٩٧٢ وأنه استدعى صادق وكلفه بأن يبعث برسالة إلى الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى يؤكد فيها أن الرئيس السادات قد أصدر أمره إلى القائد العام

للقوات المسلحة المصرية بأن يتلقى الأوامر إذا قامت حالة طارئة خلال وجود الرئيس السادات فى موسكو ـ أن يتلقى الأوامر من الملك فيصل . .

وقد عمم الأمير سلطان محتويات هذه الرسالة على كبار الضباط السعوديين ويؤكد محمد حسنين هيكل فى كتابه « الطريق إلى رمضان» هذه الواقعة فى ص ١٥٨ من النسخة الإنجليزية ، واستمرت الحقبة السعودية حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد زار الرئيس السادات السعودية فى نهاية أغسطس ١٩٧٣ ، أخذ مباركة فيصل على عمليات عسكرية محدودة تستجيب إلى ما كان قد ألمح إليه كيسينجر إلى حافظ إسماعيل فى زيارة هذا الأخير فى فبراير ١٩٧٣ .

هكذا كانت هناك أربع قنوات اتصال مع الإدارة الأمريكية . واحدة منها رسمية لا تنطوى على كثير من السرية وهى من خلال قسم رعاية المصالح الأمريكية ووزارة الخارجية ، وثلاث قنوات خلفية يمارس الاتصال من خلالها كل من محمد حسنين هيكل، وعبد المنعم أمين وكمال أدهم رئيس المخابرات السعودية ، ولم يشأ الرئيس السادات أن يعلم المؤسسات الرسمية أو رفاقه فى الحكم ـ بما فيهم شخصى الضعيف باعتبارى والمفروض أنى كاتم سره والأمين على أسرار الدولة رسميا !!! ـ ، بما كان يدور من خلال القنوات الخلفية .

مع اقتراب انتهاء التجديد الثانى لوقف إطلاق النار (٨ فبراير ١٩٧١)، كانت الإجراءات الخاصة باستكمال مؤسسات الدولة وترتيب أساليب العمل والأوضاع الداخلية بوجه عام قد استقرت إلى حد كبير وكان علينا أن نبحث هذا الموقف فى ضوء استراتيجية التحرير التى سبق وضعها فى مقدمة الأولويات للعمل الوطنى .

بناء عليه فقد دعى الرئيس السادات إلى عقد اجتماع مشترك لمجلس الدفاع القومى واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم ٢ فبراير ١٩٧١ ، وكان البند الوحيد على جدول الأعمال هو النظر فى تجديد وقف إطلاق النار من عدمه وقد استمر هذا الاجتماع حوالى سبع ساعات وتم انعقاده فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر ـ وتم تسجيل هذا الاجتماع بواسطة اللواء إبراهيم سلامة ، رئيس فرع الأمن بالمخابرات الحربية والمقدم عادل إبراهيم السكرتير العسكرى لرئيس الجمهورية .

(المحضر الكامل لهذه الجلسة وشرائط التسجيل محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى ، كما يوجد صورة أخرى منه فى أرشيف مكتب القائد العام للقوات المسلحة).

فى بداية الاجتماع عرض الفريق أول محمد فوزى تقريرا عن الموقف العسكرى وأوضح أن خطوات إعداد القوات المسلحة للمعركة تتقدم بصورة مرضية وفق البرنامج الموضوع وأن المشروعات التدريبية على العبور تتوالى وتعطى نتائج جيدة باستمرار وخاصة تجربة مدافع المياه وتعطيل أنابيب النابالم على الضفة الشرقية والتى كانت تتم طول الوقت وفى أماكن متفرقة تشابه تماما طبيعة الأرض التى كانت فى الضفة الشرقية لقناة السويس والتى كانت أيضا تتم تحت إشراف وبواسطة أبطال من سلاح المهندسين ومنهم اللواء محمد إبراهيم سليم وطاقم من الكلية الفنية العسكرية واللواءات مرسى عبد الباقى و عبد الستار مجاهد و جمال محمد على والمقدم باقى زكى يوسف والمقدم عبد الحليم (الذى أصيب فى ذراعه أثناء إحدى المحاولات) وآخرين من سلاح المهندسين ، علاوة على باقى التجهيزات الدفاعية عن صعيد مصر ومنطقة البحر الأحمر، وأن عملية بناء حائط صواريخ الدفاع الجوى على وشك أن تكتمل .

وكان الرئيس السادات يثير بعض الاستفسارات والتساؤلات وخاصة فيما يتعلق بالمزيد من توفير الحماية للقناطر المقامة على النيل، ومنطقة البحر الأحمر وأنه يرى ضرورة أن تكتمل شبكة الصواريخ لتشمل جميع الخزانات والقناطر على النيل قبل أن تبدأ المعركة.

كان رد العسكريين أن أية إضافة للقوات المسلحة ستكون فى صالحهم ، وأوضح الفريق أول محمد فوزى أن هذه المواقع ستكون كلها جاهزة بالصواريخ بعد عشرين يوما .

عندئذ طلب الرئيس السادات تجديد وقف إطلاق النار لمدة شهر على أن يجرى الإعداد لبدء المعركة بعد هذا التاريخ .

عرض السيد محمود رياض وزير الخارجية الموقف السياسى وركز على الجهود التى يبذلها السفير جونار يارينج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم٢٤٢ ، وأوضح أن هذه الجهود تتعثر بسبب تصلب الموقف الإسرائيلى ، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد سلمت مذكرة للمبعوث الدولى تقترح فيها التوصل إلى تسوية للنزاع بشرط أن يستمر وقف إطلاق النار طالما استمرت المفاوضات وأن إسرائيل لن تنسحب من الأراضى العربية المحتلة إلا بعد توقيع اتفاقية للصلح يتم بموجبها تحديد الحدود الآمنة من وجهة النظر الإسرائيلية وأن تجرى مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل .

وأظهرت المناقشات اقتناع الحاضرين بأن إسرائيل لن تقبل بالتسوية العادلة ، وأنه لا بديل عن شن معركة مسلحة لتحرير الأرض .

كان الموعد المقترح والمناسب فى نفس الوقت من وجهة النظر العسكرية هو إما ربيع ١٩٧١ (الأسبوع الأخير من إبريل وأوائل مايو) -- أو خريف نفس السنة (الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧١) ، وكان التاريخ المرجح هو ربيع ١٩٧١ ، حيث أن التوازن سيكون فى صالحنا وإذا ما تأخرت المعركة عن ذلك التاريخ فقد يتبدل الميزان بعد تسلم إسرائيل صفقة الطائرات الفانتوم الأمريكية التى كان قد تعهد بها الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون إلى جانب تمكنها من معالجة مشكلة الدفاع الجوى وتدريب المزيد من الطيارين حيث كان فى ذلك الوقت عدد ليس بالقليل من أكفأ الطيارين المقاتلين الإسرائيليين وحسبما أذكر كانوا أربعين طيارا ، كما كان لدى المخابرات العامة والمخابرات الحربية بيانا كاملا عن أسمائهم وتحركاتهم وأماكن تدريبهم فى قواعد الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام الطائرات الفانتوم والسكاى هوك علاوة على بعثات الدفاع الجوى للتدريب على الصواريخ أرض / جو الأمريكية ، وأن مهمتهم كانت حسب معلوماتنا ستنتهى فى خلال شهر مايو ١٩٧١ .

وتم تكليف سامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية بالتوجه إلى دمشق برسالة للرئيس حافظ الأسد للتنسيق والاتفاق على أنسب التوقيتات التى يراها الجانب السورى لبدء المعركة الجوية بالضربة الأولى على كلا الجبهتين فى وقت واحد بشكل ابتدائى تمهيدا للتنسيق النهائى بين العسكريين ، وفعلا تمت زيارتى إلى دمشق وقابلت الرئيس حافظ الأسد فى اللاذقية - حيث اصطحبنى العماد مصطفى طلاس فى سيارته من دمشق إلى اللاذقية لعدم إمكانية الوصول إليها جوا نظرا لهطول الأمطار الغزيرة وقفل المطار - والذى أصر يومها أن أستقل معه السيارة المكشوفة من مقر إقامته هناك حتى مكان الاحتفال وألح علىّ يومها بضرورة تحية الجماهير المحتشدة لأنهم عرفوا أن مبعوث مصر كان من رجال جمال عبد الناصر المقربين والمعروف لديهم بالاسم - الذى كان سيلقى منه خطابه وتم اللقاء المنفرد بينى وبينه فى أحد الصالونات الجانبية وتم الاتفاق على المبدأ والتنسيق الابتدائى على أساس شهر إبريل ١٩٧١ ، مع إبداء بعض التحفظات التى طلب أن يتم التنسيق النهائى حولها فى لقاء بين العسكريين فى القطرين قبل شهر إبريل ١٩٧١ .

وفيما يلى نسخة من مسودة مشروع التقرير الذى قدمته للرئيس الرئيس السادات - من واقع النوتة الشخصية الخاصة بى :

تقرير عن المهمة التي كلفت بالقيام بها لمقابلة الرئيس حافظ الأسد

عقد مجلس الدفاع القومي المصري اجتماعا يوم ٢ فبراير ١٩٧١ في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر برئاسة الرئيس أنور السادات وحضره نواب الرئيس حسين الشافعي وعلى صبرى والدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء والسادة محمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي و شعرواى جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وسامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية وأحمد كامل رئيس المخابرات العامة والفريق محمد أحمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة .

وقام بأعمال السكرتارية اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية .

وكان من ضمن قرارات المجلس تكليف سامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية بحمل رسالة سرية إلى الرئيس حافظ الأسد ضمن إطار الاستعداد المصرى السورى المشترك للتحضير لمعركة استرداد الأرض العربية المحتلة .

غادرت القاهرة على طائرة مصرية خاصة حيث استقبلني السادة محمود الأيوبى وعبد الله الأحمر نيابة عن الرئيس حافظ الأسد وتوجهنا إلى قصر الضيافة بحى المهاجرين - وهو القصر الذى كان يقيم به الرئيس جمال عبد الناصر عندما يزور دمشق زمن الوحدة .

وقد حاول الأخوة السوريون أن يتعرفوا على الرسالة التى أحملها أو مضمونها نظرا لوجود الرئيس حافظ الأسد فى هذا اليوم فى مدينة اللاذقية ، وأن الأمطار تعيق وصولى إليها فى نفس اليوم ، إلا أننى أصريت على لقاء الرئيس الأسد شخصيا مهما كانت الظروف ، كما قلت لهم أننى لا أملك ولا أستطيع أن أتفوه حتى بعنوان الرسالة لسريتها وطبيعتها الشخصية للرئيس فقط .

وبعد فترة حضر العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى إلى قصر الضيافة ، وقد حاول بكل الطرق أن يعرف على الأقل محتوى الرسالة أو عنوانها وبرر ذلك بقوله أن جميع المطارات مغلقة وانه من الخطورة على شخصى أن نستقل السيارة للوصول إلى اللاذقية في هذه الليلة لشدة الأمطار .

وإزاء رفضى وإصرارى على ضرورة إبلاغ الرسالة للرئيس حافظ الأسد شخصيا - وهو بعد ذلك له الحق فى أن يبلغها لمن يشاء من المسئولين السوريون ، فإننى على استعداد للمبيت لليوم التالى .

وفى الصباح المبكر لليوم التالى حضر العماد مصطفى طلاس إلى قصر الضيافة حيث اصطحبنى فى سيارته إلى اللاذقية ، التى عندما وصلنا لمشارفها كان الرئيس حافظ الأسد على وشك ركوب سيارته المكشوفة ليطوف بها شوارع المدينة لتحية الجماهير المحتشدة لاستقباله فى طريقه للإستاد الرياضى فى المدينة ليلقى خطابا سياسيا .

وما أن رآنى الرئيس حافظ الأسد حتى دعانى لركوب السيارة والوقوف إلى جواره، وفى نفس الوقت أمر بأن يذاع فى الميكروفونات المعلقة فى الشوارع عن وصول سامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية ورفيق نضال الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ، والذى يصطحب الرئيس الأسد فى سيارته للمشاركة فى تحية الجماهير الشعب العربى الوحدوى السورى . وصعدت إلى جوار الرئيس الأسد فى سيارته المكشوفة وسار الموكب . وقد لاحظ الرئيس حافظ الأسد أنى ـ تأدبا منى ـ لا أحيى الجماهير المحتشدة على جانبى الطريق فالتفت إلىّ ، وقال لى :

« يا أخ سامى حيى الجماهير لأنهم علموا أنك تقف إلى جوارى فى السيارة وهم يحيون الرئيس جمال عبد الناصر فى شخصك ولعلك تلاحظ حماسهم ..».

وعندما وصلنا إلى مكان الاحتفال وقبل الدخول إلى المنصة اصطحبنى الرئيس الأسد إلى غرفة ملحقة بالمنصة حيث رحب بى مرة ثانية وقال لى : « هات ما عندك يا أبو هشام ..».

فأبلغته بالرسالة التى كان ملخصها :

١ ـ أن المعركة مستمرة ولا رجعة فى قرار استرداد الأرض المحتلة بالقوة .

٢ـ ما هو موقف القوات الجوية السورية ، ومدى إمكانية المساهمة فى المعركة القادمة فى التوقيت المقترح خلال إبريل / مايو من هذا العام .

٣ـ إمكانية الاستطلاع الجوى السورى .

٤ ـ البدء ـ من ناحية المبدأ ـ فى التنسيق بالنسبة للمرحلة القادمة .

كانت ردود الرئيس حافظ الأسد إيجابية على جميع الاستفسارات التى نقلتها له.

وقرر أن تبحث التفصيلات بين العسكريين فى كل من القاهرة ودمشق بعد شهر مارس نظرا لطبيعة الأحوال الجوية خلال شهرى فبراير و مارس مما قد يعوق تنفيذ المهمات المطلوبة على الوجه الأكمل .

استأذنت الرئيس حافظ الأسد بعد ذلك فى العودة إلى القاهرة فى نفس اليوم معتذرا عن عدم إمكانية تلبية دعوته لى بالبقاء للمشاركة فى احتفالات اللاذقية نظرا لكثرة

الارتباطات فى القاهرة فى تلك الفترة ، وقد أذن لى بالعودة بعد أن تأكد من العياد طلاس ـ الذى كان يجلس قريبا منا ـ أن الأحوال الجوية تسمح بذلك . وفعلا عدت إلى القاهرة فى نفس اليوم على طائرة شركة الطيران العربية المتحدة (المصرية) ، وقدمت تقريرا شفويا للرئيس الرئيس السادات لدى وصولى إلى القاهرة ثم تقدمت له بتقرير مكتوب بتفصيل ما حدث فى هذه المهمة .

كما تم إخطار أعضاء مجلس الدفاع القومى بما تم فى هذه المهمة .

* ملحوظة :

نص هذا التقرير محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى .

وقد تم تكليف السيد محمد حسنين هيكل بإعداد الخطاب الذى سيلقيه الرئيس السادات فى مجلس الأمة يوم ٤ فبراير ١٩٧١ وكانت العادة أن ترسل مسودة مثل هذه الخطابات إلى مكتبى لمراجعتها وكتابتها على الآلة الكاتبة قبل الموعد المحدد بيوم على الأقل أو على أقصى تقدير صباح نفس اليوم إذا كان موعد إلقاء الخطاب فى المساء ولكن هذا الخطاب بالذات وصل إلى مكتبى فى الصباح الباكر من يوم ٤ فبراير مما دعانى إلى متابعة كتابة مشروع الخطاب صفحة صفحة لضيق وقت المراجعة ، وجاءت ديباجة الخطاب ولم ألاحظ فيها شيئا ملفتا ثم مع الدخول فى صلب الخطاب جاء على لسان الرئيس السادات :

« إن مصر مستعدة للبدء فى عملية سلام وفتح قناة السويس إذا ما انسحبت إسرائيل بصورة جزئية شرق قناة السويس كمرحلة أولى على أن تبدأ مصر فور الانسحاب بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية ! ! .

ثم انتقل بعد ذلك وعلى مدى عدد من الصفحات إلى شن هجوم حاد جدا على سوريا بلا مبرر وكان يستخدم لهجة لم تستخدم من قبل حتى فى أعقاب الانفصال بين البلدين ، فاستشعرت أن الخطاب سوف يولد ردود فعل سيئة ويدخلنا فى معارك جانبية تؤثر على الهدف العام خاصة وأن بيننا وبين سوريا اتفاقية دفاع مشترك وإطار جيد للتنسيق بشأن المعركة ، فما هو سبب ذلك الهجوم وما هى مبرراته ومن هو المستفيد ، وماذا ستكون النتائج ووقع مثل هذا الهجوم .

وفى الحقيقة راودنى إحساس بالغضب حول الهدف من هذا الهجوم ونحن بالأمس فقط اتخذنا قرارا فى مجلس الدفاع القومى بإيفادى إلى دمشق فى خلال أيام لمقابلة الرئيس

حافظ الأسد للتنسيق لأول مرة منذ هزيمة ١٩٦٧ حول موعد المعركة بصفة مبدئية وخصوصا بالنسبة للضربة الجوية الأولى من جانب مصر وسوريا فى وقت واحد.

فلماذا يأخذ الرئيس السادات هذا الموقف الغريب المتناقض مع قرار أتخذ على أعلى مستوى مسئول عن الحرب والسلم ؟ !!!

ولماذا سمح للسيد محمد حسنين هيكل أو اتفق معه على كتابة مشروع الخطاب بهذا الأسلوب ؟ ! !

اتصلت على الفور بالسيد شعراوى جمعة — وكانت عادتنا عند حضور اجتماعات مجلس الأمة أن نتوجه سويا فى سيارة واحدة إلى مقر المجلس — فحضر إلى مكتبى وقرأ الخطاب وشعر بصدمة وقال إن ما ورد فى هذا الخطاب فيه إهدار للمعركة . . . !

انتقلنا إلى مجلس الأمة حيث التقينا السادة محمود رياض وزير الخارجية وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى واتفق الجميع على أن ما تضمنه الخطاب من إعادة فتح قناة السويس علاوة الهجوم على سوريا ليس له أى مبرر وأنه يمكن أن نستنتج بسهولة أن الدافع وراءه هو ، «إهدار المعركة» وليس له ما يبرره أبدا ! ! .

واقترح السيد محمود رياض أن نستطلع رأى الدكتور محمود فوزى رئيس مجلس الوزراء فانتقلنا إلى مكتبه بالمجلس وبعد أن اطلع على الخطاب كان رأيه أن الهجوم على سوريا لا داعى له ، أما بالنسبة للنقطة المتعلقة بإعادة فتح القناة ، فكان رأيه أن نتكلم فيها مع الرئيس السادات عندما يحضر للمجلس — وهنا وللمرة الثانية راودنى هاجس أن الدكتور محمود فوزى كان على علم مسبق بأن الرئيس السادات سيعلن هذه المبادرة فى الخطاب لكونه لم يرد أن يبدى رأيه صراحة حول هذه الفقرة بالرغم من أننا طلبنا منه ذلك — وقد اشترك السيد على صبرى فى المناقشة عند وصوله إلى المجلس وكنا نناقش الدكتور محمود فوزى ، وبدا على صبرى متحفظا فى بادئ الأمر ثم عندما قرا الخطاب أعلن صراحة أنه لا يوافق على هذه المبادرة كما أنه يرفض رفضا قاطعا الهجوم على سوريا وقال :

« أمال سامى شرف رايح يعمل إيه فى دمشق ؟ ده كده إحنا بنحط له ألغام قبل أن تبدأ مهمته !!»

واستطرد كلامه بالنسبة للمبادرة قائلا : إن تحقيق انسحاب جزئى محدود فى مقابل فتح قناة السويس للملاحة الدولية سيوقع مصر فى مأزق حيث سيتحول اهتمام أوروبا إلى الملاحة فى القناة وانتظام التجارة الدولية وتدفق البترول بدلا من الاهتمام بالأراضى المحتلة ، وسيتحول الضغط الأوروبى علينا نحن بدلا من ممارسته على إسرائيل وأضاف ،

أن المبادرة سوف تظهرنا بموقف الضعف أمام الرأى العام وطالما أن المشكلة لم تحل فإن خمسة كيلومترات هنا أو هناك لا تمثل وسيلة مضمونة لتأمين الملاحة ، ولو بدأت المعركة فسوف تغلق القناة مرة ثانية وأن الشيء الوحيد الذى يؤمن الملاحة هو توقيع اتفاقية مع إسرائيل ، وبهذا فإن المبادرة سوف تظهرنا أمام الرأى العام المصرى والعربى بأننا تخلينا عن اختيار القتال كما نكون أيضا قد تخلينا عن خيار إستراتيجى من أن ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة وستحدث ردود فعل عكسية تؤثر على التأييد العربى لمصر .

وكان الاتجاه العام هو رفض الاقتراح ورفض الهجوم على سوريا ، بعد مناقشته بواسطة الحاضرين .

حضر الرئيس أنور السادات إلى مجلس الأمة والتقينا به - شعراوى جمعة ومحمود رياض وأنا - فى مكتب رئيس الجمهورية بالمجلس وأخبرناه أننا اطلعنا على الخطاب وشارك فى القراءة وإبداء الرأى السادة على صبرى ومحمود فوزى وعبد المحسن أبو النور - وأن الكل لهم اعتراضات على محتوياته وبعد مناقشة قصيرة ولكنها حادة وافق على حذف الجزء الخاص بالهجوم على سوريا أما فيما يتعلق بالمبادرة فقد أوضح أنه لا يقبل مناقشتها . . !

لم تستمر المناقشة طويلا فقد كان يصحب الرئيس أحد الأمراء الكويتيين الذى حضر معه فى سيارته للمجلس ، كما أن الأمين العام لمجلس الأمة - محمد عبد السلام الزيات - كان قد أعلن فى القاعة عن قدوم رئيس الجمهورية وهذا يعنى دخول الرئيس إلى القاعة لإلقاء خطابه ، وبالتالى لم يصبح هناك أى فرصة لمزيد من البحث أو المناقشة أو التعديل وبدأ الرئيس السادات فى إلقاء خطابه .

حدث ما توقعناه من ردود فعل سلبية ، وأخذ البعض يتحدث أن مصر تراجعت عن الإصرار على التسوية الشاملة ، كما أعرب الرئيس اليوغوسلافى جوزيف بروز تيتو عن اعتراضه الشديد على المبادرة مؤكدا أن الانسحاب الجزئى وفتح قناة السويس للملاحة سوف يجعل العالم يفقد اهتمامه بالقضية وبمسألة الانسحاب الإسرائيلى من باقى الأراضى العربية المحتلة .

كان من الواضح وجود نوع من عدم التوافق بين شخصية السادات وشخصية على صبرى ، وكان الأخير وإن كان يتميز بقدرة تنظيمية عالية ورؤية سياسية وفكرية ، إضافة إلى إخلاصه لمبادئ وقيم الثورة مما أقنع الرئيس جمال عبد الناصر بأن يقربه منه ويكلفه بالعديد من المهام الحساسة سواء قبل الثورة أو بعدها ، وقد كان ذلك يثير حفيظة عدد لا

بأس به من القيادات الرئيسية فى ثورة يوليو ، ضاعف من تأثير ذلك أن نشاط على صبرى فى الأوساط الاجتماعية كان محدودا للغاية ولم يكن يميل إلى الاختلاط مع الآخرين أو يحرص على التجمل فى معاملة الآخرين وقد أدى ذلك إلى وضع حواجز بينه وبين غالبية الذين تعاملوا معه أو حتى عملوا إلى جانبه .

والواقع أن مزايا على صبرى وكفاءته التنظيمية إلى جانب رصيده السياسى فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى هيأت له الفرصة للحصول على أعلى الأصوات فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى سنة ١٩٦٨ ، والتى شكلت بعض دوافع الرئيس السادات لاختياره نائبا لرئيس الجمهورية وتوليه مسئولية الإشراف على القوات الجوية والدفاع الجوى إلى جانب حرص الرئيس السادات بالطبع على المناورة به فى مواجهة السيد حسين الشافعى المسئول الوحيد الذى أعلن اعتراضه على اختيار السادات لخلافة الرئيس جمال عبد الناصر إضافة إلى ما كان يمثله على صبرى من رمز للنهج الاشتراكى الذى وضعه الرئيس جمال عبد الناصر وبما يمكن بواسطته إبراز تمسك الرئيس السادات بطريق الرئيس جمال عبد الناصر.

وكان من الواضح أيضا أن الرئيس السادات - الذى يختلف فكره السياسى بالقطع عن فكر الرئيس جمال عبد الناصر - كان يعمل على كسب الوقت واختيار التوقيت المناسب لفرض أفكاره هو ، وجاءت مبادرة فبراير ١٩٧١ كأول محاولة علنية لاختبار هذا التطبيق ، ومن ثم فقد أحدثت تباعدا أخذ يتسع تدريجيا بينه وبين على صبرى . لكن الواضح أن على صبرى لم يكن وحده المستهدف بل مكونات نظام الرئيس جمال عبد الناصر كله.

بعد إعلان المبادرة أخذ السيد على صبرى يصعد من معارضته للرئيس السادات وأبلغنا شعراوى جمعة وأنا أنه يعتزم الاستقالة فاقترحنا عليه أن يذهب إلى الرئيس ويناقشه وجها لوجه ، وبالفعل ذهب إلى الرئيس فى استراحة القناطر وبدأ الحديث بينهما باستعراض الموقف السياسى والموقف العسكرى وأكد على صبرى إيمانه بحتمية المعركة وأنه لا جدوى من الحل السلمى إلا إذا امتلكنا القوة لتحرير الأرض ، فقاطعه الرئيس السادات قائلا :

« أنا كنت بافكر فعلا فى هذا طول النهار» ، وقام وأحضر خريطة عسكرية وأخذ يشرح لعلى صبرى الخطط التى يمكن استخدامها فى القتال ، وهنا طلب السيد على صبرى البدء فى عقد سلسلة من الاجتماعات السياسية التى تمهد لشن المعركة - فوافق

الرئيس السادات على الاقتراح وأضاف قائلا : « إعمل حسابك يا على إننا حانبدأ المعركة فى أواخر إبريل إنشاء الله ، يعنى يمكن ما بين ٢٠ و ٢٦ إبريل . . . بس ما تجيبش سيرة لأى حد دلوقت ...».

وعندها لم يجد على صبرى من المناسب أن يثير موضوع المبادرة من جديد أو عرضها على المؤسسات كما كان ينوى قبل الاجتماع .

السادات .. وأسلوب الصدمات الكهربائية في اتخاذ القرار :

- تغيير الـــــــوزارة
- حل الاتحاد الاشتراكي

حدث بعد ذلك أني كنت فى لقاء مع الرئيس السادات أعرض عليه بعض الأمور فى استراحة القناطر وبعد أن انتهيت قال لى :

« يا سامى . . عايزك تقول لشعراوى إنى مليت من محمود فوزى – رئيس الوزراء – وأنا ناوى أشيله وأعين شعراوى رئيسا للوزارة بدلاً منه»..

وطلب منى أن أنقل لشعراوى بأن الرئيس يفكر فى حل الاتحاد الاشتراكى ثم يعاد تنظيمه من جديد وعلى شعراوى أن يفكر فى هذا الموضوع ثم نجلس سويا لنتكلم ونبحثه .

فوجئت بهذا الكلام . . . فرغم ما نلقاه من متاعب من الدكتور محمود فوزى ، فكان يطلبنى تقريبا كل يوم فى الصباح الباكر ليقول لى بلغ الرئيس استقالتى وذلك بعد أن يقرأ خبرا بأن الرئيس قرر أن يتخذ إجراء يخص الحكومة مثلا أو أن وزيرا قال فى تصريح أن الرئيس السادات كلفه بكذا بما يفيد تخطيه لرئيس الوزراء . . وهكذا إلا أنه كان فى الواقع يحظى باحترامنا جميعا . . . ومع ذلك انصرفت وقمت بتبليغ شعراوى جمعة برسالة الرئيس السادات فقال لى – وأذكر أنه كان يوم جمعة وكنا نصلى فى مسجد الرئيس جمال عبد الناصر ومعنا كل من السادة عبد المحسن أبو النور و أحمد كامل والفريق محمد أحمد صادق – : « تعالى نروح دلوقت لمقابلته . . »

و أبدى السيد عبد المحسن أبو النور رغبته فى مصاحبتنا فى هذه الزيارة وفعلا توجهنا ثلاثتنا إلى استراحة القناطر على غير موعد وجلسنا مع الرئيس فى الدور الثانى على الأرض على كليم من الصوف حيث قال لنا الرئيس السادات أنه لا يستطيع الجلوس على الكرسى لأنه أكل طعمية وبصل . . . ، وأعاد علينا نفس الكلام ، واعترضنا نحن الثلاثة وأذكر أنى قلت :

« يا أفندم الأمور لا تعالج بهذا الشكل والعملية ليس لها ما يبررها فى هذا الوقت بالذات».

وقال كل من شعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور نفس الكلام علاوة على أنهما أضافا أن الناس تركز تفكيرها وأعينها على المعركة لتحرير الأرض وليس الوقت هو وقت حل التنظيم السياسى وعندما ننهى المعركة يمكن التفكير فى أى إجراءات من هذا القبيل ، وفى هذه الحالة فإن الناس ستتقبل أى شىء .

لكن تصرفات الرئيس السادات بعد هذا اللقاء كانت تسير فى خط مختلف تماما فهو يوجه غضبه إلى الاتحاد الاشتراكى، و فى لقاء مع عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى فاجأه الرئيس السادات بأنه يريد حل الاتحاد الاشتراكى وإجراء انتخابات جديدة وكانت مناورة ثانية الهدف من ورائها إدخال البلاد فى دوامة انتخابية لا تتناسب ومناخ الاستعدادات للمعركة الذى تحدث عنه الرئيس السادات ، والهدف الثانى هو التخلص من التنظيم السياسى بوضعه الراهن والذى يرى الرئيس السادات أنه يشكل عقبة كبيرة أمامه ، ولا شك أن إعادة الانتخابات سوف تتيح الفرصة للتخلص من كثير من العناصر التى لا يرضى عنها خاصة وأن مواقف هذه العناصر من مبادرة ٤ فبراير قد أثارت الكثير من ردود الفعل المضادة للسادات فى أوساط الاتحاد الاشتراكى وفى أوساط التنظيم الطليعى بدرجة أكبر ، والهدف الثالث أنه بنجاح هذه الخطوة ، أى حل الاتحاد الاشتراكى ، و إعادة انتخاب هياكله من جديد يمكن إضعاف الصلة بينه وبين التنظيم الطليعى الذى لم يكن الرئيس السادات يرتاح له كما أنه لم يكن فى يوم من الأيام عضوا فيه أو يعلم عنه شيئًا فى الوقت الذى يعرف تماما أنه موجود وقائم ويمارس مهام ومسئوليات سياسية مهمة .

وجرت مناقشات كثيرة حول طلب الرئيس السادات الذى أعلنه أمام السيد عبد المحسن أبو النور بحل التنظيم السياسى وكان الرأى السائد هو أن الوقت غير مناسب على الإطلاق لإجراء هذه الانتخابات للأسباب الآتية :

١ـ من الناحية الإجرائية القانونية فكان انتخابات هياكل الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة قد تم بناء على بيان ٣٠مارس١٩٦٨ الذى أعلن الرئيس السادات تمسكه به ولمدة ستة سنوات وأن إجراء هذه الانتخابات يمكن أن يثير بلبلة حول فاعلية المؤسسات القائمة التى أدت دوراً مهماً منذ رحيل الرئيس جمال عبد الناصر ، وبخاصة فى مجال المحافظة على الوحدة الوطنية وسلامة النضال .

٢ـ إن عدد العناصر المعوقة فى هذه التنظيمات والتى يجب التخلص منها من وجهة نظر الرئيس السادات ليس من الكثرة العددية أو القوة المادية بحيث تستدعى إجراء انتخابات على مستوى الجمهورية .

٣ـ إن إجراء الانتخابات معناه تأجيل المعركة و يمكن أن يشغل الناس عن المعركة ومتطلباتها وتقليل الاهتمام بقضية الأرض المحتلة ويثير ويشتت الرأى العام نتيجة الصراعات الانتخابية .

٤ـ أن الذى يملك حل الاتحاد الاشتراكى المنتخب جماهيريا من القاعدة إلى القمة هو المؤتمر القومى العام ، وهذا لن يحدث .

٥ـ ستشعر القوات المسلحة بأننا غير صادقين أو على الأقل غير جادين فى القيام بمعركة التحرير .

هذه التطورات وضعت السيد على صبرى فى موقف المواجهة من جديد وأخذ يكثف من هجومه على الرئيس السادات ويردد عبارات فى أحاديثه الخاصة متهما إياه بالتخاذل .. وعلى سبيل المثال فقد كان يعقب على المقترحات التى يقدمها المبعوث الدولى يارينج بشأن التسوية مع إسرائيل بقوله :» الخواجة طلع وطنى عنه !!

* * *

اتحاد الجمهوريات العربية :

لم تكد الأمور تهدأ نسبيا حول مبادرة ٤ فبراير وما أثارته من ردود أفعال في الداخل حتى تفجرت قضية أخرى مثلت أزمة حقيقية في الحكم وهي قضية اتحاد الجمهوريات العربية الذي وقع بين مصر وليبيا وسوريا .

ورغم أن الرئيس السادات كان يميل دائما إلى مفاجأة زملائه ومؤسساته بخطواته ومقترحاته إلا أنه كان يحرص على إقناع الاتحاد السوفيتي بأنه ما زال حليفا له بنفس المعايير التي وضعها الرئيس جمال عبد الناصر وخلال الشهور التي أعقبت رحيل الرئيس جمال عبد الناصر كان يردد كثيرا في تصريحاته العلنية بأن الاتحاد السوفيتي هو القوة التي تعتمد عليها مصر في خوض معركتها لتحرير الأرض .

وفي حفل عشاء أقامه الرئيس السادات في منزله بالجيزة خلال شهر ديسمبر ١٩٧٠ لسكرتير اللجنة المركزية للعلاقات الخارجية للحزب الشيوعي السوفيتي « بوناماريوف» الذي كان يزور القاهرة في ذلك الوقت فوجئ جميع الحاضرين - وكنت منهم - بالرئيس السادات يقول للمسئول السوفيتي :» إنني أبلغك علشان تكونوا على علم أنه في ١٥ يناير القادم وفي احتفالات السد العالي سوف نعلن عن قيام دولة الاتحاد بيننا وبين ليبيا وسوريا والسودان».

وكانت المفاجأة أن كل الحاضرين لم يعرفوا أي شيء عن هذا المشروع ، وأن يقوم الرئيس السادات بإبلاغ طرف أجنبي باليوم والتاريخ قبل أن يناقش هذا الأمر المصيري داخل مؤسسات الدولة !!

ولكن الوضع تجمد حتى إبريل ١٩٧١ وعادت قضية المواجهة مع إسرائيل لتفرض نفسها من جديد على كل الاهتمامات .

ففي ٨ مارس ١٩٧١ نشرت جريدة الأهرام خبرا أن الرئيس السادات بدأ سلسلة اجتماعات مكثفة مع القيادات العليا للقوات المسلحة، وفي ٩ مارس ١٩٧١ نشرت الأهرام أيضا « أن قواتنا البحرية على استعداد لأداء دورها في المعركة».

وفي مارس التقى علي صبري بالرئيس السادات بعد عودته من زيارة لموسكو في مهمة لبحث احتياجات مصر من الأسلحة وجددا الاتفاق على عقد سلسلة من الاجتماعات في إطار التمهيد للحرب ، بالنظر لاقتراب نهاية شهر وقف إطلاق النار، ولكن في اليوم التالي مباشرة سافر الرئيس السادات إلى السودان دون أن يصرح بأي شيء لعلي صبري ونشرت جريدة الأهرام « أن الأيام القادمة سوف تسفر عن ساعات حاسمة في تاريخ

مصر» . . . ولم يعلم أحد من المحيطين بالرئيس السادات بنبأ سفره إلى الخرطوم إلا بعد أن سافر فعلا وبعد عودته من السودان جرت عدة لقاءات فى القاهرة شارك فيها الرئيس جعفر نميرى والرئيس حافظ الأسد وعبد السلام جلود ممثلا للعقيد معمر القذافى الذى انضم لهذه الاجتماعات بعد يومين من بدئها فى فندق شيراتون بالقاهرة .

كانت الاجتماعات تدور فى أغلبها على مستوى الرؤساء فقط وكان السيد على صبرى عضوا فى الوفد المصرى وذهب لاستقبال عبد السلام جلود فى المطار، وتحدث معه معربا - أى جلود - عن عدم ثقته ولا ثقة القيادة الليبية فى جدية ما يجرى من مباحثات بشأن الوحدة، التى دارت فى القاهرة . وكان السيدان على صبرى و حسين الشافعى يذهبان كل يوم ويظلا منتظران ليستدعيهما الرئيس السادات للانضمام إلى المباحثات دون أن يحدث ذلك، فقرر على صبرى عدم التوجه للفندق، لكنه فوجىء برؤوف أسعد يتصل به ويطلب منه التوجه إلى مطار القاهرة للسفر إلى بنغازى، وكان الرؤساء قد قرروا الانتقال إلى بنغازى لاستكمال مباحثاتهم هناك، لكن الرئيس نميرى اعتذر عن مرافقتهم وغادر القاهرة إلى موسكو فى نفس الوقت، وكان هذا التصرف من نميرى نتيجة أنه لم يكن متحمسا للانضمام إلى هذا المشروع لأسباب أبداها و بعد ضغوط داخلية من تيارات معينة فى الخرطوم .

ملحوظة من المؤلف : هذه المحادثات مسجلة بالكامل ومحاضرها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى مصحوبة بملخص بخط يدى و مدون فى نوت حجم الفولسكاب .

فى المطار تقابل العقيد معمر القذافى مع السيد على صبرى، كما علمت بعد ذلك - حيث كنت أثناء هذه الفترة خارج البلاد فى مهمة رسمية - والذى قال له :

« إن الرئيس السادات يضغط عليه - أى القذافى - لإتمام الوحدة بأى وسيلة وأنه بالنسبة لمصر يمكن أن يضع توقيعه على بياض أما بالنسبة لسوريا فهو غير جاهز على الإطلاق، وأن هذه المسألة سوف تحتاج منه إلى جهد كبير لإقناع زملائه».

وأردف القذافى متسائلا :

« هل توجد متاعب داخلية فى مصر تدفع الرئيس أنور السادات لهذا الأسلوب فى الضغط والإصرار على تنفيذ هذا المشروع ؟ !!

ذهب الرؤساء الثلاثة إلى بنغازى ووقعت هناك خلافات حادة بينهم بسبب إصرار الرئيس حافظ الأسد على الاحتفاظ والإبقاء على حزب البعث وبشأن أسلوب إنتقال

القوات المسلحة بين دول الاتحاد، وتم معالجة هذه الخلافات فى اللحظات الأخيرة بموجب اقتراح توفيقى قدمه السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى، أمكن بواسطته إنهاء الأزمة وتوقيع إعلان بنغازى بقيام اتحاد الجمهوريات.

وعاد السيد على صبرى من بنغازى غاضبا، وبدأت الأزمة تتصاعد تدريجيا.

فى هذه الأثناء - ورغم أنى كنت قد ساهمت فى بعض الاتصالات التى سبقت هذه الاجتماعات - إلا أننى كنت وقتها فى مهمة رسمية فى موسكو بناء على تكليف شخصى من الرئيس السادات، حاملا رسالة مكتوبة منه للقادة السوفيت تتعلق بالتجهيز للمعركة.

(صورة هذه الرسالة ومحضر وتقرير اللقاء مع القادة السوفيت محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى).

السادات كلفني بمهمة سرية وخاصة في موسكو

فى منتصف شهر مارس ١٩٧١، وكنت مشاركا فى اجتماع لجنة فرعية من مجلس الأمن القومى فى قصر الطاهرة مع كل من السادة محمود رياض وزير الخارجية وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وشعراوى جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية وحافظ إسماعيل وزير الدولة والسيد أحمد كامل رئيس المخابرات العامة واللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية سكرتيرا للاجتماع. أثير موضوع دعوة وفد رسمى وشعبى يمثل مصر فى مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى فى موسكو اعتبارا من ١٣ مارس ١٧٩١، واتفق الحاضرون على أن يرأس السيد عبد المحسن أبو النور الوفد وعضوية عبد المجيد فريد أمين الاتحاد الاشتراكى لمحافظة القاهرة، كما اقترح عدد من الحاضرين منهم الفريق أول محمد فوزى وشعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور انضمامى للوفد باعتبارى عضوا فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فضلا عن وضعى كوزير لشئون رئاسة الجمهورية، وأضافوا أن وجودى كعضو فى هذا الوفد يمكن أن يساهم فى تسهيل مهمته نظرا للعلاقة الخاصة التى كانت بينى وبين الرئيس جمال عبد الناصر، الشيء الذى سيقدره الجانب السوفيتى وأمام الإصرار على ذلك طلبت أن يعرض هذا الاقتراح على رئيس الجمهورية، وفعلا أجرى السيد عبد المحسن أبو النور اتصالا تليفونيا بالرئيس السادات وعرض عليه التوصية فوافق عليها، وطلب أن أمر عليه فى استراحة القناطر فى صباح اليوم التالى.

توجهت للقاء الرئيس فى القناطر فى الموعد المحدد وكان يمارس رياضة المشى فى الحديقة ورحب بى وأمسك يدى وأجلسنى إلى جواره على مرجيحة بمظلة فى حديقة الاستراحة وأشاد باقتراح انضمامى للوفد المتجه إلى موسكو وأضاف « أن هناك مهمة خاصة وهامة سأكلفك بها فى موسكو ، وهى مهمة متعلقة بالمعركة . . . ثم أضاف :

« الكلام اللى حا أقول لك عليه دلوقتى ما حدش أبدا يعرفه . . وما تجيبش سيرة لأى حد على الإطلاق» .

قلت : «خير يا سيادة الريـــس ؟»».

قال : « إنت عارف موقف الطيران والدفاع الجوى ودول أهم حاجة عندنا فى المعركة اللى جاية . . أنا عايز شوية حاجات محددة ، طبعا إنت فاكر الزيارة السرية اللى قمت بها أنا وشعراوى وفوزى فى مارس الماضى واللى حصل فيها ، شوف بقى أنا عايزك تتكلم مع برجنيف فى ثلاثة مسائل بالترتيب التالى:

١ـ إقامة قاعدة جوية فى مرسى مطروح .

٢ـ إرسال سرب ميج ٢٥ على الأقل ، ليتمركز فى مصر .

٣ـ تنفيذ ما سبق أن تكلمنا عنه بخصوص طائرات الاستطلاع والشوشرة الإلكترونية.

فكرت بسرعة فى هذه المطالب الحساسة خاصة وأنها لم تكن المرة الأولى التى تثار مع الجانب السوفيتى وعلى أعلى المستويات، فقد سبق للسادات والفريق محمد فوزى أن أثاراها من قبل معهم خاصة بعد ما تبين وجود معدات إلكترونية متقدمة جدا لديهم أمكن التعرف عليها من خلال المناورات المشتركة التى كانت تجرى مع الأسطول السوفيتى فى البحر المتوسط ، كما أن البعض الآخر أثير أيضا خلال زيارة الرئيس جمال عبد الناصر السرية لموسكو فى يناير ١٩٧٠ ، وأخيرا خلال زيارة على صبرى فى أوائل سنة ١٩٧١ ... وكان من الواضح أن الجانب السوفيتى يعمد إلى تأجيل البت فيها بدعوى نقص مستوى استيعاب الجندى المصرى وعدم قدرته على تشغيل المعدات المتقدمة والمعقدة ،– وطبعا هذه حجة تم التغلب عليها بتجنيد العناصر المؤهلة والجامعيين –، إضافة إلى تخوفهم من وقوع هذه الأسلحة فى أيدى الإسرائيليين ومن بعدهم للولايات المتحدة الأمريكية .

بعد أن حدد الرئيس السادات مهمتى الأصلية – كما وصفها هو – علاوة على مشاركتى لباقى الوفد فى احتفالات الحزب الشيوعى السوفيتى ، قال :

« سامى . . . أنا معتمد على الله وعليك فى نجاحك فى هذه المهمة الحيوية . . . وأنا تارك لك حرية التصرف فى الطريقة التى تنفذها عن طريق برجنيف شخصيا ولما توصل موسكو تتفق إنت ومراد غالب على كيفية تنفيذها بنجاح إنشاء الله . . . وبالمناسبة جهز لى رسالة مكتوبة تأخذها معك منى لبرجنيف حول هذه الطلبات وتيجى لى بكرة الصبح هنا أمضيها لك ، وخللى الموضوع ده بينى وبينك وبلاش عبد المحسن أو عبد المجيد يعرفوا به منعا للإحراجات ...».

عرضت عليه بعض الموضوعات واستأذنت للإنصراف فاستوقفنى قائلا :

« بافكرك ياسامى . . ماحدش يعرف حاجة عن الموضوع ده إلا شعراوى وفوزى (يقصد الفريق فوزى) .

عدت إلى مكتبى وقمت بإعداد الرسالة - وفى مساء نفس اليوم اتصل بى الرئيس أنور السادات وطلب منى أن أبلغ المراسم لإبلاغ السفير السوفيتى للحضور لمقابلة الرئيس الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالى فى استراحة القناطر وهو نفس الموعد الذى سأقابل فيه الرئيس أيضا وبالفعل أبلغت إدارة المراسم التى أبلغت السفير بالموعد المحدد لمقابلة الرئيس .

توجهت إلى القناطر قبل الموعد بنصف ساعة حتى يوقع الرئيس السادات الرسالة أو يبدى أية ملاحظات على مشروع الرسالة قبل وصول السفير السوفيتى ، إلا أنه وضع الرسالة إلى جانبه وأثار موضوعات أخرى مما استغربت له وقلت لنفسى قد يسأل فى النهاية عن مضمونها ثم يوقعها - وكان قد تكرر هذا الموقف أكثر من مرة فى السابق على عكس الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان يدقق فى كل كلمة ويحرص على معرفة كل التفاصيل بنفسه خصوصا فى الرسائل المتبادلة بينه مع رؤساء الدول ، وكان يعلم تماما أن كل فاصلة أو نقطة تعنى مدلولاً معيناً فى لغة السياسة وقد تفسر كلمة أو جملة أو وقفة على غير المقصود منها مما قد يثير الالتباس و سوء الفهم .

على أى حال ، وصل السفير فى الموعد تماما واستقبله الرئيس السادات ، وأمسك بيده حتى أجلسه إلى جواره فى الحديقة واتخذت أنا مقعدى فى مواجهة الاثنين وابتدر الرئيس السادات السفير فينوجرادوف بقوله :

« أنا اتخذت قرارا بأن ينضم سامى شرف لعضوية الوفد الذى سيتوجه إلى موسكو ، وهو يمثلنى فى كل ما يقول وكل ما يطالب به من القيادة السوفيتية».

رد السفير : «هل أعتبر أن السيد سامى شرف مكلف بمهمة خاصة أخرى غير الاشتراك فى الوفد وتمثيل مصر فى مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى ؟»

فقال الرئيس :» نعم . . . وهو يحمل رسالة خطية منى للرفيق بريجنيف».

ثم اعتدل فى جلسته وقال لى : « هل الرسالة جاهزة يا سامى ؟

فرددت بالإيجاب ومددت يدى إلى المائدة وسحبت الرسالة من مظروفها وقدمتها له فوضع نظارته على عينيه ووضع البايب فى فمه وشد نفسا عميقا ثم بدأ يقرأ الرسالة وعندما وصل إلى عبارة تقديمى للرفيق بريجنيف كان يؤكد على الحروف والكلمات قائلا « . . . زميلى وصديقى سامى شرف ..» و « . . فى كل ما يقول وكل ما يطالب به . . « وهكذا . . ثم قلب آخر صفحة ووقع الرسالة ثم أعادها الىّ . . . ونظر إلى السفير فينوجرادوف وقال له :

« سامى شرف يحمل رسالة خطية منى وهى التى وقعتها أمامك الآن وسلمتها له أمامك . . وهى تحوى كل مطالبى . . وسامى مفوض فى شرحها تفصيلا للرفيق بريجنيف « ثم استطرد قائلا :

« ويهمنى أن تكون زيارة سامى شرف إيجابية».

لم تكن رسائل رئيس الجمهورية للقادة السوفيت تترجم إلى أية لغة أخرى كباقى الرسائل التى توجه لرؤساء الدول والتى كانت تترجم إما إلى الإنجليزية أو الفرنسية كترجمة غير رسمية لأننا كنا نعتبر أن النص العربى هو الأصل المعتمد والمعّول عليه - لذا كنا نكتب عبارة « ترجمة غير رسمية «فى أعلى الصفحة الأولى المترجمة لأى رسالة ترفق بأصل الرسالة المكتوبة باللغة العربية ، لذا لم نقم بترجمة الرسالة بل وضعت أصل وصورة فى المظروف وحفظتها فى مكتبى انتظارا لموعد الزيارة ، ولم يتحدث الرئيس أنور السادات معى بشأنها إلا صباح يوم المغادرة إلى موسكو عندما توجهت لمنزله فى الجيزة مستأذنا فى السفر ولأتلقى منه آخر التوجيهات، وكإجراء احتياطى سألته هل سيادتك قلت شيئاً لعبد المحسن أبو النور عن مهمتى فى موسكو عندما أستأذنك فى السفر فكان رده أنه لم يخطر أحداً إلا محمد حسنين هيكل فقط ، وقد استأذنته أن أتوجه إلى لندن لمتابعة حالة زوجتى التى كانت تعالج هناك فى تلك الفترة بموجب قرار رئيس الجمهورية الذى وقعه الرئيس السادات شخصيا وبخط يده - وقد أصررت على ذلك عندما وافق على سفرها للعلاج -فوافق على سفرى إلى لندن أيضا ، وهذا القرار محفوظ فى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء بتوقيع الرئيس السادات شخصيا .

فور وصولنا إلى موسكو ومن قصر الضيافة فى ضواحى موسكو أبلغت الدكتور مراد غالب سفيرنا فى موسكو فى ذلك الوقت، أننى أحمل رسالة خطية من الرئيس السادات وطلبت منه ترتيب لقاء مع بريجنيف وسلمته صورة الرسالة ليقوم بترجمتها وقرأها بحضورى وكان ملخصها :

قدمنى الرئيس للرفيق بريجنيف باعتبارى زميله وموضع ثقته الكاملة وأننى مفوض من الرئيس لبحث مسائل عسكرية وسياسية واقتصادية ويرجو فى نهاية الرسالة أن تنتهى زيارتى بنتائج إيجابية .

أخذ مراد غالب صورة الرسالة واستدعى أحد المرافقين لنا من الجانب السوفيتى وسلمها له شارحا له الأمر أمام فينوجرادوف الذى كان قد سافر معنا إلى موسكو لمرافقتنا أثناء الزيارة والذى أكد أن الرئيس السادات وقعها أمامه فى استراحة القناطر . وأكد السفير غالب على المرافق ليتولوا ترجمة الرسالة وطلب تحديد الموعد للقاء الرفيق بريجنيف وإبلاغنا بالنتيجة .

حضرنا الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الحزب وقد لفت د. مراد غالب نظرى أثناء الجلسة أن بريجنيف يحيينى بيده عن بعد فبادلته التحية ، وفى اليوم التالى أبلغنى السفير مراد غالب أن بريجنيف لن يتمكن من مقابلتى إلا بعد انتهاء المؤتمر أى بعد عشرة أيام تقريبا وأنه سيتم إخطارنا بالموعد خلال أسبوع ، واقترح السفير أن أقوم بإجراء بعض الفحوص الطبية بالنسبة للسكر وضغط الدم والتهاب الأوعية الدموية فى رجلىّ التى أعانى منها حتى يحين موعد المقابلة وكان المستشفى المقترح هو «بربيخا» هو نفس المستشفى الذى عولج فيه الرئيس جمال عبد الناصر قبل عام سبق . وقررت أن أؤجل الفحص الطبى لحين العودة من لندن و الاطمئنان على زوجتى هناك خلال الفترة التى لا عمل فيها وأمضيت فى لندن يومين ثم عدت إلى موسكو حيث أبلغنى السفير مراد غالب أن اللقاء مع بريجنيف قد تحدد يوم ١٣ أبريل ١٩٧١ العاشرة صباحا فى مكتبه بالكريملين، وقد اعتذر الجانب السوفيتى عن هذا التأخير فى تحديد الموعد نظرا لأن كل الوفود الشيوعية وبعض الرؤساء ممن حضروا المؤتمر طلبوا لقاء بريجنيف وهذا فقط هو سبب تأخير إتمام اللقاء .

وبعد سفر الوفد المصرى عائدا إلى القاهرة دخلت المستشفى لإجراء الفحوص والتى استمرت يومين لم يفارقنى فيهما طوال الوقت منذ الصباح الباكر حتى وقت متأخر من الليل كل من الدكتور مراد غالب والسفير محمد وفاء حجازى .

فى المقابلة مع بريجنيف والتى حضرها السفير مراد غالب ومن الجانب السوفيتى بوناماريوف مسئول العلاقات الخارجية فى اللجنة المركزية والسفير فينوجرادوف

ومترجم ، قدمت الرسالة الموقعة من الرئيس السادات إليه وأبلغته بتحياته وتمنياته الشخصية واتضح أنه على علم بمحتوياتها التى سلمت لهم يوم وصولنا .

استفسر بريجنيف منا عن انطباعاتنا عن اجتماعات الحزب الشيوعى السوفيتى وأعربنا عن تقديرنا للمناقشات التى دارت وأضفت أن الأوراق والأبحاث المقدمة للمؤتمر تستحق وتحتاج الدراسة المتأنية وكلها جيدة ومفيدة .

انتقل بريجنيف بعد ذلك إلى موضوع الرسالة التى سبق استلامه صورتها ولفت النظر إلى تقديم الرئيس السادات لى وأضاف « إننا بالطبع نعرف وضعك سواء بالنسبة للرئيس ناصر أو الرئيس السادات ، ويهمنا أن نستمع منك إلى أمرين : أولهما تقييمكم للموقف الدولى ، والثانى موضوع الرسالة تفصيلا ..» .

بدأت حديثى معتمدا على نقاط سبق أن أعددتها فى أجندتى الخاصة – بالاتفاق المسبق مع محمود رياض والفريق فوزى وشعراوى جمعة فى القاهرة – وتطرقت إلى القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية بمساندة القوى الإمبريالية وسعيها للقضاء على التجربة الناصرية وعزل مصر عن أمتها العربية عملا على إعادتها لمناطق النفوذ الغربى والتأثير على دورها كمركز إشعاع فى العالم العربى وقوة جذب سياسية، وإجبار مصر على التقوقع داخل حدودها ، كما أكدت على أننا نسير على الخط الذى قرره الرئيس جمال عبد الناصر فيما يتعلق بالإصرار على تمتين وتوثيق العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات وهو نفس الخط الذى يسير عليه أيضا الرئيس السادات ، وقد علق برجنيف على ذلك برواية قصة قديمة عن رجل كلف ابنه بعمل جرة لأحد العظماء فلما أنهى الجرة طلب من ابنه أن يذهب بها للعظيم وقام فى نفس الوقت بضرب ابنه الذى لما استفسر عن سبب ضربه ، قال الأب فعلت ذلك لكى تحافظ على الجرة ـ طبعا كان المعنى الذى يريد أن يشير إليه برجنيف مفهوما وواضحا ، أى نحافظ على هذه العلاقات بين البلدين .

ثم انتقلت إلى موضوع الرسالة وهى أساس المهمة التى كلفنى بها الرئيس السادات فى إطار تصميم مصرى على إزالة آثار العدوان الصهيونى من كافة الأراضى العربية ولن يتأتى ذلك ما لم تجلو إسرائيل عن كافة الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس .

وأضفت ، أن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال تدعيم القوة الدفاعية للقوات المسلحة المصرية باعتبارها أكبر قوة فى العالم العربى وعنصر الحسم الرئيسى فى المواجهة مع إسرائيل وأنها القوة الوحيدة المؤهلة لتحرير الأرض العربية المحتلة إما سلما أو حربا

وكلا الحالين لا يمكن أن يتحقق إلا بتزويدها بالإمكانيات التى تمكنها من الوصول إلى الأهداف السياسية .

بناء على هذا التحليل والتقييم ، انتقلت إلى تحديد مطالبنا كما يلى :

١ـ إقامة قاعدة جوية فى منطقة مرسى مطروح بالصحراء الغربية .

٢ـ إمداد مصر بسرب من طائرات الميج ٢٥ ، أو على الأقل تمركز هذا السرب فى أحد القواعد الجوية المصرية على سبيل الإعارة .

٣ـ استكمال المعدات والأسلحة التى لم تورد بعد حسب التعاقدات السابق الاتفاق عليها .

٤ـ تمركز طائرات الاستطلاع فى القواعد المتفق عليها من قبل مع القيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة الدفاع السوفيتية . وأضفت أن قاعدة أسوان الجوية قد تم تجهيزها لاستقبال وتمركز هذه الطائرات فعلا .

رد بريجنيف بأن مثل هذه المسائل تحتاج إلى دراسة قبل تقديم الإجابة عليها – وكانت تلك هى الطريقة التقليدية من الجانب السوفيتى فى التعامل مع أى مطالب نتقدم بها فى جميع المجالات وذلك حتى يتسنى للقيادة الجماعية أن تلتقى وتصل إلى القرار المناسب .

عدت وطالبت بضرورة حصولى على إجابة محددة بالنسبة للمواضيع التى أثرتها معه .

فاعتدل الرفيق بريجنيف فى جلسته ونظر إلى زملائه من أعضاء الجانب السوفيتى ونظر إلى ساعته ثم أشعل سيجارة ، فقد كان الأطباء نصحوه بأن يدخن سيجارة كل ٤٥ دقيقة – ونظرت أنا إلى ساعتى أيضا لأعرف ما تبقى لى من الوقت الذى حدد للمقابلة ، فوجدت أنه مر على وجودى ٣٥ دقيقة أى أن المقابلة انتهت منذ خمس دقائق . . . لكن بريجنيف بادرنى بالقول :

« أيها السيد سامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية . . . أحب أن تقوموا بنقل الرسالة التالية إلى الرئيس أنور السادات . . إن القيادة السوفيتية وقد اطلعت على رسالتكم ، وبعد الاستماع إلى موفدكم السيد سامى شرف ، فإننا ننقل إليكم موافقتنا المبدئية على جميع مطالبكم والتى نرجو أن يتاح فى المستقبل القريب فرصة مناسبة لبحث تفاصيل تنفيذها بين العسكريين فى القاهرة وفى موسكو ثم طلب برجنيف إبلاغ الرئيس السادات تحياته وتمنياته»

شكرت الرفيق بريجنيف على حسن استقباله واستأذنت فى الانصراف وكانت المقابلة قد استغرقت ٥٥ دقيقة بعد أن كان محددا لها ثلاثون دقيقة فقط وكتب محضر اللقاء

السفير مراد غالب بخط يده شخصيا وهو محفوظ ومرفق به تقرير بخط يدى فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى .

عدت إلى القاهرة سعيدا بما أنجزت فى مهمتى ، لكننى عدت لأجد أمواجا عاتية تصطدم بعضها ببعض ولا تبدو فى الأفق أية فرصة حقيقية للهدوء أو السكوت ، لقد كان السيناريو الذى نفذ لإعلان اتحاد الجمهوريات العربية مصدر إثارة كبيرة لكل شركاء الرئيس السادات فى الحكم وكان من أبرز هؤلاء الشركاء السيد على صبرى نائب رئيس الجمهورية وعضو الوفد المصرى فى اجتماعات الشيراتون دون أن يشارك فيها وكان يتلقى أخبارها من مصادر مختلفة ، فمرة يطلب منه الذهاب إلى المطار لاستقبال الأخ عبد السلام جلود ، ومرة أخرى يخطره شعراوى جمعة ، وكان فى هذه الفترة يقوم بأعمال وزير الرئاسة لغيابى فى موسكو بأن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية العليا الاتحاد الاشتراكى تحت الطلب ثم يأتى العقيد القذافى وتبدأ اجتماعات مغلقة ثم يفاجأ فى أحد الأيام بالسيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية والسيد فتحى الديب ، المسئول عن الشئون العربية برئاسة الجمهورية يقرءون ورقة بها مشروع الاتحاد المقترح ومبادئه الأساسية بعدها تقرر عقد اجتماع للوفد المصرى فقط لكن فجأة انضم لهم العقيد القذافى ثم الوفدين السورى والسودانى ولم تعد هناك أى فرصة لتداول الموقف بين أعضاء الوفد المصرى ، ثم ينتقل الجميع إلى بنغازى وتدور المفاوضات من جديد ، وكان أكثر ما يثير استغراب القيادة الليبية هو إصرار الرئيس السادات على إنجاز المشروع - ورغم أن الثورة الليبية تتخذ من قضية الوحدة نقطة ارتكاز أساسية فى كل توجهاتهم - إلا أنهم فى تلك الفترة كانوا يحملون الكثير من الشكوك تجاه سوريا ،حزب البعث بالذات ، وربما تجاه الرئيس السادات أيضا . . . وتمت الموافقة على المشروع فى النهاية.

بعد عودة الرئيس السادات من بنغازى دعى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى للاجتماع وتغيب عن الاجتماع الدكتور كمال رمزى استينو بسبب سفره للخارج وطلب الرئيس من شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم عدم التغيب عن حضور هذا الاجتماع بالذات ، رغم كونه ليس عضوا منتخبا وليس له حق التصويت ولكنه كان يحضر اجتماعات هذه اللجنة بأوامر من الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره أمينا للتنظيم واستمر نفس الوضع بعد ولاية الرئيس السادات الذى رفض قبول أى عذر من شعراوى جمعة بل أصر على ضرورة مشاركته . . . وكانت عودتى من موسكو قبيل هذا الاجتماع مباشرة . . . ودارت مناقشات ساخنة عندما وضح أن المشروع لا يحظى بالتأييد إلا من السيدين حسين الشافعى ومحمود فوزى.

بدأ الرئيس السادات يشرح مشروع اتحاد الجمهوريات العربية وما واجهه من خلافات بين الرؤساء الثلاثة بسبب إصرار حافظ الأسد على الاحتفاظ بحزب البعث، وأشار الرئيس السادات إلى أنه رغم أن حزب البعث السورى، لا يمثل سوى ٢٥٪ فقط ويمكن أقل، من الشعب السورى، إلا أن بقية التنظيمات مفككة ، أما الخلاف الثانى فكان يتعلق بمسألة نقل القوات المسلحة بين دول الاتحاد دون الرجوع إلى مجلس الرئاسة، ولكن عبد الحليم خدام استطاع أن يقدم حلا توفيقيا .

وأضاف الرئيس السادات أنه كان يهدف إلى إعلان الاتحاد قبل يوم ٧مارس١٩٧١ موعد انتهاء مهلة وقف إطلاق النار بهدف تخويف إسرائيل، وأنه يرى أننا فى حاجة إلى سوريا عسكريا وخاصة بالنسبة لاستخدام الأراضى السورية للطيران المصرى ، وهاجم الدول العربية الأخرى وامتدح حافظ الأسد ووصفه بأنه إنسان موثوق به وليس كالباقين !»

(مفارقة غريبة فى المواقف بالنسبة لسوريا فى فترة تجاوزت الشهر بأيام ثلاثة ! !)

بعد أن انتهى الرئيس السادات من كلمته تناول الأعضاء عرض وجهات نظرهم وكان فى مقدمة المتحدثين السيد على صبرى الذى بدأ حديثه قائلا :

«رغم أنه عضو فى وفد المباحثات فهو ليس موافقا لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون ، وأن الحديث عن الشكل مهم جدا لأنه متكرر فى القرارات الكبرى حيث أن الرئيس السادات ينفرد بها . . أنا علمت من الإذاعة يوم السبت ١٠ إبريل عن اجتماع لرؤساء الدول الأربعة دون أن أعرف سبب الاجتماع ولا موضوعه ثم أخطرنى شعراوى جمعة بأن يكون أعضاء اللجنة العليا تحت الطلب . وفى اليوم التالى أخطرت بأن أذهب لاستقبال عبد السلام جلود فى المطار حيث أن العقيد القذافى لن يحضر، وسألت جلود عن سبب حضوره فأخبرنى بسبب الاجتماع وقال أنه لا يثق فى قيمة الاجتماع ولا فى القرارات التى سوف تُتخذ . . وأضاف أنه قرأ فى الأهرام أن هناك اتحاداً سيتم ، وجاء معمر يوم ١٣ أبريل وبدأت الاجتماعات المغلقة ونحن فى الانتظار بالفندق حتى وقت متأخر من الليل ، ثم يقال لنا « روّحوا وتيجوا الصبح» ، ولما حضرنا فى الصباح وجدت حسين الشافعى وفتحى الديب يقرءون ورقة بها مشروع الاتحاد والمبادئ الأساسية له. وبعد الاجتماع المغلق دعى الوفد المصرى للاجتماع ولقراءة مشروع البيان ومناقشته، ولم يكد الاجتماع يبدأ حتى وصل القذافى والوفد الليبى وطلبوا الانضمام للمناقشة ثم وصل الوفد السورى والوفد السودانى وأصبح الاجتماع الذى كان مقررا كاجتماع

للوفد المصرى اجتماعا موسعا وأصبحت المناقشة صعبة لأنها سوف تتعرض للأطراف الموجودة ولهذا لم تكن المناقشة حرة فقد اشترك فيها باقى الإخوان ، وكان واضحا أن وفد السودان غير مستعد للدخول. ولكن بالنسبة لمصر فهو مستعد للدخول ، وكان موقف الليبيين أنهم قدموا اقتراحاً بأن نعلن عن عزمنا على الاتحاد وتشكيل لجنة لبحث التفاصيل ثم طلب فترة اختيار التى سماها فيما بعد محمود رياض ، فترة انتقال ، وكان الاتجاه الغالب الأخذ بهذا الاقتراح، وبدأ لبيب شقير وآخرون وضع المشروع فى غرفة مجاورة . ثم عقد اجتماع رباعى لا أعرف ما تم فيه حتى ساعة متأخرة من الليل وفى الصباح علمت أن نميرى سافر ، وأن هناك اجتماع ثلاثى منعقد فى شيراتون فسألت حسين ولبيب وشعراوى فلم يكن أحد منهم لديه معلومات، وفى الساعة ثلاثة اتصل بى رءوف أسعد يخبرنى أن أكون فى المطار للسفر الساعة أربعة والنصف، وصلت المطار ووجدت القذافى وأعضاء الوفد ثم انصرفوا وبقى معى أنا وشعراوى وقال لى :

«الأخ أنور بيلح على الوحدة . . هل فيه من الأسباب الداخلية ضغط عليكم يحتم الوحدة . . الموضوع سوف يأخذ منا جهد كبير لإقناع الإخوان بالاتحاد مع البعث ، وأنا محرج لأن أنور يهددنى أنه سيتم الوحدة مع سوريا وأظهر أنا أننى انفصالى لكنى أريد أن تتم الخطوات بتأن وأرجوكم إقناع الرئيس بذلك !!»

ثم قال أيضا: « أنا غير موافق على الاجتماعات المغلقة لأنها تحرجنى ولا أستطيع الكلام بصراحة حيث مع وجود الوفد ومشاركتها تكون الصورة أوضح».

وصلنا بنى غازى وقالوا نطلع الاجتماع والقذافى همس وقال اطلعوا معانا . . وطلعنا وحضرنا الاجتماع الموسع الذى بدأ بعرض من الرئيس أنور للموقف العربى ومخطط الإمبريالية والموقف الخطير الذى تتعرض له سوريا وتحدث إلى أعضاء مجلس الثورة الليبى بأنهم الأمل ويجب أن يأخذوا القرار وتحدث عن الاجتماعات الرباعية التى لم تصل إلى نتيجة ثم أتخذ قرارا فى الساعة الرابعة صباحا بعودة الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا وأنه قد ينام بعد ذلك .

لم يعلق الرئيس حافظ الأسد .

وقال العقيد القذافى : إن أمامنا مشروعان ، واحد مصرى ، وواحد سورى . . . فاعترض الأسد بأن المشروع المصرى غير مفصل .

وانحصرت الخلافات فى نقطتين القوات المسلحة . . التنقلات والقيادة والسيطرة . . ثم حزب البعث والجبهة .

وقال حافظ الأسد : أنا بعثي . . وما فيش غير حزب البعث .

وتأزم الموقف وانفض الاجتماع . واتفقت مع حسين الشافعي ورحنا للرئيس أنور وأخطرته بصورة كاملة عن موقف القذافي وما قاله لي في المطار وسألته : لماذا نخسر ليبيا – ولماذا لا نعود إلى اقتراحنا بأن يحصل إعلان ونضع أسسا عامة لقيام دولة الاتحاد ولا نضع تاريخا معينا لذلك ووافق الرئيس السادات فيما عدا التاريخ . . . وفعلا دخلنا الجلسة وقال الرئيس السادات إن على أعضاء مجلس الثورة الليبي أن يأخذوا قرارهم بحرية ولكن إذا لم يوافقوا فإنه قد اتخذ قراره بعودة الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا .

حضر إلى غرفتي عبد المنعم الهوني وحضر جزءاً من المناقشة حسين الشافعي وأخطرني أنهم غير موافقين على الاتحاد مع سوريا .

ويوم الجمعة عقدنا اجتماعا مع الليبيين سألوني لماذا تريدوننا نتحد مع حزب البعث . . إن تلهفكم على الوحدة هو الذي جعلهم يفرضون شروطا . . هل هناك فائدة من هذا الاتحاد للمعركة ؟ قلت لهم إن قيام أي وحدة أو اتحاد دعامتان لا يمكن أن يقوم بدونهما، حزب واحد يجمع دول الاتحاد . . قوة عسكرية تحركها السلطة الفيدرالية . . . أما والوضع العربي لا يسمح فرأيي أن نبدأ بإعلان دولة الاتحاد ونضع خطوطا أساسية ثم لجانا تعمل ولا تعلن تاريخا محددا لقيامها . . ولم يقبل القذافي . . . ثم وافقوا واعترض الرئيس أنور السادات على التاريخ .

وعقد اجتماع للوفود الثلاثة ونوقش أمر حزب البعث فأصر حافظ الأسد على رأيه قائلا : وإذا كانت هناك حساسيات فلا محل للإسراع ولنؤجل الموضوع شهرا تحصل خلالها لقاءات بين التنظيمات السياسية .

فقال الرئيس السادات : هذا وضع شروط . .

فاقترحت نصف ساعة تلتقي فيها الوفود . .

وقال حافظ الأسد : يا تقبلوني كدا أنا يا بلاش !!

ودخلنا غرفة الرئيس السادات . . وقلنا له بعد الذي حدث لا يمكن أن تقبل الاتحاد .

فانفعل عليّ وقال : لا تأخذ الأمور بهذا الشكل . . . انتظر شوية . فقلت له إحنا من إمتى بنجري وراء الوحدة ، طول عمرنا هي اللي بتجري ورانا . . وإحنا النهاردة بنحرج الليبيين وبنجري وراء السوريين .

بناء على ذلك قرر الرئيس أنور أن نسافر ، وأرسلت الحقائب إلى المطار وبقينا في الصالون مع الليبيين وبدأ الحديث :

فقال القذافى : «وماذا بعد ؟! لو بيننا وبين مصر نوقع على بياض . . . لكن مع السوريين أبدا !!»

قال الرئيس أنور يبقى شكلها وحش . . يخرج نميرى ثم الأسد . . يحسن نؤجل الموضوع لفترة وبعدها نتكلم على الاتحاد . ثم اجتمع الرئيس السادات مع الأسد وانضم إليهما معمر ، وقالوا نطلع الاجتماع وقلت للسادات أنا غير موافق بعد الذى حدث . . .

فرد : ولكن أنا وافقت . .

فقلت له : نقعد خمس دقائق نتناقش قبل الجلسة فقال : أنا عاوز الإعلان بس !!! وإنشاء الله ما حاجة تتنفذ.

فقلت له : برضه أنا غير موافق . .

فقال : إنت حـــر ! !

وقال الهونى إن قرار مجلس الثورة الليبى أنه غير موافق على الاتحاد فتدخل القذافى قائلا : إن هذا القرار سيحرج السيد أنور ويحرج مصر بعد أن عقد الاجتماع فى القاهرة وفشل وجاءنا إلى عندنا . .

إننى أضع بعض التساؤلات :

هل نحن فعلا محتاجون لهذه الوحدة وفورا ، خاصة ونحن على أبواب معركة تحتاج إلى كل دقيقة وكل جهد؟

لماذا ندخل مشاكل الوحدة على مشاكل المعركة فى نفس الوقت ؟

هل الوضع السورى سيختلف فى ظل الاتحاد عنه الآن ؟ لا أعتقد لسبب بسيط أن الالتزام مصدره القيادة؟

ماذا لو أصدر فوزى - يقصد الفريق فوزى - أمراً إلى طلاس - العماد مصطفى طلاس - ولم ينفذه وقال له لابد من موافقة حزب البعث ؟ . . .

ماذا لو ضرب الملك حسين سوريا وطلب الأسد معاونة ؟ ماذا سأفعل ؟ هل سأرسل له جيوشا وهو أمر غير ممكن ؟ . . .

ثم إذا كنا نخشى على سوريا من المؤامرات فحافظ الأسد نفسه قال إنه قوى ومسيطر وعنده عشرة آلاف بعثى فى الجيش .

إنه قد يترتب على الاتحاد أن يعوق ما هو أهم وهو تحرير الأرض . . .

بالنسبة للشكل أيضا قال علي صبري : إن الموضوع الذي يعد له من يناير الماضي على الأقل ، كان لابد نتبادل فيه الرأي بدلاً من هذا الموقف . . . نوقع على إقامة دولة اتحاد ثم بعد التوقيع نناقش الموضوع ، أمامي قرار مجلس الأمن القومي بعدم إقامة هذه الوحدة ، فكيف ؟ ولماذا نغير منفردين هذا القرار ؟ !

حاول الدكتور محمود فوزي تأجيل الاجتماع يومين للمناقشة ، لكن الرئيس السادات أصر على أن يستمع لكل الآراء .

بعد أن انتهى السيد علي صبري من حديثه تكلم السيد عبد المحسن أبو النور وقال :

«يا ريس . . إحنا تعودنا على الصراحة وقد سمعنا رأيك ، ورأى علي صبري وكنت أتمنى أن يكون اجتماعنا قبل توقيع الاتفاق ، إحنا بيننا وبين سوريا اتفاقية عسكرية قد تكون أحسن من الميثاق العسكري الخاص باتحاد الجمهوريات العربية ، إننا بذلك نكون قد حولنا أنظار الجماهير إلى موضوع فرعي» .

فقاطعه الرئيس السادات متسائلاً بحدة : «أنت يا محسن معارض و لا موافق؟»

فأجاب أبو النور : «معارض وأقترح التعديل»

وقال السيد حسين الشافعي بعد ذلك: « إن ما ذكره الأخ علي صبري ليس بجديد لأني سمعته منه شخصيا ، وهو رافض للأسلوب ولم أرد أن أسأل أليس الرئيس جمال عبد الناصر هو الذي وقع ميثاق طرابلس وكان في طريقه لاتخاذ هذه الخطوة»

واشتعل الجو وساد التوتر في القاعة ، وكنت أرى المنظر العام من نافذة زجاجية كانت تطل علي المجتمعين و أنا أسجل الجلسة . . .

بدأ الرئيس السادات يطلب من الأعضاء أن يعلنوا رأيهم بنعم أو بلا في مشروع الاتحاد .

وحاول الدكتور محمود فوزي أن يدفع بأسلوب هادئ للتأجيل ، كما حاول السيد شعراوي جمعة تهدئة الموقف بالرغم أنه ليس عضوا باللجنة ، إلا أن الرئيس السادات أصر بعناد على استكمال التصويت لدرجة أنه وجه نفس السؤال لشعراوي جمعة في إطار تحديد المواقف من كل الحاضرين ، ولكن شعراوي قال له أنا لست عضوا وليس لي حق التصويت أو حتى الكلام إلا إذا طلب الرئيس مني أن أعلق أو أوضح غموضاً في أحد المواقف ، ولكن الرئيس السادات ألح وأصر وكأنه لم يسمع أو يرى من يسأل ومن يجيب، فما كان من شعراوي جمعة إلا أن قال له : وأنا مش موافق» .

كانت النتيجة هي رفض جميع الحاضرين - على صبرى - عبد المحسن أبو النور - محمد لبيب شقير - ضياء الدين داود - بالإضافة إلى شعراوى جمعة .

ووافق كل من الرئيس السادات والسيد حسين الشافعى ود. محمود فوزى .

وتغيب عن حضور الجلسة الدكتور كمال رمزى استينو لسفره للخارج .

أعلن الرئيس السادات بعدها أنه سيدعو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى للاجتماع لمناقشة الموضوع وكان يدرك بلا شك صعوبة الحصول على موافقتها فأغلب أعضائها لا يتفقون مع سياسته وأسلوبه ، وجرت محاولات عديدة من أطراف متعددة لتأجيل اجتماع اللجنة المركزية لكنها لم تفلح أمام إصرار الرئيس السادات .

فى نفس ليلة هذا الاجتماع للجنة العليا طلبنى الرئيس السادات فى التليفون وقال لى: « أنا زعلان من شعراوى لأنه أخذ هذا الموقف» .

فقلت له :» يافندم سيادتك أحرجت شعراوى لسببين ، الأول أنه ليس عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا، والسبب الثانى أن شعراوى حاول إيجاد مخرج بأى وسيلة . . وسيادتك رفضت ولم تسمح بأن يقول كل عضو رأيه ولو كان مخالفا لما تريد أن تصل إليه من نتائج . . . ثم - ويبدو أنى أخطأت - بدأت أتحدث معه عن السوابق وعما كان يجرى عليه أسلوب العمل فى الحالات المماثلة أمام الرئيس جمال عبد الناصر والتوجيهات التى كنا نتلقاها شعراوى وأنا لعمل الترتيبات التى تسبق انعقاد مثل هذه اللقاءات . . . وأعنى بها الاستفادة من المشاورات والاتصالات الجانبية (Lobbying) .

ثم حدث اتصال بعد ذلك بين الرئيس و شعراوى جمعة وحسب علمى فقد تم تصفية سوء التفاهم هذا، على الأقل وقتيا ، وعدت أطلب الرئيس تليفونيا واستأذنته أن أتوجه أنا وشعراوى لمقابلته فى القناطر فى اليوم التالى ، وكان الهدف هو منع وقوع أية مضاعفات فى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى مثل تسوية آثار ما حدث فى اللجنة التنفيذية العليا ، لكن الرئيس أفهمنى أنه سيأخذ راحة يوم أو يومين - وكان فى اتصاله بشعراوى جمعة قد أعطاه بيانا بتحديد الاجتماعات المقبلة للجنة المركزية ومجلس الوزراء ومجلس الأمة .

بعد تفكير ، رأيت مع شعراوى جمعة أن نذهب للرئيس فى منزله بدون موعد وفعلا ذهبنا واستمر لقاؤنا معه حوالى ثلاث ساعات وكان ذلك قبل موعد انعقاد اللجنة المركزية بثمان وأربعين ساعة وحاولنا أن نتحدث معه لإيجاد مخرج للأزمة الناجمة عن مناقشات اللجنة التنفيذية العليا قبل أن تمتد إلى اللجنة المركزية ، وخصوصا أن ما حدث

فى اللجنة التنفيذية العليا قد بدأ يتسرب . وأن من المصلحة العامة الوطنية والقومية أيضا تفادى زيادة الانشقاق واقترحنا مثلا عقد اجتماع آخر للجنة التنفيذية العليا بهدف الوصول إلى حل للأزمة بصورة مرضية - بمعنى آخر كنا نسعى للوصول إلى نوع من الحلول الوسط تفاديا لازدياد الهوة فى العلاقات على مستوى القيادة الجماعية للبلاد . . .

لكن الرئيس السادات أصر على رأيه بشأن تحديد المواقف بها فى ذلك اللجنة المركزية، واتفقنا أن نعود إليه فى المساء ومعنا عبد المحسن أبو النور لبذل محاولة أخرى للوصول إلى حل معقول ، وتكررت الجلسة مرة أخرى بحضور عبد المحسن أبو النور واستمرت حوالى أربع ساعات وانتهت إلى نفس النتيجة السلبية . . .

فى هذه الفترة بدأت الشائعات تنتشر عن وجود مراكز قوى فى البلد . . وأن سامى شرف سيعفى من منصبه ويعين بدلا منه محمد عبد السلام الزيات، اللصيق الصلة بالرئيس السادات . . وانتقل الحديث إلى القوات المسلحة . .

وقمت بإبلاغ الرئيس بكل ما بلغنى وأبديت تخوفى من تأثير ذلك على معنويات القوات المسلحة ، لأن ذلك سيعطى انطباعاً بأنها بدأت تلتفت إلى الوراء . وبدأت أشعر بحالة نفسية سيئة ، وأخذت ألوم نفسى لأننى لم أترك الحياة العامة بعد ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

جرت اتصالات كثيرة وكنا نحرص دائما على صد كل من يعمل على توسيع عنصر الإثارة وتوسيع شقة الخلاف ، وجرت محاولات من أعضاء اللجنة المركزية أنفسهم لتأجيل اجتماعها تفاديا للمضاعفات بعد أن بلغهم ما حدث فى اللجنة التنفيذية العليا، وكنت أستشعر أننا مقبلون على صدام سيوصلنا لنقطة اللا عودة ، وكنا شعراوى وأنا مقتنعين بفكرة التأجيل ، وكان يشاركنا الرأى كل من د.لبيب شقير و السيد ضياء الدين داود علاوة على السيد عبد المحسن أبو النور طبعا، كما كنا نستنير برأى وزير الخارجية ، محمود رياض ، لكن كل هذه المحاولات لم تفلح وعقد اجتماع اللجنة المركزية وحضرته بصفتى عضوا فيها . . .

فى بداية الاجتماع تحدث الرئيس السادات وشرح الموقف والتطورات من وجهة نظره والتى انتهت بتوقيع اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية و لم يشر إلى وجهات النظر الأخرى ثم هاجم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا واتهمهم بأنهم لم يبحثوا الاتفاقية وإنما وقفوا عند الشكليات وتفادى القول بأنه انفرد أو بدأ فى اتباع سياسة الانفراد فى اتخاذ القرارات المصيرية وحده أو بالتشاور مع واحد أو اثنين فقط ، وهنا بالذات أعنى السيد محمد حسنين هيكل والدكتور محمود فوزى . . وسمى هذا الموقف من باقى قيادات البلد المنتخبين بأنهم اهتموا بالشكل !

ثم أشار إلى أنه قد حدث اختلاف بشأنها فى اللجنة التنفيذية العليا دون إشارة إلى تصويت ومعارضة الأغلبية للاتفاق بصورته وتوقيته .

كان السيد على صبرى قد وعد ، إزاء سيادة الرأى بالإصرار على التأجيل ، ألا يتكلم تفاديا لأى مضاعفات إلا أنه عند دخولنا القاعة علم من عبد المحسن أبو النور أن الرئيس السادات قابل السفير السوفيتى وأبلغه أنه قرر إقالة على صبرى ومن ثم أصر على الحديث وطرح وجهة نظره أمام اللجنة المركزية ، وبعد ما تحدث الرئيس طلب الكلمة فرد عليه الرئيس السادات بأنه من الأفضل أن يترك الأمر لأعضاء اللجنة المركزية .

وطالب بعض الأعضاء معرفة ما حدث فى اللجنة العليا ، فأصر على صبرى على التحدث وطالب بعض الأعضاء بالاستماع إليه.

فقام د. أحمد السيد درويش ، وأثار نقطة نظام . . وأخذ الرأى وكانت نتيجة التصويت أن يتحدث على صبرى

وتحدث السيد على صبرى فقسم حديثه إلى قسمين :

الأول خاص بالأسلوب ، ويعنى به الانفراد بالحكم وإغفال المؤسسات ، ووضح هذه النقطة بشكل مثير و هادئ . .

والثانى خاص بالموضوع وهو أسباب معارضته للاتفاقية وأخذ يسرد الملابسات بتفصيل مثير وكان الأعضاء لأول مرة يستمعون مثل تلك الصورة المفصلة والأحداث وخاصة حديث العقيد معمر القذافى والخلاف مع سوريا وأسلوب المباحثات والأحاديث الجانبية مع الوفود واجتماع مجلس الثورة الليبى ومناقشته الموضوع ورأيه فيها ثم تعثر المباحثات والوصول الفجائى لحل وسط كان أهمه التوفيق بين إصرار الرئيس الأسد على أن ينص على الاتفاق مع حزب البعث وإصرار ليبيا على أن تكون الاتفاقية مع الحكومة السورية ثم كان الحل الوسط بالنص على عرض الاتفاقية للتصديق على حزب البعث فى سوريا ومجلس الثورة فى ليبيا واللجنتين التنفيذية والمركزية للاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة فى مصر.

أثناء حديث على صبرى قاطعه الرئيس السادات محاولا منعه من الاسترسال إلا أنه استمر و قال إنه سبق أن أعترض على هذا المشروع داخل اللجنة التنفيذية العليا وأن اعتراضه قائم على الشكل والموضوع وذكر أنه رغم أنه عضو اللجنة التنفيذية العليا فإنه كان يعرف أخبار الاجتماعات والمباحثات من الراديو ، وأنه بعد سفر الرئيس نميرى من القاهرة واصل الرؤساء الثلاثة مباحثاتهم إلى أن قام موظف فى رياسة الجمهورية بإخطاره بأن يكون متواجدا بعد ساعة فى مطار القاهرة .

طلب الدكتور أحمد السيد درويش نقطة نظام واعترض على كلمة على صبرى طالبا أخذ رأى اللجنة فقام الرئيس السادات بطرح الأمر على اللجنة وأخذ الرأى على منع على صبرى من الاستمرار فى الحديث بالصورة التى كان يتبعها فإذا به يفاجأ بأن اللجنة كلها فيما عدا أربعة أعضاء هم سيد مرعى وأحمد السيد درويش ومصطفى أبو زيد فهمى ومحمد حسنين هيكل ، توافق على استمراره ورفض الاعتراض .

وأخذ السيد حسين الشافعى الكلمة وبدأ بقوله إن العبرة بالمقاصد والنوايا وعارض من أسماهم بالمتشككين فى حزب البعث ثم بدأ يدافع عن حزب البعث السورى ، وقال ما معناه أن الجمهورية العربية المتحدة هى التى بدأت بالعداء لحزب البعث بنشرها محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية التى بحث أمرها فى إبريل ٩٦٣ وأن القاهرة هى التى بدأت بعداوة حزب البعث فى عام ١٩٥٨ .

وقد ترجم بعض الأعضاء هذا الكلام على أنه مساس بالرئيس جمال عبد الناصر فحدثت همهمة فى القاعة واعتراضات جانبية بأن هذا كلام غير مقبول وليس هناك أى مبرر لإثارته فى هذه القاعة . . .

و قاطعه السيد ضياء الدين داود وتحدث بعنف معارضا وجهة نظر السيد حسين الشافعى ، وقال له إنك بكلامك هذا تهاجم الرئيس جمال عبد الناصر ولم تمض شهور على وفاته إذ هو الذى كان طرفا أصيلا فى الحوار مع البعث وهو الذى حمل عليه وقتها ونشر محاضر المباحثات معه والانتقاد بهذا الشكل غير مقبول وثار حسين الشافعى ووقع احتداد بينهما .

وأعطيت الكلمة للسيد ضياء الدين داود فقال أنه كان يتوقع أن يعرض الرئيس مختلف وجهات النظر ثم يعرض قرار الأغلبية فى اللجنة التنفيذية العليا وهذا هو الموقف الديموقراطى كما أنه قد وصف كلامنا بأنه متعلق بالشكليات ولم يناقش الاتفاقية موضوعيا . وأعاد وجهة نظره التى أبداها فى اللجنة العليا وما إذا كانت شكلية أم موضوعية لقد استفز تساؤلى الرئيس : هل هى وحدة رؤساء الدول المشتركة فى الاتفاقية أم وحدة شعوب . . وإذا كانت وحدة شعوب فأين هى من هذه الاتفاقية وما موقفها وهل هى مستعدة للوحدة وفى ظروف مواتية لها لتقبلها وتحتضنها وتحميها أم العكس بما يحتمل معه الانقضاض عليها وضربها وأكد أننا دعاة وحدة ونعيش على أمل تحقيقها وأننا كمؤمنين بفكر الرئيس جمال عبد الناصر وبالميثاق نؤمن بالوحدة بلا حدود ولكن لا نغامر ولا نقامر ولا نسطر وحدة على الورق ولابد أن نستفيد من التجارب السابقة

ونعى دروس التاريخ ولا ينبغى أن نفرض وحدة على الناس بل وحدة يسعوا هم إليها . ولا يجب أن نفتح باب جديد لمعركة تشغلنا عن معركة استرداد الأرض .

تكلم بعد ذلك د. مصطفى أبو زيد فهمى أستاذ الحقوق وبالرغم من محاولته الانحياز للسادات إلا أنه لم يستطع أن يكتم عيوب الاتفاقية وتعرض للخلافات فى المصطلحات والتباين بين الوحدة والاتحاد وكان مصطفى أبو زيد عضوا فى التنظيم الطليعى من جامعة الإسكندرية . . ومعار لجامعة بيروت العربية .

تلقف الرئيس السادات آراء مصطفى أبو زيد باعتبارها مخرجا من ورطة ألمت به وبعد مناقشات اتفق على تشكيل لجنة مراجعة وإعادة صياغة للاتفاقية والعرض على اللجنة المركزية فى اجتماع آخر .

وفعلا تمت التعديلات على بعض بنود الاتفاقية خاصة البند المتعلق بالتصويت الذى اشترط فيه أن يتم بالإجماع بدلا من الأغلبية التى كان يراه السوريون والليبيون ، ومن ثم مرت وقائع الجلسة الثانية سريعة ووافق الكل على الاتفاقية بعد التعديلات .

واجتمع مجلس الوزراء فى نفس اليوم وأقرها أيضا كما أحالها إلى مجلس الأمة لنظرها مساء نفس اليوم .

خلال فترة الاستراحة جاء السيد محمد حسنين هيكل ومعه بعض الأوراق قال إنها مشروعات للوحدة كانت معدة من عهد الرئيس جمال عبد الناصر واتفق على تشكيل لجنة لتلقى المقترحات برئاسة عبد المحسن أبو النور وعضوية الدكتور محمد حافظ غانم ومحمد عبد السلام الزيات ود. جابر جاد عبد الرحمن وأحمد الخواجة ومصطفى أبو زيد وانتهى الاجتماع .

عقد اجتماع فى منزل الرئيس السادات بالجيزة ضم أعضاء هذه اللجنة إضافة إلى السادة محمود رياض وشعراوى جمعة وسامى شرف وعرضت التعديلات التى تم إقرارها من اللجنة واللجنة المركزية وكلف سامى شرف بالسفر إلى طرابلس ودمشق لإطلاع الرئيسين السورى والليبى على التعديلات فاقترحت أن يصاحبنى فى هذه المهمة د.حافظ غانم ومحمد عبد السلام الزيات .

وقد وافقت ليبيا على التعديلات ، لكن الرئيس حافظ الأسد بعد اجتماعنا به وأعضاء قيادة حزب البعث لساعة متأخرة من الليل قال لى : نحن نحتاج إلى مهلة لكى نعرض التعديلات على القيادة القطرية للحزب وأضاف أعتبر ٨٠٪ موافقين وسأخطركم بالقرار النهائى برقيا .

(هذه البرقية لم تصل القاهرة حتى يوم ١٣ مايو ١٩٧١)

وعدت إلى القاهرة و أبلغت نتيجة الزيارتين للرئيس السادات وتمت موافقة مجلس الأمة بعد ذلك ولكن بعد مناورة حاول الرئيس السادات أن يقوم بها من بعض الأعضاء لكنها لم يكتب لها النجاح حيث كان يريد باختصار تكتيل مجلس الأمة فى مواجهة اللجنتين العليا والمركزية إلا أنه وجد أنه سيواجه فى نفس الوقت كلاً من مجلس الوزراء والدكتور محمود فوزى بالتحديد وعلى الجانب الآخر سيواجه الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة ،الذى هدد بالاستقالة أيضا كالدكتور محمود فوزى ، فيما لو أصر الرئيس السادات على عرض مشروع الاتفاق كما كان قبل التعديل وطبعا فى هذا الإجراء إهدار لموافقة مجلس الوزراء الذى سبق أن وافق عليها بعد التعديل .

بدأت بعد ذلك الترتيبات للاحتفال بعيد العمال ، وأذكر أنه فى يوم ٢٩ إبريل ١٩٧١ كنت متوجها بالصدفة لمكتب شعراوى جمعة فى الاتحاد الاشتراكى وكان موجودا معه كل من السيدين عبد المجيد فريد أمين القاهرة وعبد اللطيف بلطية وآخرون وفهمت من الحوار الدائر بينهم أن عدد العمال الحاضرين للاحتفال سينقص إلى النصف فأبديت مع شعراوى جمعة اعتراضنا على هذه الفكرة ولم أتبين من هو صاحبها أساسا لكننا عارضناها وطلبنا أن تتولى أمانة القاهرة مسئولية الاتفاق مع اتحاد العمال ، وعقد الحفل بالفعل وفى خطاب الرئيس السادات الموجه للعمال بهذه المناسبة وردت عبارات لم تكن مدرجة فى أصل الخطاب الذى كتب فى مكتبى ، حيث تعرض الرئيس إلى من أسماهم مراكز القوى والإرهاب الفكرى ، وعندما تعرض لهذه الكلمات لاحظت أن محمود الجيار وكان حاضرا يستمع للخطاب ينظر إلى أنا وشعراوى بنظرات يبدو منها الشماتة كما كان يبالغ فى التصفيق بأسلوب مفتعل ، و نفس الشيء لاحظناه على مجموعة معينة كانت قد بدأت تقترب من الرئيس السادات فى هذه الفترة وكانت تشمل مجموعة معينة من الضباط الأحرار و أعضاء معينين من مجلس الأمة من محافظات المنوفية والبحيرة وأسيوط والمنيا وبنى سويف وقنا .

لقد أحدث هذا الخطاب ردود فعل سلبية بين قواعد الاتحاد الاشتراكى وظهر شعور عام بأنه هناك اتجاه لحل الاتحاد الاشتراكى وإجراء انتخابات جديدة مما أثار القلق لدى بعض الذين يخشون فقد مواقعهم . . ووصلت معلومات بأنه يجرى عقد اجتماعات فى بعض الوحدات تسودها العصبية والانفعال خاصة فى أوساط الشباب وبدأت هذه الانفعالات تتطور إلى نوع من التطاول على الرئيس السادات وقمت بإبلاغه بها ساعيا قدر الطاقة ودون تجاوز أمانة العرض إلى تجنب استثارته - وقد أمر الرئيس بإحالة الأوراق التى عرضت عليه للتحقيق مرة بواسطة عبد المحسن أبو النور.

ومرة أخرى بواسطة شعراوى جمعة ، كما جرى التحقيق مع بعض هذه العناصر بواسطة أمانة القاهرة وكان الرئيس لا يرتاح نفسيا لأمانة الاتحاد الاشتراكى لمحافظة القاهرة .

مرة أخرى صعدت مسألة الاتحاد الاشتراكى إلى سطح الأحداث ففى الثانى من مايو ١٩٧١ اجتمع الرئيس السادات مع شعراوى جمعة وتحدث معه عن مستقبل الاتحاد الاشتراكى واقترح الرئيس إجراء انتخابات جديدة لكل مستويات التنظيم ورد شعراوى بأن قانون الاتحاد الاشتراكى وبيان ٣٠ مارس يمنعان إجراء انتخابات جديدة فالقانون ينص على أن مدة عضوية المؤتمر القومى العام هى ست سنوات ونفس النص يسرى على اللجنة المركزية ، ولكن الرئيس طلب من شعراوى دراسة الموضوع معى ثم نقوم بعرض نتيجة الدراسة عليه وفى نهاية المقابلة أبلغ الرئيس شعراوى جمعة بنيته إقالة على صبرى ، وعقب شعراوى بأن إقالة على صبرى فى هذا الوقت مع ظروف زيارة وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز قد تفسر على أنها عربون ولو تمت بعد الزيارة فقد تفسر على أنها ثمنا للزيارة .

وفى نفس المقابلة تحدث شعراوى جمعة مع الرئيس السادات عن لجنة تخليد تراث الرئيس جمال عبد الناصر وطلب منه الرئيس أن يعلن بأن الرئيس أمر بتشكيل لجنة لتراث الزعيم الخالد جمال عبد الناصر برئاسته وعضوية الدكتور محمود فوزى وشعراوى جمعة مقررا لها ولم يرد الرئيس السادات على استفسار شعراوى عن عدم عضوية سامى شرف لهذه اللجنة ، إلا أن الرئيس السادات أضاف أنه اختار حسين الشافعى ليكون مسئولا عن عملية اتحاد الجمهوريات العربية .

كان على صبرى يكثف من اتصالاته وتعليقاته فى الفترة الأخيرة منذ انعقاد اللجنة المركزية أنه الوحيد القادر على أن يتحدث بجرأة وصراحة وأخذ يكيل عبارات التجريح للسادات وكان من بين ما ردد فى هذه الأحاديث والاتصالات عبارة « هى البلد مافيهاش رجالة ؟!»

وطبعا كان يمكن فهم هذه العبارة على أكثر من معنى وبأكثر من مدلول ودللت على أن معارضته للرئيس ولاتفاقية الاتحاد بالذات تخرج عن حدود الموضوعية .

فى اليوم الثانى من مايو ١٩٧١ وحوالى الساعة السادسة مساء اتصل الرئيس السادات بى تليفونيا ، وأمر بإعداد قرار بإقالة على صبرى ، وقد حاولت إقناعه بأن التوقيت غير مناسب لإصدار هذا القرار ، كما ناقشته فى أن يكون القرار - فى حالة إصراره على صدوره

ـ هو قبول استقالة وليس إقالة، ولكنه رفض فأعددت القرار وأرسلته للرئيس لتوقيعه كما قمت بتنفيذ تعليماته بإبلاغ السيد على صبرى بالقرار تليفونيا ، وكان رد فعله أن قال لى» أنا كنت متوقع هذا القرار» ولكنه كان منفعلا طبعا وقد حاولت أن أجامله فى مثل هذا الظرف بقدر الإمكان وكان بجوارى فى مكتبى أثناء هذا الحديث كل من الفريق فوزى و السيد شعراوى جمعة الذين تكلما مع السيد على صبرى يحاولان تهدئة الموقف مرددان أن عليه أن يهدأ وأن الأمور يمكن تسويتها والمهم أننا نركز على الإعداد للمعركة.

أما بالنسبة لموضوع الاتحاد الاشتراكى فقد كلف شعراوى المستشار على كامل المستشار القانونى للاتحاد الاشتراكى لإعداد دراسة عن الموقف القانونى لهذا الإجراء وكان مقررا أن نقدم الدراسة التى طلبها الرئيس وما نتوصل إليه من نتائج يوم ١٣ مايو ١٩٧١ وفى خلال هذه الفترة علمت من شعراوى جمعة أن السيد محمد حسنين هيكل اتصل به وتحدث معه بشأن الأوضاع الداخلية وأنه – أى محمد حسنين هيكل – يرى أنها منهارة ولازم تتمسك البلد وأن من رأيه أن شعراوى يجب أن يتولى رئاسة الوزارة . . وطلب منه معرفة رأيه ؟ فقال له سيبنى أفكر .

الحقيقة حزنت بل وتألمت كما تألم شعراوى من هذا الحديث ، وكان تعليقنا هو: « بقى محمد حسنين هيكل هو اللى بيعرض تولى رئاسة الوزارة !! وإذا كان هذا العرض بتكليف من الرئيس السادات فكان أولى به أن يقوم هو بعرض رئاسة الوزارة على شعراوى فهو وحده صاحب الحق فى ذلك .

أخذت ردود الفعل تتصاعد فى دوائر الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى فى صورة حوارات ومناقشات تتناول بالتطاول والتجريح موقف الرئيس السادات ، وفى أحد الأيام اتصل بى فوزى عبد الحافظ السكرتير الخاص للرئيس الرئيس السادات مستفسرا عن مكان شعراوى جمعة فأخبرته بمكانه ، وبعدها اتصل شعراوى ليخبرنى أن فوزى عبد الحافظ تلقى أخبارا من حسين الشافعى تفيد بوجود منشورات تتضمن اتجاهات معادية للسادات ويجرى توزيعها ، ولم يكن لدى معلومات عن هذه المنشورات ، وفى اليوم التالى حضر شعراوى إلى مكتبى وأطلعنى على صورة خطاب مكتوب بخط اليد وموجه لأعضاء مجلس الأمة يحوى نداء لهم للتمسك بناصر يتهم وفى نفس اليوم وصل إلى مكتبى مجموعة نسخ من هذا المنشور عن طريق مكتب الرقيب العام على البريد وقد قمت بإبلاغ شعراوى باعتبار أنه مكلف ببحث الموضوع كما أبلغت الرئيس السادات للعلم .

جرت محاولات مشابهة من جانب أعضاء التنظيم الطليعى حيث قام البعض بتوزيع منشورات مكتوبة على الآلة الكاتبة تتضمن عبارات ماسة بالرئيس السادات وقد أبلغته أيضا بهذا النشاط كما أخطرت شعراوى وأطلعته على النسخ التى وردت إلى لإجراء التحقيقات المطلوبة ولم يتبين لى مصدر هذه المنشورات أو ظروف توزيعها وإن كانت تعكس أجواء الانفعال والتوتر الذى كان سائدا فى أوساط الاتحاد الاشتراكى .

فى الثالث من مايو ١٩٧١ عقدت لجنة العمل المتفرعة من مجلس الأمن القومى اجتماعا فى مكتبى بالقصر الجمهورى بالقبة وكانت هذه اللجنة مشكلة من كل من السادة عبد المحسن أبو النور الأمين العام الاتحاد الاشتراكى العربى ومحمود رياض وزير الخارجية وشعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ومحمد فائق وزير الإعلام وسامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية وأحمد كامل رئيس المخابرات العامة ، وكانت هذه اللجنة تضم القيادات التنفيذية والسياسية بهدف مناقشة المسائل الهامة والحيوية على مستوى الدولة وإعداد التقديرات اللازمة بشأنها تمهيدا لعرضها على رئيس الجمهورية، كان هذا الاجتماع مخصصاً لمناقشة ورقة أعدها وزير الخارجية محمود رياض عن تطورات مبادرة روجرز، وبعد انتهاء المناقشة وإعداد الورقة فى صورتها النهائية أرسلتها للرئيس السادات .

بعد انتهاء الاجتماع دارت دردشة بين الحاضرين أثار خلالها شعراوى جمعة موضوع الحديث الذى دار بينه وبين الرئيس حول إقالة على صبرى ورده عليه وتخوفه من أن يربط البعض بين هذا القرار وبين زيارة وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكى للقاهرة، وكذلك موضوع إجراء انتخابات الاتحاد الاشتراكى وما دار بشأنها بين الرئيس وشعراوى ، وكان رأى الحاضرين بعدم وجود ضرورة لإجراء هذه الانتخابات فى التوقيت الراهن وقد عبر عن هذا الرأى صراحة كل من أحمد كامل وعبد المحسن أبو النور الذى تناول الموضوع بشىء من الحدة وأضاف بأنه ليس أمامنا سوى حلان إما تقديم استقالاتنا أو تقولوا للرئيس « قوم معانا » إلى حد القول بأنه لابد من مواجهة الرئيس السادات ومناقشته حتى يعدل عن هذا القرار ، وقد آثر الفريق فوزى عدم التدخل فى هذه المناقشة .

كذلك فقد أشار شعراوى جمعة فى هذه الدردشة موضوع لجنة التراث لتخليد ذكرى الرئيس جمال عبد الناصر ، واقتراحه إدراج اسمى ضمن أعضاء اللجنة وعدم رد الرئيس السادات على استفسار شعراوى جمعة عن عضوية سامى شرف فى هذه اللجنة ، ولكن

عندما ألح عليه شعراوى جمعة بالسؤال رد الرئيس عليه بأن سامى شرف يشتغل من «بطنك» و بلاش يظهر اسمه أحسن يقولوا مراكز القوى . . !!

وأذكر بخصوص هذا الموضوع أنه فى اتصال تليفونى لاحق مع الرئيس السادات فتحت معه هذا الموضوع وقلت له يومها : « أنا يافندم شخصية عامة ولا أعمل فى الظل.. ده أنا وزير وعضو مجلس الوزراء وأنا اللى عندى كل ما يتعلق بالرئيس وبالبلد كلها، وحكاية مراكز القوى إنما أطلق من قبل على من استغل وضعه لفرض وصاية أو رأى خارج الشرعية، وأنا لست من هؤلاء ، وبالرغم من أنى سألتزم بقرارك فى هذا الشأن إلا أنى مختلف فى الرؤية مع سيادتك !».

وأثناء انصرافنا بعد الاجتماع توقفنا قليلا بالقرب من سيارتى أنا وشعراوى وأحمد كامل وتحدثنا عن الموقف مجددا وتناولناه من كل الوجوه ، وكنت أشعر وقتها بحالة نفسية سيئة ويسيطر على تفكيرى ضرورة اعتزال العمل السياسى ، وكان من بين ما قاله أحمد كامل أنه كان فى زيارة للقوات المسلحة فى الجبهة وتولد لديه شعور بعدم الارتياح للوضع فى داخلها ، وأنه يشعر بالقلق مما سمعه من بعض الضباط الذين وجهوا انتقادات لبعض المسئولين والسياسيين وخاصة للفريق فوزى وشعراوى جمعة وسامى شرف . . واستطرد أحمد كامل قائلا : « إن الرأى العام فى القوات المسلحة يقول أن البلد يحكمها خمسة هم شعراوى جمعة وسامى شرف والفريق فوزى وعبد المحسن أبو النور ومحمد فائق إضافة إلى أحمد كامل » . وكان بذلك يعقب على كلام عبد المحسن أبو النور الذى فهم من كلامه أنه يسعى لإزاحة الرئيس السادات . . . واتفقنا نحن الثلاثة أن أبو النور لا يعنى استخدام القوة العسكرية أو العنف وذلك لسبب بسيط وهو أن الكل يعلم تمام العلم أن أحدا منا جميعا لم يدر بفكره أو بمخيلته أفكار انقلابية ، كما لم يجر أحد من الحاضرين اتصالا قبل أو بعد هذا الحديث لا بالقوات المسلحة ولا بأى من المؤسسات الفاعلة بما فيها الحرس الجمهورى ، وكان تحت قيادتى الفعلية أو المخابرات العامة . وإن كان شعراوى قد ورد فى كلامه أفكار حول ضرورة تشكيل مجلس رئاسة يضم أعضاء من اللجنة التنفيذية العليا ، إنما كان يقصد تفعيل و تكريس فكرة القيادة الجماعية . وكان أيضا لتفريغ التوتر والغضب الذين كنا نعانى منهما جميعا . ولم يطرأ على بالى أن يقوم شعراوى جمعة أو عبد المحسن أبو النور بالتحرك بواسطة القوات المسلحة ، لأننا متفقون من ناحية المبدأ على تفرغ القوات المسلحة لمعركة التحرير وعدم شغلها بأى حال ومهما كانت الظروف بأى واجبات أخرى سوى المعركة ، ومن ناحية أخرى لعلمى بأن كليهما ليس لديه صلات داخل القوات المسلحة وأضيف إلى ذلك أننى شخصيا سبق أن نبهت

اللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى خلال هذه الفترة أيضا ، بأن يلتزم اليقظة التامة والحذر خاصة وأن الحرس الجمهورى يعد قوة ضاربة يمكنها التصدى لأى تحرك مضاد وإفشاله .

خلال هذه الفترة التى أعقبت الحوار مع أحمد كامل و شعراوى ، عقدت عدة اجتماعات سواء لمجلس الوزراء أو لجنة الخطة ولجنة العمل اليومى ، كما كانت تجرى مناقشات خاصة مع الدكتور محمود فوزى وكان يشارك فيها عادة وزير الخارجية محمود رياض و شعراوى جمعة ، وإن كانت تنصب على مناقشة الموقف بشأن مبادرة روجرز، لكننى كنت ألاحظ أن الانتقادات التى تتسم بالعصبية والانفعال فى أوساط الاتحاد الاشتراكى ونفر قليل من الوزراء الذين كان يمكن اعتبارهم قريبين من معرفة الأوضاع الحساسة ومن ثم فقد فكرت فى محاولة امتصاص هذه الضغوط عن طريق عقد اجتماع لأمانة التنظيم الطليعى حتى لا يقدموا على تصرفات غير محسوبة وفعلا تم بالتنسيق مع شعراوى جمعة الذى دعى لعقد هذا الاجتماع يومى ١١ ، ١٢ مايو ١٩٧١ فى مقر الحكومة المركزية بمصر الجديدة (مقر الرئاسة حاليا) وهو نفس المكان الذى اعتدنا أن نعقد فيه اجتماعات التنظيم الطليعى من قبل بالإضافة لمقر آخر كان فى أحد الفيلات فى مواجهة نادى الجزيرة بالزمالك ، وقد شارك فى هذا الاجتماع معنا كل من سعد زايد مسئول شمال القاهرة وحلمى السعيد مسئول جنوب القاهرة ، ومحمد فائق مسئول غرب القاهرة والإعلام وأحمد شهيب عضو مجلس الأمة ومساعدى فى منطقة شرق القاهرة ، وأحمد كامل ، ومحمود أمين العالم عضو المكتب السياسى ، ومحمد عروق عضو المكتب السياسى ويوسف غزولى عضو الأمانة وقام بأعمال السكرتارية أسعد خليل ، ولم يحضر الاجتماع عبد المجيد فريد أمين القاهرة وكمال الحناوى عضو مجلس الأمة وعضوا الأمانة العامة .

افتتح السيد شعراوى جمعة الجلسة بالحديث عن الأوضاع العامة وركز على ضرورة إحكام السيطرة على التنظيم وتجنب حدوث أية خلخلة سواء داخل التنظيم الطليعى أو الاتحاد الاشتراكى ، وأشار إلى اقتراح الرئيس بإجراء انتخابات فى الاتحاد الاشتراكى وأوضح أن أحد الأهداف المهمة لعقد هذا الاجتماع هو التعرف على آراء قواعد التنظيم حتى يمكن بلورة صورة واضحة ينقلها للرئيس فى الاجتماع المقرر أن يعقده معه يوم ١٣ مايو ١٩٧١ . . .

وقد عكست الآراء التى طرحت حالة عدم الارتياح والقلق فى أوساط قواعد التنظيم الطليعى والأوساط الشعبية عامة ، وكان سعد زايد أكثر الحاضرين انفعالا لإيمانه بحتمية المعركة وضرورة التركيز على هذا الهدف دون غيره بالنسبة للعمل الداخلى، وحاول

شعراوى جمعة امتصاص حدته فاقترح تشكيل لجنة مصغرة لدراسة الموقف ووضع اقتراحات محددة ، وبالفعل تم تشكيل هذه اللجنة من أحمد شهيب ومحمود أمين العالم، وتوجهنا شعراوى وأنا بعد انتهاء الاجتماع إلى مكتب عبد المحسن أبو النور لوضع الترتيبات النهائية الخاصة باحتفال كان مقررا أن يحضره الرئيس السادات فى دمنهور والإسكندرية .

مكالمتان تليفونيتان من العقيد معمر القذافى ١٢ و١٣ مايو ١٩٧١

بعد إقالة على صبرى فى الثانى من مايو ١٩٧١ ، ومع تصاعد المواقف مع الرئيس السادات والمنظمات السياسية والقيادات المختلفة ومحاولات التهدئة من جانبنا وبالمقابل محولات التصعيد من جانب الرئيس السادات ومن كانوا يلوذون به، أو من كانوا يريدون اشتعال المواقف وإثارة الفرقة والوقيعة ، والأهم من كانوا يخططون إما لحسابهم (محمد حسنين هيكل) أو لحساب الرئيس السادات وضد تيار جمال عبد الناصر (الإخوان المسلمين وبعض من الضباط الأحرار الذين كان لهم دور فقدوه ثم أصبحوا يبحثون عن دور جديد وأخيرا السعودية ممثلة فى كمال أدهم ومن ورائه بلا شك المخابرات المركزية الأمريكية سواء علم الرئيس السادات أم لم يعلم) ـ وبدأت الأمور تتأزم بشكل يكاد يكون علنياً وكان فى نفس الوقت يتواجد عبد السلام جلود فى القاهرة بشكل يكاد يكون دائماً ، وطبعا كان ينقل الصورة وما يحدث فى القاهرة إلى العقيد معمر القذافى، وقد تكون الجلسة التى تمت فى منزل فتحى الديب فى نهاية الأسبوع الأول من شهر مايو ١٩٧١ فى منطقة المعادى وحضرها كل من شعراوى جمعة وعبد السلام جلود وفتحى الديب وسامى شرف والتى تبادلنا فيها الآراء وتناقشنا فى كل المسائل والمشاكل وبالذات موقف القيادة السياسية من معركة تحرير الأرض وكان تقدير جلود أن الرئيس السادات لن يحارب وكنا نحن نعتقد أننا قد حسمنا هذا الأمر وقد احتد جلود فى هذه الجلسة على شخصى أثناء المناقشة وقال :

« أنتم ولاد كلب ، لن تحاربوا !»

فقلت له : «انت اللى إبن ستين كلب . . . إحنا حا نحارب وسوف نسترد أرضنا العربية المحتلة».

أقول إنه فى ظل هذا الجو المشحون بالأحداث والخلافات استشعر العقيد معمر القذافى خطورة الأوضاع فى القاهرة وحرصا منه على وحدة الصف وتفادى الانشقاقات

فقد قام بالاتصال بي تليفونيا فى منزلى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء ١٢ مايو ١٩٧١ ، وقال لى :

« إيه اللى بيجرى عندكم يا سامى فى القاهرة . . أنا قلق عليكم . . » .

فقلت له : «اطمئن يا سيادة العقيد الأمور ما زالت قابلة للاحتواء ولم تصل بعد لمرحلة التخوف من الانفجار»

وفى اليوم التالى أى يوم ١٣ مايو ١٩٧١ أعاد العقيد القذافى الاتصال التليفونى مرة ثانية فى حوالى الساعة السادسة من بعد الظهر وقال لى الآتى :

« يا أخ سامى أنا حا أبعث طيارة خاصة الآن تبعثوا لى فيها بالأخوة اللى متضايقين . . و هو إيه الحكاية ؟ . . ييجوا عندى هنا كام يوم إلى أن تهدأ النفوس ونشوف كيف نعمل على حل المشاكل بحيث نتفادى شق الصف»

فقلت له : « والله يا سيادة العقيد أنا لسه جاى من عند الرئيس السادات ، وقد أقال شعراوى جمعة كمان .... »

وانقطع الخط التليفونى بعد ذلك مباشرة !!

وباقى الأحداث معروفة كما وردت فى مكان آخر من هذه الشهادة .

ملحوظة : كانت التعليمات المستديمة فى ذلك الوقت أن يتم تسجيل جميع المكالمات الهاتفية الصادرة من وإلى رئاسة الجمهورية بما فى ذلك مكالمات الرئيس أيضا وبين رؤساء الدول أو المسئولين فى الخارج، و المكالمات التى تمت بين العقيد القذافى وبينى سجلت فى حينه فى مكتب الراديو بمصلحة التليفونات و الذى كان يرأسه المهندس سمير وكذلك توجد نسخة منها ومن جميع المكالمات التى تمت مع الخارج أو العكس محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى .

فى اليوم التالى أى يوم ١٣ مايو ١٩٧١ توجهت إلى مكتبى فى القصر الجمهورى بالقبة ، وحوالى الساعة الثانية عشرة ظهرا اتصل بى فوزى عبد الحافظ ليبلغنى أن الرئيس يطلبنى للقائه فى منزله بالجيزة الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر نفس اليوم ، وكنت قد علمت قبل هذا الاتصال بنبأ استدعاء ممدوح سالم محافظ الإسكندرية سرا وعلى عجل، لمقابلة الرئيس السادات وفى مناقشة سريعة وتليفونية مع شعراوى جمعة استنتجنا أن الهدف من هذه المقابلة هو تعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية ، والذى ساعدنا فى هذا الاستنتاج أنى أبلغت بصفة سرية خاصة من أحد الضباط فى الجيزة (ر.د.) ، بأن الرئيس السادات طلب صيغة حلف اليمين للوزراء كما طلب حضور د. محمود فوزى إلى

الجيزة. ومن ناحية أخرى فإن تحركات المحافظين خارج محافظاتهم كانت لا تتم إلا بعد إخطاري وبالذات ممدوح سالم الذي كانت بيني وبينه علاقة خاصة جدا . ومن ناحية ثالثة استدعاء أحد المحافظين وبالذات ممدوح سالم عن غير طريقي ودون أن يتصل بي الرئيس كان موضع تعجب واستغراب وله مدلول معين !

قمت بالاتصال أيضا بالفريق فوزي وتحدثنا حول نفس الموضوع وقال لي أنه سينتظر مكالمة مني بعد انتهاء مقابلتي للرئيس . .

توجهت إلى منزل الرئيس السادات بالجيزة في الموعد المحدد وبدلا من أن أدخل إلى حيث يجلس الرئيس كما تعودت ، فقد طلب مني أحد ضباط السكرتارية أن أنتظر الرئيس في غرفة مكتبه الخاص ، وهذا يحدث للمرة الأولى في تعاملي مع الرئيس السادات ، فدخلت ، وسمعت ـ ولو أني في ذلك الوقت كذّبت أذني ـ صوت مفتاح يغلق الغرفة عليّ. وفي حوالي الثانية والربع فتح الباب ليدخل الرئيس محمد أنور السادات وكانت تقاطيع وجهه جادة وحاول أن يرسم ابتسامة مفتعلة لكنه لم يفلح لأنه دخل في الموضوع مباشرة وبدأ حديثه بسؤال محدد :

« يا سامي . . هو أنت بتربط نفسك بأشخاص أم بالمبادئ ؟»

ورديت : « سيادتك تعلم جيدا من هو سامي شرف . . . وما دام سيادتك بتسألني ميري فأنا سأرد على سيادتك رد ميري . . يا سيادة الرئيس أنا لا أرتبط إلا بالمبادئ ، ولا هدف لي إلا مصلحة بلدي مصر».

فاستطرد في الحديث متنقلا من موضوع لآخر . . حول أنه كان يضع صنوته دائما في جيب « المعلم» . . (يقصد الرئيس جمال عبد الناصر) ، وأنه أكبرني بالنسبة لرد فعلي في موضوع إقالة علي صبري ، على عكس ما كان يتوقع هو والمحيطون به من أمثال سيد مرعي ومحمد حسنين هيكل وبعض أعضاء مجلس الأمة وعلى رأسهم مصطفى كامل مراد (أحد الضباط الأحرار وخطيب السيدة جيهان صفوت رؤوف قبل أن ترتبط بمحمد أنور السادات) ، وعثمان أحمد عثمان ، وأثناء حديثه معي مد يده ليلتقط التفاحة اليتيمة التي بعثت بها إلى السيدة جيهان السادات بعد وصولي مباشرة مصحوبة برسالة شفوية منها نقلها لي أحد السفرجية (فؤاد) وهو يقدم لي الصينية والتفاحة والسكينة حيث قال :

« يافندم . . الهانم باعتة لسيادتك التفاحة دي علشان تعوض السكر»

باعتباري مريض سكر . .وبعد أن قام بالتهام التفاحة اعتدل في جلسته وشد أنفاسا عميقة من البايب وقال :

« سامى . . . أنا عايزك تبلغ شعراوى جمعة أنى قبلت استقالته !!»

فقلت : « ليه يافندم ؟ هو شعراوى بعث باستقالته لسيادتك والا إيه ؟»

فقال : « لأ . .» وسكت .

فقلت : « سيادتك تعرف إن شعراوى بيحبك وهو إنسان مخلص وهدفه دائما المصلحة العامة . . إيه بالضبط اللى خلاّك سيادتك تقول لى هذا القرار . . الحقيقة أحب أن أعرف ايه الغلط اللى عمله شعراوى علشان أبقى مقتنع وأنا بانفذ قرار سيادتك . . . هو أنا مش موضع ثقة سيادتك والا جد شىء ما اعرفوش ؟! الحقيقة يا فندم أنا مش فاهم إيه اللى بيحصل ده . . وليه القرارات المفاجئة اللى مش معروف لها سبب ؟ أرجو إن سيادتك توضح لى الصورة إذا سمحت ؟ !»

فقال : « شعراوى خان الأمانة !! . .»

ثم سكت للمرة الثانية وأخذ يتفحص وجهى ليكتشف رد الفعل علىّ.

فقلت : « هو شعراوى خان الأمانة فى إيه ؟»

فرد قائلا : « هو خان الأمانة وما عنديش أكثر من كدة ..»

فقلت له : « طيب يافندم لما شعراوى خان الأمانة ، يقوم يبعث لسيادتك باستقالته ؟! طيب ليه سيادتك ما تواجهوش بما تراه خان فيه الأمانـــة ؟»

فلم يـــــــرد !!

فقمت وقلت له : «على العموم يافندم . . أنا حا ابلغه برسالة سيادتك . . بس قبل ما امشى أحب أن أقول لك بأمانة أن شعراوى جمعة إنسان مخلص وأمين وولاؤه للنظام لا يستطيع أحد أن يشكك فيه . . سيادتك تؤمر بحاجة ثانية ؟»

قـــال : لأ . . .

خرجت من منزل الرئيس بالجيزة وقلت لخليل ، سائقى الخاص منذ يوليو ١٩٥٢ ، إطلع يا خليل على بيت السيد شعراوى جمعة وفى نفس الوقت سرحت ببصرى وبخيالى وأنا أقول لنفسى وكدت أنطقها بصوت عال «وأنا إيه اللى كان رمانى على الهمّ ده . . ما كان زمانى مستريح بعيدا عن هذا الغم . . كل ده أنا اللى جبته لنفسى بالبقاء على هذا المسرح اللى كله نكد ومقالب ودسائس عمرى ما عرفتها من قبل لا فى حياتى العسكرية . . ولا فى حياتى بجوار الرئيس جمال عبد الناصر».

وصلنا إلى بيت شعراوى جمعة ولم أجده هناك لأنه كان قد توجه إلى مكتب الفريق فوزى فى كوبرى القبة ، ولما وصلت هناك وجدت معهم محمد فائق وسعد زايد ومحمد أحمد صادق رئيس الأركان .

أبلغت السيد شعراوى بما قاله رئيس الجمهورية وبعد شيء من الوجوم والتعليقات التي لم تخرج عن المواساة وتعبيرات الوجوه تفيد الدهشة وعدم الرضا على هذا القرار... وقمنا حيث اصطحبت شعراوى فى سيارتى إلى منزله وعدت إلى منزلى لأغير ملابسى وقد اتخذت قرارا لا عودة فيه هذه المرة وهو أن أترك وأعتزل العمل العام مهما كلفنى هذا القرار من عناء أو نتائج . . . وبعد حوالى نصف الساعة كنت أقف على باب بيت شعراوى جمعة . . . ويبدو أن الخبر قد عرف على الأقل فى دائرتنا الضيقة وبدأ يفد إلى منزل شعراوى كل من السادة حلمى السعيد وسعد زايد ومحمد فائق والفريق فوزى وبعض أصدقاء وأقارب شعراوى جمعة . .

وكنت عندما وصلت قد أبلغت شعراوى بنيتى فى الاعتزال، ولكنه لم يكن مقتنعا بذلك فذكرته بما جاء فى التسجيلات التى قامت بها المخابرات العامة والتى وصلتنا ظهر ذلك اليوم ـ نتيجة مراقبة دونالد بيرجيس القائم بالأعمال الأمريكى فى القاهرة ـ عن نية الرئيس السادات من عزل محمود رياض وفوزى من منصبيهما فى حديثه مع سيسكو بحضور دونالد بيرجس وقلت لشعراوى إذا كانت هذه هى نيته فإن المسائل أصبحت واضحة ، صحيح أن العملية لم تبدأ بفوزى ورياض ولكنها بدأت بك ومعنى ذلك أن العملية تشمل الكل بمعنى ، النهاردة شعراوى ومن قبله على صبرى وبكرة الفريق فوزى ومحمود رياض وبعده سامى شرف و محمد فائق . . يعنى العجلة دارت وستصيب الكل ولذلك فإنى قد اتخذت قرارى ولن أرجع عنه مهما حصل ومهما كانت النتائج . . وقمت من فورى إلى التليفون وطلبت الرئيس محمد أنور السادات على رقم تليفونه الخاص فرد على وكأنه منتظر مكالمة . . . وقلت له:

« مساء الخير يافندم . . ولم أنتظر أن يرد السلام . . بل استمريت فى كلامى قائلا:

أنا بلغت شعراوى قرار سيادتك . . وياسيادة الرئيس أنا بأضع نفسى تحت تصرف سيادتك!! ـ وهو تعبير يقوله الوزير المستقيل لرئيس الدولة ـ وأنا تعبان صحيا ونفسيا ومش حاقدر أكمل بهذا الشكل . . وأرجوك إنك تعفينى » .

والحقيقة كنت متأثرا جدا من الموقف وخصوصا من أسلوب التعامل مع الأحداث ومع الأشخاص . . وقد تهدج صوتى أثناء المكالمة نتيجة لذلك ، وهى طبيعة فى شخصيتى عندما أنفعل أو أتأثر فإنى قد أبكى أو تسيل دموعى رغما عنى . .

فقال الرئيس السادات : « يا سامى أنا عارف إنك تعبان ومتأثر . استريح لغاية يوم الأحد ، وبعدين نبقى نتكلم لما أشوفك...».

فقلت له : « لا يافندم أنا مستقيل ومش حاقدر أشتغل فى هذا الجو وبهذا الأسلوب وأرجو ألا تعتبر هذا التصرف منى تضامنا مع شعراوى ، لكن ده قرارى بقناعتى الشخصية».

رد بقوله « إستريح يا سامى لغاية يوم الأحد و حا شوفك إنشاء الله».

وأنهيت المحادثة بإصرارى على الاستقالة . .

ثم طلبت الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء لإبلاغه باستقالتى، ولكنى لم أستطع أن أتم هذا الاتصال لوجوده خارج منزله، وقد علمت بعد ذلك أنه كان فى طريقه لمنزل الرئيس السادات .

طلبت ورقة وقلم وحررت عليها استقالتى لرئيس الجمهورية ولما لاحظ الحاضرين أنى أحرر الاستقالة بدأ كل منهم بدون أن نتكلم أو يطلب أحد من الآخر ماذا عليه أن يفعل بمبادرة شخصية من كل من الحاضرين إلا أن الفريق محمد فوزى استأذن فى التوجه لمكتبه لتسليم الفريق محمد صادق مهام منصبه بعد عقد اجتماع هيئة الأركان ، وبعد أن أتم مهمته عاد ليجدد تحرير استقالته التى سبق أن جهزها يوم ١٠ مايو ١٩٧١ ، وكان قد تمت عدة اتصالات تليفونية من كل من عبد المحسن أبو النور وضياء الدين داود بنا فى منزل شعراوى ليتعرفوا على الموقف وقد أبلغوا أن الأمر متروك لتصرف كل واحد منا وليس هناك قرار جماعى ، وفى استفسار آخر من جانبهم كان الرد أن البعض منا قد تقدم باستقالته منفردا لرئيس الجمهورية فقالوا إنهم سيتخذون نفس الموقف .

واستدعيت أشرف مروان ليتسلم الاستقالات الفردية ليقوم بتوصيلها للسادات فورا ولم أحدد له توقيتا معينا لتسليم هذه الاستقالات بل قلت له تطلع من هنا على الجيزة لتسلمها للرئيس .. كما قام الأخ محمد فائق ليجمع أوراقه الخاصة من مكتبه ولحق بنا بعد ذلك .

استدعيت بعد ذلك سكرتيرى محمد السعيد وكلفته بأهمية التحفظ على شرائط التسجيلات للاجتماعات الرسمية إلى أن يتبلور الموقف لتسلم لمن سيتولى مسئولية السكرتارية وطلبت منه إبلاغ من يطلبنى أنى قد قدمت استقالتى وكان منهم على زين العابدين صالح وزير المواصلات وأحمد كامل رئيس المخابرات العامة وخالد فوزى السكرتير العام للرئاسة . . .

عدت إلى منزلى حوالى منتصف الليل وفى الواحدة والنصف صباحا اتصل بى أشرف مروان ليبلغنى بقرار تعيينه سكرتيرا للرئيس للمعلومات فأشرت عليه ببعض الإجراءات التى يجب عليه أن يتخذها لتأمين الأشرطة والعهدة من الأموال العامة

والمصروفات السرية والأسلحة.. وفى نفس الوقت طلبت من محمد السعيد أن يسلم أشرف مروان الأشرطة التى كانت فى عهدته وقد قام فعلا بتسليمها اليه مباشرة وبهدوء

والكلام الفارغ والقصص الخيالية التى دارت حول تسليم الشرائط وإطلاق رصاص ومطاردات بالسيارات لم تحدث وأتحدى من يثبت غير ذلك.

وطوال الليل كانت هناك حركة غير عادية حول منزلى وكمائن تنصب وضباط من المباحث العامة والمخابرات العامة ينتشرون فى المنطقة وسيارات منها سيارة غرفة عمليات على الرصيف المقابل لمنزلى وكأن الحرب قد قامت وأصبحنا من الأعداء... وسبحان الله.

فى السابعة صباحا حضر إلى المنزل أحد ضباط الحرس الجمهورى برفقة شخص يرتدى ملابس مدنية ليبلغنى بصدور تعليمات بتحديد إقامتى فى منزلى.

وصدر الأمر باعتقالى يوم الأحد ٢١ربيع أول١٣٩١ الموافق١٦مايو١٩٧١، وتقديمى للمحاكمة مع كل رجال الرئيس جمال عبد الناصر الذين بادروا بتقديم استقالاتهم بالإضافة إلى عدد كبير من أعضاء التنظيم الطليعى و قيادات الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الأمة وكان مجموع عددنا واحد وتسعون كما وجهت لنا جميعا تهمة واحدة هى الخيانة العظمى والعمل على قلب نظام الحكم. بما عرف بثورة مايو أو ثورة التصحيح أو القضية رقم ١ المدعى الإشتراكى لسنة١٩٧١ وكما سميناها نحن:

انقلاب الرئيس السادات على ثورة ٢٣ يوليو أو انقلاب مايو...

* * *

- الرئيس السادات احتفل مع فرانك سيناترا تحت سفح الهرم يوم ٢٨ سبتمبر ـ ذكرى وفاة جمال عبد الناصر .
- الرئيس السادات أعاد افتتاح قناة السويس يوم ٥ يونيو .
- الرئيس السادات أعلن قيام الحزب الوطني يوم ٢٣ يوليو .
- الرئيس السادات استقبل أول وفد إسرائيلي يزور مصر يوم ١٥ يناير ـ عيد ميلاد جمال عبد الناصر .
- موشى ديان طاف فى خان الخليلى يوم ٥ يونيو .
- شارون زار الإسكندرية فى ذكرى يوم اختراق ثغرة الدفرسوار .

وهكذا لم تكن قمة الثلج التى وصلتُ إليها فى صعودى الوظيفى والسياسى هى النهاية التى أرادها الرئيس محمد أنور السادات، وبعض الذين عاونوه فى وضع السيناريو الذى بدأ تنفيذه منذ اللحظة الأولى لتولى السلطة، بل كانت بالنسبة لى بداية ثانية بدأت معها مرحلة جديدة فى مراجعة النفس، واستعراض دروس الماضى دون أن أفقد الأمل للحظة واحدة فى تأكيد براءتى، وفى ولائى المستمر لمصلحة الوطن ، وفى تحقيق كل ما طرحه الرئيس جمال عبد الناصر من آمال وطموحات .

* * *

الفصل السابع والعشرون

تحديد الإقامة فالمحاكمة .. ثم السجن

..دخلنا إلى السجن الرئيسى وكان فى استقبالى مجموعة من ضباط الشرطة، وعلى رأسهم العقيد وجيه الذى دون أن يدرى.. وبحركة لا إرادية أدى التحية كما كان معتادا على ذلك عندما كنت أزور معارض مصلحة السجون على مدار سنوات مضت.. وتقدم ضابط آخر برتبة الرائد فقال لى : تسمح سيادتك نأخذ الشنطة كما نرجوك أن تسلمنى الساعة ودبلة الزواج..

الساعة السادسة مساء يوم الأحد ١٦ مايو ١٩٧١ تقف عربات ثلاث أمام منزلي رقم ١٠ شارع بطرس غالي بمصر الجديدة والمطل أيضا على شارع رمسيس ، يترجل من إحدى هذه العربات شاب أسمر معتدل الطول مرتديا بذلة كاملة بالكرافتة وحسبما أذكر كانت البذلة ذات لون يميل إلى الكحلي وتقدم هذا الشاب إلى باب الحديقة حيث قام بتأدية التحية له أحد الأفراد الذين كانوا مزروعين أمام المنزل منذ الصباح الباكر ليوم الجمعة ١٤ مايو ١٩٧١ ، كانت الأمور واضحة ولا تحتاج لذكاء كبير ، فقد كنت في هذه اللحظة واقفا في البلكون وشاهدت ما يجرى فدخلت في نفس الوقت الذي سمعت فيه صوت جرس باب البيت يدق ، وألقيت نظرة أخيرة على محتويات الحقيبة الصغيرة التي أعددتها قبل يومين لتأكدي أن ما يحدث الآن سيتم ، إن لم يكن اليوم فغدا ، كانت مسألة وقت حسب تقديري وخبرتي السابقة لما يجرى في دول العالم الثالث. فتحت الباب فقدم الضابط نفسه على أنه العقيد (م . م) من وزارة الداخلية فطلبت منه الدخول وتمنّع ثم دخل وقال لي بعد اعتذارات ، معروفة في مثل هذه الأحوال ، أرجو من سيادتك أن تعد شنطة صغيرة وسننزل سويا . . فقلت له الشنطة جاهزة . . وطلعت للدور الثاني حيث أبلغت شريكة حياتي أني راحل مع هذا الضابط طبعا للمعتقل ، وكانت صامدة كعهدها طوال رفقتها لرحلة عمري القاسية الصعبة ونزلت دمعة صامتة وتبادلنا السلامات ونزلت إلى سيارة سوداء اللون ماركة نصر ٢٣٠٠ بأرقام ملاكي القاهرة وكان أمامها سيارة وخلفها أخرى وسار الموكب الهادىء في شوارع مصر الجديدة إلى أن وصل إلى منطقة الأميرية ففهمت أننا متجهون إلى أبي زعبل ، فهو السجن الوحيد في هذا الاتجاه من مدينة القاهرة .

وبعد رحلة صمت كامل بدأ الليل يلفها وصلنا - كما توقعت - إلى منطقة سجون أبوزعبل ودخل الموكب إلى حرم السجن الذي اصطف على جانبي المدخل طابور من جنود وضباط مصلحة السجون ، طبعا لاستقبال الوافدين الجدد ، وبدأت مناطق حرم السجون المعروفة وهي سبعة ، أي يجب أن تمر من سبعة أبواب قبل أن تصل إلى المكان الذي يتواجد فيه الشخص المحتجز ، فبعد حوالي مائة متر توقف الركب عند أول بوابة ذات أسوار عالية عليها أبراج وحراس يتنادون بينهم بنداءات متفق عليها

لكى يبقوا متنبهين باستمرار ، و بعد اجتياز هذا المانع استمر سيرنا الصامت إلى النقطة الثانية عبر طريق تقوم على جانبيه حراسة مشددة ، وكانت المحطة الثالثة بوابة أخرى اجتزناها إلى باب خشبى ضخم يكمن فى أحد جوانبه باب أصغر لمرور الأفراد فقط ، وبعد تبادل كلمات بدا أنه متفق عليها عبرنا هذا المانع الحصين إلى ساحة كبيرة اخترقناها إلى بوابة جديدة من الحديد هذه المرة وأيضا تم تبادل كلمات بين من كان فى السيارة الأولى والحرس الذى بيده المفاتيح الضخمة وعند عبورنا هذه البوابة نظرت إلى يمينى لأفاجأ بأن الحرس يؤدى التحية العسكرية وتساءلت بينى وبين نفسى . . هل هذه التحية لشخصى أم للركاب أم للضباط الذين يصاحبوننى . .

دخلنا إلى السجن الرئيسى وكان فى استقبالى مجموعة من ضباط الشرطة وعلى رأسهم العقيد وجيه الذى دون أن يدرى وبحركة لا إرادية أدى التحية كما كان معتادا على ذلك عندما كنت أزور معارض مصلحة السجون على مدار سنوات مضت . . . وتقدم ضابط آخر برتبة الرائد فقال لى : تسمح سيادتك نأخذ الشنطة كما نرجوك أن تسلمنى الساعة ودبلة الزواج ثم سألنى هل مع سيادتك أوراق أو قلم فقلت له ليس معى إلا البطاقة العائلية وقلم شيفرز فأخذهم.. ثم طلب منى أن أخلع حزام البنطلون واستدار بعد ذلك وأعطى تمام للعميد الذى قال سيادتك يافندم حاتشرفنا وأومأ برأسه لأحد الضباط الذى تقدم منى طالبا أن أصحبه وتوجهنا إلى باب حديد كبير دخلنا منه إلى حرم السجن أو الحزام السادس حيث صعدنا السلالم إلى الدور الثالث وهو من نوع يطلق عليه «الـ Tiger Cage» أى قفص النمر وهو عبارة عن مجموعة من الزنزانات إطارها العام قضبان من الحديد و منها للسماء . . وكان السجن عبارة عن طوابق ثلاثة يقيم فى الطابقين الأول والثانى المحكوم عليهم فى قضية المشير عبدالحكيم عامر وكان أبرزهم صلاح نصر وصدقى محمود ومسعد الجنيدى . . .

وسكنت فى الطابق الثالث الذى كان يضم كلاً من الزملاء على صبرى وشعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور وحلمى السعيد والفريق فوزى ومحمد فائق وأمين هويدى وضياء الدين داود كل واحد منا فى زنزانة منفصلة كانت فى الأصل عنابر ، طولها حوالى ثمانية أمتار وعرضها أربعة أمتار ، وملحق بالزنزانة مجموعة من دورات المياة وأحواض الغسيل ويعلو الحائط شباكين من الحديد . . .

توالى وصول الأصدقاء والزملاء تباعا حتى اكتمل العقد حوالى الساعة التاسعة مساء يوم ١٧ مايو ١٩٧١ وبدأنا دون أن نضيع الوقت ، فى أن نتمم على بعضنا البعض بالنداء على الأسماء وكان الصديق حلمى السعيد له السبق فى هذه العملية إلى أن تأكدنا بأننا

جميعا موجودين . . ثم بدأت معركة ضارية بيننا وبين ناموس أبوزعبل الذى لا ولم يرحم أى مكان فى الجسم البشرى إلا وانتهكه وهاجمه بلا رحمة ولا هوادة غير عابىء بما كان يتم رشه خارج جدران السجن من مبيدات ، حيث كان هذا الرش من الممنوعات داخل زنزانات السجن ، كما كانت كل الأدوات الحادة وماكينات الحلاقة والورقة والقلم من الكبائر الممنوعة خصوصا بالنسبة للسياسيين فى الوقت الذى كانت فيه الورقة والقلم من أهم ما يتميز به المسجون الجنائى وتجار المخدرات والقتلة والمزورين والقوادين.. الخ ومن هنا كما سيتضح فى الأوراق القادمة كيف اخترقنا هذه الممنوعات وحصلنا على الورقة والقلم وكيف كنا نتفاداها أثناء التفتيش بتهريبها مع هؤلاء المساجين الجنائيين .

استمرت حرب الناموس لمدة أربعة أيام متواصلة ولم تقتصر على فترة الليل فقط وإنما كان النهار لا يخلو الأمر من لدغة أو لدغتين من ناموسة أصابها القلق . . . لدرجة أنه أصبح من الصعوبة بمكان التعرف على وجوهنا . . . ولما زاد احتجاجنا لدى إدارة السجن تقرر السماح باستخدام المبيدات كالبيروسول كما قامت الإدارة بتركيب سلك على الشبابيك للوقاية من جيوش الأعداء . . من الناموس .

كانت إدارة السجن بعد الأسبوع الأول تسمح لنا بالخروج لفسحة مدتها عشر دقائق صباح كل يوم نمشى خلالها خارج الزنازين مصحوبين بالحرس الذين كانوا يمنعون تبادل الحديث فيما بيننا خلال هذه الفترة والفسحة القصيرة حيث كنا نخرج فى شكل مجموعات صغيرة فى كل مرة تضم اثنين أو ثلاثة فى وقت واحد للسير ذهابا وإيابا ، ولكن ذلك لم يمنع طبعا من أننا كنا نتكلم مع بعضنا البعض وذلك تنفيذا لقرار اتفقنا عليه منذ البداية وفقا لخبرة سابقة فى معرفة سيكولوجية جهاز الشرطة فى التعامل مع الأحداث والأشخاص ، ملخصه أن نضع إدارة السجن دائما وطول الوقت فى موقع دفاعى ولا نترك لهم أبدا عنصر المبادأة فلا يجدون الوقت لكى « يعكننوا » علينا بل نجعلهم يفكرون باستمرار فى سلامة موقفهم هم كإدارة . . وكانت تثار فى سجن ملحق مزرعة طرة ، بعد ذلك و يوميا تقريبا ، مشاكل كنا نتفق عليها بيننا كمسجونين قبل أن تغلق علينا أبواب الزنازين كما تم الاتفاق فيما بيننا على أن أتولى أنا إثارة هذه المشاكل تحت أى ستار أراه مناسبا مطالبا فى أغلب الأحوال باستدعاء النيابة العامة ، الأمر الذى كان يصيب إدارة السجن بحساسية شديدة فتعمل على محاولة حل المشكلة أو الوصول إلى حل وسط نقبله أحيانا ونرفضه فى أغلبها لتبقى المبادأة فى يدنا باستمرار . وكانت أغلب المشاكل المثارة تتعلق بسوء حالة الخبز أو السكر الذين كانا مختلطان دائما بالحشرات والأجسام الغريبة وكذلك سوء حالة الطعام أو فساد البيض و منتجات الألبان .. الخ ، وكنت أقوم

برفض استلام هذه الأشياء وأطلب تحرير محضر بذلك وأصر على استدعاء النيابة العامة للمعاينة و للتحقيق .

وبمناسبة الخبز فقد فكر السيد على صبرى فى استغلال إحدى الزنازين غير المشغولة لاستخدامها كفرن نصنع فيه الخبز بمعرفتنا وفعلا تم بالجهود الذاتية إقامة هذا الفرن بمساعدة المسجونين الجنائيين وكان أحدهما خبازا والآخر بناءً وكنا نشترى الدقيق والخميرة والمنخل وباقى المعدات و نطلب من العائلات إحضار ما ينقصنا فى الزيارات ومنذ تنفيذ هذا المشروع إكتفينا ذاتيا كما كنا نقدم لعائلاتنا فى الزيارات أنواعاً مختلفة من المخبوزات كالكرواسان والبتى بان والفطائر من إنتاجنا فى سجن ملحق المزرعة ، و لقد نفذنا هذا المشروع وغيره كتصنيع الجبن الأبيض والزبادى تحت شعار تحدى الإدارة و السلطة .

كما كنا نتكلم مع بعضنا البعض من خلف جدران الزنزانة ، وهذا لا يستطيع أحد أن يتحكم فيه حيث لن يستطيعوا أن يكمموا أفواهنا . . كانت أبواب الزنازين عبارة عن أعواد أو قضبان من الحديد تسمح بأن يرى أحدنا الآخر فكنا نواجه بعضنا البعض، وننادى على بعض أو نتبادل الكلام بتحريك الشفاه بما يصل أى من السجناء من أخبار فى الصحف لنلتقط ما يمكن التقاطه ، وبالطبع فقد كانت الصحف من الممنوعات علينا، لكن الإخوة الضباط الذين حكم عليهم فى قضية المشير عامر والذين سبقونا بثلاث سنوات كانت تصلهم الصحف ويشاركوننا ، كمجتمع سجون ، فى هذا الحوار الصامت بترديد ما يصلهم من أخبار وكان من بينهم أيضا الإخوة زغلول عبد الرحمن ومسعد الجنيدى وجلال هريدى وأحمد عبد الله واسماعيل لبيب . . . وكانوا يقرأون لنا بالذات أهم ما كانت تحويه مقالات وتعليقات الصحفيين وخصوصا أهم نقاط بصراحة محمد حسنين هيكل يوم الجمعة .

ومن المفارقات الظريفة أننا بدأنا نتحدث مع بعضنا البعض من خلف القضبان الحديدية بالمناداة على بعضنا بألقاب ما قبل الثورة ـ وكان هذا كناية وتعبيرا عن تقييمنا لما حدث أنه انقلاب ضد الثورة وعودة للملكية ـ فبدأ الصديق حلمى السعيد بالمناداة على السيد على صبرى مثلا بقوله « يا رفعة الباشا » باعتبار أن رئيس الوزراء كان يلقب هكذا، وكنا ننادى بعضنا بلقب « يا معالى الوزير..» ومعاليك وهكذا ونائب رئيس الوزراء الإخوة عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة كنا نناديهما بلقب «يا دولة الباشا»، وعندما انتقلنا إلى سجن ملحق المزرعة وكان يؤمنا فى الصلاة الأخ ضياء الدين داود فأطلق عليه الأخ محمد فايق لقب « معالى الإمام»..

واستمرت هذه التسميات حتى آخر يوم فى السجن ، وحتى الآن .

معتقل القلعة.. وما أدراك.. !!

فى أوائل شهر يونيو ١٩٧١ ، أى بعد ما يقرب من الشهر بدأ يتم استدعاؤنا للتحقيق، والذى كان يُستدعى لا يعود إلى السجن فى أبى زعبل مرة ثانية وعرفنا بعد فترة أن الذى يتم التحقيق معه يودع فى معتقل القلعة ، وما أدراك ما معتقل القلعة .. وهو عبارة عن مبنى قديم أثرى بنى من أيام صلاح الدين وقرر محمد على باشا الكبير اعتباره سجنا لكونه يتشكل من غرف صغيرة متجاورة بطول حوالى مترين وعرض متر واحد ونصف المتر وليس للغرفة شباك أو أى منفذ للخارج وسقفها عال جدا وبابها من حديد أسود وليس به فتحات إلا « خرم » مغطى من الخارج بقطعة من الحديد ليستطيع الحارس أن ينظر من خلالها وليس العكس والغرفة مضاءة ليل نهار بمصباح كهربائى مثبت فى سقف الغرفة ، أمّا التهوية فقد كانت تصل للغرفة عن طريق فتحات أربعة فوق الباب وتقارب السقف وتحتوى الزنزانة على شبه سرير سفرى صغير ومرتبة رفيعة ومخدة لم تغسل قط هذا علاوة على ترابيزة مكسورة وكرسى والزنزانة تتمتع بأن حشرة « البق » لا تنقطع عن التواجد بها ليل نهار مهما حاولت أن تدافع عن نفسك بكل الوسائل، وإذا أردت أن تزيل الضرورة فعليك أن تطرق على الباب حتى يخلى المدخل من كل الناس ثم يفتح الباب فتحة صغيرة ليتعرف الحارس ماذا تريد ، فإذا توجهت لدورة المياه فهى عبارة عن مربع من الهواء المفتوح له باب غير مسمط بل مفرغ ومرتفع عن سطح الأرض بحوالى نصف المتر والدورة من النوع البلدى أى الأرضى فيدخل الهواء على جالس القرفصاء يقضى حاجته مما أصاب الكثيرين بأمراض كالبواسير مثلا وغيرها نتيجة لهذا الوضع غير الصحى، ناهيك عن نوعية الفئران التى تقارب فى حجمها القطة الكبيرة والتى امتازت بجرأة شديدة حيث كانت تهاجم الجالس تقضم منه ما تطاله ، وأقسم بالله أنى لا أبالغ فى هذا الأمر بل أقرر ما كان يحدث فعلا وكثيرا ما استمعنا إلى صراخ بعض الإخوة وهم فى دورة المياه وهم يصدون عن أنفسهم هجوم فئران القلعة آكلة لحوم البشر، وبالمناسبة والشيء بالشيء يذكر، فقد كان فى سجن مزرعة طرة أنواع أخرى من الفئران لا تخشى أحد ولا حتى النيران . لقد كانت هذه الفئران تظهر مع منتصف الليل تقريبا تطلع علينا من أى مكان فى الزنزانة ، أحيانا من داخل حوض غسيل الوجه، وأحيانا أخرى من داخل « الكابينيه» أو من بالوعة تصريف المياه فى داخل الزنزانة أو من بين قضبان بابها أو من النافذة ، وظننا لفترة أننا اكتشفنا أننا سنخيف هذا الضيف الرذيل وذلك بحرق صفحات من الجرائد ووضعها فى مواجهته، ولكننا كنا حسنوا النية إذ كان الفأر منهم إما يشوح بوجهه أو يدفع الجريدة المحترقة بيده أو بكلتا يديه ثم يستمر فى تقدمه إلى داخل

الزنزانة ليطول أي شيء تكون رائحته قد وصلت لأنفه ثم يعود من حيث أتى بكل ثقة وتؤدة .

سجن مزرعة طرة .. رياضة وثقافة !!

وفي سجن ملحق مزرعة طرة كانت طبيعة الأرض المحيطة بالمبنى طينية غير ممهدة إلا من مدق يصل بين البوابة الرئيسية والباب الأول للسجن . ولقد قمنا بمساعدة المساجين الجنائيين الذين كانوا يقومون بالمعاونة في الملحق بتمهيد الأرض التي كانت حوالي الفدان وقسمناها إلى مربعات ، الأول والثاني زرعناهما بالنجيلة وأقمنا عليهما خميلتين من جذوع الشجر والنخيل وزرعنا حولهما أنواعاً مختلفة من الزهور والورود، واستخدمتا في استقبال الزيارات علاوة على غرفة زيارة السجن الرسمية وفي مربع آخر أقمنا ملعب للكرة الطائرة (الفولي بول) حيث كانت تجري في أغلب أيام الأسبوع مباريات بيننا وبين بعض أو بيننا وبين الإدارة وكان وراء هذا النشاط الرياضي السيد علي صبري الذي ألح علينا جميعا أن نمارس رياضة المشي يوميا في الصباح ولعب الكرة أو الكرة الطائرة في فترة بعد الظهر . أما في فترة الظهيرة فقد كنا ننقسم إلى فرق تمارس رياضات أخرى من لعب الطاولة إلى الشطرنج إلى الدومينو .

كما اتفقنا على أن يكون لنا نشاطاً ثقافياً وذلك بأن يكلف أحدنا بدراسة كتاب معين في السياسة أو العلوم أو الفلك أو الأدب ثم نعقد جلسات استماع يقوم الشخص المكلف بعرض عام لما قرأه ثم تبدأ مناقشة نستخلص منها الدروس المستفادة والمعلومات الجديدة وبالمناسبة فقد درسنا كتاب عن الذرة وعرفنا منه معنى « الكوانتوم» ، كما درسنا الأجرام السماوية والمذّنبات هذا بخلاف ما كان الأخ محمد عروق يمدنا به من معلومات وقراءات عن « براندلو» وغيره من الأدباء والفنانين العالميين.

ولا يفوتني في هذا الصدد واستكمالا لسياسة الإصرار على تحدي السلطة فقد نجح كل من محمد فائق وسامي شرف من تهريب جهازين راديو ترانزيستور صغيرين إلى داخل السجن في الوقت الذي كان من الممنوعات الكبرى وجود الراديو أو التليفزيون أو قلم وورقة داخل السجن ، وكنا من خلالهما نتعرف على أخبار العالم الخارجي ونبلغ بها باقي الأصدقاء .

والتحدي الآخر الذي مورس في السجن كان من جانب السيد علي صبري وإصراره على تصنيع « البيرة غير الكحولية» داخل السجن وعلى مرأى ومسمع من جميع الحراس من ضباط ومخبرين وجنود وتتلخص هذه العملية في أنه بعد ان أصبح دخول خميرة

البيرة لتصنيع الخبز فى السجن بشكل عادى فقد طلب السيد على صبرى من عائلته أن يحضروا له كمية من الشعير (الشوفان) ، وقام بعد ذلك بعدة محاولات لتصنيع البيرة إلى أن نجح فى إتمام تصنيع زجاجتين وضعهما تحت سريره ملفوفتين فى بطانية لتختمر، وبعد يومين وفى إحدى الليالى حوالى الساعة العاشرة مساء دوى فى السجن دوى قوى وفى نفس الوقت صاح السيد على صبرى من زنزانته بعبارة : آى . . آى . . ففهمنا أن إحدى الزجاجتين قد اختمرت بأكثر من اللازم مما ترتب عليه انفجارها . وقام السيد على صبرى بتغطية الموقف بقوله : آى . .

فبادرنا من خلف القضبان بالمناداة على السيد على صبرى قائلين له : سلامتك يا رفعة الباشا . . إنت وقعت من السرير والا إيه ؟ . . ومرت هذه التجربة بنجاح وتذوقنا إنتاج البيرة غير الكحولية من إنتاج سجن ملحق مزرعة طرة من الزجاجة التى لم تنفجر. وللحقيقة فلم تتكرر التجربة مرة ثانية، حيث انتقل السيد على صبرى بعد ذلك إلى مستشفى القصر العينى.

أبناء ثورة واحدة .. والاعتراف بالخطأ

واتفقنا بعد أقل من سنة تقريبا على ضرورة ممارسة نوعين من النشاط ، الأول ممارسة النقد الذاتى وقد شارك فيه معنا بعض من الإخوة فى قضية المشير عامر وكانت الجلسات صريحة للغاية وموررس فيها النقد الذاتى للطرفين بكل صراحة ووضوح ورجولة واتفقنا فى نهاية الجلسات على أن نجمّد نقاط الخلاف التى حددناها من وجهة نظر كل منا متفقين على أن نبقى على العلاقة المصرية باعتبارنا أبناء ثورة واحدة نتفق على ثوابتها ونسمح لأنفسنا أن نختلف حول المتغيرات أو بعض التفاصيل فى التطبيق .

والنوع الثانى بدأ فى بداية سنة ١٩٧٤، حيث كنا نعقد يوميا جلسة صباحية للنقد الذاتى يقوم كل منا فيها بالتحدث بمنتهى الوضوح والصراحة عن دوره أو تصرفاته أو الطريقة التى عالج بها الأزمات التى مرت بنا بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر . ولقد تمت هذه الجلسات بشفافية نادرة قام فيها كل منا بنقد الذات بأمانة ورجولة . ولعل القارىء الكريم يسأل ما هى تفاصيل ما دار فى هذه الجلسات، وأبادر وأقول أننى لا أملك أن أتحدث على لسان زملائى فهم أصحاب الحق فى تناول هذا الموضوع بمعرفتهم، ولكنى سأتناول هذا الموضوع فى فصل آخر من هذه الشهادة بالتفصيل .

وأستطيع أن أقول هنا فقط عبارة موجزة ومختصرة هى : أنى أحد المخطئين ، وأنى أتحمل جزءاً كبيراً من المسئولية لما حدث فى انقلاب مايو ١٩٧١ .

كنت أقرأ يوميا جزءًا من القرآن الكريم وفى شهر رمضان كنت أختم المصحف كل أسبوع . كانت إدارة السجن تستدعى أحد أئمة السجون ليؤمنا ويقيم شعائر صلاة يوم الجمعة - الشيخ مبارك ، الذى كان يحضر لنيل الدكتوراه فى الشريعة وكانت تدور بيننا وبينه مناقشات طويلة حول مختلف الأمور والسياسات ولما تنبهت إدارة السجن لتعاطفه معنا قللت من استدعائه ونبهوا عليه أن ينصرف بعد أداء الصلاة مباشرة - وتبع ذلك أن قام الأخ و الصديق ضياء الدين داود بدور الإمام وإلقاء خطبة الجمعة علاوة على إمامته لنا فى باقى أوقات الصلاة يوميا وقد أطلقنا عليه لقب «معالى الإمام» ومازلنا حتى اليوم نناديه به .

.. ويبدأ التحقيق بمقر مجلس قيادة الثورة

أعود إلى سياق الأحداث.. فبالنسبة لى فقد بدأ التحقيق معى فى الثامن من يونيو ١٩٧١ وكان يتم فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة وكان يتولاه إثنان من المحققين ، الأول المستشار محمد حلمى راغب رئيس النيابة وفى بعض الأحيان المستشار محمد ماهر حسن، النائب العام ، وكان التحقيق معى يتم على فترتين فى اليوم الواحد إحداهما صباحية والأخرى مسائية كانت تستمر الجلسات لوقت متأخر من الليل وفى المتوسط على مدى ما لايقل عن اثنتى عشرة أو أربعة عشرة ساعة يوميا واستغرق ٢٣٧ صفحة فولسكاب نصوصها موجودة لدىّ ، كما يوجد نسخ من هذه التحقيقات أيضا لدى المحامين الذين شاركوا فى الدفاع عنا ، واستمر التحقيق حتى الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٧١ الذى تولى فى نهايته مصطفى ابوزيد فهمى بصفته المدعى العام الاشتراكى مسئولية التحقيق بعدما قرر النائب العام أنه لا مجال لإقامة دعوى جنائية بالنسبة لنا فى هذه القضية.

وبناء على ذلك قرر أنور السادات ومن معه من مستشارين وعلى رأسهم السيدة جيهان صفوت رؤوف وعثمان أحمد عثمان و محمد حسنين هيكل وحسن التهامى وحافظ بدوى وسيد مرعى ومحمد أحمد صادق ومحمد عبد السلام الزيات ، أن يسلموا القضية لمصطفى أبو زيد فهمى الذى كما علمنا فيما بعد أنه تطوع لاتهامنا بتهمة الخيانة العظمى مستندا إلى قانون كان قد صدر إبان فترة الوحدة بين مصر وسوريا لمحاكمة الوزراء ولكنه سقط بالانفصال، إلا أن أبوزيد لم يجد مخرجا إلا أن يصر بالعافية على تطبيق مواد هذا القانون علينا جميعا سواء من كان منا وزيرا ومن كان منا عاملا أو فلاحا !! آهو قانون وخلاص وفيه كلام كبير جدا . . . الخيانة العظمى !! لمن تسول له نفسه أن يستقيل. . ، المهم فقد تولى أبو زيد بنفسه ويساعده المستشار القليوبى توجيه اتهامات لى منها الخيانة العظمى ، وإحراز سلاح بدون ترخيص، والاستيلاء على أموال الدولة !!!

وقد رفضت هذه الاتهامات بل واستهزأت باتهام إحراز سلاح بدون ترخيص حيث وجهت كلامي للاثنين قائلا لهما :

«هوانتم ما تعرفوش إن القانون يعفى الوزير من الحصول على ترخيص سلاح . . وجايين تحاكمونا وأنتم تجهلون مثل هذه الأمور شبه البديهية . .»

إلى السجن الحربي

ما علينا . . بعد توجيه الاتهام من المدعى العام الاشتراكى تركنا معتقل القلعة يوم ٢٦ أغسطس ١٩٧١ إلى السجن الحربى فى العباسية حيث قُسمنا إلى مجموعات .

وبقى الفريق أول محمد فوزى وحده فى معتقل القلعة .

كان على صبرى فى معتقل منفرد ملاصق للمعتقل الذى كان يتواجد فيه الطيارون الإسرائيليين الذين أُسروا فى حرب الإستنزاف سنة ١٩٧٠ ، والذين كانوا يعاملون أفضل معاملة حيث يُسمح لهم بالراديو والتليفزيون والصحف بل والذهاب إلى السينما، فى الوقت الذى كنا نحرم فيه نحن من الضروريات .

ووضع عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة وسامى شرف فى معتقل آخر ملاصق لعلى صبرى، لكن يفصلنا عنه حائط سميك ، وفى هذا المعتقل استقبلنا قائد السجن الحربى العقيد أبو النصر مشالى بمنتهى الاحترام وأدخلنا إلى غرفنا التى كانت مجهزة بسرائر نظيفة وسجادة وشماعة ويعلو الغرفة شباك يسمح للضوء والشمس والهواء بالدخول بحرية، هذا علاوة على أن المعتقل كان له حديقة خاصة وأبواب الغرف مفتوحة طوال الساعات الأربع والعشرين .

باقى الإخوة فى عنبر كبير ضم محمد فائق وضياء الدين داود وحلمى السعيد وسعد زايد وأمين هويدى ومنير حافظ وأحمد شهيب وآخرين . . كما وزع باقى الإخوة على عنابر أخرى فى السجن الحربى . وبعد ذلك سمح لعائلاتنا بزيارتنا لأول مرة بعد حبسنا انفراديا لمدة ستة أشهر .

بقينا فى السجن الحربى من يوم ٢٦ أغسطس ١٩٧١ حتى ١٦ ديسمبر ١٩٧١ تخلل هذه الفترة المحاكمات المهزلة التى يمكن الرجوع إليها حيث توجد لدينا جميعا نسخ من التحقيقات والمحاكمة علاوة على الأسباب التى بنى عليها حكم المحكمة وقد صدرت فى إحدى مضابط مجلس الشعب فى جلسة سرية والتى علمنا فيما بعد ، وبعد أن اختلف من كانوا يطبخون هذه القضية وكما جاء فى كتاب محمد عبدالسلام الزيات أنهم كانوا : محمد أنور السادات وجيهان السادات وسيد مرعى وعثمان أحمد عثمان وبدوى حمودة

(الذى هددهم بالانتحار بإلقاء نفسه من أعلا كوبرى قصر النيل لو صدرت أحكام بالإعدام)، وحسن التهامى وحافظ بدوى و محمد حسنين هيكل ومحمد عبدالسلام الزيات وأعضاء المحكمة العسكرية وعلى رأسهم الفريق محمد أحمد صادق وزير الحربية فى ذلك الوقت . . .

حقيقة شريط تسجيل طه زكي

وشريط التسجيل الذى دُبر تسليمه أو الاستيلاء عليه بمعنى أصح بواسطة طه زكى وبتدبير من كل من فوزى عبد الحافظ وحسن رشوان من المخابرات العامة ومحمد معوض جاد المولى ، كانت من تسجيلات المباحث العامة والمحاكمة استندت إلى شرائط تسجيلات المخابرات العامة . والشريط الذى استولى عليه خلسة طه زكي كان يحوى حديث بين فريد عبد الكريم و محمود السعدنى يمس جيهان السادات وأنور السادات، ولم يرد ذكره لا من قريب أو من بعيد أثناء التحقيقات ولا فى المحكمة الاستئنائية.

وأضيف هنا حقيقة وهى أن أصل تفريغ هذا التسجيل بالذات ، مع موضوع آخر ليس مكان أو توقيت إعلانه الآن ، كانا الموضوعان الرئيسيان اللذان قمت بنفسى بعرضهما على الرئيس السادات يوم الإثنين ١٠ مايو ١٩٧١ فى حديقة منزل الجيزة، وأذكر تماما أنه قد قرأ بنفسه ما ورد فى هذين التقريرين وكان تعليقه على تقرير الحديث بين فريد عبد الكريم ومحمود السعدنى أن قال :

« تهريج ، وهيجص محمود السعدنى..وتستمر المراقبة»

وكان الحكم عليّ : إعـــدام !!.. ثم خفف .. لمـاذا ؟

وبعد أن اختلف أصحاب انقلاب مايو نتيجة إصرار المحكمة العسكرية التى حاكمت الفريق فوزى على عدم إمكانية إصدار الحكم بإعدامه لعدم انطباق حكم الإعدام على ما وجه إليه من اتهامات حسب قانون الأحكام العسكرية ، رغم أن السيدة جيهان السادات كانت تصر على إعدامه مع كل من على صبرى وسامى شرف وشعراوى جمعة وفريد عبد الكريم ، ولذلك فقد أعلنت الأحكام بالإعدام (إرضاءًا للهانم ، أو للحزب كما كان يسميها السادات) . .

ولكن إزاء إصرار المحكمة العسكرية كما ذكرت آنفا ، أعلن أن السادات خففها إلى السجن المؤبد حيث لايمكن إعدام من يلون الفريق فوزى فى جريمة الخيانة العظمى للحاكم .

وكان أحد أسباب الحكم عليّ بالإعدام ضمن أسباب أخرى ستَرِد في فصل آخر من هذه الشهادة هو أنه عقب رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وفى ١٤ أكتوبر ١٩٧٠ أدليت بتصريح لصحيفة «المحرر» اللبنانية، أكدت فيه «على استمرار مسيرة الرئيس جمال عبد الناصر بكل مبادئها وأبعادها، وقلت إن أبناء القائد ورفاقه وتلاميذه سيمضون بالثورة التى لن ينحرف بها أحد عن طريقها، ولن يترك مجال لإنسان بأن يسيء إلى مبادئها وأهدافها».

وقد بثت وكالة أنباء الشرق الأوسط هذه التصريحات التى قلت فيها أيضا :

«إن شيئا لن يعوق المؤسسات الدستورية والسياسية التى أقامها الزعيم الراحل ودعمها وفتح آفاق الطريق والعمل لتؤدى دورها فى حماية مكاسب الشعب وصيانتها وتطويرها، وستتصدى قوى الشعب العاملة لحمايتها ودعمها. وقلت أيضا، إن كل إنسان سيظل فى موقعه ذودا عن الأمانة وأن القاهرة تمضى على خطى الرئيس جمال عبد الناصر فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط، وأكدت على أن الجبهة المصرية ستقوم بكل التزاماتها العربية حتى ولو بقيت وحدها، وأن الجمهورية العربية المتحدة ستكمل رسالة القائد الخالد العربية ولن يعرقل أحد المسيرة النضالية فى سبيل تحقيق أهداف الأمة العربية وأمانيها».

فى هذا التاريخ لم أكن أعرف أو أتوقع أن مثل هذه التصريحات تعتبر تخطى منى للخط الأحمر بالنسبة لسياسة القيادة الجديدة فى الجيزة. ولقد كررت مثل هذه التصريحات بشكل أوضح وأشد فى اللهجة عند زيارتى لبيروت فى شهر فبراير ١٩٧١ لتسليم رسالة للرئيس سليمان فرنجية استهدفت وقوف القاهرة إلى جانب المقاومة الفلسطينية فى لبنان والتلميح والتحذير المغلف من اتخاذ أى إجراءات تنال منها.

وكانت هذه التصريحات فيما علمت بعد عودتى للقاهرة مثار تعليق من السادات مع كل من السيدين محمود رياض وشعراوى جمعة، لأنه اعتبرها تنسف خططه لمبادرة ٤ فبراير ١٩٧١، والتى غازل فيها الأعداء (الصهاينة وأصدقاءهم الأمريكان).

وبعد خروجى من السجن علمت من محمد عبد السلام الزيات أن هذين التصريحين كانا مع أسباب أخرى من ضمن مبررات الحكم عليّ بالإعدام فى قضية انقلاب مايو ١٩٧١!!

وكان قد تكرر هذا التصريح بشكل أوضح فى مؤتمر صحفى عقدته فى بيروت فى فبراير ١٩٧١.

المدعي الاشتراكي والمدعي الإعلامي مهندس ١٥ مايو ١٩٧١

لقد كان هناك مدعيا سمّي أو وصف بأنه الاشتراكي ، كان يتواجد داخل المحكمة هو د. مصطفى أبو زيد فهمي ، ولقد صال وجال باذلا كل ما في جعبته وجهده وجامعا مع فريقه وفريق التحقيق أية دلالات على ما أسموه «بالمؤامرة» أو لتبرير اختراع تهمة «الخيانة العظمى»، ولكن الملفت للنظر والجدير بالتسجيل تاريخيا وموضوعيا أيضا أنه كان يوجد خارج قاعة المحكمة مدعي آخر فاق جهده كل جهد بذل داخل أروقة المحكمة وبدا أن هدفه الأساسي هو حشد الرأي العام وراء السادات وانقلابه من خلال استخدام كل الأساليب بل وكل الأكاذيب في تشويه صورة واغتيال شخصيات رجال لا يملكون بحكم وجودهم في السجن أية فرصة للرد أو لتفنيد ما يردده من افتراءات وأكاذيب ، أو شرح مواقفهم التي دفعت السادات إلى التعامل معهم بهذا الأسلوب .

لقد كان هذا المدعي من خارج المحكمة هو السيد محمد حسنين هيكل الذي بدأ فور القبض على رجال الرئيس جمال عبد الناصر في نشر سلسلة من المقالات تحت عنوان « بصراحة » يبدو عند إعادة قراءتها اليوم أنه كان يهدف إلى إعادة تقديم نفسه للرئيس الجديد حتى يتمكن من احتلال نفس المكانة التي وضعه فيها الرئيس جمال عبد الناصر - مع الوضع في الاعتبار الفارق الشاسع بين شخصيتي الرئيس جمال عبد الناصر والسادات بالإضافة إلى حقيقة أخرى هي أن الرئيس جمال عبد الناصر كان هو الذي صنع محمد حسنين هيكل وبالتالي عرف كيف يستخدم كفاءاته وحرفيته ، التي لا ننكرها، في الوقت الذي كان فيه السيد محمد حسنين هيكل يعرف كيف يستغل السادات باعتباره كما يقول، هو بنفسه أنه مهندس ١٥ مايو ! . . وهي العبارة التي كررها أكثر من مرة سواء في مقابلات أو في أحاديث تليفزيونية، كما أنه صرح أيضا بأنه لو عاد الزمن فإنه سوف يتخذ نفس الموقف الذي اتخذه إزاء انقلاب مايو ١٩٧١ .

فكانت هذه المقالات التي عبرت عن عداء شديد وربما غير مبرر لكل رجال الرئيس جمال عبد الناصر خصوصا الذين كانوا أقرب المعاونين والمستشارين له ، ومن ناحية أخرى إذا ما قورن هذا الموقف من محمد حسنين هيكل بما كان عليه من أقل من تسعة أشهر سابقة لهذا التاريخ وإن كنت أعتقد أن عملية إعادة تقديم محمد حسنين هيكل لنفسه للسادات قد بدأت تنفذ منذ اللحظة الأولى بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وبالتحديد خلال اصطحابه للسادات وهما في طريقهما لمبنى التليفزيون لإلقاء بيان وفاة الرئيس والتي عاد بعدها ليلقي علينا - شعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف - سؤالا بدا بريئا وطبيعيا في وقتها وهو : « حا تعملوا إيــــــــه ؟ ! »

هذا بخلاف الحديث الذى دار بينه وبين السادات فى السيارة أثناء الذهاب والعودة!!.

وكذلك الحديث الذى دار بينى وبين كل من السادة شعراوى جمعة وأمين هويدى بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر والذى يؤكد نوايا وتوجهات الأستاذ محمد حسنين هيكل هو ما حدث مساء يوم ١٣ مايو ١٩٧١ عندما كان الرئيس السادات يستعد لتسجيل خطابه ليشرح قصته مع رجال الرئيس جمال عبد الناصر، وكان معه كل من السيدين حسين الشافعى ومحمد حسنين هيكل، وكان من المفروض أن يكون الحديث مرتجلا، وقام السادات بشرح ما ينوى أن يقوله عند التسجيل ولاحظ محمد حسنين هيكل أنه يركز بشدة على أن خلافه مع الآخرين كان بسبب أنهم منعوه من التفاوض مع ويليام روجرز وزير خارجية أمريكا الذى كان يطوف بالمنطقة، وقد قال له محمد حسنين هيكل بالحرف: «إن الناس لا يهمهم إذا كانوا منعوك أو لم يمنعوك من المفاوضة مع روجرز. هناك قضية أخرى تسبق غيرها من القضايا الآن فى ضمير الناس وهى قضية الديموقراطية ـ هذه القضية التى أتصور أنك تركز عليها فى كل خطابك».

وأخذ يجادل الرئيس السادات حتى اقتنع فى النهاية بألا يشير على الإطلاق إلى حكاية منعه من التفاوض مع روجرز ويركز بالكامل على قضية الديموقراطية والتصحيح من أجل الديموقراطية، لقد كان السادات يريد البحث عن تهمة وقام محمد حسنين هيكل بإرشاده إلى الإتهام الذى يجمع الناس حوله.

وقد حدث فى نفس هذه الليلة، وكما سيرد تفصيلا فيما بعد، أن اجتمع السادات مع كل من حسين الشافعى وعزيز صدقى ومحمد حسنين هيكل واستدعى محمود رياض وزير الخارجية والذى لم يكن قد علم بعد بتفاصيل أحداث اليوم كله..

وقد قرأ محمد حسنين هيكل البيان المكتوب والذى جاء فيه:

إن الوزراء الذين استقالوا بدون إذن رئيس الجمهورية متهمون بالخيانة العظمى!! وأنهم يدبرون مؤامرة لقلب نظام الحكم بالقوة؛ قائدها ومنفذها الفريق محمد فوزى.

واعترض محمود رياض على الشكل والموضوع وقال للمجتمعين:

«إن الإستقالة من حق كل وزير دستوريا»

وبذلك أحبط فكرة البيان من أساسه، ودارت بعد ذلك مناقشة حول الأشرطة المسجل عليها المكالمات التليفونية فقال محمود رياض:

«إنها عمل غير شرعى فكيف يحاكمون على أساسها» وطالب بأن المحكمة فقط هى التى تقرر شرعية العمل من عدمه.

على كل حال لن أطيل فى تحليل هذه النقطة وإن كنت سوف أكتفى فقط بعرض بعض المقتطفات من مقالات « الأستاذ» محمد حسنين هيكل حول أحداث أو إنقلاب مايو ١٩٧١ ـ والتى لم أطّلع على نصوصها إلا عندما صدرت فى شكل اسطوانة كمبيوتر فى نهاية عام ٢٠٠٠، والسبب فى ذلك هو أنه لم يكن مسموحا لنا فى السجن بالاطلاع على الصحف إلا بعد فبراير سنة١٩٧٥، وكنا نعرف الأخبار وما يتردد بشكل عام دون ما تفاصيل من بعض عناصر قضية المشير عامر بشكل عام، أو من العائلات عند زيارتهم لنا ، وكل ما كان يقال لنا هو أن فلان ، مثلا بينتقدكم أو كتب مقالاً عنيفاً ضدكم، ومرت الأيام والأحداث إلى أن قرأتها بالكامل منذ أشهر قليلة فقط من كتابة هذه الصفحات ، راجيا أن يعيد القراء والباحثون التمحيص والتحقق فيها، واستنتاج ما يرونه من استنتاجات :

١ - مقال بعنوان « مرة أخرى العلاقات العربية السوفيتية» ـ بتاريخ٢٧/ ٨/ ١٩٧١ :

إخترع حديث تم بيني وبين بريجنيف فى آخر زيارة لى للاتحاد السوفيتي فى إبريل ١٩٧١ والتى ادعى فيه بأنى طلبت مقابلة بريجنيف مقابلة خاصة لا يحضرها أحد من الوفد المصرى الرسمي غيرى، ونسى أو تناسى أو قيل له أن يدعى هذا الادعاء وهو أكثر من غيره يعلم علم اليقين بل كان لديه معلومات تفصيلية سواء من شخصى أومن السادات الذى قال لمحمد حسنين هيكل فى حضورى أنى سأبقى فى موسكو لمقابلة بريجنيف برسالة خطية بتوقيع السادات أمام السفير السوفيتى فى القاهرة وحملتها معى ورتب المقابلة سفيرنا هناك مراد غالب الذى حضر المقابلة، وكتب محضر الاجتماع بخط يده فى نوتة من حجم «الكوارتو» وهى موجودة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى، كما حضر اللقاء السفير السوفيتي فى القاهرة، وبوناماريوف.

والحقيقة أنا لا أعرف مصدره فى هذه الادعاءات وهو من جانبه أيضا لم يذكر من هو مصدره ! والحديث الذى تناوله فى المقال لم يحدث، ولا أساس له من الصحة فقد تكلم عن وصية من الرئيس جمال عبد الناصر لشعراوى وسامى، وبما يفيد أننا المسئولون عن النظام من بعد الرئيس جمال عبد الناصر ، وأن بريجنيف حكى قصة الرجل الذى ضرب ابنه لأنه لم يحافظ على الجرة التى كسرت وأنى لم أفهم أو أستوعب الدرس ، فى حين أن كلام بريجنيف كان يشير بوضوح للمحافظة على العلاقات الوثيقة بين البلدين، وهو ما كانت الدولة فى ذلك الوقت حريصة عليه، كما جاء فى الخطاب الذى حملته إلى برجنيف، وفى الخطاب العام المعلن لرئيس الدولة . .

وأنا في حيرة الحقيقة من أين أتى محمد حسنين هيكل بهذا الهراء والكلام الفارغ الذي لم يحدث إلا إذا كان مشاركا ـ وهو كان مشاركا ـ في اغتيال شخص سامي شرف ولا أدري لحساب من يتم هذا الاغتيال؟

. والحقيقة الوحيدة في المقال أنه كان يوجد في مكتبي ورقة مكتوبة بخط يدي عن حديث دار بيني وبين الرئيس جمال عبد الناصر في حديقة منشية البكري أهم ما جاء بها ألا أفترق عن صحبة فوزي وشعراوي ولا يدخل بيننا رابع ـ وكان هذا الحديث يوم ١٩ سبتمبر ١٩٧٠!!!

وقد ختم محمد حسنين هيكل مقاله هذا بقوله :

« سوء الحظ أن الفراغ شد إلى القمة عناصر ولدت وعاشت في جو السلطة وحده ، وكان قصورها السياسي مخيفا ، وكان تقدمها للصدارة بحكم مفاتيح السلطة التي كانت في يدها ضريبة فادحة من تلك الضرائب التي يفرضها الأمر الواقع مهما كان على كل شيء عداه ، وهذه في تجارب الأمم مزيج من المهزلة والمآسي »

٢-مقال بعنوان : وقائع تحقيق سياسي ـ الجلسة الثالثة :

أسرار المناقشات غداة رحيل جمال عبد الناصر بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٧٩

جاء في المقال ما دار في اجتماع عقد في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبري القبة يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ ووصف بأنه « مجلس الأمن القومي » ، وأن محمد حسنين هيكل الوحيد الذي أدار الجلسة وهو الوحيد الذي أصدر التوجيهات للفريق فوزي وأنه هو الوحيد الذي أدار المناقشات التي لم يرد ذكر أي شخص فيها سواه .

و قد أخطأ هو وآخرون كتبوا عن هذا الاجتماع أيضا، و منهم السيد محمود رياض ووصفوا الاجتماع بأنه مجلس الأمن القومي.. وهو لم يكن كذلك ، بل كان اجتماعًا سياسياً عسكريًا في شكل لجنة عمل ، عُقد عقب رحيل الرئيس جمال عبد الناصر لوضع الترتيبات السياسية والعسكرية والأمنية التي اقتضاها الظرف الطارىء .

حضر هذا الاجتماع كل من محمود رياض، وشعراوي جمعة، وأمين هويدي، و الفريق محمد فوزي، وسامي شرف، والسيد محمد حافظ إسماعيل، والفريق محمد صادق، واللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية .

الشيء الغريب أن الجلسة لم تكن تدار كما أوردها محمد حسنين هيكل برئاسته!! ومن غير المعقول أن كل هؤلاء الحضور، وكلهم من العسكريين بما فيهم الوزراء، أيضا كانوا

جالسين أمامه ـ كالتلاميذ ـ يستمعون وهم صامتون ولا يتكلمون ويتلقون درسا فى العسكرية والسياسة والأمن ويلغى عقولهم وتفكيرهم وأنه هو الذى دفع إلى اتخاذ قرار تمديد وقف إطلاق النار . . !! عجبى .

وبهذه المناسبة أرجو أن أوضح وأصحح ما قيل وكتب على لسان وبقلم كل من السادة على صبرى ومحمد حسنين هيكل فى كتابه «أكتوبر٧٣» والفريق أول محمد فوزى ومذكرات السيد محمود رياض حول اجتماع عُقد فى القيادة العامة للقوات المسلحة غداة رحيل الرئيس جمال عبد الناصر واجتماع آخر عقد فى قصر الطاهرة فى شهر نوفمبر ١٩٧٠ .

فالاجتماع الأول تم يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ فى القيادة العامة للقوات المسلحة فى كوبرى القبة، و فى مكتب الفريق أول محمد فوزى، وكان على شكل لجنة عمل سياسية عسكرية ، وليس كمجلس أمن قومى ـ لأن مجلس الأمن القومى كان مشكلا وفق القرار الجمهورى رقم ١٨٦٩ بتاريخ ٢٨ديسمبر ١٩٦٨، وبتوقيع الرئيس جمال عبد الناصر من كل من :

- الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا
- عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكى العربى يختارون بقرار من رئيس الجمهورية .
- وزير الحربية ـ وزير الخارجية ـ وزير الداخلية ـ رئيس المخابرات العامة ـ رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة .
- للمجلس أن يدعو من يرى دعوته من المسئولين .
- سكرتارية المجلس :

سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ـ اللواء بهى الدين نوفل ، هيئة عمليات القوات المسلحة .

وفى ١٨نوفمبر١٩٧٠ أصدر الرئيس أنور السادات قرارا رقم ١٨٨٥ لسنة ١٩٧٠ ونص على رئاسته للمجلس

وعضوية كل من :

- عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بقرار من رئيس الجمهورية .

* وزير الخارجية ـ وزير الداخلية ـ وزير الحربية ـ وزير شئون رئاسة الجمهورية ـ رئيس المخابرات العامة ـ رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة .
* ويتولى سكرتارية المجلس : مدير المخابرات الحربية .

وشارك في هذا الاجتماع الأخير كلٌ من السادة :

محمود رياض وزير الخارجية، وشعراوى جمعة وزير الداخلية، وأمين حامد هويدى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، وسامى شرف وزير الدولة، و محمد حسنين هيكل وزير الإرشاد القومى، ومحمد حافظ إسماعيل رئيس المخابرات العامة، والفريق محمد أحمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، واللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية . . .

واتفق فى هذا الاجتماع ـ نظرا لظروف رحيل القائد وانتظارا لانتقال السلطة ولضيق الوقت ـ على مد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور أخرى وحتى ٨ فبراير ١٩٧١ .

كما أُتفق فى هذا الاجتماع أيضا على على استمرار بحث هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلا و بواسطة المؤسسة المعنية ـ مجلس الامن القومى ـ فى اجتماع لاحق .

وقد تم فعلا عقد هذا الاجتماع فى قصر الطاهرة يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠؛ حضره كلٌ من الرئيس أنور السادات ونواب الرئيس: حسين الشافعى وعلى صبرى الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء، والسيد محمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد شعراوى جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، والسيد عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى، وسامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية، وأحمد كامل رئيس المخابرات العامة، والفريق محمد أحمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، واللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية .

وقد فوجئنا بحضور السيد محمد حسنين هيكل رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام لهذا الاجتماع حيث أنه كان قد استقال وترك المنصب الوزارى، وبالتالى فلم تكن له صفة رسمية تعطيه حق حضور اجتماع على هذا المستوى وبهذه الصفة .

وقام السيد محمود رياض، والفريق أول محمد فوزى بشرح الموقف السياسى والعسكرى، وكان واضحا من العرض الذى قدماه فى الاجتماع أن الأوضاع العسكرية تتطور إلى الأحسن عما كانت عليه فى سبتمبر ١٩٧٠؛ حيث كان قد تم نقل وتوزيع شبكة الصواريخ أرض / جو على امتداد جبهة القناة وبالتالى أصبح التفوق الجوى الإسرائيلى محدود بما يحقق إمكانية قواتنا على عبور المانع المائى لعمق خمسة وعشرين كيلومترا داخل

سيناء، وبذلك يتحقق لقواتنا المسلحة إمكانية السيطرة على الممرات الحيوية فى شبه جزيرة سيناء ، وهى التى تعتبر خط الدفاع الطبيعى الأول عن الوادى .

وفى نفس الوقت اتضح أن هناك بعض الأهداف الحيوية فى صعيد مصر تحتاج لحماية لا تحققها إلا صواريخ سام ٣ ، ولم يكن متوفر لدينا فى هذا الوقت الأفراد أو المواقع أو المعدات اللازمة لشغل وتشغيل هذه المواقع ، واتفق المجتمعون على أنها تشكل نقطة ضعف فى شبكة الدفاع الجوى عن الجمهورية ، والتى كان من الممكن أن يخترقها العدو إذا ما استؤنف القتال بما قد يؤثر على الجبهة الداخلية وما قد يترتب من أضرار جسيمة فى حالة قصف القناطر المقامة على النيل فى صعيد مصر . وبناء على ذلك فقد تقرر مد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور أخرى تستكمل فيها دفاعات الصعيد، تنتهى فى ٩ فبراير ١٩٧١ .

وكلف أيضا السيد على صبرى بالقيام بزيارة للاتحاد السوفيتى - باعتباره المسئول عن الدفاع الجوى والطيران - تتم فى بداية شهر ديسمبر ١٩٧٠ لطلب المزيد من قوات الدفاع الجوى السوفيتى لتتولى حماية الأهداف الحيوية من بنى سويف حتى قنا ، باعتبار أن منطقة أسوان والسد العالى كانت بالفعل مدافعاً عنها بالكامل .

وعندما تم التصويت والموافقة على ما دار فى هذه الجلسة من قرارات وبدأت بوادر انتهاء الاجتماع فوجئنا بتقدم السيد محمد حسنين هيكل - وهو ليس عضواً بالمجلس - باقتراح مؤداه أنه يرى أن نعمل فى مجال السياسة الخارجية بأسلوب: «Drastic » - كما نطلقها بالإنجليزية - ومؤدى اقتراحه أن يتوجه الرئيس أنور السادات إلى واشنطن لمقابلة نيكسون ، وتقوم وفود أخرى بزيارة باقى أنحاء العالم فى تحرك سياسى عالمى، وشرح محمد حسنين هيكل وجهة نظره التى تلخصت فى أن الأوضاع التى نتجت عن تولى رئيس جديد للجمهورية يمكن أن يؤدى إلى تغيير فى سياسة أمريكا التى كانت تمقت الرئيس جمال عبد الناصر .

وقد عارض الحاضرون الاقتراح - فى شكل مداخلات وهمهمة - ثم أعطيت الكلمة لكل من السيد على صبرى والسيد محمود رياض الذين أوضحا أن ذهاب الرئيس أنور السادات إلى أمريكا الآن سيفسر بأنه توجه استسلامى ، وأنه يائس من إمكانية تحقيق نصر عسكرى بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، كما سيفسر هذا التحرك أيضا بأنه ينطلق من موقف ضعف مما سيترتب عليه تشدد العدو وأمريكا من ورائه . كما أن أمريكا لم تكن تمقت الرئيس جمال عبد الناصر لشخصه بل لسياسته المعادية للاستعمار والإمبريالية، وإذا كان رئيس الدولة الجديد سيتوجه لزيارة واشنطن فلن يفسر ولا يتم أيضا إلا إذا كان هناك تحول وتغيير فى سياسة الرئيس جمال عبد الناصر التحررية .

ووضع السيد على صبرى أمام الاجتماع سؤالاً محدداً كان نصه :

هل الرئيس السادات سائر على طريق الرئيس جمال عبد الناصر، أم سيغير من موقفه؟ ذلك حتى نكون على بينة و تتحدد المواقف !

عندئذ سحب السيد محمد حسنين هيكل اقتراحه .

وانتهت الجلسة على ما سبق أن تم الاتفاق والتصويت عليه .

ولقد تم بعد ذلك إقرار ما تم فى هذا الاجتماع فى اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الإشتراكى العربى بعد مناقشات طويلة شارك فيها العديد من الأعضاء وقد يكون من المناسب أن أستطرد فى سرد توابع هذه القضية :

فقبل بدء زيارة السيد على صبرى للاتحاد السوفيتى بيوم عُقد إجتماع لمجلس الأمن القومى وكان من ضمن الموضوعات المطروحة للبحث تنسيق الخطط العسكرية بين مصر وسوريا فى مرحلة الاستعداد للمعركة من جهة وعند بدء القتال من جهة أخرى.

وكان هذا الموضوع محل دراسة القيادة العامة للقوات المسلحة بالاشتراك مع وفد عسكرى سورى حضر إلى القاهرة من دمشق لهذا الغرض، وكان برئاسة العماد مصطفى طلاس رئيس الأركان ، وقام الفريق أول محمد فوزى، والفريق محمد أحمد صادق بعرض نتائج هذه المباحثات التى تتلخص فى أن دمشق تبلغ القاهرة على لسان قيادتها العسكرية أنها ليست مستعدة للاشتراك فى عمليات مشتركة ضد إسرائيل انطلاقا من الجبهة الشمالية، كما طلبت القيادة العامة السورية أيضا ألا تستخدم مصر قواعد الطيران التى كانت قواتنا الجوية تحتلها هناك وفقا لميثاق طرابلس ، وألا تقوم الطائرات المصرية بأى غارات جوية ضد إسرائيل فى حالة استئناف القتال خشية أن تقوم إسرائيل بغارات مضادة على سوريا لا تستطيع القيادة السورية أن تتحمل نتائجها .

وبناء على هذا فقد قرر مجلس الدفاع القومى سحب الطيران المصرى من سوريا وعدم إقامة أى نوع من أنواع الوحدة معها فى هذه المرحلة . وهذا - طبعا - يفسر عدم الرد الذى قوبلت به أنا شخصيا عند زيارتى لسوريا بتكليف من مجلس الدفاع القومى فى شهر فبراير ١٩٧١ بغرض التنسيق لبدء العمليات ضد العدو الإسرائيلى ، وكما جاء تفصيلا فى مكان آخر من هذه الشهادة .

(كل هذه الجلسات التى وردت فى ملحوظة المؤلف مسجلة، ومحاضر وشرائط تسجيلها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى)

٣- مقال بعنوان: «مــاذا أقــول ؟» بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٧١:

جاء في المقال « . . . رأسي ملىء بالكلام وجهل مطبق وقوة مطلقة . . كلهم كانوا على مستوى يسمح لهم أن يقدروا بحساب ، وأن يخططوا بكفاءة في أوامر تتعلق بهم وبأنفسهم وبمستقبلهم فكيف يمكن أن يخططوا لغيرهم . . فدبروا شيئا وخططوا شيئا ولكن كان التقدير والتخطيط على خطأ . . إن مراكز القوة التي ضربت بيان ٣٠ مارس كانت على وشك أن تقود الوطن إلى كارثة مشابهة لكارثة ٥ يونيو . . القوة الخفية صانعة الخوف، والخوف صانع الطغاة ، والطغاة مهما كانوا صناع الهزائم . . بعض حجاب القصر الذين كان في يدهم مفاتيح الأبواب تصوروا لبعض الوقت أنهم الورثة وتصرفوا على هذا الأساس».

ملحوظة من المؤلف :

وتعليقي على هذا الكلام الذي وضح الغرض منه تماما بعد مايو ١٩٧١ ؛ هو أُحيل القارىء الكريم إلى ورقتين تكشفان بجلاء حقيقة موقف الرئيس جمال عبد الناصر ممن أسماهم الأستاذ محمد حسنين هيكل « بحجّاب القصر» وصفات أخرى؛ الورقة الأولى هي: محاضر اجتماعات المعمورة التي تعرضت لها في الكتاب الثالث، والتكليفات التي كلفنا بها الرئيس قبل رحيله بأقل من شهرين ، وكان الأستاذ محمد حسنين هيكل أيضا أحد الحضور معي والزملاء شعراوي جمعة وفتحي الديب ومحمد حافظ إسماعيل .

أما الورقة الثانية: فأعرضها بنصها وبخط الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا وبتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٧٠؛ وهي تخص تعليمات الرئيس بتكليفي ببحث تشكيل مجلس للأمن القومي؛ وحدد بنفسه الشخصيات التي سوف تنضم له وكان أغلبها أيضا ممن أطلق عليهم محمد حسنين هيكل عبارة « حجّاب القصر» ، وللقارىء الكريم أن يحكم بنفسه من كان في الحقيقة من الحجاب ومن كان معاونا صادقا لقيادة ثورية رفضت في أكثر من مناسبة ومنها اجتماعات مسجلة لمجلس الوزراء أنه :

« لا يريد معه حملة القماقم ومطلقــي البخــور..».

وفيما يلي الصورة من المسودة الأصلية التي وضعها الرئيس جمال عبد الناصر بخط يده حول تشكيل « مجلس للأمن القومي» في يونيو ١٩٧٠، وهي موجهة إلى شخصي لبحث الأمر والدراسة والتنفيذ لموضوع يتعلق بالأمن القومي للبلاد . ومن الملفت للنظر فلقد كان الأستاذ محمد حسنين هيكل في ذلك التاريخ وزيرا للإعلام وقد خلت التعليمات من ترشيح اسمه ليكون عضوا في هذا المجلس الخطير :

سامـــى

لبحث هذا الأمر مع شعراوى وأمين

مجلس الأمن القومى

أنور السادات

على صبرى

ريـــاض

شعراوى

أمين هويدى

سامى شرف

فـــــوزى

مدير المخابرات العامة

مدير المخابرات الحربية

سكرتير للمجلس متفرغ

يبحث كل المسائل المتعلقة بالأمن القومى - المعلومات - المواضيع العسكرية

الخ - يعرض الموضوع على الرئيس

القرار للتصديق - جمال

ملحوظة : مكتوب بخط يد الرئيس على جنب قبل سكرتير للمجلس عبارة :

« + حسن طلعت»

هذا ولقد كنت لا أحب أن أبدى نصحا للأستاذ محمد حسنين هيكل ولكن مقاله دفعنى إلى ذلك ، وأقول له إن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن يتعامل ويتعاون مع خدم وعبيد ، بل كان يتعامل مع رجال أحرار ومن أشرف ممن أنجبت مصر . .

وهذا التعبير الذى استخدمه الأستاذ محمد حسنين هيكل إنما ينال منه أيضا لأنه كان ضمن دائرة من أسماهم خدم وحجاب القصر فى حياة الرئيس جمال عبد الناصر ، فقد كان واحد منا و منهم . . . !

٤ - مقال بعنوان : « السؤال الأول و الأكبر ... » بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٧١

لاكيف نستطيع أن نخلق الظروف التي يمكن أن تحول دون تكرار الكابوس المخيف الذي رزح على كاهل مصر طوال الشهور الأخيرة الماضية، حتى استفاق منه شعبها وقلبه يدق بعنف و أنور السادات يهزه برفق ليقول له : لقد سقط سلاطين الظلام، وتبددت أشباح الخوف، و نحن الآن على الطريق، و على المسيرة، و أمامنا المعركة، والبناء الاجتماعي و الاقتصادي، و الأمل، و النصر ... هذا هو السؤال !

كيف نستطيع أن نخلق الظروف التي يمكن أن تحول دون عودة الكابوس ؟ !

مع العلم بأنه لم يكن مجرد كابوس بالمعنى اللفظي للكلمة و إنما كان واقعاً داهماً تعلق بكاهل مصر و أطبق على رقبتها بغلاظة، و راحت أنفاسه المضطربة اللاهثة المحمومة تبعث القشعريرة في كل عصب من أعصاب مصر.

و مع العلم - أيضاً - بأن هذه ليست أول مرة في التاريخ القريب تقع مصر فيها فريسة لكوابيس الظلام و الخوف التي نطلق عليها اصطلاحاً اسم مراكز القوى؟

كيف و بالنسبة للغد، لأن بوصلة الحياة تتجه دائماً إلى المستقبل و تشير نحوه.

كيف ؟ و لكي تبقى مصر هي مصر .. و القاهرة هي القاهرة منارة و شعاعاً، حضارة و علماً، عزة و كرامة للإنسان و بالإنسان كيف ؟ حتى لا تصبح القاهرة كبغداد - وقاها الله - تحت رحمة جحافل التتار أو شراذم البعثيين.

كيف ؟

كيف و قد عشنا المحنة مرتين في السنوات الأخيرة، و لولا عناية الله مع الرئيس جمال عبد الناصر مرة، و عناية الله مع أنور السادات مرة ثانية - لسقطت مصر في أعماق الظلام و الخوف و لفقدت أحلى و أغلى ما تملكه و هو : روحها، روح مصر الحرة الخلاقة و المبدعة.

و لقد كان صعبا أن تتكرر المعجزة مرتين..

و لكنه سوف يكون مستحيلاً - فيما أظن - أن تقع المعجزة ثلاث مرات متواليات لأن الله يحب أن يساعد الذين يساعدون أنفسهم و هذه هي المسئولية الواقعة على شعب مصر اليوم.

إن الرئيس جمال عبد الناصر، و بعد عدوان سنة ١٩٦٧، قاد وحده و في ظروف حافلة بالخطر، معركة ضد مراكز القوى، ثم جاءت حركة الشباب المليئة بالتمزق

والألم في فبراير من سنة ١٩٦٨ فساعدته على وضع برنامج للتصحيح عرف فيما بعد ببيان ٣٠ مارس.

لكن مراكز القوى الجديدة التى كانت تعد نفسها لترث مراكز القوى القديمة - ضربت بيان ٣٠ مارس فى ظهره و ضربت معه - فى الظهر أيضاً - الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان وقتها يعطى نبضات قلبه فعلاً لكى تصمد مصر و تقف و تستجيب للتحدى و تستعد للمعركة.

و أذكر يوم قامت اللجنة المركزية بانتخاب لجنتها التنفيذية العليا فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٨، و كنت وسط الكواليس فى اللجنة المركزية أرقب ما يجرى و أتابع تفاصيله، وظهرت النتيجة على النحو الذى ظهرت به و كان واضحاً - بكل الأدلة و القرائن - أنها مدبرة مرتبة فيما يتعلق بمجموعة معينة محددة.

و سئلت و كان سائلى هو السيد شعراوى جمعة و كان واقفاً معنا السيد محمد أحمد سكرتير رئيس الجمهورية وقتها و وزير شئون رئاسة الجمهورية الآن - سئلت:

- ما رأيك فى النتيجة؟».

و قلت بصراحة :

- لو كان فى مقدورى أن أمارس حرية الصحافة بغير قيد أو حرج لأخرجت الأهرام فى الصباح تحت عنوان كبير يقول : «نجحوا وسقط بيان ٣٠ مارس».

و سمع الرئيس جمال عبد الناصر بتعليقى على نتيجة الانتخابات و هو ما يزال فى مقر الاتحاد الاشتراكى.

و بعد نصف ساعة كنت فى بيتى، و دق التليفون و كان المتحدث هو الرئيس جمال عبد الناصر يسألنى بعد أن عاد هو الآخر إلى بيته :

- ما هو تعليقك على نتيجة انتخابات اللجنة التنفيذية العليا ؟».

و أدركت على الفور أن ما قلته قد وصل إليه و لم أكن على أى حال مستعداً للتنصل مما قلت فأعدته عليه و قال لى :

- إن طول لسانك سوف يجر عليك متاعب كثيرة».

و قلت ضاحكاً أحاول تخفيف جو الحديث :

- إن لدى منها بالفعل كثيراً... و أى إضافة عليه لا تقدم و لا تؤخر».

و قال الرئيس جمال عبد الناصر و الجد كله فى لهجته :

هل تعتقد أنه حدث «لعب» فى عملية الانتخاب؟».

و رويت له شواهدى، و ما رأيت من أدلة و قرائن.

و أحسست فى الأيام التالية بآلامه، و كانت ومضات الحقيقة قد بدأت تتكشف له، و ذهب مرات عديدة فى تلك الفترة إلى بيت أنور السادات يتحدث إليه بفكره و وجدانه و يستمع منه.

ثم بدا عزوفه عن عقد اللجنة التنفيذية العليا و اللجنة المركزية إلا فى حالات الضرورة القصوى و لمجرد الشكل و المظهر و أكاد أقسم – و استشهد فى ذلك بأنور السادات – أنه لولا حرصه على معان كان ينبغى الحرص عليها فى ذلك الوقت – لأعاد انتخابات الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة.

كان الرجل يتعذب، و كان عذابه النفسى إلى جانب آلام جسده التى لا تطاق فوق احتمال البشر.

لكنه كان يريد للمركب – على حد تعبيره – أن تعوم، و كان يريد لمصر أن تقف على قدميها عسكرياً بأسرع ما يمكن و فى وقت قياسى.

كان يراها سنة ١٩٦٧ ملقاة على الأرض مثخنة بجراحها، و فى سنة ١٩٦٨ كان يراها تهم على ركبتيها و كان يأمل مع سنة ١٩٦٩ و سنة ١٩٧٠ أن تتمكن من الوقوف على قدميها.

و عندما وقفت مصر على قدميها كان هو يلفظ النفس الأخير.

و أذكر – و هذه هى المرة الأولى التى يروى فيها هذا السر – شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩

يوم ٩ سبتمبر من هذا الشهر كان الرئيس جمال عبد الناصر يزور الجبهة، ثم أذاعت إسرائيل قرب الظهر أن دبابات لها قد نزلت على شاطئ البحر الأحمر، و قطع الرئيس جمال عبد الناصر زيارته للجبهة و عاد إلى القاهرة يتابع أنباء ما تذيعه إسرائيل.

و كان وزير الحربية السابق ينكر أن شيئاً على الإطلاق قد حدث على شاطئ البحر الأحمر.

و اتصل بى الرئيس جمال عبد الناصر تليفونياً يسألنى عما جاءت به وكالات الأنباء فى هذا الصدد و قرأت للرئيس فى التليفون كومة البرقيات التى تتحدث عن الموضوع وقال هو فى النهاية :

– غريبة... إن فوزى يؤكد لى أن شيئاً من ذلك كله لم يقع... سوف أطلب إليه أن يتصل بك الآن و اقرأ عليه ما قرأت لى».

و اتصل بى الفريق فوزى يقول لى :

— من أين جئت بها رويته للرئيس؟».

و قلت :

– ليس لى مصدر غير وكالات الأنباء... و مع أنه يبدو لى أن إسرائيل تبالغ فى الصورة إلا أن المسألة لا بد أن يكون لها أساس».

و قال لى الفريق فوزى :

– كل هذا الذى قرأته على بلا أساس... و هو نوع من الحرب النفسية».

و عاد الرئيس جمال عبد الناصر يتصل بى و قلت له :

– إن الصورة كما أراها أمامى نقلاً عن وكالات الأنباء تقطع بأن إنزالاً محدوداً حدث على شاطئ البحر الأحمر، و مع أنه فيها أرى يستهدف التأثير النفسى إلا أننى أعجب من إنكاره أصلاً و أساساً».

و قال الرئيس جمال عبد الناصر و مازالت فى أذنى نبرات صوته حتى هذه اللحظة:
– إننى تلقيت تأكيداً من مصادر أخرى لما حدث.

إننى حزين... حزين... حزين.

لست حزيناً لأنهم نزلوا بخمس دبابات أو ست، و لكنى حزين لأن الذين كان يجب أن يعرفوا... لم يعرفوا.

إننى الآن أكثر من أى وقت مضى أشعر بخسارتى و خسارة البلد فى عبد المنعم رياض».

و استطرد يقول – و الله شاهد –.

– إننى مقدر لفوزى جهوده فى إعادة التنظيم، و مهما يكن فلا أظن أن هذه هى القيادة التى سنخوض بها المعركة».

و كانت نبرات صوته تحمل أنين الأسد الجريح لكنه كان بجهد إنسانى خارق يكتم الألم.

و فى اليوم التالى ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ لم ينهض من فراشه.

و فى يوم ١١ سبتمبر عاده الأطباء ليكتشفوا أنه أصيب بجلطة فى القلب تقتضى الراحة الكاملة ستة أسابيع.

و عندما عرف هو بما به، و ما هو مطلوب منه، دعا أنور السادات و صارحه بالحقيقة، و كون لجنة تتولى البت، نيابة عنه، فى كل الأمور، و وضع على رأسها أنور السادات.

و لم يستطع أن يلزم الراحة ستة أسابيع فعاد إلى العمل بعد أسبوع واحد.

ثم كان بعد ذلك – و فى يوم سفره إلى الرباط و معلوماته عن التآمر عليه هناك – قراره بأن يكون أنور السادات نائبه فى رئاسة الجمهورية.

كأنه كان يرتب نفسه استعداداً ليوم الرحيل.

و يوم الرحيل كان الخط واضحاً.

كانت السلامة السياسية و الدستورية و الوطنية كلها تحتم أن يتولى رئاسة الجمهورية نائب رئيس الجمهورية.

إن الرئيس جمال عبد الناصر – و بقدر ما كان يستطيع إنسانياً لم يترك لأحد فرصة كى يناور أو يصطدم.

كان الخط واضحاً... و كانت المسئولية مخيفة.

و سكت الجميع على مضض، حين جمع أنور السادات كل الذين كانوا يحملون فى أيديهم مفاتيح السلطة فى فترة انشغال الرئيس جمال عبد الناصر و عذابه مع المعركة والمرض – و قال لهم بالحرف فى استراحة القناطر:

– إن مصر بعد كل ما حدث لا تتحمل أى توتر جديد.

و أريدكم أن تعرفوا أن التوتر ليس فى طبعى.. و لا أريدكم أن تتوتروا و ينعكس توتركم على الناس.

لا أريد أن أحكم على الناس بالتقارير.

إن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد فقد ثقته فيها و كف عن قراءتها و أنا لا أريدها أصلاً و منذ البداية.

أريد للناس أن يطمئنوا على ظهورهم.

إن الذين لا يطمئنون على ظهورهم لا يحسنون أن يواجهوا العدو بصدورهم».

و مضى أنور السادات إلى أبعد حد فى بث الطمأنينة فى القلوب و قال:

– سوف تبقى فى أيديكم كل المفاتيح التى كانت فيها.

و أريدكم أن تخرجوا من جو السلطة الخفية إلى جو السلطة الشرعية الظاهرة و أن تسعوا إلى الناس و أن تأخذوا منهم بمقدار ما تستطيعون أن تعطوهم».

و الغريب أن بعضهم تشكك فى ذلك كما تظهر وثائق التحقيقات الجارية الآن، و قال بعضهم بالعقلية المنغلقة التى تعودت حياة الظلام... قال بالحرف:

– هل هو يريد أن يضعنا في مكان الصدارة حقيقة ؟.. أو هو يريد استعمالنا فقط كنوع من حروب الاستنزاف ضدنا»؟!

كان أنور السادات صادقاً و لم يكونوا صادقين.

و عاد التوتر يعكس نفسه على التصرفات عندما وقع اختيار أنور السادات على الدكتور محمود فوزى لكى يرأس الوزارة الجديدة، و كان اختيار أنور السادات للدكتور فوزى يرتكز على عدة عوامل :

إنه تجربة غنية و حافلة.

ثم هو موضع احترام الناس فى الوطن.

ثم إنه وجه دولى يطالع العالم وتعرفه الدنيا فى بلد هو بوضعه و ظروفه فى قلب العالم و وسط الدنيا.

و كانت هذه بداية المتاعب، و لم تكن نهايتها، رغم أن تشكيل الوزارة فى ذلك الوقت تم بتنسيق كامل معهم.

و الغريب أن اسم الرئيس جمال عبد الناصر كان هو السلاح السحرى الذى استخدم فى التأثير على التشكيل الوزارى.

قيل أن الرئيس جمال عبد الناصر كان ينوى تعديل الوزارة.. و كان هذا صحيح، والذى يقرأ محضر آخر جلسة لمجلس الوزراء، رأسها الرئيس جمال عبد الناصر فى بداية شهر سبتمبر، فإنه يستطيع أن يستشف على الفور أن هناك تعديلاً وزارياً فى الطريق.

لكن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن قد كتب على ورق ما يريد.

و هكذا راحت الأقوال تنسب إليه رغبة فى استبقاء هذا و رغبة فى استبعاد ذاك.

و أذكر أن بعضهم استشهد بى فى لعبة الكراسى الوزارية باعتبار أننى سمعت من الرئيس جمال عبد الناصر نواياه، و أذكر أننى قلت :

– إن ذلك موضوع لم يعد يحق لأحد أن يخوض فيه لأننا لا نستطيع أن نعتمد على ملاحظات عابرة و عارضة.

و من ناحية أخرى فإن هناك ظرفاً مختلفاً الآن و من حق من يتحمل بمسئولية تشكيل الوزارة الجديدة سواء فى ذلك رئيس الجمهورية المنتخب، أو رئيس الوزارة المكلف أن يختار على أى نحو يكفل له ما يطلبه هو من الكفاءة و الانسجام».

و حين بدأ أنور السادات يتصل بالشعب مباشرة و بدأ تجاوب الجماهير معه فإن الحساسيات ازدادت لدرجة أن الأزمات كانت تثور إذا أجرى أنور السادات مقابلة مع أي زائر بغير وجود رقيب.

و كان أنور السادات يتصرف على سجيته... سجية مصرى أصيل مفتوح القلب والعقل معاً و لم يكن - للإنصاف - أن يشعر بالتراكمات التى تحدثها تصرفاته على السجية.

كان مطلوباً وضعه تحت الوصاية.

و لم يكن الرجل مستعداً لذلك... بل أغرب من ذلك أنه لم يشعر من جانبه بأية حساسية و كان لا يزال يعطى ثقته لم يسحب منها شيئاً.

و مع بداية سنة ١٩٧١ دخلت المسائل فى طور كان محققاً أن يؤدى إلى كارثة.

بدأت عناصر فى الاتحاد الاشتراكى تعبئ ضده، و كان ذلك سهلاً بسبب سرية التنظيم الطليعى الذى أقيم فى قلب الاتحاد الاشتراكى، و بسبب الشلل التى تكومت فى وسط السرية.

كانت السرية تسمح لثلاثة أو أربعة على قمة التنظيم بأن يوجهوه على النحو الذى يريدون.

و كانت «الشلل» المكومة و المسربلة بغموض السرية تحدث خلطاً بين الحركة العامة للتنظيم السياسى و بين المخطط المقصود و المدبر و المتناقض فى الحقيقة مع أهداف هذا التنظيم السياسى.

و لكى نكون منصفين، فإن التنظيم الطليعى للاتحاد الاشتراكى ضم عناصر من خيرة رجال و شباب هذا الوطن، إلى جانب مجموعة من انتهازى السلطة فيه، و هذا شىء منطقى.

و كانت التعليمات و التوجيهات «تنزل» - كما يقولون - من أعلى و لا أحد يعرف، أو يستطيع أن يعرف، من أين مصدرها و ذلك بسبب سرية التنظيم و هذه السرية - مع الأسف - من أكبر الأخطار التى حدثت فى تركيب الاتحاد الاشتراكى.

لم يكن مطلوباً أن تكون عضوية التنظيم الطليعى إعلاناً فى الصحف بالطبع، و لكن ذلك لم يكن يعنى أن يكون البديل عن الإعلان فى الصحف هو السرية و كأن التنظيم الطليعى عصابة من عصابات «المافيا».

كان فى التنظيم الطليعي - كما قلت - رجال و شباب من خيرة رجال و شباب هذا البلد و لا ينبغى أن يسيء إلى واحد منهم ما تكشفه التحقيقات الآن من انحرافات.

إن هؤلاء جميعاً كانوا ضحايا و لم يكونوا جناة.

و كان دافعهم هو خدمة الوطن فى تنظيمه السياسى، و لم يكونوا طلاب سلطة، و لقد خدم كثيرون منهم بقدر ما أتيح لهم من الضوء، و ليس ذنبهم أن الظلام كان دامساً.

و كانت الإجراءات الخفية عملية تعزيز سريع، للانحرافات التى أحدثتها سرية التنظيم.

فى تلك الفترة، خمسة شهور من سنة ١٩٧١، زاد عدد التليفونات الموضوعة تحت المراقبة عشر مرات.

و زادت أجهزة التسجيل الموضوعة فى المكاتب و البيوت، و حتى حجرات النوم - بنفس النسبة : عشر مرات.

و بعض هذه الإجراءات فى حالة الحفاظ على أمن الدولة القومى - و فى ظروف الدولة الحديثة - قد تكون مقبولة.

و لكن مثل هذه الإجراءات فى حالة السعى إلى السيطرة الشخصية و تحقيق جبروت مراكز القوى - عدوان مخيف على أبسط حريات الإنسان و فكره و عمله... و حتى حماقاته إذا لم يكن فيها ما يتعارض مع الأمن القومى و أبجديات القانون.

و تكشف التحقيقات الجارية الآن أشياء أخرى كأنها الخرافات... و أستعمل كلمة الخرافات مدركاً معناها واعياً بالمدى التى تصل إليه... حتى صارت الأحوال إلى التآمر المكشوف و الجرىء.

بل... ماذا أقول أكثر من ذلك ؟

صارت الأحوال إلى حد أن بعضاً من أعلى القيادات فى هذا الوطن راح يستلهم السياسات من جلسات تحضير الأرواح.

هذا حدث مع الأسف، فى مصر سنة ١٩٧١، و بعد أكثر من قرن من رسالة التنوير التى حمل لواءها رائد التنوير فى هذا الوطن رفاعة رافع الطهطاوى. و من أعجب العجب أن جلسات تحضير الأرواح تركت هى الأخرى مسجلة على أشرطة لأن مستلهمى الأرواح كانوا لا يريدون أن تفوتهم عبارة أو كلمة أو همسة مما ينطق به الوسيط نازلاً عليه من المجهول.

و لست أناقش أحداً فى إيمانه بتحضير الأرواح، هذه قضية تختلف فيها الآراء و لكن ما أناقشه هو حق أى مسئول فى بحث استراتيجية الدولة العليا بواسطة تحضير الأرواح، و أن تتقرر على هذا النحو مشاكل السلام و الحرب و معضلات الأمن الوطنى و القومى.

إن الأساليب الخفية كانت تعكس عجزاً مروعاً عن التقدم إلى المواجهة السياسية.

كما أن الأساليب الغيبية كانت تعكس جهلاً مريعاً بالمقدرة على النفاذ عن طريق التحليل العلمى.

لكن القوة كانت مطلقة، بمقدار ما كان الجهل مطبقاً.

و ما حدث حدث.

لا فائدة من الأسى عليه أو المرارة بسببه.

و ما يعنينى الآن هو :

كيف يمكن أن لا يتكرر ذلك مرة أخرى فى تاريخ مصر ؟

إن المعجزة لا تحدث ثلاث مرات متوالية.

و لقد حدثت المعجزة فى المرة الثانية التى استفقنا الآن من هولها بسبب أن مواطناً تحرك ضميره فذهب بأشرطته فى الليل إلى رئيس الجمهورية يضع الحقيقة تحت تصرفه.

ثم كانت بعد ذلك شجاعة رجل فى موقع المسئولية الأولى تصرف بجرأة نادرة فى لحظات خطر محيق.

ليكـــــــــــن...

و ليكن أن مصر هى كنانة الله يحميها من كل سوء.

و لكن السؤال :

- كيف نستطيع نحن أيضاً أن نحمى مصر ؟.. كيف تستطيع جماهير مصر أن تحمى مصر باعتبارها صاحبة مصر ؟

هذا هو السؤال.

و لقد أجاب عليه أنور السادات بإشارات هامة إلى : بناء الدولة الحديثة، بمؤسساتها السياسية و الدستورية و العلمية و الفكرية، بسلطة تحالف قوى الشعب العامل، بالحوار المفتوح على أساس كل القيم العظيمة التى تتمثل فى وثائق الثورة الأساسية.

و هى ميثاق سنة ١٩٦٢ و بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، و بجهد كل الرجال و النساء و الشباب و حتى الأطفال فى هذا الوطن الذى يقف اليوم على الخط الأول لجبهة أمته العربية فى مشهد من المشاهد الحاسمة فى التاريخ. هذا هو التحدى.. بعد السؤال.»

انتهى مقال الأستاذ هيكل !!

ملحوظة من المؤلف وحقيقة حادث وحدة رادار الزعفرانة ٩/ ٩/ ١٩٦٩ :

المقال كله هجوم غير مبرر وغير عادل وخصوصا بالنسبة للفريق محمد فوزى واتهامه بأنه كان ينفى ويجهل بنزول الإسرائيليين على الأرض المصرية فى حادث الرادار بالزعفرانة يوم ٩سبتمبر ١٩٦٩ ، وأنه - أى محمد حسنين هيكل - هو الذى أمد جمال عبد الناصر بالمعلومات وأنه كان كلما يقول معلومة للرئيس ينفيها وينكرها فوزى وكأن القائد العام شاهد ما شافش حاجة ! والذى بلغ المعلومات للرئيس لم يكن بالقطع محمد حسنين هيكل؛ بل سبقه فى ذلك سامى شرف الذى أبلغ الرئيس جمال عبد الناصر بما حدث وهو فى جبهة القتال من خلال الاتصال اللاسلكى المباشر بينى وبين المقدم عادل إبراهيم السكرتير العسكرى لرئيس الجمهورية، والذى كان يصاحب الرئيس فى هذه الزيارة، وبناء عليه فقد قطع الزيارة وعاد إلى القاهرة ، والشىء الذى لم يذكره محمد حسنين هيكل عامدا - وهو يعلم تماما - أن الشخص الذى كان مسئولا عن هذه المصيبة هو أحمد إسماعيل رئيس الأركان الذى سبق وحذره جمال عبد الناصر مرتين سابقتين على حدوث هذه العملية؛ بأنه إذا تكرر اختراق الإسرائيليين للجبهة مرة ثالثة فسوف يتخذ ضده إجراء شديداً ولهذا أحيل أحمد إسماعيل إلى المعاش فى نفس هذا اليوم ، لكن محمد حسنين هيكل لم يكن ليجرؤ أو يستطيع أن يشير إلى هذه الحقيقة لأن أحمد إسماعيل كان يشغل منصب رئيس المخابرات العامة لأنور السادات فى اليوم الذى كتب فيه محمد حسنين هيكل هذه المقالة وهذه الافتراءات .

ثم تكلم بعد ذلك عن الشلل وأثار حملة كراهية ضد التنظيم الطليعى باعتبارهم عصابة من المافيا!! ولقد كان محمد حسنين هيكل عضوا رئيسيا بل واحداً من مؤسسى التنظيم الطليعى مع جمال عبد الناصر من سبتمبر سنة ١٩٦٤، مع على صبرى وعباس رضوان وأحمد فؤاد وسامى شرف ، والمحاضر للإجتماعيين التأسيسيين محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات وكانت مكتوبة بخط يدى شخصيا .

ثم انتقل بعد ذلك ليدعى - وأتحداه أن يكون أو كان فى ذلك الوقت لديه دليل على ما يدعيه - أن أجهزة التسجيل والمراقبات فى الشهور الخمسة الأخيرة زادت عشرات المرات !!

ولسوء حظ الأستاذ محمد حسنين هيكل أقرر كما قررت فى تحقيقات النيابة العامة ـ فيما قيل عنه انقلاب مايو ١٩٧١ ـ أن عدد المراقبين يوم ٣١مايو ١٩٧١ بأوامر من رئيس الجمهورية أو وزارة الداخلية أو النيابة العامة أو المخابرات العامة أو الحربية كانوا ٢٨ شخصا من مجموع ٤٠ مليون نسمة، وذلك ما بين مراقبات سياسية وجنائية وآداب ومخدرات . . الخ، وهو أقل عدد على مدى الأربعين سنة السابقة وكل المراقبات كانت لها أسبابها ومدتها المكتوبة ، وسجلاتها محفوظة فى أرشيف الأجهزة المعنية (سكرتارية الرئيس للمعلومات والمخابرات العامة والمباحث العامة وشرطة الآداب والمخابرات الحربية) .

٥ - مقال بعنوان : « طاقة مدهشة» بتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٧١

جاء فى المقال : « . . . مراكز القوة أرادت أن تعمل قميصاً من حديد لأنور السادات بعد أن قفزت إلى السلطة.

. . . سقوط مراكز القوة وإنزاح كابوسها .

. . . جماهير ١٥ مايو فى وجه العبث لتأخذ أمنها وحريتها فى الداخل .

ثم يحوى المقال نقدا غير مباشر لأسلوب معالجة الرئيس جمال عبد الناصر للمشاكل من سنة ٥٢ ، طبعا دون أن يذكر اسم الرجل .

٦ - مقال بعنوان: «٢٨ سبتمبر الأربع والعشرين ساعة الأخيرة» بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٧٠

جاء فى هذا المقال الذى كتب قبل سبعة شهور فقط من المقالات التى حررها فى شهرى مايو ويونيو ١٩٧١ :

« . . . واتصلت بالسيد سامى شرف وزير الدولة وسكرتير الرئيس للمعلومات والساهر الدائم باستمرار فى انتظار أوامره أسأله :

هل نام الرئيس ؟ وهل انطفأ النور فى غرفته ؟

وقال لى سامى شرف : لقد كان يتحدث معى الآن على الفور وتستطيع أن تتصل به بسرعة . ثم ينتقل إلى سرد ردود الفعل لرحيل الرئيس جمال عبد الناصر قائلا :

قالت جولدا مائير : من الذى أطلق هذه النكتة السخيفة ؟!

ثم خرجت لتشارك الشعب الإسرائيلى فرحته بالخلاص من أعدى أعداء إسرائيل .

كان نيكسون يستعد لدخول كابينة القيادة لحاملة الطائرات « ساراتوجا» عندما علم بالنبأ وذهل عند سماعه الخبر وقال : «لا داعى الآن لهذه المناورة كلها».

فى عمان تسمرت الدبابات فى أماكنها وخرج رجال المقاومة ينادونه ويصرخون عليه .

وقال حافظ الأسد وزير الدفاع السورى وهو يبكى : كنا نتصرف كالأطفال وكنا نخطىء ، وكنا نعرف أنه هناك من يصحح ما نفعله ويرد هو آثاره».

(إنتهت مقالات محمد حسنين هيكل عن انقلاب مايو ١٩٧١)

* * *

وأعود إلى سياق حديثى عن تطور الأحداث بعد ذلك وكما قلت ، ففى منتصف ليلة ١٣ مايو ١٩٧١ ، وبعد إقالة شعراوى جمعة وإذاعة استقالاتنا ، طلب السادات عقد إجتماع فى منزله بالجيزة حضره كل من حسين الشافعى نائب الرئيس و محمود فوزى وسيد مرعى و عزيز صدقى ومحمود رياض ومحمد حسنين هيكل وقدم السادات للحاضرين نص بيان أعده محمد حسنين هيكل يتضمن اتهام الوزراء والمسئولين المستقيلين وفى مقدمتهم الفريق محمد فوزى وزير الحربية بالخيانة وتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم ، ولكن محمود رياض تصدى لهذا البيان مفندا ما جاء به وموضحا بأن استقالة الوزراء هى حق دستورى خالص لكل منهم ولا تستدعى توجيه تهمة الخيانة، وأنه لو كان لدى وزير الحربية النية فى تدبير انقلاب لبقى فى منصبه حتى يمكنه إحكام هذا التدبير، وعندما أوضح السادات أنه سيقدم الوزراء والمسئولين المستقيلين للمحاكمة كان رد محمود رياض بأنه الأفضل أن ننتظر كلمة القضاء قبل توجيه الاتهام فى بيان رسمى .

واليوم تبدو الصورة شديدة الوضوح . . !

- فقد بدأ السادات فى نوفمبر ١٩٧٠ فى إجراء إتصالات سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، أو من خلال قنوات خلفية لا يعلم بها أركان الحكم الرسميين فى ذلك الوقت؛ وأعنى بهم اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإشتراكى ووزراء الخارجية والحربية والداخلية وشئون رئاسة الجمهورية و من عاونوا الرئيس فى مؤسسة الرئاسة .

- وفى شهر فبراير ١٩٧١ طرح السادات فكرة الحل الجزئى من خلال مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ ، التى طالبت بالإنسحاب عشرة كيلومترات فقط شرق قناة السويس .. وبعدها بدأ فى إشغال قيادات الدولة عن المعركة بإثارة قضية انتخابات الاتحاد الاشتراكى ثم بقضية اتحاد الجمهوريات .

- وفى ١١ مايو ١٩٧١ رفض السادات التصديق على التوجيه الإستراتيجى لمعركة التحرير الذى عرضه عليه الفريق فوزى أكثر من مرة تنفيذا لما سبق الإتفاق عليه وإقراره من الرئيس جمال عبد الناصر ثم مع الرئيس السادات بعد ذلك ، وكان ذلك هو السبب الحقيقى المباشر لاستقالة الفريق فوزى الذى وجد أنه يواجه موقفا حرجا مع القوات المسلحة .
- وكان السادات قبل ذلك وفى ٢ مايو قد قام بإقالة على صبرى نائب رئيس الجمهورية والمشرف على الطيران والدفاع الجوى ، ثم تبع ذلك حملة اعتقالات فى أوساط الاتحاد الاشتراكى وتوالت الأحداث بدءاً بتحديد إقامة المسئولين المستقيلين ليلة ١٣ مايو ١٩٧١ ، ثم قام مجلس الأمة بإسقاط العضوية عن رئيسه لبيب شقير وخمسة عشر عضوا دون تحقيق أو مساءلة .

وكان ما حدث فى الحقيقة هو انقلاب قاده السادات على نظام الرئيس جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وليس انقلابا دبره رجال الرئيس جمال عبد الناصر ضد السادات .

* * *

وبدأ توزيعنا على سجون القاهرة

يوم ١٦ ديسمبر بدأ توزيعنا على سجون القاهرة الكبرى فمنا من بقى فى السجن الحربى وهم الإخوة الذين حكم ببراءتهم أو الذين حكم عليهم بأحكام مع إيقاف التنفيذ ومنهم حلمى السعيد وأمين هويدى وآخرين إلى أن يتم الإفراج عنهم والباقون رحلوا إلى سجن أبوزعبل ومنهم شعراوى جمعة وضياء الدين داود وقد إنضم إليهم فيما بعد على صبرى . . وإلى ليمان طرة على صبرى وسامى شرف وإلى سجن ملحق مزرعة طرة محمد فائق وعبد المحسن أبو النور الذين إنضموا إلى بعض عناصر قضية المشير عبد الحكيم عامر الذين نقلوا إليه من سجن أبو زعبل ، منهم جلال هريدى وأحمد عبد الله وإسماعيل لبيب وزغلول عبد الرحمن وعبد السلام فهمى وعثمان نصار ومحمد حلمى عبد الخالق .

وفى ليمان طرة حيث استقبلنا العميد حسين زكى مدير المنطقة فى مكتبه بابتسامة ذات معنى لأنه كان من مصر الجديدة وصديقا حميما لأحد أصدقائى من ضباط المدفعية . . . المهم أنه ظل يدعك فى ذقنه لمدة لا تقل عن خمسة دقائق يفكر فيما يريد أن يفعله أو يقوله

لنا حتى دخل أركان حرب المنطقة النقيب ممدوح الذى أنقذه من الحرج حيث اقتادنا إلى الغرفة المجاورة وكان يتواجد بها من عرفنا بنفسه أنه الدكتور وصفى طبيب المنطقة وطلب الكشف علينا على أن نخلع كل ملابسنا حتى الداخلية منها ووقفنا فى الغرفة كما ولدتنا أمهاتنا وهنا تقدم الدكتور ووضع بشكل عفوى وكأنه تمثيل السماعة الطبية على صدورنا كمجرد تأدية واجب ثم تقدم كل من حسين زكى والأركان حرب لنا بملابس السجن الزرقاء لنرتديها فارتديناها ببرود وكأننا معتادين على هذا الإجراء من قبل أو كأن شيئا جديدا لم يحدث . . . ووقف حسين زكى وكأنه لا يصدق أن على صبرى نائب رئيس الجمهورية يقف أمامه مرتديا بدلة السجن الزرقاء وإلى جواره الوزير سامى شرف الذى كان بالأمس القريب فى شهر إبريل ١٩٧١ ، يقص الشريط لافتتاح معرض مصلحة السجون فى شارع قصر النيل ، وكانت هناك صورة تذكارية بهذه المناسبة تجمعنى بكبار ضباط وزارة الداخلية والصديق شعراوى جمعة ومنهم العميد حسين زكى يقف خلفى مباشرة بقامته الطويلة .

وليسمح لى القارىء العزيز بجملة اعتراضية طويلة ـ لقد ظللنا نرتدى جميعا هذه البدلة الزرقاء حتى أحد أيام شهر فبراير ١٩٧٥ حينما فوجئت بأحد المخبرين يقول لى :

«يا فندم فيه زيارة خاصة لسيادتك دلوقتى . ولم يكن موعد الزيارة الشهرية المعتادة قد حل بعد ، ففوجئت بزوجتى وهى تدخل السجن ومعها شنطة «هاند باج» ، ولما جلسنا فى غرفة الزيارة وسط اندهاشنا جميعا من هذه الزيارة المفاجئة بادرتنى زوجتى قائلة :

« أنا لسة جاية دلوقتى حالا من عند ممدوح سالم وهو بيهديك سلامه واحتراماته ، وقد أمر أمامى بأن تتم هذه الزيارة الاستثنائية لأحضر لك معى ملابس مدنية وبيجامات وجلاليب وساعة وتليفزيون خاص وراديو . .الخ»

وقد لاحظت أن ضابط المباحث العامة عبد الله سليمان وضابط السجن اللذان يحضران الزيارة فاتحين أفواههم مما تقوله زوجتى ـ لأنه يبدو أن تعليمات ممدوح سالم لم تكن قد وصلت بعد لإدارة السجن ـ وفعلا رفض ضابط المباحث العامة أن يسلمنى هذه الشنطة إلا بعد انتهاء الزيارة وبعد أن اتصل برئاسته للتأكد من أن هذه التعليمات قد صدرت عن الوزير فعلا . . المهم . . طلعت بعد الزيارة وبلغت الزملاء بالتعليمات الجديدة وكانت دهشة الجميع كبيرة لهذا التحول . .

وفعلا قرب الساعة الرابعة من بعد الظهر تقريبا صعد ضابط المباحث العامة وخلفه أحد المخبرين حاملا الشنطة وقدم لى اعتذاره لعدم تسليمى الشنطة أثناء الزيارة إلا بعد

الرجوع لرؤسائه وكان موعد إغلاق الأبواب قد حل فى هذه اللحظة وأغلقت الزنازين فعلا وبدأت أفتح الشنطة لأستكشف ما بها وأنا اقف خلف القضبان الحديدية والزملاء متعطشون لمعرفة ماذا لدى، وبدأت أعلن بصوت عال.. عندنا قمصان أفرنجى وبنطلونات وبلوفرات وشرابات ألوان، عندنا بيجامات وجلاليب أشكال وألوان.. عندنا ساعة ماركة رولكس.. عندنا واحد راديو ماركة «زينيث».. عندنا واحد تليفزيون ماركة «ناشيونال» صغير يعمل بالبطارية وبالكهرباء.. وهلل الكل وكانت التعليقات تتلخص فى عبارة.. «يا بختك يا عم حا تنام الليلة على أصوات وصور ما تريد وإنت لابس البيجامة المخططة !!.. ولم يمضى أيام قليلة إلا وقد بدأت زيارات باقى الإخوة تحمل إليهم نفس الممنوعات السابقة.. وهكذا كسرنا حاجز البدلة الزرقاء بعدما يقرب من خمسة سنوات فى السجن الانفرادى!.

وما دمت قد فتحت جملة اعتراضية فأرجو القارىء الكريم أن يسمح لى بأن أستطرد فى جملة اعتراضية أخرى وهى تتعلق بمبدأ كنا متفقين على تنفيذه طوال مدة وجودنا داخل السجون كما سبق أن أسلفت، وهو ضرورة وحتمية وضع إدارة السجن باستمرار فى موقع دفاعى ولا نترك لها المبادأة أبدا مهما كانت الظروف والأحوال، فكان الإتفاق أن أتولى أنا هذا الأمر وذلك بخلق مشكلة صباح كل يوم سواء عن حق أو «بالغلاسة»، وأطلب النيابة العامة للتحقيق فيما أثرت من مشاكل وهكذا تبدأ الإدارة تأخذ موقف الدفاع وتبذل المحاولات من جانبهم لإصلاح ما نراه خطأ أو لتخفيف المشكلة وذلك حتى أتراجع عن طلب النيابة العامة. كما كان من ضمن الأمور التى نتحدى بها الإدارة هى تهريب الورقة والقلم ثم بعد ذلك كيف نخفى هذه الممنوعات، الخطيرة جدا للمسجون السياسى، والأكثر من هذا هو كيفية تهريب ما نكتبه إلى خارج السجن، وفى هذا المجال يمكن أن نحكى قصصاً وروايات وسغامرات كثيرة تمت فى هذا الإطار، وسأكتفى بواحدة كنت أقوم بتهريب أوراق السجن عن طريق الإدعاء بتلف التليفزيون الخاص بى وكنت أسلمه للعائلة أثناء الزيارة أو أسلمه لعائلة أى من الإخوة للقيام بإصلاحه ثم إعادته فى الزيارة التالية أو مع أى زيارة لأى من الأصدقاء الزملاء.. طبعا كان هذا التليفزيون يحوى بداخله ما كتبت من أوراق عن طريق فتحه من الخلف وأضع به أى أوراق خاصة بى أو بأى من الإخوة، وتقوم العائلة بفتحه وأخذ الأوراق منه ثم يعود التليفزيون مرة أخرى وقد تم إصلاحه.. وهكذا!

أعود إلى سياق وتسلسل الأحداث فأقول خرجنا من هذه الغرفة ومشينا فى دهاليز وطرقات السجن الطويلة مجتازين مبنى مستشفى السجن الذى كان يقيم به شمس بدران

لتمضية مدة سجنه.. ثم وصلنا إلى بوابة خشب ضخمة من داخلها باب يمر منه شخص واحد دخلنا منه إلى طرقة صغيرة نسبيا تطل على باب حديد طويل وعريض ظهر من خلفه مبنى قديم من الحجر وكأنه مبنى معبد فرعونى قديم يرتفع لأربعة طوابق يتوسطه سلم حديدى حلزونى وعلى كل طابق يوجد باب حديدى ضخم يمكن بواسطته عزل هذا الطابق عن غيره من طوابق المبنى عند اللزوم... صعدنا وكان كل المساجين خلف أبواب زنازينهم وصعدنا إلى الدور الثالث حيث سكن على صبرى وأغلق عليه باب الزنزانة واستأنف الطابور رحلته إلى الدور الرابع حيث أدخلت الزنزانة التى تعلو زنزانة على صبرى مباشرة.. واختفى الضباط والجنود بعدما أغلق على الباب وبدأت أستكشف الزنزانة ٤٢٤ التى كانت عبارة عن غرفة مساحتها مترين × مترين وارتفاعها أكثر من ثلاثة أمتار جدارها من الحجارة السميكة وبابها من الخشب الأسود يعلوه طاقة للتهوية محفورة فى شباك حديد يفتح للخارج لمناولة الأكل أو للتحدث مع الحرس، أرضية الزنزانة من الأسفلت الرمادى الغامق الناعم الملمس وفى أقصى الشمال جردلين من الصاج أحدهما به ماء والآخر فارغ، وفى وسط الزنزانة بطانيتين لونهما أسود ومطبقتين على الأرض، كان هذا هو مقر الإقامة الجديد..

وبعد ساعة من الزمن تقريبا فتح أحد ضباط الصف الباب وطلب منى أن أسلمه البدلة الزرقاء ليبعث بها للترزى ليضبط المقاس والطول وأصبحت يا مولاى مرتديا الفانلة والسروال.. خذ بالك نحن فى منتصف ديسمبر..

وأقفل الباب وبقيت أنا والجردلين والبطانيتين وحدنا وكلما زحف النهار تظلم الدنيا ولكن فى هذا المكان يكون الظلام أشد من الظلام الطبيعى...

وهنا أقرر أنى مريض سكر ومصاب بدوالى فى الساقين مما يسبب لى آلاماً مبرحة.. وهذا الأمر معروف للقاصى والدانى سواء من المسئولين الكبار أو من المسئولين أنصاف الكبار أو الصغار، كل هذا لم يوضع فى الحسبان سواء من ناحية المكان أو ظروف المعيشة التى أصبحت فيها، واعتقدت وما زلت أعتقد حتى الآن أن هذه التصرفات كانت مملاة ومقصودة وبأوامر..

وقلت لنفسى: «آهو كله بثوابه.. ومين عارف يمكن ربنا سبحانه وتعالى بيكفّر عنى بعض ذنوب ربما أكون قد ارتكبتها بحكم كونى بشر..»

فى هذا الوقت وأنا أفكر أحسست أنى أريد أن أدخل دورة المياه.. وهذا أحد عيوب مريض السكر أنه كثير التبول، ناديت على الحارس ولكنه لم يجبنى ثم اكتشفت بعد تكرار

المحاولة أن باب الزنزانة ضد تسرب الصوت ولكنه قطعا ليس ضد الحريق لأنه من الخشب ، فناديت بأعلى صوتى على الحارس الذى فتح الشراعة من فوقى وهو يتثاءب قائلا: أى خدمة يا سيادة الوزيـــر ؟

فقلت له : « هو إنتم خليتم فيها وزير والا غفير . . . أنا عايز أروح دورة المياه»

فقال لى: « يا فندى (يقصد افندم) ، ما هى دورة المياة بنوعيها عندك جوّة

قلت له: « لأ مافيش لا دورة مياه ولا حاجة إنها فيه مياه بس».

قـــال: «ماهو الجردل الفاضى هو دورة المياه والجردل الثانى هو للغسيل وتتشطّف منه كمان» ، وسكت وهو يغلق الشراعة .

نمت أو بمعنى أصح جلست ممدا جسمى على بطانية وغطيت نفسى بالأخرى، وأصبح عنصرا الزمان والمكان متلاشيين، اعتبارا من هذا اليوم ولست أعرف إلى متى...وتنبهت على صوت الشراعة وهى تفتح وصوت يقول لى:

«أنا دربالة يا سامى بيه.. أنا التمورجى بتاع العنبر جايب لك كباية شاى تدفيك من البرد ..»

وقمت لأشكره وأتناول منه الشاى وقد قمنا كلانا بحركات بهلوانية لئلا يسقط الكوب منه أو منى.. المهم وصل الشاى سليماً وشربت لأول مرة فى حياتى حبراً مغلى سكر زيادة . . .

وبعد قليل من الوقت أضيئت الزنزانة بنور خافت مثل أنوار الديسكو وهذه الإضاءة هى إضاءة أمنية وتبقى طول الليل حتى يسهل التتميم على المساجين وانشا الله ما حد نام! . .

بعد ذلك فتحت الشراعة للمرة الثانية حيث نادى على الحارس معلنا وصول العشاء الذى كان عبارة عن رغيف جراية أسود ومعه طبق صاج فيه شيىء أخضر أو أسمر اللون ولما حاولت أن أتذوقه لم أستطع من ناحية الرائحة علاوة على الطعم الذى لا يقبله بشر . . فتركته على جنب وأكلت قطعة من العيش لعلها تشبعنى بعد عناء يوم بدأ ليله يسقط علينا . . . وعدت إلى البطانية مرة ثانية لعلى أستطيع أن أنام لأعوض تعب هذا اليوم عصبيا وبدنياً ولكننى لم أستطع إلى أن سمعت أذان الفجر فقمت وتوضأت من جردل المياه وصليت الفجر وقعدت بالفانلة والسروال ملتحفا بالبطانية الثانية ، وبعد نحو ساعتين فتحت الشراعة وكان المنادى الشاويش كامل الذى ألقى علىّ تحية الصباح وناولنى كوباً من الصاج به شاى وطبقاً من الصاج أيضا به عسل أسود ورغيف جراية

فقلت له : «يا شاويش كامل قل لرؤسائك أنى مريض بالسكر، وأن العسل من ضمن الممنوعات وسلمته طبق العسل وأبقيت العيش لأستعين به..»

كان معنا فى نفس السجن الصحفى مصطفى أمين الذى كان يقضى حكما فى قضية التجسس ، وكانت زنزانته فى الدور الثانى تحت زنزانتى مباشرة ، وقد أيقنت فى هذه اللحظة لماذا كان هناك صوت خبط مسموع على أرضية زنزانتى أثناء الليل.. ولم تتم أية اتصالات بينى وبينه طوال مدة وجودى فى الليمان سوى أن أحد المساجين الجنائيين قابلنى عند حلاق السجن وقال لى إن مصطفى بيه بيسلم عليك ، فلما استفسرت منه من هو مصطفى بيه ؟ قال لى إنه يقصد مصطفى بيه أمين . كما كان المحكوم عليهم فى قضية الإخوان المسلمين ١٩٦٥ يسكنون فى نفس السجن .

عندما طلبت كتابة رسالة للنائب العام

فتحت الشراعة ليناولنى الشاويش كامل البدلة الزرقاء ، ولا أعتقد أن الترزى عاينها أو وضع يده فيها أصلا لأنه عندما إرتديتها كانت كما وضعتها على جسمى من قبل .. وقلت للشاويش كامل أنا عايز مأمور السجن فقال حاضر..

وبعد أقل من ساعة فتح باب الزنزانة ودخل النقيب ممدوح أركان حرب منطقة طرة للسجون وسألنى عن أحوالى فقلت له الحمد لله لكنى أريد ورقة وقلم ..

فقال لى : «دى ممنوعة ..»

فقلت له: « انت لم تفهمنى . . . أنا عايز ورقة وقلم، لأكتب رسالة..»

فقال لى: « لمـــــــن ؟»

فقلت له : «هو انت حا تحقق معايا أنا بأطلب ورقة وقلم عليك إما أن تجيبنى إلى طلبى وإما أن ترفض وتتحمل مسئولية الرفض ...»

فخرج وبعد قليل نودى فى العنبر بصوت عال: ... انتبـــــــاه!!!

وفتح باب الزنزانة للمرة الثانية حيث وجدت العميد حسين زكى مدير المنطقة، على الباب وبادرنى بقوله : «إنت زعلان ليه تعالى معايا..»

ونزلنا إلى خارج السجن حيث مكتب مأمور السجن وطلب الشاى والقهوة وحاول أن يعرف لماذا أريد ورقة وقلم ولمن سأبعث بالرسالة فقلت له:

« الرسالة للنائب العام بصفته المسئول عن المسجونين..»

فانزعج الرجل وظن أننى سأشكوهم - فى عرف السجون إذا طلبت النيابة تصاب الإدارة بحالة من الانزعاج والحساسية - ولكنى طمأنته بقولى إن الموضوع الذى سأثيره مع النائب العام لايخص وزارة الداخلية ولكن يخصنى أنا شخصيا..

فهدأ وقال لى: « طبعا سيادتك تعرف أنى لازم أستأذن وسأرد عليك..»

وقمنا كل إلى حيث يكون وعدت إلى زنزانتى يصاحبنى مأمور السجن . .

بعد يومين نوم على الأسفلت وأكل الجراية فقط.. فُتح باب الزنزانة وكان المأمور يقف أمامى مبتسمًا ومعه الدكتور وصفى طبيب السجن الذى بادرنى بقوله:

« هو حضرتك بتاخد إيه من أدوية السكر وأية أدوية أخرى»

فقلت له: « أشكرك يا دكتور ولكن أرجو أن يصلنى رد على ما طلبته من يومين»

فقال لى : «أنا ما أعرفش حاجة هو حضرتك طلبت دكتور من قبل ؟»

فقلت له: « لأ ..» والكلام موجه للمأمور . .

فرد المأمور بأن مدير المنطقة سيحضر بعد فترة ليرد على طلباتك يا سامى بيه . .

وأثناء مناقشتنا وصل العميد حسين زكى وقال لى ضاحكا:

«ما تيجى ننزل تحت شوية . . قلت له مافيش مانع ، ونزلنا إلى مكتب المأمور حيث قال لى: «لقد تقرر زيادة البطاطين الى أربعة بدلا من اثنين وسيتم تغير الطعام ليكون متمشيا مع السكر . . هل هناك طلبات أخرى ؟»

فقلت له : «طلباتى سأكتبها للنائب العام وستقرأها طبعا ولن أتنازل عن موضوع الكتابة للنائب العام . .

فقال لى: « حاضـــــر ».

أثناء عودتى إلى العنبر مع الشاويش كامل أخبرنى أن السيد على صبرى أيضا يصر منذ يومين على طلب النائب العام وقال : هو فيه إيه ياسيادة الوزير هو إحنا مزعلينكم فى حاجة ؟ ثم قال بعد ذلك إن مصطفى بيه أمين بيهديك سلامه وسيحاول لقاءك عند الحلاق بكره أو بعده . . تحب أقول له حاجة ؟ قلت شكرا وسلّم لى عليه . . . وكما قلت من قبل لم يتم معه أى لقاء.

وبعد أسبوعين جاء العميد حسين زكى وفتح للمرة الثالثة موضوع الورقة والقلم والنائب العام فقلت له:

« بصراحة أنا أرفض تخفيف الحكم وأطالب بتنفيذ حكم الإعدام الذى أصدرته المحكمة الاستثنائية علىّ لأن ما يتم معى الآن هو قتل بطىء فيه خسة وجبن من وجهة نظرى وأرجوك يا سيادة العميد أن تبلغ رؤساءك بطلبى هذا وإنى منتظر الرد ..»

قال لى : «حاضر....» وانصرف وأغلق باب الزنزانة .

فى اليوم التالى حوالى الساعة الثانية بعد الظهر جاء مأمور السجن واصطحبنى إلى مكتب مدير المنطقة الذى بادرنى بقوله :

«يا سامى بيه أنا مكلف بأن أخيرك أى سجن تحب أن تذهب إليه هل تحب تروح سجن المزرعة أو سجن ملحق المزرعة أو أبوزعبل ولعلمك على بيه صبرى فضل الذهاب إلى أبو زعبل..»

فقلت دون أن أفكر: «أنا أفضل سجن ملحق المزرعة . .»

فقال لى : «بس خد بالك إن ضباط المشير عامر موجودين فى هذا السجن وقد تنشأ بينك وبينهم مشاكل أو قد يستفزوك .. فكر ، وسأنفذ ما تريد . .»

قلت له : «أنا أفضل سجن ملحق المزرعة ولن يحدث أى مشاكل بينى وبين أى أحد وهناك بعض إخوانى وإنى أتحمل ما قد يحدث من مشكلات ولو انى أستبعد حدوث شيء . .»

وركبنا سيارته وتوجهنا إلى الملحق الذى كان يبعد عن الليمان بحوالى كيلومتر ونصف تقريبا وقابلنا المأمور عند الباب الرئيسى وقال لحسين زكى أن الكل يرحب بالسيد سامى « بيه» ولن تحدث أى مشاكل . . .

دخلت واستقبلت بحرارة من الجميع فيما عدا المقدم احمد عبد الله الذى كان متحفظا بعض الشيء.. وسارع الجميع نحوى بالأكل والمشروبات و الأغطية .. الخ

وسكنت فى زنزانة بالدور الثانى وكانت ملاصقة لزنزانة الأخ والصديق العزيز ورفيق عمرى محمد فائق ولمن لا يعلم فقد تزاملت مع محمد فائق منذ سنة ١٩٤٠ فى مدرسة المنصورة الثانوية فى مراحلها الأربعة حتى الثقافة العامة فى فصل واحد وكنا نجلس على تختة واحدة ثم فى الكلية الحربية ثم بعد الثورة فى المخابرات العامة ثم فى رئاسة الجمهورية ثم فى الوزارة وأخيرا فى السجن وكنا دوما إلى جوار بعض فى كل المراحل لا نفترق وحتى الآن لا يمر يوم إلا ونلتقى إما تليفونيا أو نتزاور كما أننا نتشاور فى كل ما يقابلنا من أمور خاصة وعامة حتى على الصعيد العائلى فهو أبو هشام وأنا كذلك أبو هشام ويوم أن ولدت إبنته منى كان هو فى مأمورية فى إفريقيا ولما بعثت له برقية أبشره بمولدها فوضنى فى تسميتها هالة على إسم إبنتى أيضا ولكن عندما عاد إلى القاهرة طلب منه الرئيس جمال عبد الناصر تسمية ابنته منى لأنها ولدت فى نفس اليوم الذى تزوجت فيه إبنته منى من أشرف مروان ..

هناك فى هذا السجن تبدلت الأحوال للأحسن قليلا ونسبيا حيث كان باب الزنزانة يفتح علينا يوميا من الساعة الثامنة صباحا حتى الثانية عشر ظهرا ثم من الساعة الثانية

حتى الرابعة من بعد الظهر ثم يغلق السجن حتى الثامنة صباح اليوم التالي وكانت هذه الفترات القصيرة تسمح لنا أن نلتقى معا وأن نمارس بعض الرياضات والمشى بصفة خاصة ، كما أتاحت لنا تبادل الأحاديث والمناقشات وتصفية الكثير مع الإخوة في قضية المشير عامر وإن ظلت بعض الأمور نختلف عليها لكننا اتفقنا على حصر الخلافات التى لم تحسم داخلنا وألاّ نعتبرها عنصر قطيعة بل تظل مسائل مفتوحة للمناقشة و نتركها للزمن .

لم تكن هذه الحوادث مجرد دردشة أو التعبير عما نعانيه من آلام وإن كانت بداية جديدة تماما بالنسبة لنا جميعا وبالنسبة لى على وجه الخصوص فقد كانت عملية مراجعة كاملة للنفس واسترجاع شريط الماضى والذكريات والأحداث التى قادتنا إلى هذه النهاية وطرحت على نفسى آلاف الأسئلة . . من أكون ؟ وماذا فعلت ؟ وما هى حقيقة ما يمكن أن أكون قد ارتكبته من أخطاء ؟ ثم ما هى الأخطاء التى ارتكبناها كلنا بحيث تستحق أن نواجه بسببها ما أُدعى أنها خيانة عظمى !! ؟ والخيانة لمن ؟ هل هى لبلدنا مصر أم للنظام والثورة التى استحوزت على كل قطرة من دمائنا وعرقنا ؟ هل ثمة عوامل أخرى لدى القيادة السياسية اقتضت إغلاق ملفات لا يراد لها أن تفتح تحت أى ظرف ومهما كانت التأكيدات والتطمينات بأنها لن تفتح؟

لقد كان السادات يردد من وقت لآخر بقوله : « سامى إنت تعرف كثيراً جداً »

وكان يرددها دائما بالإنجليزية: "Sami , you know too much"

ولقد علمت بعد ذلك سنة ١٩٨٢ بعد حوالى سنة من خروجى من السجن عن طريق أبناء المستشار حسن فهمى البدوى وزير العدل السابق أن أغلب قضاة المحكمة الاستثنائية التى حاكمتنا فيما عدا حسن التهامى ، قد واجهوا ضغوطا شديدة حتى يصدروا الحكم بالإعدام كما أسلفت فى السطور السابقة ، وأن السادات قد صرح لبعض من حاولوا إثناؤه عن هذا الاتجاه أنه سوف يعدم على صبرى وسامى شرف فقط لكنه عاد وعدل عن تنفيذ حكم الإعدام ، ليس استجابة لوساطات أو استرحامات ولكن لأن المحكمة العسكرية التى حاكمت الفريق أول محمد فوزى لم تجد ما يبرر إصدار حكم بالإعدام عليه ، وهو لم تحقق معه النيابة العسكرية ولا المدعى الاشتراكى وبالرغم من ذلك فقد حوكم أمام المحكمة العسكرية ثم أُستدعى أمام المدعى الاشتراكى ليتهمه بالخيانة العظمى، مما اضطر معه السادات للتراجع عن عزمه بإعدامنا نتيجة تطابق التهمة بيننا جميعا مما كان سيوقعه فى تناقض يصعب تبريره .

إذن كان هناك إصرار على التخلص من على صبرى ربما لوجود ضغائن عميقة فى نفس السادات تجاه الرجل وربما على وجه التحديد من ديسمبر سنة ١٩٥٦ أثر واقعة محددة شاهدتها بنفسى أثناء توجه الرئيس جمال عبد الناصر بالقطار إلى بورسعيد :

وكان يجلس فى الصالون الرئاسى أعضاء مجلس قيادة الثورة ومعهم على صبرى وسامى شرف ودارت مناقشة خاصة جدا حول الأسماء الكودية التى كان يستخدمها أعضاء المجلس فيما بينهم ، وفجأة سأل الرئيس السيد على صبرى :

هل تعرف ياعلى ما اسم أنوز السادات ؟

فرد على صبرى دون تفكير وبسرعة قائلا : .... !!!

الحقيقة فوجىء كل من كان فى الصالون بما فينا الرئيس نفسه، الذى عنّف على صبرى وقال له : «إيه ده اللى بتقوله ياعلى !! معلهش يا أنور الظاهر على اختلطت عليه الأمور ما تزعلشى».

وعندما وصلنا إلى بور سعيد قام الرئيس مرة أخرى بمعاتبة السيد على صبرى عتابا شديدا وقال له: «كنت أتوقع أن تقول إنك ماتعرفشى بدل ما تجرح الراجل بالشكل ده»

نعود لموضوعنا الأصلى وكذلك بالنسبة لسامى شرف لأنه يعرف الكثير كما صرح لى بنفسه وقد تجددت هذه المخاوف بوضوح لدى السادات بعد خروجى من السجن سنة ١٩٨١ ، وكانت حالتى الصحية شبه متدهورة وأحتاج إلى إجراء عمليات جراحية ونصح الأطباء المعالجين بإجرائها فى الخارج المهم فى هذا الأمر أن السادات تردد كثيرا فى الموافقة على سفرى للخارج للعلاج بالرغم من أن أبناء الرئيس جمال عبد الناصر كانوا هم الذين فاتحوه فى سفرى للعلاج .

وبعد تردد استدعى أشرف مروان سكرتيره السابق للمعلومات لاستراحة المعمورة بالإسكندرية والذى كان فى نفس الوقت يسعى لإقناعه بالموافقة على سفرى ، ووجه إليه سؤالا محددا هو : « هل تضمن سامى شرف ؟»

. . ولم يفصح بالطبع ماذا يعنى بـ «تضمنه» ؟

لكن أشرف مروان أجاب بأنه يضمنه . . فأصدر قراره بالموافقة على سفرى إلى لندن !!

ولتأكيد عنصر الشك فقد أصر على أن أسافر بجواز سفر عادى أخضر وحرمنى من استخدام حقى القانونى فى الحصول على جواز سفر دبلوماسى أحمر باعتبارى وزيراً سابقاً . .

كما أني عوملت معاملة المواطن العادي، وهذا مما يشرفني ؛ وبعث سكرتيره بخطاب للجوازات للتصريح بسفري وصدرت وثيقة بذلك في شكل نموذج رسمي يفيد السماح بالسفر .

* * *

بكيتُ عندما علمت باغتيال السادات

كما أنه بقيت كلمة أخيرة .. حتى لا يعتقد أحد أنني أصفي حسابات أو أحمل في نفسي ضغينة أو غل لأيا من كان .. فقد طويت هذه الصفحات من عمري منذ زمن خاصة وقد بلغت من العمر أرذله، و أصبحت حياتي أنفاس معدودة لا أملك منها شيئاً ، وإنما أكتب شهادتي للأجيال القادمة لاتخاذ العبرة وتعلم دروس الحياة .

فعندما سافرت إلى لندن للعلاج .. قمت بإجراء عدة عمليات جراحية ، حتى كان صباح يوم السادس من أكتوبر ١٩٨١ ، حيث شعرت بآلام مغص حاد ، وعندئذ أفاد الأطباء بضرورة استئصال المرارة لامتلائها بالحصوات ، والألم بسبب مغص مراري ..

وبمجرد أن أجريت عملية استئصال المرارة ، وعند إفاقتي من البنج كانت أول كلمة قالها لي الطبيب الجراح الانجليزي : Your president were shot

لقد أُغتيل رئيسك !!

فلم أتمالك دموعي التي سالت على وجهي باكياً السادات ـ رغم ما كان ـ من خلاف فذلك خلاف سياسي ، ولكن تبقى العشرة والزمالة والأخوة والعيش والملح ..

ورحم الله الجميع رحمة واسعـــــة ..

و تبقى الذكرى في حب مصر وتحمل المسئولية من أجل الوطن وأبنائه ..

وإن اختلفنا في الرؤى والسياسات والأساليب ..

ولكن يبقى حبنا وإخلاصنا لبلدنا مصر .. أم الدنيا

* * *

الفصل الثامن والعشرون

الإعـدام المعنـوي (١)

حدوتة خزنة عبدالناصر

.. أبلغتُ العائلة وحضر الرئيس السادات كما حضر إلى غرفة الصالون الملحق بالمكتب ـ نظراً لكون المكتب تجرى به إصلاحات ـ السيدة تحية حرم الرئيس عبدالناصر و هدى ومنى وخالد وحاتم صادق وأشرف مروان ومحمد أحمد الذي قام بفتح الخزنة بمعرفته، حيث أدار القرص ذا الأرقام لليمين ولليسار ثم وضع المفتاح وقام بفتح الخزنة ، وكان الواقفون بجوار باب غرفة المكتب كل من هدى وخالد وأشرف مروان وأنا وعلى رأسنا السادات الذى تقدم وقام بفتح الدولاب الداخلي ..وقال :

مش دي المصروفات السرية ؟! ...

أثار أنور السادات فى خطابه يوم ١٣ مايو ١٩٧١ ما عرف بموضوع خزنة عبدالناصر.

والحكاية تبدأ أصلاً فى الأيام الأولى من شهر إبريل سنة ١٩٥٥ ، أى عندما بدأت فى إنشاء ما عرف بسكرتارية الرئيس للمعلومات ، وكانت التجهيزات الإدارية والمكتبية تتولاها المخابرات العامة ، وقد اتصل بى حسن التهامى الذى كان يتولى فرعاً من فروع الخدمة السرية والاتصالات .. أبلغنى أنه مكلف بأن يعاوننى فى التجهيز ، وأنه على استعداد لإمداد السكرتارية بما تراه من معدات مكتبية ، ولم أطلب منه شيئاً فى ذلك الوقت ؛ لأن التجهيزات المطلوبة كانت متوفرة فعلاً فى هذه المرحلة من رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت عبارة عن أثاث وماكينات كتابة وأوراق وملفات فقط .

التقيت بالصدفة بعد ذلك مع حسن التهامى فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة حيث دار بيننا الحديث التالى :

قال : إنه ما زال مستعداً لإمدادى بأى تجهيزات للسكرتارية ثم قال : « ابقى حطنى فى الصورة».

فسألته : ما هى الصورة التى يريد أن يوضع فيها ؟!

فقال : إنه يمكنه أن يعاون فى العمل ، ويستطيع أن يساهم فى الكثير من الأمور.

فقلت له : يا أخ حسن أنا صلتى انقطعت بالمخابرات العامة تنظيمياً اعتباراً من أول إبريل ١٩٥٥ ، وأننى أعمل الآن سكرتير الرئيس للمعلومات .. تعليماتى أتلقاها من الرئيس جمال عبدالناصر ، وصلتى مباشرة معه ، والتبليغ أبلغه للرئيس عبدالناصر وليس لأى شخص آخر ما لم يأمر عبدالناصر بغير ذلك.

وكانت هذه أول وقفة بينى وبين حسن التهامى.

بعد ذلك بحوالى شهرين جاءنى حسن التهامى فى مكتبى بمجلس الوزراء ؟، وقال لى إنه أحضر خزنة قال إنها ستنفعنى فى المكتب ، فقلت له إنى أحضرت خزنة ولاداعى لهذه الخزنة ، وقد أردت بردى هذا أن أحدد العلاقة بينى وبينه دون صدام ،وأردت أن أفهمه أن له وضعاً ، ونحن لنا وضع آخر مختلف ، ولامجال لأن يحاول فرض شخصيته

على مكتبى بأى شكل . وكما قلت كان مكتبى فى مبنى مجلس الوزراء فى شارع قصر العينى ، وكنت فى تلك الفترة قليل التردد على منشية البكرى ؛ حيث كانت الأمور تتم عن طريق البريد أو التليفون بين الرئيس وبينى.

وفى أحد الأيام فى بداية سنة ١٩٥٧ علمت عن طريق محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس ، أن حسن التهامى أحضر خزنة وذهب بها إلى منزل الرئيس ، ولما سأله الرئيس عن سبب إحضاره لها قال إنه قد يستخدمها الرئيس فى وقت ما ، وفعلاً أدخلت هذه الخزنة إلى غرفة مكتب الرئيس فى منشية البكرى ، وحسب علمى لم تفتح أو تستخدم وظلت فارغة لسنين ولم تستخدم كخزنة بل كانت تعتبر كقطعة ديكور.

ومرت الأيام وانتقلت سكرتارية الرئيس للمعلومات إلى مبنى الرئاسة بمصر الجديدة ثم بقصر القبة ثم إلى منشية البكرى ، وبالتالى اختلف أسلوب التعامل مع الرئيس بشكل يكاد يكون مباشراً ، وكانت الخزنة فى مكانها لم يتغير ولم أقترب منها ، ولم أعرف إن كانت تستخدم أم لا ، ولم يطلب منى الرئيس أن أتعامل معها ، حتى كان يوم من أيام شهر يوليو سنة ١٩٦٥ ، وكان الرئيس عبدالناصر فى غرفة مكتبه أن طلب منى أثناء عرض بعض المسائل عليه ، فتح الخزنة لأناوله كشف الجيش منها ، وكان فى هذا اليوم يراجع تواريخ ميلاد وتواريخ تخرج بعض الضباط الأحرار . وقام الرئيس بتحريك الذراع لجهة اليسار وفتحه للخارج ، ثم قال لى : « هات كشف الجيش اسحبه وهاته».

وبعد أن راجع الرئيس الأسماء التى كان يريد أن يبحث موضوعها قال لى : « رجع كشف الجيش مرة ثانية فى الخزنة واقفلها».

كانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ خدمتى مع عبدالناصر أرى ما بداخل هذه الخزنة.

والمرة الثانية التى تعاملت فيها مع تلك الخزنة كانت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ ؛ حيث اتصل بى الرئيس من غرفة نومه حوالى الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر ، وقال لى «يا سامى أدخل المكتب حاتلاقى الخزنة مفتوحة ، عايزك ترتبها».

دخلت للمكتب وفتحت الخزنة كما فتحها الرئيس من قبل ، ولم يكن فى بابها مفتاح ، كما كانت عجلة الأرقام ثابتة على رقم الصفر .. كانت الخزنة عبارة عن دولاب حديد بحجم تقريبى ٢م × ١,٨٠م مقسومة إلى قسمين ، القسم الأيمن عبارة عن مجموعة من الأرفف ، وكان الرف الأول يحتوى على ملف بعنوان « المشروع النووى» ، والرف الثانى كان يوجد به ملف بعنوان « الإطار العام للخطة الخمسية الثانية» ، وأما الرف الثالث فقد كان يحتوى على مجموعة من الرسائل من كل من المشير عبدالحكيم عامر ، وثروت عكاشة ، وحسين ذو الفقار صبرى ، ومراد غالب ، ومحمد التابعى ، وكريم ثابت ، أما القسم الأيسر من الخزنة فقد كان فى أعلاه دولاب بمفتاح ، وكان فى هذا الدولاب

مبلغ من المال ، لايتعدى الخمسة آلاف جنيه . وتحت هذا الدولاب توجد مجموعة من الأرفف ، الرف الأول كان يوجد عليه كشف الجيش ، وهو ملف ضخم يحتوى على أسماء جميع ضباط القوات المسلحة وبيانات عن كل منهم . وفي الرف الثاني كانت توجد به حقيبتان من الجلد البني الفاتح كانتا تحتويان على مجموعة شرائط للتسجيل الأول لكل أغنية جديدة من أغنيات أم كلثوم في كل حفلة من حفلاتها الشهرية ـ كان وزير الإعلام يرسلها بصفة منتظمة ،والرف الثالث كان عليه مجموعة من الأوراق والخطابات الخاصة بين الرئيس والوالد الحاج عبدالناصر حسين وبعض أخوته ، وكان يوجد على أرضية الخزنة الطبنجة التي كان يحملها الرئيس ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

والمرة الثالثة كانت في خلال شهر سبتمبر ١٩٦٩ حيث كان الرئيس قد أصيب بأول أزمة قلبية وطلبني من غرفة النوم وقال لى : « يا سامى ، الخزنة مفتوحة تحت .. هات لى منها مجموعة الخطابات الخاصة وتبعتها لى فوق على طول » ، وكان بالمناسبة موجوداً في زيارته في ذلك الوقت شقيق الرئيس عز العرب عبدالناصر» .فدخلت إلى المكتب واستخرجت مجموعة الخطابات الخاصة ، وبعثت بها إلى الرئيس بعد أن أقفلت باب الخزنة كما كان . وفي حوالى الساعة التاسعة مساء طلبني الرئيس عبدالناصر قائلاً:

حا أبعث لك الرسائل مرة ثانية ، وعايزك ترتبها في تسلسل تاريخى ، وتحطها مكانها مرة ثانية في الخزنة . وبعث بالرسائل فعلاً وقمت بترتيبها تاريخياً ، وكانت كلها مكتوبة بخط اليد ومتبادلة بين الرئيس وبين الوالد ، والأخوة الليثى وعز العرب وشوقى وحسين ؛ وكلها ذات طابع شخصى وعائلى فقمت بترتيبها ووضعتها في الخزنة وفي نفس مكانها الذي كانت فيه من قبل.

بعد يومين من الاحتفال بذكرى الأربعين لرحيل الرئيس عبدالناصر طلبني الرئيس السادات وقال لى : يا سامى عايزين نجرد الخزنة.

فسألته : أى خزنة يا سيادة الرئيس ؟

قال : خزنة منشية البكرى اللى في مكتب الرئيس.

قلت : حاضر.

فقال : طيب أنا جاى بالليل وإيه رأيك تكون العائلة موجودة؟

فقلت له : طبعاً يافندم لازم يكونوا كلهم موجودين وحا أبلغهم.

أبلغت العائلة وحضر الرئيس السادات كما حضر إلى غرفة الصالون الملحق بالمكتب ـ نظراً لكون المكتب تجرى به إصلاحات ـ السيدة تحية حرم الرئيس عبدالناصر وهدى ومنى وخالد وحاتم صادق وأشرف مروان ومحمد أحمد الذي قام بفتح الخزنة بمعرفته حيث أدار القرص ذى الأرقام لليمين ولليسار ثم وضع المفتاح وقام بفتح الخزنة ، وكان

الواقفون بجوار باب غرفة المكتب كل من هدى وخالد وأشرف مروان وأنا وعلى رأسنا السادات الذى تقدم وقام بفتح الدولاب الداخلى ..

قال : مش دى المصروفات السرية؟

فقلت له وشاركنى فى الرد كذلك محمد أحمد : نعم .

فقال السادات : يا سامى خذ المبلغ الموجود عندك.

فقلت له : يا سيادة الرئيس أرجو أن نحصر المبلغ ثم نقوم بعمل محضر جرد له لإضافته على العهدة الأصلية للمصروفات السرية - التى كنت مسئولاً عنها ، وعددت المبلغ ، وقلت بصوت عال ليسمعه الجميع أن المبلغ كذا (أقل من خمسة آلاف جنيه تقريباً حسبما أذكر).

ثم استدعيت فتحى سعد الموظف المسئول عن المصروفات السرية ، وكلفته بعمل محضر ولإضافة المبلغ إلى العهدة - وقد قام فعلاً بتنفيذ ما طلب منه ؛ وأحضر المحضر وكان كما أذكر :

« إنه فى يوم كذا الساعة كذا وبحضور فلان وفلان تم فتح خزينة مكتب الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، وتم حصر المبالغ الرسمية الموجودة بها ، وبعد إتمام الجرد أضيف المبلغ المذكور إلى عهدة الدولة».

وقرأت المحضر على السادات الذى أقر ما جاء فيه ، ثم سلمته لفتحى سعد مرة ثانية.

وهنا قال أنور السادات : « نكتفى بجرد النقود الليلة لأنها أهم شئ موجود بالخزينة، ونستأنف الجرد فيها بعد».

وطلب خالد عبدالناصر أن يستلم الطبنجة من الخزنة ، فوافق السادات قائلاً له : خدها يا خالد ، دى الطبنجة اللى طلع بها المعلم ليلة الثورة.

وبعد هذه الليلة لم تطأ قدماى منزل الرئيس جمال عبدالناصر إلا مرة واحدة حيث طلبت مقابلة حرم الرئيس لتسليمها أول نسخة من العملات الذهبية التذكارية لعبد الناصر، والتى أصدرتها مصلحة سك النقود. وخرجت لأنتقل بمكتبى إلى قصر القبة.

وبعد أيام قليلة طلبنى السادات تليفونياً - وكان منفعلاً بعض الشئ - وقال لى :

«هدى بنتى ، كانت عندى وقالت لى: إن خزنة والدها قد فُتحت ، وسكت !».

فقلت له : « إزاى يا فندم؟!».

فقال : « والله هى بتقول كده ».

فقلت : « طيب سيادتك تؤمر بإيه ؟»

قال: « ماذا ترى أنت ؟»

فقلت : « نعمل تحقيق حول هذا الكلام» .

فقال : « صح .. نحقق».

فقلت له : « تحب سيادتك مين اللى يقوم بالتحقيق ؟ وهل سيادتك تحب تحضر التحقيق ؟ »

فقال : « النائب العام ، على نور الدين ».

وفعلاً تم الاتصال بالنائب العام على نور الدين الذى حضر إلى منشية البكرى ـ حيث خصصت له غرفة خاصة ـ وباشر التحقيق ، وقام بنفسه بسؤال كل الموجودين ، هدى وخالد ومحمد أحمد الذى قال إن المفتاح كان معه فى وقت وفاة الرئيس ، وقد استبعد محمد أحمد أن تكون الخزنة قد فتحت .. كما سئلت أنا وكل العاملين فى منشية البكرى ، وبعد ذلك استدعى كبير خبراء البصمات فى مصلحة تحقيق الشخصية بوزارة الداخلية ، كما استدعى أحد الخبراء اليونانيين فى فتح الخزائن وكتبوا تقريرهم وسلموه للنائب العام شخصياً.

وقد قرر النائب العام على نور الدين بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والرسمية ، وبعد اطلاعه على تقارير الخبراء أنه وصل إلى نتيجة محددة هى :

إن التحقيق لم يتوصل إلى معرفة أساس الشبهات التى تدعو إلى فتح الخزنة ولا الغرض من ذلك ، ولم يقم لديه دليل على فتح الخزنة ، بالإضافة إلى أن الغرض من فتحها غير واضح ، وقال لقد أثبتنا فى محضر التحقيق أنه عند فتحها لأول مرة كان بها أموال ، وقد ردت إلى خزينة الدولة بموجب إيصال أثبتنا رقمه فى التحقيق ، وأن القول الوحيد الذى يستند إليه القائلون بفتح الخزنة وهما هدى وخالد أنهما وجدا عند فتحها الخزنة لأول مرة أنها كانت تختلف عما وجداها عند فتحهما لها فى المرة الثانية بعد شهر. فإذا لوحظ أن الإضاءة كانت خافتة عند فتح الخزنة لأول مرة وأنها المرة الأولى التى يريان فيها هذه الخزنة مفتوحة، ونظراً لظروفهما النفسية وهما يفتحان خزنة والدهما لأول مرة بعد مرور أربعين يوماً على وفاته فلا يستقيم مع هذا أن نحكم على أنهما تمكنا من التدقيق فى وضع الأوراق على ثلاثة أرفف من الخزينة ، وأى اتهام لايقوم على ظنون . وقرر أن يحفظ التحقيق باعتبار أن الخزنة لم يتم فتحها ، وكانت تأشيرته :

« حيث أنه لم يثبت إمكان فتح الخزينة إلا بمفاتيحها .. يحفظ إدارياً ؛ وحيث أن أحداً من الموجودين لم يقل أن شيئاً قد سرق في حفظ التحقيق إدارياً ».

وقرر خبير المعمل الجنائى والخبير اليونانى المتخصص فى فتح الخزائن ما يلى :

« لم يوجد بالخزنة آثار تشير إلى أنها فتحت بغير مفاتيحها ، وأنه من المتعذر أن تفتح بمفتاح مصطنع ».

الملفت للنظر أن هذه القضية لم تثر فى تحقيقات انقلاب مايو ، والذى نظرته محكمة خاصة بالرغم مما أثاره السادات فى خطاب رسمى أمام مجلس الشعب يوم ٢٠ مايو

١٩٧١ وأوحى فيه للناس أن الخزنة كانت مكدسة بالأموال المرتبة بطريقة معينة ، وأنه اتخذ قراراً بحل الاتحاد الاشتراكي ؛ لأن خزينة عبدالناصر قد سرق منها ما كان عبدالناصر يريد أن يفعله.

وقال : إن الخزنة لها مفتاحان .. مفتاح كان عند حرم الرئيس عبدالناصر ومفتاح كان تحت عند محمد أحمد ولازم الخزنة تفتح بالمفتاحين..

وقال السادات أيضاً : أنه كان يعرف كل الورق الموجود بالخزنة !! وأنه على بينة من كل شيء ، وأن الخزنة كان فيها المخالفات التي تمت في الانتخابات .. هذه الانتخابات التي تم بناءً عليها اختيار السادات رئيساً !! .. واللي كان عبدالناصر مصر على تصحيحها .. وباقي علينا أن نصحح إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلى القمة بانتخابات حرة !.

ثم بدأت الجوقة بقيادة السيد محمد حسنين هيكل الذي نشر يوم ٢١ مايو العناوين الرئيسية لجريدة الأهرام تقول :

« الرئيس يوقّع قراراً بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلى القمة ».

« وقائع خطيرة عن الخزينة الخاصة بالقائد الخالد جمال عبد الناصر ، يذيع السادات أسرارها لأول مرة ».

« الخزينة فتحت سراً وسرقت منها أوراق خاصة بالمحافظات في انتخابات الاتحاد الاشتراكي ».

وفي اليوم التالي تنشر جريدة الأهرام في صدر صفحتها الأولى صورة للخزنة وهي تحكي تفاصيل مثيرة جديدة فيها أسمته : الوقائع الكاملة لسرقة خزينة جمال عبدالناصر ، وكانت المعلومات التي قدمها هيكل تدين شخصي بالذات ؛ وتقول إن علي نور الدين النائب العام كان يعقد جلسات سرية أثناء التحقيق مع كل من سامي شرف وشعراوي جمعة ، ويختم مقاله قائلاً : « وانتهى التحقيق الذي قام به النائب العام ثم اختفى التحقيق ، وظن زائر الليل أن التحقيق سوف يخفي إلى الأبد جريمته ، وأنه سيطمس خيانته لجمال عبدالناصر ، بعد أيام من رحيله ».

وكان الأستاذ هيكل نسي أو تناسى عن عمد أن أنور السادات تسلم باليد صورة من تحقيقات النائب العام ، والأصل كان محفوظاً في سجلات النيابة العامة التي لا يستطيع أحد أن يتلاعب بها كما نعلم جميعاً.

ثم جاء ما رواه موسى صبري قائلاً : إن جمال عبدالناصر كان حريصاً تماماً على السرية الكاملة لأرقام الخزنة ، وإذا فرض وفتحها في حضور أحد فإنه كان يعطي ظهره

له ويخفي الأرقام حتى يفتحها ويقفلها . وعندما أبلغت هدى عبدالناصر الرئيس أنور السادات بفتح الخزنة .. ذهب إلى منزل عبدالناصر على الفور ، وفتحت الخزنة ، ووجدها مبعثرة تماماً مما يدل على أن يداً فتحتها وفتشت في أوراقها وأخذت منها ما تريد . أما مبلغ المال فإن يداً لم تمسه ، وهذا يدل على أن الحادث ليس بغرض السرقة ، ولكن بغرض الحصول على الوثائق التي تركها عبدالناصر بخط يده ، وقام أنور السادات بوصفه رئيساً للجمهورية بإبلاغ النائب العام ـ الذي حضر للتحقيق ـ أخذ البصمات وضوهيت هذه البصمات ببصمات عدد من العمال الذين كانوا يشتغلون في تجديد حجرة المكتب ، وانتهى الأمر إلى لاشئ ! وقالت هدى عبدالناصر بكل الإصرار لأنور السادات أنها تتهم سامي شرف ، وليس أحداً سواه ، وقد نصح السادات هدى بألا تبوح بهذا الاتهام لأنه سيحدث أزمة وفضيحة ، فسامي شرف هو وزير رئاسة الجمهورية ، وهو يعرف من أسرار الدولة ما يريد السادات أن يصل إليه كاملاً ، وكان السادات يتوقع صراع مراكز القوى معه ! وعلى راسها سامي شرف ، وهو لايريد أن يكشفه في بادئ الأمر ؛ بل يريد أن يمد إليه حبل الاطمئنان الكامل حتى ينفذ إلى حقائق وأسرار المتصارعين ضده».

ويستطرد موسى صبري : « إن كل الدلائل تقول إن سامي شرف كان معه مفتاحان آخران ؛ لسبب بسيط هو أن الخزنة لاتباع إلا ومعها مفتاحان ، وقد غاب هذا الأمر عن فطنة وذكاء عبدالناصر ، وقد أخفى سامي شرف المفتاحين».

ويتساءل موسى صبري بعد ذلك قائلاً : « ماذا أخذ سامي شرف من الخزنة؟»

ثم يرد فيقول : « إن سامي شرف قد استولى على جميع الأوراق التي كان يحتفظ بها جمال عبدالناصر عن جميع زملائه من أعضاء مجلس الثورة وعن كبار المسئولين ، وكانت هذه هي عادة عبدالناصر ، وكانت الرقابة مفروضة على كل أعضاء مجلس الثورة ، وتطور الأمر إلى أن أصبح كل شئ مسجلاً .. وكانت أجهزة المخابرات التابعة لجمال عبدالناصر تجمع له دائماً أدلة وأخطاء ، إن صدقاً وإن كذباً ضد أعضاء مجلس الثورة ، وضد أقرب الناس إليه منهم ، ومن المشتغلين بالحياة العامة ، وكان عبدالناصر يحب أن يحتفظ بهذه الأوراق كسيف اتهام لأي مأزق».

ثم يقول بالنص : « وأكاد أجزم أنه كان من بين هذه الأوراق ما هو مزور ضد أنور السادات ولست في حل من ذكر التفصيلات».

(انتهى كلام موسى صبري)

الحقيقة أنا لست أدري كيف يجزم موسى صبري على وجه التحديد بأن هنالك أوراقاً كانت في الخزنة تدين السادات وسلوكه ، وأن هذه الأوراق مزورة ، إلا أن يكون قد رآها

أو أنها وصلت للسادات بأى صورة ،وأن السادات أطلع موسى صبرى عليها خاصة إذا كانت هذه الأوراق كانت موجودة بالخزنة فعلاً واختفت منها !!!.

وفى ٢٤ مايو ١٩٧١ نشر الأستاذ محمد حسنين هيكل فى جريدة الأهرام يقول :

« إن النائب العام الجديد محمد ماهر حسن قد بدأ التحقيق مرة أخرى فى قضية سرقة الخزنة ـ لاحظ إصرار هيكل على التمسك بكلمة « سرقة » ـ ، وأنه فتحها وجرد محتوياتها فوجد فى الرف الثانى تسعة تسجيلات لمحاضر اجتماعات مجلس الثورة ، وبعض اجتماعات جمال عبدالناصر ، كما عثر على اكلاسيرات فارغة كانت تحتوى على أوراق بملاحظات الرئيس ، وفى الرف الأخير وجدت حقيبة مفتوحة ،وقد أمر النائب العام بتفتيش منزل سامى شرف».

وفى أول يونيو ١٩٧١ نشر الأستاذ محمد حسنين هيكل خبراً يقول :

« إن النيابة العامة قد عثرت على مسروقات خزينة القائد الخالد جمال عبدالناصر فى منزل السيد سامى شرف ، وستقوم النيابة العامة بفض هذه المسروقات بحضور مندوبين من الجهات المختصة!!».

وقبل نشر الأهرام لهذا الخبر كانت الصحف قد نشرت أنه تم العثور على التحقيق الأول الذى أجراه المستشار على نور الدين حول سرقة الخزنة ، والذى كانوا قد قالوا عنه إنه اختفى، وطبعاً لم يكن هذا صحيحاً ؛ فالتحقيق لم يختفِ أبداً لأن صورته كانت لدى أنور السادات ، كما كان أصله فى أرشيف النيابة العامة وضم فعلا إلى القضية.

وكتب عبدالعزيز كامل (وزير الأوقاف الإخوانى السابق) مقالاً بعنوان!؟ «الخزينة المحرمة». كما كتب عبدالرحمن الشرقاوى (الشيوعى) مقالٌ بعنوان «اشتراكية لصوص الخزائن»، وغيرهم ممن شاركوا فى الحملة بالمزيد من الأقاويل والإشاعات والإيهامات والاتهامات .. كان الغرض منها بوضوح اغتيال شخص سامى شرف ، فى نفس الوقت الذى قال عنه موسى صبرى فى كتابه «وثائق مايو» عن انقلاب مايو، وعلى لسان السادات نفسه أن جمال عبدالناصر قال للسادات أن سامى شرف كالذهب الخالص، وأنا لم أسمع هذه العبارة من عبدالناصر ، ولم أكن أعرف أنه يصفنى بهذه الصفة التى تشرفنى ،وتعتبر وساماً على صدرى يعوضنى عن أى وسام لم أنله حتى الآن من الدولة.

ولم يكن صحيحاً أن النائب العام وجد شيئاً فى منزلى ـ وكنت نزيل سجون السادات ـ فإن هذا الشئ لم يظهر فى التحقيقات ولا فى المحاكمة الاستثنائية ، وهى المحكمة التى برأتنى من أى تهمة ، خلاف الخيانة العظمى لعظيم مصر فى ذلك الوقت . وللعلم فقد سجل وكيل النيابة المدعو أحمد نشأت سامحه الله ومنه لله ـ على تصرفاته التى علمت بها بعد خروجى من السجن سنة ١٩٨١ ، والتى أخفتها زوجتى عنى طوال هذه المدة ـ

سجل نشأت هذا كل ما وقعت عليه عينيه فى منزلى من الإبرة حتى الطوبة التى فى أعلا سطح المنزل ، كما تم جرد الملابس الخاصة والخاصة جداً لجميع أهل بيتى، وكل هذا مسجل فى المحضر ، والذى لايصدق هذا الوصف، أرجوه أن يراجع محضر الجرد ، وهو معلن وليس سراً . ولم يجد ـ كما قال هيكل وغيره ـ مسروقات خزنة جمال عبدالناصر ، ولم يرد ما يفيد بالعثور على أى شىء من أوراق الرئيس عبدالناصر أو مما كانوا يتصورون أنه كان فى الخزنة.



وليس أدل على أن التحقيق معى؛ والذى استغرق أكثر من ٨٠٠ صفحة ، والذى تم خلال شهر أو ما يزيد ، ليل نهار وكذلك المحكمة الاستثنائية ، وحتى الاتهامات الجزائية الخيالية العظمى التى وجهها مصطفى أبو زيد فهمى ، كلها لم يشر أى منهما ولم يرد فيها أى ذكر لخزنة جمال عبدالناصر ،والتحقيقات التى تمت معى موجودة ،ولدى نسخة منها، كما أنه توجد نسخ من كل التحقيقات فى هذه القضية لدى كل المحامين الذين ساهموا فى الدفاع فى هذه القضية.

وللحقيقة والتاريخ فقد استدعيت فى الساعة الحادية عشر من مساء إحدى الليالى من معتقل القلعة حيث توجهت تحت حراسة أحد ضباط المباحث العامة إلى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، وكان فى انتظارى بغرفة التحقيق النائب العام فى ذلك الوقت محمد ماهر حسن ، ويجلس إلى جواره شخصان ـ فهمت فيما بعد أن أحدهما من المخابرات العامة والثانى من المباحث الجنائية ـ وبدأت الأسئلة تنهال بشكل ملفت للنظر عن الخزنة ، وماذا كان فيها ؟ وأين مفتاح الخزنة ؟ وما شكله ؟ وهل هو مفتاح أم اثنين ؟ وما هى الأوراق التى كانت فيها ؟ وظللت أستمع لأسئلتهم وأنا ساكت ، ثم قلت لهم : «لن أجيب على أى من أسئلتكم إلا إذا فتح تحقيق رسمى مكتوب ، وأوقع على كل صفحة من صفحاته ، وإلا فلن أتكلم معاكم ووفروا أسئلتكم».

وطبعاً لم يفتح أى تحقيق رسمى بل قال النائب العام بعد أن نظر نظره ذات معنى للجالسين إلى جواره : « إحنا بس بنستفسر منك ومش بنحقق».

فقلت : « يا سيادة النائب العام إحنا مش قاعدين على قهوة بلدى بندردش .. يا إما تفتح محضر مكتوب بشكل رسمى .. يا إما لن أجيبك أنت أو الذين معك على أى سؤال أو استفسار كما تقول».

فأومأ النائب العام للضابط المرافق لى بأن نعود إلى معتقل القلعة...

وللعلم فلم يكن من أسلوب عمل الرئيس عبد الناصر أن يحتفظ فى مكتبه فى منشية البكرى أو فى الخزنة بأى أوراق ذات طابع سرى بما فيها نتائج تحقيقات قضايا التآمر والأزمات الكبيرة والحساسة كأزمة مجلس الرئاسة ، وما ترتب عليها من نتائج ، وقضية انحراف المخابرات العامة بما حوته من أمور غاية فى الخطورة والحساسية وغيرها ، بل كلها كانت محفوظة فى سكرتارية الرئيس للمعلومات باعتبارها أرشيف الرئيس الخاص.

وكان ما كان فى مكتب الرئيس ، وعلى طاولة المكتب بعض التقارير من البنك الدولى ومن وزارة الاقتصاد ، وبعض الدراسات الخاصة استصلاح الأراضى ، وبعض المشاريع المنبثقة عن تنفيذ السد العالى ، وأؤكد للمرة الألف أن الرئيس جمال عبدالناصر لم يكن ليحتفظ لا فى مكتبه ولا فى الخزنة التى كانت فى مكتبه بأى أوراق ذات طابع سرى

ولا مشاريع قرارات كان ينوى اتخاذها ، ولم يخرج ما كانت تحتويه الخزنة عما ذكرته فى الأسطر السابقة.

وقد ورد على لسان حسن التهامى فى حديث له مع جريدة الأحرار فى ٢٣ مايو ١٩٨٣ قال فيه :

« بعد التحقيق الذى تم بشأن الخزنة ، فقد تفاوض السادات بطريقته الخاصة مع الذى فى حوزته المستندات ـ وكان سامى شرف فى السجن ـ ، وقال لى السادات بعد ذلك بشهور : إن مذكرات عبدالناصر الشخصية ـ وهى إحدى الأشياء التى أخذت من الخزنة ـ أصبحت فى حوزته (السادات) ، وهو يقرؤها بتفاصيلها ، وقد قرر الاحتفاظ بها عنده» . وفى نظرى أن السادت كان يعلم بتفاصيل ما أخذ من الخزنة ،وأنه استرد بعضها على الأقل، وكنت أعرف منه أن هناك مجموعة تسجيلات فى غاية الأهمية لم يمكنه استردادها، وقد يكون غيره ممن كان فى حوزته هذه المتعلقات بحكم علاقته بعبد الناصر ، ووضعوا أيديهم عليها منذ أن استولوا عليها من الخزنة أقدر منى على تحديد مكانها الآن إذا كان من يهمه هذا الأمر !!».

(انتهى كلام حسن التهامى)

كلام واضح لايحتاج إلى ذكاء لفهم كنهه ، فالذى فتح الخزنة ـ إن كانت قد فتحت أصلاً، هو أنور السادات أو شخص كلفه السادات بهذه المهمة!!

ولقد قال النائب العام محمد ماهر حسن ـ الذى كلف ببحث هذه القضية بعد إقالة على نور الدين ـ أنه استدعى حسن التهامى الذى اشترى الخزنة لسؤاله ، فقرر التهامى أنه كان يحتفظ بمفتاحين للخزنة ، وأنه كان يعمل فى المخابرات العامة فى مبنى تحت برج القاهرة بالجزيرة ، وذات يوم نقل ومنع من دخول مكتبه ، وقال فى التحقيق أنه عندما أبعد عن مكتبه كان مفتاحا الخزنة فى درج مكتبه ،ولايعرف عنهما شيئاً بعد ذلك!!.

إن شهادة التهامى فى الحقيقة تستلفت النظر وتدعو للدهشة فى نفس الوقت ، وتثير تساؤلات أهمها لماذا احتفظ بمفاتيح الخزنة الاحتياطى طوال هذه المدة من ١٩٥٥ حتى ١٩٧١ ؟ أو حتى أبعد عن المخابرات ؟

ولماذا وضع هذه المفاتيح فى درج مكتبه؛ هل هذا هو أسلوب حماية خزنة رئيس الدولة، علاوة على تعمد عدم إعطاء من استلم منه الخزنة كل متعلقاتها ؛ إذ أن المفهوم أن علاقته بالخزنة قد انتهت بتسليمها لمكتب الرئيس أى لمحمد أحمد ؟ وألا يستدعى إبعاده عن عمله فى المخابرات أن يبلغ المسئولين عن وجود هذه المفاتيح طرفه لتسلم للمسئولين ؟ ألم يكن حسن التهامى وزيراً للدولة فى عهد عبدالناصر وفى عهد السادات وبالرغم من ذلك لم يبلغ عن هذا الأمر؟.

ومجرد ملاحظة عابرة مستنتجة من معلومة مؤكدة ؛ فقد زارني بعد خروجي من السجن مباشرة جميع الذين عملوا معي في سكرتارية الرئيس للمعلومات للتهنئة ولتجديد علاقات إنسانية استمرت طوال أعوام طويلة سهرنا فيها الليالي ونمنا على الأرض لليالٍ أخرى طويلة أيضاً خلقت بيننا نوعاً من الرباط والعلاقات التي يصعب إعطاؤها صفة محددة ، وإن عبرت هذه الزيارات بعد خروجي من السجن وفي حياة السادات عن شيء ؛ فهي تجسد الوفاء والنبل. وخلال هذه الزيارات أبلغني من كانت بيدهم أسرار المكتب وعلى رأسهم رشدي العمري الذي شغل منصب مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات بعد انتقال منير حافظ لوكالة وزارة الإعلام ،ومحمد فتحي سعد ، وتوفيق عبدالعزيز أحمد وعبدالحميد عوني وعبدالرحمن سالم (كاتب خطاب التنحي على الآلة الكاتبة) وأحمد فؤاد أحمد علي ، أن أبلغوني مجتمعين وفرادى المعلومة التالية ، ولم يختلف اثنان منهم في سرد الرواية :

« بعد أن تم اعتقالي بأيام حضر إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات كل من محمد عبدالقادر حاتم ومحمد عبدالسلام الزيات ،وبعد أن قابلا أشرف مروان قام الاثنان وصعدا إلى الدور الثاني من المبنى حيث أرشيف السري للغاية الذي كان مسئولاً عنه توفيق عبدالعزيز، ودخلا حيث أطلع كل منهما على ملفه وغادرا المكان مباشرة بعد ذلك».

وبعد عدة أيام حضر إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات محمد حسنين هيكل ومعه مصور، وقام هو وأشرف مروان والمصور - ولعدة أيام - بتصوير كل ورقة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات ، وتم طبع نسختين ميكروفيلم تسلم كل منهما نسخة.

ولا تعليـــــق !!.

* * *

الفصل التاسع والعشرون

الإعدام المعنـوي (٢)

حكاية العمالة للسوفييت

وأظن أن الكل يتذكر تلك الحملات الصحفية التى حاولت النيل من شخصي ومن عائلتى لاغتيالى معنوياً والتى فشلت جميعها فى أن تنال من سمعتي وانتمائي للوطن ، كما أنها عجزت عن أن تقدم دليلاً واحداً يمس نزاهتى أو سلوكى الشخصى ، فلقد تكاتفت كل القوى المعادية لثورة يوليو فى الداخل والخارج عربية كانت أو غير عربية للنيل من عبدالناصر ورجاله، ولكنهم فشلوا فى تحقيق هذا الهدف بدليل هذا الاحترام الشعبى الواسع الذى تكنه الجماهير لعبدالناصر ولما يمثله ، ولمن عملوا إلى جانبه بشرف ونزاهة.

أثار أنور السادات ومحمد حسنين هيكل وجمال حماد، وبعض من جماعة مصطفى أمين - الذى سجن فى قضية جاسوسية - فى مدرسة أخبار اليوم، وبعض من الصغار الذين حسبوا فى غفلة من الزمن على الصحافة المصرية، موضوعاً ساذجاً يفتقر إلى أى دليل، وهو مقال نشر فى مجلة الريدرز دايجست READERS DIGEST فى عام ١٩٧٤ عن كتاب بعنوان « ك. ج. ب. » «K.G.B» كتبه شخص قيل إنه يدعى « جون بارون»، ادعى فيه أن سامى شرف يعمل لحساب المخابرات السوفيتية، كما سبق أن تردد هذا الادعاء أيضاً بصيغة أخرى للكاتب الإنجليزى « فريدريك فورسايت» فى كتاب بعنوان «البروتوكول الرابع» وملخصه اتهام سامى شرف بنفس الإدعاء. وبعيدًا عن سذاجة هذا الاتهام وسطحيته وافتقاده للدليل المادى والعملى، فقد تم نفى هذه الفرية من الأساس، على لسان « فاديم كيربيتشينكو» والذى نسب إليه أنه كان يعمل لحساب المخابرات السوفيتية فى القاهرة، وأنه هو الذى جند سامى شرف - وقد دار معه حوار طويل نشرته مجلة «الوسط» السعودية، والتى تصدر فى لندن فى العددين (١٤و١٩ بتاريخ ٤ مايو و٨ يونيو ١٩٩٢)، وكذا ردود أمين هويدى، وسامى شرف على ما ورد فى هذه المقالات.

وقد قال « كيربيتشينكو» ما نصه :

« يزعم بارون فى كتابه أننى - كيربيتشينكو - كنت خلال وجودى فى القاهرة أتحكم بالمعلومات الاستخبارية التى كانت تصل إلى الرئيس جمال عبدالناصر، وأننى كنت مسيطراً على سامى شرف الذى شغل لفترة من الفترات منصب وزير شئون الرئاسة المصرية، وتولى مسئولية التنسيق بين جميع أجهزة المخابرات المصرية. لكن ما يقوله بارون هو تضليل ذكى. لقد نشر كتاب بارون عام ٩٧٤، وجاء فيه أننى - كيربيتشينكو - جندت جميع وزراء عبدالناصر واستخدمتهم لأغراضى، وأهدافى الخاصة ضمن مسئولياتى فى المخابرات السوفياتية، وهذا ليس صحيحاً؛ فلم تكن لى علاقة مع سامى شرف على رغم أنى رأيته مرة فى حفل استقبال، لكننا لم نتحدث معاً أبداً. وقد اعتقله السادات فى شهر آيار (مايو) عام ١٩٧١ مع عدد من الآخرين الذين كانوا على صلة وثيقة بعبد الناصر، والصحيح أننى كنت على اتصال مع المخابرات المصرية. وقد حصلوا على بعض الحقائق ثم بنوا عليها قصة، لكننى لم ألتق إطلاقاً بسامى شرف».

ثم يعلق بعد ذلك على كتاب «فورسايت» فيقول :

« يقول فورسايت إن « كيربيتشينكو » قتل في حادث سيارة عام ١٩٨٥ ، ويتطرق إلى علاقاته مع سامي شرف ويعلق على ذلك بقوله :

« حسب فورسايت فأنا ميت منذ سبع سنوات.. كتابه يتضمن معلومات خاطئة عني لكنه كان مصيباً في شيء واحد وهو أنه تمكن من تحديد رتبتي وموقعي في جهاز المخابرات السوفيتية ». (انتهى نص كلام كيربيتشينكو) ..

ولا يفوتني أن أؤكد أن مثل هذه الاتهامات تمثل إهانة بالغة لزعامة جمال عبدالناصر الذي بدا من خلال هذه الكتابات وكأنه شخص يتحرك من خلال الآخرين ، وهو ما يتنافى مع حقيقة ما هو معروف عن زعامة عبدالناصر التي لايختلف عليها أعداؤه قبل أصدقائه ومحبيه ، كما أن الرئيس عبدالناصر كان يعرف كيف ينتقي رجاله ومعاونيه ، وكان الشرط الأول في هذا الاختيار هو الولاء للوطن أولاً وأخيراً.

لقد كان سامي شرف ولمدة عشر سنوات كاملة تحت قبضة أنور السادات داخل السجون والمعتقلات ، وكان لدى أنور السادات كل الإمكانيات والنيات لإدانتي وتشويه صورتي حتى بالتزوير ، ولكن لأن هذه الاتهامات كانت أبعد من أن يتصورها عاقل ، فلم يسع أحد كائناً من كان لاتهامي حتى من خصومي السياسيين.

وأظن الكل يتذكر تلك الحملات الصحفية التي حاولت النيل من شخصي ومن عائلتي لاغتيالي معنوياً والتي فشلت جميعها في أن تنال من سمعتي وانتمائي للوطن ، كما أنها عجزت عن أن تقدم دليلاً واحداً يمس نزاهتي أو سلوكي الشخصي ، فلقد تكاتفت كل القوى المعادية لثورة يوليو في الداخل والخارج عربية كانت أو غير عربية للنيل من عبدالناصر ورجاله ، ولكنهم فشلوا في تحقيق هذا الهدف بدليل هذا الاحترام الشعبي الواسع الذي تكنه الجماهير لعبدالناصر ولما يمثله ، ولمن عملوا إلى جانبه بشرف ونزاهة.

والآن وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ووقوع كل أجهزته ووثائقه تحت سيطرة من يحكمون العالم اليوم ؛ وأعني الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها ، فإن أحداً لم يستطع أن يخرج بشيء يدين الرئيس عبدالناصر أو من كانوا يعملون معه ، ولو وجدوا دليلاً أو حتى شبهة دليل لاستغلوه أيّما استغلال في مواجهة الرجل الذي قاد الأمة لسنوات طويلة ضد قوى الاستعمار وعملائه في الداخل والخارج.

إن المقصود من وراء هذه الحملات الموسمية التي تطل علينا بين الحين والآخر هو الرئيس جمال عبدالناصر بالدرجة الأولى ، بعد أن عجزوا لأكثر من ثلاثين سنة منذ رحيله عن أن ينالوا بنفوذهم أو بثروتهم أو بدولاراتهم من مبادئه أو القيم التي بثّها وآمن

بها الملايين ولاتزال صالحة كبرنامج عمل تتبناه الأجيال الجديدة التي لم تر عبدالناصر أو تعايشه.

لقد شنت هذه القوى المعادية حملات عنيفة على الرئيس عبدالناصر واتهمته بأنه كافر وملحد، ثم راحت تتجنى عليه لتقول إن اليهود قد تولوا تربيته في حارة اليهود وعدس بالسكاكيني، كما قالوا إن «ايجال آلون» نجح في إجراء عملية غسيل مخ لعبد الناصر أثناء حصار الفالوجة، وأن الأمريكان استلموه من اليهود ليحكم مصر باسمهم. ولما فشلت هذه الاتهامات في أن تحقق أغراضها اتهموه بأنه شيوعي، مع أنه نص في أول دستور بعد الثورة على أن الشريعة الإسلامية أساس للحكم، ثم طوّر بعد ذلك الأزهر الشريف، وسمح بانتساب البنت المصرية لهذا الصرح الإسلامي العظيم؛ لتنشأ من خلاله أم المستقبل المصرية التي تعرف دينها، وأنشأ إذاعة القرآن الكريم، وأمر بتسجيل القرآن الكريم على اسطوانات لتباع للجمهور بثمن رمزي.

إن المخابرات المركزية الأمريكية تؤدب كل من ساهم مع الرئيس عبدالناصر في كشف أعمالها القذرة والكشف عن جواسيسها في مصر والعالم العربي، وأن غرضها الأساسي هو القضاء على عبدالناصر الشخص وعبد الناصر الرمز وعبدالناصر الفكرة والمبادئ والقيم، وعبدالناصر الثائر.. يريدون اقتلاع الرجل وما يمثله من جذوره. ولا يخفى على أحد أن الهجوم على أجهزة الأمن المصرية ومن يعمل بها والقائمين على أمرها له غرضان أساسيان:

الأول: تأديب هذه الأجهزة نتيجة نشاطها الناجح وضرباتها المؤثرة ضد عملاء القوى الأجنبية التي لم تكن تريد خيراً لمصر والأمة العربية، وإحاطة هذه الأجهزة بجو من الكراهية الشعبية بحيث ينظر الناس إليها وكأنها شر ومصيبة، وأنها ضد الأخلاق والضمير، تلفق التهم وتعذب الناس، وما يترتب على هذه الحملة من تدمير للروح المعنوية لمن يعمل بهذه الأجهزة.

الثاني: تشجيع عمليات التجسس عن طريق تمجيد الجواسيس وتحويلهم إلى أبطال، وفي نفس الوقت تحقير رجال الأمن وتحويلهم إلى متهمين وهكذا يتحطم حاجز الخوف لدى البعض، أي أن الغرض النهائي هو شل فاعلية أجهزة الأمن المصرية، وتسهيل اختراقها في جميع المجالات لتجنيد أكبر عدد من العملاء وتوسيع قاعدة المتعاونين لصالح العدو.

لقد رحل عنا الرئيس عبدالناصر منذ سنوات طوال، ولكن من هذا الذي يستطيع أن ينكر إنجازاته، وإشعال وتجسيد روح المقاومة، وثبت هذا بعد نكسة ١٩٦٧؛ فقد نجح في أن يبني جيشا خاض حربين في خمس سنوات.. حرب الاستنزاف، وحرب أكتوبر ١٩٧٣.

ولو تأملنا واقع الأمة الآن أقول أين نحن ؟ وأين استقلالنا ؟ وأين ثرواتنا ؟ وأين استقرارنا ؟ بل وأين عصمتنا ؟ .. إنني أقول للعملاء الذين يخرجون علينا بين الحين والآخر.. موتوا بغيظكم .. فكما عجزتم عن تحطيم الرمز ، فحتما سوف تعجزون عن تحطيم الرجال الذين يمثلون هذا الرمز بعد رحيله.

ومن الحقائق المؤلمة فى كل هذه الحكاية أنه طوال خدمتى إلى جوار الرئيس عبدالناصر لم أقابل أى سوفيتى سوى السفراء المعتمدين فقط فى الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٧١، فى حين أننى تعاملت مباشرة مع جميع مندوبى المخابرات المركزية الأمريكية والسفراء الأمريكيين المعتمدين فى القاهرة فى الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٧١.

وفى زياراتى للاتحاد السوفيتى أكثر من مرة لم أقابل سوى القادة؛ سواء فى معية المشير عبدالحكيم عامر أو بحضور السفراء محمد عوض القونى ومراد غالب ووفاء حجازى ، هذا فى الوقت الذى قابلت فيه بمدينة نيويورك عام ١٩٥٨ وبحضور سفيرنا فى واشنطن فى ذلك الوقت مصطفى كامل قابلت «آلان دالاس» مدير المخابرات المركزية الأمريكية فى فندق « البلازا»، وعلى هذا فإنى أتوقع أن يخرج علينا عميل جديد ليتهمنى هو الآخر بالعمالة للمخابرات المركزية الأمريكية.

إن سامى شرف ينأى بنفسه عن الرد على هذه الأكاذيب التى يعرف هدفها والغرض منها.

لقد عشت حياتى وأنفقت على أسرتى وربيت أولادى من مال حلال هو دخلى من عملى فقط، وأعيش الآن بمعاشى، وأنا الذى كانت تحت يدىّ ميزانية المصروفات السرية والتى تركتها فى مايو ١٩٧١ وهى محملة بفائض قارب المليونين من الجنيهات، مليون وثمانمائة وخمسون ألف جنيه ، علاوة على ستة آلاف من الجنيهات الذهبية أعيدت إلى القاهرة بعد رحلة الملك سعود المشهورة إلى اليمن ، وقد كانت محفوظة فى كيس محرّز ومختوم بخاتمى الشخصى حتى يتم الأمر بالتصرف فيها.

والذى أعلمه علم اليقين من الموظف الذي كنتُ أوكل إليه مسئولية إمساك دفاتر هذه المصروفات ، محمد فتحى أحمد سعد موافى، رئيس السكرتارية بسكرتارية الرئيس للمعلومات والذى زارنى عقب خروجى من السجن سنة ١٩٨١، وأكد لي أن هذا الاعتماد والمبالغ الفائضة والأحراز قد سُلمت كلها للسيد فوزى عبدالحافظ السكرتير الخاص للرئيس السادات فى الجيزة عقب القبض علىّ فى مايو ١٩٧١.

ومن أسباب سعادتى وأنا أتأمل الحياة المصرية بعمق، أن يتردد اسم عبدالناصر الآن على لسان العامة والبسطاء من الأجيال التى لم تعش فى زمانه على أنه مثال الطهارة والحزم ولم يسمح بأى فساد. ويكفى أن تقرأ صحف الصباح فى كل الأيام التى جاءت

بعد الرئيس عبدالناصر لنرى مدى انهيار المبادئ والقيم ، وأطلت علينا عشرات الوجوه القبيحة التي تبيع مصر والأمة العربية في العلن وفي السر ، ولمن يدفع . وللأسف فإن أعداء الرئيس عبدالناصر هم أصحاب الثروة والقوة والنفوذ الآن ، وبحكم معرفتي بالرئيس عبدالناصر فإنه لم يكن الرجل الخارق ، ولكنه كان يستمد قوته من قوة شعبه والجماهير العربية التي آمنت بمبادئه ، ولقد التف الناس حوله لا بالخداع ولكن بحب حقيقي سببه أن الرجل شعر بآلامهم وكان يعمل من أجلهم.

وانظروا حولكم الآن وتأملوا ثروات من كانوا في الأصل على باب الله مثلنا .. واسألوهم السؤال التقليدي .. من أين لكم هذا ؟! .. ومن سمح لكم بهذا ؟!.. وكيف تم هذا ؟!..

وأستطيع والحمد لله وبضمير مستريح وعن قناعة تامة أن أعلن بوضوح أنني كنت أحد جنود هذا الوطن ، وطوال مدة خدمتي كان ولائي لخدمة مصالحه في أشد الأوقات سخونة؛ عندما كانت مصر محاطة بالأعداء من كل جانب والمؤامرات تحاك من الجهات الأربع .. والحمد لله ، كنا على مستوى المسئولية.

أما نكرات هذا الزمان الردئ .. زمن الدولار والريال.. والذين يهدمون الماضي والحاضر ، فليس لدينا ما نقوله لهم سوى قليلاً من الحياء أيها الرفقاء.. أين زمانكم من زمن الرئيس عبدالناصر، خير من كشف العملاء.. وخير من عاقبهم. وأشد الناس كرهاً للمأجورين.. وما أكثر المأجورين ومدعى المعرفة من دون علم بها في هذه الأيام .. ومن ينسبون لأنفسهم أدواراً لم تكن لهم يوماً من الأيام .. عجبي ! .

وأرى أن كلامي حول هذا الموضوع لايكتمل إلا بالتعرض للدور الذي لعبه أو رسم لجمال حماد ليقوم بأدائه فأقول:

«خاص للسيد جمال حماد»

جمال حماد لم يكن مؤرخاً في يوم من الأيام ، حتى عندما كان يعمل مدرساً في الكلية الحربية في نهاية الأربعينات ؛ كانت إقامته طوال اليوم في مكتبة الكلية يؤلف أشعاراً مادحاً الملك فاروق - ورحلة سريعة لدار الكتب المصرية للإطلاع على أعداد « مجلة الجيش» في السنوات ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩ تثبت ما أقول - وكان لايحضر أغلب المحاضرات ، وأذكر أنني عندما كنت أقود فرقتي في الكلية باعتباري أقدم طالب بها كنت كثيراً ما أتوجه إليه لتنبيهه لحضور محاضرته . وفي بعض الأحيان الأخرى كان القائمقام محمد إبراهيم كبير معلمي الكلية (رئيس أركان حرب القوات المسلحة والوزير فيما بعد) ، يفتح الميكروفون ليسأل عن المحاضر، ولماذا لم يحضر، وينبه بالتوجه إليه حيثما كان ليحضر حصته . وأخيراً يحضر قبل نهاية الفرقة بدقائق لينتهي الوقت دون تحصيل ، ويقول راجعوا الكلام في الكتاب المقرر.

لم يكن له دور فاعل في ثورة ٢٣ يوليو ، ولولا أنه كان مدير مكتب محمد نجيب لما علم بشيء ، وأرجو الالتفات إلى كتاب اللواء صلاح سعدة قائد الحرس الجمهوري في بداية الثورة - (من ملفات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للحقيقة والتاريخ - الكتيبة ١٣ مشاة - كتيبة التحرير - بطل الثورة) - والذي يلقى الأضواء على أدوار الكثيرين في ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وليس هنا مكان بحث هذه القضية.

في بداية الخمسينيات ضبطت مهربات على إحدى طائرات القوات الجوية التي كانت قادمة من دمشق، وكان يقودها سعد الدين الشريف (كبير الياوران فيما بعد) ، كان جمال حماد صاحبها ، لكن بعدما كشف الأمر تنصل من الموضوع وادعى أنه لا يعرف عنها شيئاً، وتدخل عبدالحكيم عامر في الموضوع لئلا يساء إلى سمعة الملحق العسكري المصري في دمشق ، وحفظ الموضوع عند هذا الحد، أي تحت حجة أن صاحب المهربات مجهول.

كما أنه في بداية إقرار نظام الحكم المحلي رشحه كل من المشير عبدالحكيم عامر والسيد صلاح سالم ليكون أحد المحافظين .. وقد كان ، حيث عين محافظاً لكفر الشيخ . ولم يمض عليه الكثير من الوقت حتى تقدم الدكتور سالم محمد شحاتة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في المحافظة بمذكرة مستفيضة للرئيس جمال عبدالناصر ولكبار المسؤولين ، دعمها بوثائق صحيحة - (محاضر تكهين محتويات استراحة المحافظ) - تضمنت قيام جمال حماد بتكهين وتبديد محتويات منزل محافظ كفر الشيخ ، فتقرر نقله محافظاً للمنوفية بعد تدخل من جانب عبدالحكيم عامر وشمس بدران وكمال الدين حسين لإعطائه فرصة أخرى ، إلا أن نقطة مرور صغيرة على الطريق الزراعي بين شبين الكوم والقاهرة قد وضعت يدها على محتويات سيارة نقل تابعة لديوان عام محافظة المنوفية بعدما نقل إليها ، مليئة بمفروشات وعفش اتضح أنها تخص منزل محافظ المنوفية كانت في طريقها لمنزله بالقاهرة بما فيها من منقولات . فتقرر إحالته للمعاش.

كلمة أخيرة إلى جمال حماد عسى أن يفهم القصد منها :

في معركة بدر كان أخو مصعب مع الكفار وأسره أحد الصحابة (أبو يوسف) الذي نصحه مصعب بأن يكون حذراً جداً معه لئلا يهرب منه وقال له: « إياك وأن يهرب واشدد يدك عليه». فسأله لماذا تقول لي هذه العبارة ؟ قال : « إن أمه غنيّة وستفديه بمال عظيم». وهنا قال له أخوه : هل هذه هي الأخوة يا مصعب ؟ فرد عليه مصعب قائلاً : «إن هذا هو أخي وليس أنت - مشيراً إلى أبي يوسف».

أعود إلى الموضوع الأصلي فأقرر أن جمال حماد عندما يدعي التاريخ فهو لم يكن قريباً من الأحداث أو مشاركاً فيها بشكل مباشر ، و من ناحية أخرى فهو يتعرض لمواضيع

كشفتها الأحداث وتجاوزتها بشكل لايخلو من شبهة تصفية الحسابات الشخصية سواء بالنسبة للرئيس عبدالناصر أو للرجال الذين عاونوه وعايشوه عن قرب طوال ثمانية عشر عاماً.

ولأكون أكثر تحديداً سأتناول ما يخصنى فى نقطتين تناولها ؛ وهما قضية انقلاب مايو ١٩٧١ وفرية الاتهام بالعمالة للسوفيت.

فبالنسبة للادعاء الأول أستشهد بما قاله وكتبه السيد محمود رياض وزير الخارجية السابق حيث صرح:

« أما فيما يتعلق بما حدث فى مايو ١٩٧١ فلم يكن هناك ما يسمى بثورة التصحيح ولا مراكز القوى ، والذى حدث هو أن هناك مجموعة من الوزراء استقالت ، والرئيس السادات اختار أن يتهمهم بالخيانة العظمى والتآمر ، وكان موقفى من ذلك أننى رفضت هذا الكلام وقلت له يومها إنه من غير المنطقى وليس من المعقول ولايقنع أى إنسان القول أن هذه المجموعة متآمرة .. ليه ؟ الجواب إذا كان وزير الدفاع ضمن المجموعة المستقيلة .. يعنى بيقول أنا ذاهب أقعد فى بيتى .. لما يكون وزير الدفاع عاوز يعمل انقلاب يقعد فى مكتبه مش يروح بيته .. مش يستقيل ، وهو يعرف أن بيته سيحاصر فى اليوم التالى ، و إنه قد يعتقل - وفعلاً هو أعتقل - يبقى فيه انقلاب؟!.

هناك أسباب أخرى ألخصها فى أن هذه المجموعة وجدت أنها لم تعد قادرة على التعاون مع السادات خصوصاً الفريق فوزى الذى كان يسعى للحصول على توقيع السادات على أمر القتال ، وكان الرجل بيتهرب من المسألة فتعب فوزى من المسألة ، وبدأ يشعر بأن أى تأجيل للمعركة لم يعد له مبرر ، وبالتالى شعر أن هناك اتجاها للتسوية فقرر الابتعاد ، نصل إذن أنه لم تكن هناك مؤامرة». (انتهى كلام السيد محمود رياض)

كما أن هذه الكتابات التى « تفتش» فى سجل العلاقات المصرية السوفيتية ، وتصور أنهم قد وصلوا ليكون لهم جاسوس على الرئيس عبدالناصر ومن مكتبه ، وأن الرئيس عبدالناصر كان فى غفلة عن ذلك إلى أن رحل عن عالمنا هذا ، حتى أنه آثر هذا المدعى بأنه جاسوس بثقته ، وقد تحدى جمال حماد فى مقالاته شخصى للرد ، وأخذ علىّ سكوتى إزاء هذا الاتهام الخطير . وأنا لم أسكت بل قاضيته أمام محكمة الجنايات التى لم تبحث فى الموضوع بل نظرت فى القضية من ناحية الشكل فقط ،وهل هى قذف أم لا .

والسؤال هو ماسر اهتمامه - وهو رئيس جمعية الصداقة الأمريكية - بهذا الأمر ؟ ، مع أن الصحافة الأمريكية حسبما نقلته عنها الصحافة العربية، وجهت اتهاماً للسادات وفى وجوده بأنه كان على علاقة بالمخابرات المركزية الأمريكية ، وكان كمال أدهم مدير الاستخبارات السعودية وشقيق زوجة الملك فيصل يوفر مرتباً سخياً ومنتظماً للسادات،

وقد ردد السيد محمد حسنين هيكل هذا الكلام أيضاً فى كتبه، ورغم أن الملك حسين ملك الأردن رد على ما يخصه فيما كتب وقتها ، فإن السادات ووسائل إعلامه وكتّابه قد التزموا الصمت ، كما أن هذا الأمر لم يلفت نظر واهتمام السيد المؤرخ جمال حماد ولم يستثر حماسه ولم يحفزه للكتابة عنها رغم أن السادات كان رئيساً للجمهورية وليس سكرتيراً لرئيس الجمهورية !!.

وبقيت أمور هامة منها أن سياسات الرئيس جمال عبدالناصر واختياراته كانت لها أسبابها الموضوعية ،ولم تكن وليدة إيباءة من هنا أو توجيه من هناك ؛ فعلاقات مصر العربية والدولية فى عهد الرئيس عبدالناصر كانت صدى للسياسات الداخلية التى اتبعها ، وكانت لها أسبابها ودوافعها الموضوعية.

لقد حرص جمال حماد كرئيس لجمعية الصداقة المصرية الأمريكية على تبرئة المخابرات المركزية الأمريكية من أن تكون وراء هذا التشويه والاتهام بالباطل .

لقد كان سامى شرف سجيناً وقت صدور الكتاب الذى ينقل عنه الإفك الذى أقام له بعض الزبانية وزناً سنة ١٩٧٤ ، وفى ذلك تسطيح للأمور وتبسيط غير سليم ؛ ذلك أن الكتاب يهدف إلى ما هو أبعد من الإساءة الفردية لسامى شرف ، فهو يتعرض للنظام وللرئيس عبدالناصر شخصياً وسياساته؛ حيث أنه صدر فى ظل حملة فى مصر وفى بعض الدوائر الغربية للانقضاض على الرئيس عبدالناصر وثورته ومنجزاته فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، وقيادة السادات حملة هدفها تصفية سياسات عبدالناصر والهجوم السافر عليه، وعاونه فى هذه الحملة مصطفى أمين ـ المحكوم عليه في قضية جاسوسية لصالح أمريكا وأفرج السادات عنه صحياً ـ ومدرسته، أو هكذا تصوروا أن ذلك فى مقدورهم .. فامتلأت أسواق الكتابة بالأكاذيب ؛ حملتها كتب ومذكرات ومقالات حتى شارك فيها أيضاً العاهرات والراقصات كمؤرخات !! ، وإن ارتدّت هذه الحملة عليهم ؛ فالمخابرات المركزية الأمريكية والدوائر الصهيونية وعملاؤهم الذين كانوا يرون فى الرئيس عبدالناصر أعدى أعدائهم حياً وميتاً بالقطع صاحبة مصلحة ولها دور أكيد وراء تشويه عبدالناصر .. عصره ومنجزاته وتجربته ، فليس الأمر فى بساطة تحطيم لنفوذ أو اغتيال لشخصية سامى شرف كما يقول جمال حماد ؛ ولكنه ضمن إطار حملة استهدفت بالإضافة إلى ما تقدم ضرب وتشويه العلاقات المصرية السوفيتية ، وتعميق القطيعة التى بلغت ذروتها سنة ١٩٧٤ ..عام صدور الكتاب الذى اتخذه جمال حماد مرجعاً رئيسياً له.

وإن مما يقطع بكذب هذه الرواية أن لقاء بريجنيف بسامى شرف الذى أشار إليه السيد جمال حماد ، وادعى أنه كان لقاءً منفرداً ؛ كان هذا اللقاء بحضور السفير المصرى فى موسكو مراد غالب ، الذى سجل محضر اللقاء بخط يده فى نوتة محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات ـ والسفير السوفيتى فى القاهرة فينوجرادوف وآخرين ..

فلم يكن إذن لقاءاً سرياً ومنفرداً ، ولم يكن سامي شرف في حاجة إثر عودته لأن يحكى للسفير السوفيتي ما جرى بينه وبين بريجنيف؛ لأنه ببساطة كان يعلمه بحكم حضوره هذا الاجتماع ، كما أن ماجرى في هذه المقابلة قد طرحت تفاصيله على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في إحدى جلساتها.

ولقد تعرض الدكتور مراد غالب لهذه القضية في كتابه:«مع الرئيس عبدالناصر والسادات - سنوات الانتصار وأيام المحن : مذكرات مراد غالب» ، الصادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى برقم إيداع ٢٠٠١/١٣٥١٩م ، وقرر ما نصه في ص ١٦٧:

« أما الشائعات التي ترددت عن سامي شرف بأنه جاسوس سوفيتي ، فقد كانت بعيدة عن الحقيقة تماماً ؛ فقد كان الأستاذ سامي يتفاني في خدمة الرئيس ويفضله على عائلته وإخوته أنفسهم.

وكان سامي يعرف جيداً أن كل من يعمل مع عبدالناصر مراقب مراقبة دائمة ودقيقة، فكان لايمكن أن يقوم بأي اتصالات سرية أو خفية .. حقيقة كان يقابل السفير السوفيتي وغيره من الوفود السوفيتية ، ولكن كان هذا بعلم الرئيس وبتوجيهاته ، وكان يقدم تقريراً مفصلاً لكل نشاطاته ومقابلاته ، وعلاوة على ذلك كان لسامي شرف أعداء يراقبونه وينتظرون منه هفوة.

لم يكن الأستاذ سامي شيوعياً في يوم من الأيام ، وكان يعمل في جهاز المخابرات المصرية في أول الثورة ، وليس له أي تاريخ يوضح انتماءه لأي حزب أو تجمع سياسي، وكان يدير سكرتارية الرئيس للمعلومات بكل كفاءة وإخلاص ، وكانت لديه ذاكرة حديدية فكان يمثل أرشيفاً حياً أو الإنسان الأرشيف . وكنت أسأله عن بعض الأشخاص الذين قابلتهم ووجدته يعرفهم ، ويعرف تفاصيل مذهلة عنهم ، وكان حاضر الإجابة عن أي استفسارات للرئيس».

ثم تعرض في ص ١٧٦ من نفس الكتاب للمهمة التي قمت بها في موسكو سنة ١٩٧١ بما لا يخرج عما ذكرته في الأسطر السابقة.

ولقد تعرض السيد محمد عبدالسلام الزيات - نائب رئيس الوزراء واللصيق الصلة وكاتم أسرار السيد أنور السادات - في كتابه الذي صدر عن كتاب الأهالي رقم ١٨ فبراير ١٩٨٩ بعنوان « السادات القناع والحقيقة» برقم إيداع ١٩٨٩/١٥٩٠ ص ٢٤٨ ما نصه:
« في يوم من الأيام الأولى من شهر أغسطس ١٩٧١ وصلت شحنة من الأسلحة المتفق عليها مع السوفيت ، أو كانت في طريقها للوصول ،وأبلغني السفير السوفيتي بهذه الشحنة في حديث له معي أثناء زيارته لي في الاتحاد الاشتراكي ، ورفعت للسادات -

كما هي العادة ـ تقريراً عن المقابلة ، وعن شحنة الأسلحة هذه ، ثم قابلته وكان ثائراً ، وقال لقد قلت مراراً إن الموضوع ليس موضوع الأسلحة ، ولكن الموضوع قرار سياسي، ولابد أن يعاد عرض الموضوع الذي تحدثت فيه مع بودجورني عندما كان في مصر في شهر مايو ، ومع بوناماريوف في شهر يوليو .

وعندما سألته عن طبيعة هذا الموضوع قال «الاستراتيجية المشتركة بيننا وبين الروس، لابد أن تتحرك الأمور مع الروس فلم يعد أمامنا غيرهم».

وألح عليّ السادات في السفر إلى موسكو كمستشار له لمحاولة جس النبض وتحريك الموضوع . ترددت كثيراً فقد أصبح يملؤني الشك والحذر من تصرفات السادات ، وكيف أجيب على الأسئلة التي يمكن أن يوجهها إليّ السوفيت والسادات لم يطلعني على شيء فيما يتعلق باتصالاته مع (الأمريكان) .. كان الغموض يحيط بكل شيء ، وحتى وزارة الخارجية المصرية لم تكن تعلم شيئاً .. سألت نفسي كيف وكيف ؟ عشرات الأسئلة توالت على فكري ونحن نتحدث حول هذه الزيارة ، ولم تكن هذه فقط أسباب ترددي ، بل كانت هناك تجربة ماثلة أمامي ، هي تجربة سامي شرف عندما حمّله السادات رسالة خاصة بوصفة مبعوثاً شخصياً إلى الرئيس برجنيف ، ثم اتهمه بعد ذلك بالاتفاق مع السوفيت على الإطاحة به ، كانت أمامي هذه التجربة مع شعور عميق بالحذر والشك من السادات.

قلت إن الخلافات والموضوعات التي يريد أن يثيرها مع القيادة السوفيتية لا يمكن أن تجرى إلا على أعلى المستويات ، أي بينه وبين القيادة السوفيتية أو مع برجنيف على وجه خاص.

حاولت الإفلات من هذه المهمة ولكن السادات أصرّ على ذلك قائلاً:

«فلتكن زيارة لجس النبض تمهيداً لزيارة لى ؛ إذ لا أستطيع أن أزور الاتحاد السوفيتي إلا بدعوة».

وأخيراً قبلت على أن تكون زيارة غير رسمية ، وعلى أن يكون حديثي مع من هم من القادة السوفييت ـ إذا فرض وتم هذا اللقاء ـ على أساس من توجيهات مكتوبة من السادات شخصياً ..

وكان هذا أقصى درجات الشك من مستشار لرئيس الجمهورية ، ولكن الظروف حول والطعنات من الخلف والمزاج المتلون والمتقلب للسادات والذي تكشف لى بعد أن وصل إلى مركز رياسة الجمهورية ، والتنقل بسرعة ودون حرج بين موقف وموقف آخر متناقض له ، كل ذلك جعلني أتحامل على نفسي وأطلب منه هذه التوجيهات المكتوبة.

قبل السادات هذا الطلب ، ولا أدرى كيف ارتضى لنفسه أن يقبله ، وجلس معى فى ليلة من ليالى شهر أغسطس ، وكتب بخط يده هذه التوجيهات التى وجدتها ، وأنا أقلب أوراقى القديمة ، ورأيت أن أرفق صورتها فى خاتمة هذه القصة».

ثم استرسل السيد محمد عبد السلام الزيات فى سرد باقى الأحداث ويقول فى ص ٢٦٦ ما نصه:

« فى أكتوبر ١٩٧١ ، وفى طريق عودتنا للقاهرة طلبنى السادات للجلوس إلى جانبه فى الطائرة وقال:

إنه مستريح لهذه الزيارة ، وإنه كاشف برجنيف بشكوكه حول مهمة سامى شرف عند زيارته لموسكو ، ولكن برجنيف عرض الموضوع عرضاً صريحاً وصادقاً بما أكد للسادات أن الموضوع مجرد إشاعات ليس لها أدنى قدر من الحقيقة.

وقال إنه يزداد إعجاباً ببرجنيف فى كل مرة يجتمع معه فيها أنه صديق حقيقى لمصر ، وأنه يمكن الاعتماد عليه ولابد لنا أن نحافظ على علاقتنا به طيبة ..» .

هل يعقل أن تكون هذه علاقة رئيس دولة برجال دولته ومساعديه ؟!! إن العلاقة بين السادات ورجاله كانت ولازالت موضع استفهام وغموض.

وربما يفسر المقال الذى نشرته مجلة « اليمامة» السعودية العدد ٦٧٦ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٨١ . بعض هذه الجوانب ؛ حيث جاء فى نص المقال ما يلى :

« غريبة قصة السادات مع رجاله ؛ فقد كان يختارهم ، ويمنحهم ثقة لاحدود لها وأماناً لامثيل له - ثم فجأة - وبدون سابق إنذار وبدون مقدمات ودون سبب واضح مقبول أو معقول أو معروف - كان يتخلص منهم . فكانت المفاجأة كثيراً ما تذهل رجاله هؤلاء وتسقطهم .. أصيب بعضهم بالشلل ، وانتحر بعضهم ، وهرب البعض الآخر إلى أعمال السمسرة ، والأعمال التجارية كنوع من التعويض واستبدال سلطة المال بسلطة النفوذ ، وفر بعض منهم إلى خارج البلاد ، وآثر القليلون «السلامة» والاعتكاف فى الظل ، عسى أن يأتى يوم يتذكرهم فيه الرئيس أو يعاود عطفه عليهم ، فيعيدهم إلى مناصبهم أو إلى مناصب أخرى جديدة ، سيما وأنه كان له سوابق مماثلة فى هذا الموضوع... »

منذ اللحظة الأولى التى تولى فيها السادات مقاليد الأمور فى مصر باعتباره النائب الأول لعبد الناصر كان يخطط للإطاحة بالمجموعة الناصرية التى كانت تضم على صبرى وشعراوى جمعة ، وسامى شرف ، ومحمد فائق ، وعبدالرحمن محسن أبو النور وغيرهم. وقد نجح السادات فى ذلك بالفعل ونجح فى التخلص من هذه المجموعة بعد سبعة شهور فقط من وفاة عبدالناصر ، تمكن خلالها السادات من ترتيب أموره رافعاً فى الظاهر

راية الناصرية زاعماً احترامه لها، حريصاً على الانحناء أمام تمثال لعبدالناصر فى مجلس الشعب. وفى هذه الشهور السبعة كان السادات قد عثر على رجاله الذين قرر الاستعانة بهم أو البدء بهم على الأقل كجهاز لإدارته السياسية والتنفيذية. وأدوات لتنفيذ انقلابه الشهير فى ١٥ مايو الذى أطاح فيه بالناصريين واليساريين من كل مواقع الحكم والإعلام والسلطة فى مصر.

ثم أخذ السادات يبحث بنفسه عن رجاله .. ويتولى هو إعدادهم، وصنع بعضهم على المستويين المدنى والعسكرى، ثم يتخلص منهم بعد ذلك فى اللحظة المناسبة.

على صعيد الإدارة السياسية كان هناك من أبرز الجالسين على قمتها ممن اختارهم السادات كل من سيد مرعى، وعثمان أحمد عثمان، وأشرف مروان .. ثم حسنى مبارك؛ الذى اختاره السادات من بين القيادات العسكرية البارزة فى سلاح الطيران ليعينه نائباً له، ثم يأتى هؤلاء مباشرة عدد آخر من الذين كانوا يودون الصعود إلى درجة أعلى، أى يتطلعون إلى أن يكونوا عند الرئيس فى موقع عثمان أومبارك أو سيد مرعى. ومن هؤلاء كان منصور حسن والنبوى إسماعيل، ثم غير هؤلاء عدد من الأسماء أدى مهمته دون طموح معين واضعاً خبرته وإخلاصه فى خدمة الرئيس .. واضعين أنفسهم دائماً رهن إشارته وسواء كانوا موجودين داخل جهاز الإدارة أم خارجه، وكان من بين هؤلاء ممدوح سالم ومصطفى خليل وفؤاد محيى الدين.

وكل من هؤلاء ووفق هذا التسلسل الذى أوردناه كان لاختياره قصة، وكان للتخلص منه قصة وكلها قصص تدعو للدهشة فعلاً.

ولاشك أن الهوة كانت واسعة كثيراً بين كل من عثمان أحمد عثمان وسيد مرعى قبل أن يضعهما السادات على مستوى واحد من الأهمية فى قمة إدارية؛ فبينما كان سيد مرعى سياسياً فى أحزاب ما قبل الثورة، وكان كذلك شخصية هامة فى جهاز الإدارة الناصرى، وكان من أبرز الوزراء الذين تولوا وزارات الزراعة والإصلاح الزراعى، وأحد الذين ساهموا فى الإشراف على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى الذى أعلنته ثورة يوليو؛ فإن عثمان أحمد عثمان كان على العكس من ذلك تماماً، فلم يكن فى ظل عبدالناصر شيئاً مذكوراً، كان مجرد مقاول شارك فى بناء السد العالى مثله مثل أى مقاول مصرى آخر، ولكنه فى ذلك الوقت كان صديقا مقربا من السادات، وكان - كما ذكر فى كتابه تجربتى - قد قام بعمل تحسينات وتعديلات فى بيت أنور السادات.

وهو نفس الأسلوب الذى طوره بعد ذلك إلى بناء استراحات الرئيس فى المعمورة ومرسى مطروح وسانت كاترين والإسماعيلية وهو الباب الذى دخل منه إلى قلب

الرئيس إلى جانب عظيم من الهدايا التى قدمها للهانم ، ثم المصاهرة التى كلفته مليون جنيه كمقدم لعقد قران ابنه على كريمة الرئيس ، وحفل عرس قدم فيه الطعام الذى نقل مباشرة من مطعم مكسيم بباريس إلى حيث المدعوين فى قصر الجيزة بالقاهرة!!

وكان عثمان قد تمكن من السلطة إلى حد كبير ، فقد كان يهدد رؤساء الوزارات بأنه سوف يتخلص منهم ، وقد أثبت وعده فى ذلك للدكتور عبدالعزيز حجازى ، وأبعده عن رئاسة الوزراء بالفعل . وكذلك بين الوزراء والمسئولين فى شتى المواقع ؛ فأحد تلاميذه المهندس حسب الله الكفراوى أصبح ولسنوات طويلة وزيراً للإسكان ، وكذلك وزير البترول المهندس هلال ، وكان أيضاً عبدالمنعم الصاوى الذى عُيّن فى السنوات الماضية وزيراً للثقافة والإعلام لمجرد أنه صهر عثمان.

ولأن سيد مرعى يتمتع بطبيعة الحال بذكاء سياسى لاخبرة لعثمان بمثله ، فقد آثر أن يبتعد عن العمل السياسى من إدارة الرئيس مكتفياً بعلاقة المصاهرة بينهما ، متجنباً بذلك مغبة التعرض لمفاجآت الرئيس بالإطاحة أو العزل . فاعتذر للسادات عن إمكانية الاستمرار فى العمل السياسى لظروف صحية ، وترك رئاسة مجلس الشعب ليضعه الرئيس بعد ذلك فى منصب استشارى صورى هو « رئيس جهاز هيئة المستشارين للرئيس» ، وهو جهاز صورى مثله مثل جهاز « المجالس القومية المتخصصة» الذى يشرف عليه عبدالقادر حاتم ، والذى أصبح مكاناً يُنفى إليه المطرودون والمبعدون والمغضوب عليهم.

بينما اتخذ سيد مرعى تلك الخطوة من جانبه ، فقد ظل عثمان فى قمة العمل السياسى متصوراً أنه أقرب المقربين إلى الرئيس حتى تمت الإطاحة به فى فخ كتاب « تجربتى» الذى دبره السادات .. ووقع فيه عثمان .. ووجد عثمان نفسه فجأة مكروهاً من الشعب. مطروداً أومضطراً للاستقالة من إدارة الرئيس ، مضطراً للاعتذار فى مجلس الشعب، وإعلان تراجعه عن كل ما جاء فى كتابه مؤكداً أنه لم يكن يقصد عبدالناصر بما جاء فى الكتاب من اتهامات وتلفيقات.

وبذلك .. أصبح حسنى مبارك وحده هو الرجل الثانى بعد السادات والرجل الأول فى إدارته ، وإذا كانت القصة الكاملة لاختيار السادات لحسنى مبارك ليكون نائبه الوحيد، لا زالت مجهولة التفاصيل فى كثير من جوانبها ، إلا أن المؤكد أنه يتمتع برضاء الأمريكان وثقتهم أولاً ، ثم إنه يسيطر على سلاح الطيران فى الجيش ، وهو أهم الأسلحة التى كان السادات يعتمد عليها ، ويضع ثقته فيها فى حالة قيام القوات البرية الأخرى بأية محاولة للانقلاب والإطاحة بنظامه ، ومن هنا كان لابد للسادات من أن يقربه منه ، فضلاً

عن أن مبارك من هؤلاء الأشخاص الذين لايخشى منهم السادات على نفسه ، فقد كان شديد الطاعة للسادات ، وبمثابة منفذ جيد لإشاراته وتعليماته وأوامره . وإلى جانب أنه لم يكن يتطلع أو يطمح فى الانقضاض على السادات للاستيلاء على الحكم.

وقد كان مبارك طوال السنوات الست الماضية التى عمل فيها إلى جوار السادات حريصاً كل الحرص على أن يزيح من طريقه كل من حاول منافسته على الاقتراب من الرئيس أو الطموح فى منصب النائب، مستغلاً أخطاء هؤلاء «الطموحين» أو زلاتهم، فكان أول هؤلاء حسن كامل الذى كان رئيساً للديوان الجمهورى للسادات ، والذى كان قريباً جداً من الرئيس ، وقد استغل مبارك أول معلومات وصلته عن حسن كامل بأنه يشارك فى عملية تهريب الذهب مستغلاً فى ذلك سفره على الطائرة الخاصة للرئيس، إلى جانب أنه شريك فى شركات إسرائيلية مصرية ، وأنه تدخل لصالح أحد اليهود للحصول على قصر من القصور التى كانت مملوكة لليهود فى مصر قبل الثورة ..

استغل مبارك هذه المعلومات.. وأسقط حسن كامل.

ثم جاء الدور بعد ذلك على منصور حسن؛ وقصة منصور واقترابه من قمة السلطة معروفة هى الأخرى. فهو أساساً يمت بصلة قرابة إلى أسرة الرئيس، إذ أن زوجة منصور قريبة للسيدة الأولى - جيهان السادات - ومن ناحية أخرى فقد كان قد قدم للأسرة الكريمة هدية عظيمة « ثلاثة ملايين فقط» فى صورة تبرع للحزب الوطنى الديمقراطى . وقد كان منصور طموحاً إلى درجة أنه كان يعد نفسه بالفعل للتسلق إلى رئاسة الوزراء، ومنها إلى منصب النائب.. ولاشك أن السادات كان هو الذى نمّى هذا الطموح فيه؛ لأنه فى فترة قصيرة جداً « ثلاث سنوات فقط» صعد به من مجرد مسئول الإعلام فى الحزب الحاكم ، إلى وزير لأهم ثلاث وزارات ؛ هى وزارة رئاسة الجمهورية ووزارة الإعلام، و وزارة الثقافة، فضلاً عن مسئولياته فى الحزب ومجلس الشورى، وقد كان مرشحاً قبل التعديل الوزارى الأخير ليكون نائباً لرئيس الوزراء للشئون الخارجية، لكنه وجد نفسه فجأة هو الشخص الوحيد الذى أبعده السادات عن الوزارة ، ولم يشمل التعديل الوزارى غيره هو فقط .

وعندما سأل منصور حسن السادات عن السبب فى إبعاده أجابه السادات بأن ذلك ليس إبعاداً .. بل هو قسوة المحب على من يحب !!

ويبقى السبب الحقيقى معروفاً فى كل مكان إلا عند منصور حسن نفسه، فقد كان منصور قد تجاوز حجمه، وبدا كما لو كان خارجاً عن طاعة الرئيس، أو غير فاهم لسياسته، إذ تجاسر على الاعتراض على الإجراءات التى اتخذها السادات بشأن نقابة المحامين ، وقال السادات أنه - أى منصور - كان بوسعه أن يفعل ما فعله الرئيس تماماً ،

ولكن بأسلوب آخر لايبدو أنه ضرب للديمقراطية ، وهو نفس الأسلوب الذى نجح فيه منصور من قبل فى نقابة الصحفيين المصريين أثناء الانتخابات الأخيرة.

أما الشخص الوحيد الذى بقى حتى الآن محافظاً على مكانه عند الرئيس .. فهو النبوى إسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

فمنذ أن تولى هذا المنصب خلفاً لممدوح سالم ، وهو لايزال يشغله حتى الآن (وقت تحرير المقال وفقا لما جاء بمجلة اليمامة المشار اليها) . أما قصة اقترابه من السادات فقد بدأت من خلال ممدوح سالم أولاً . فقد كان النبوى ضابطاً وقتها (قضائي السكة الحديد) والآن (شرطة النقل والمواصلات) ثم اختاره ممدوح سالم لسابق معرفته به ليكون مديراً لمكتبه، فى هذه الأثناء استغل النبوى كافة الأخبار والمعلومات عن ممدوح سالم ، وأخذ يبعث بها إلى فوزى عبدالحافظ السكرتير الخاص للسادات . ومن هنا وضع السادات ثقته فيه واختاره خليفة لممدوح سالم فى وزارة الداخلية .

ومع بداية كل تشكيل وزارى كانت تثور شائعات أن السادات سوف يتخلص من النبوى . إلا أن السادات طوال السنوات الماضية لم يكن فى وضع يمكنه من ذلك ، نظراً للنجاح الهائل الذى حققه النبوى فى تزييف نتائج الاستفتاءات والانتخابات التى طلبها السادات ، النجاح الهائل الذى حققه أيضاً على مستوى السيطرة الأمنية فى الداخل، وتلفيق القضايا والاتهامات للمعارضة.

كانت هناك مجموعة أخرى لها تأثيرها فى الإدارة الحاكمة ، وقد كان أبرز هؤلاء جميعاً «الطفل المعجزة» كما يسمونه ، أشرف مروان ، والذى كان قد اقترب من الرئيس السادات أولاً عندما قام بسرقة بعض الأوراق والوثائق الهامة التى كان عبدالناصر قد دون فيها تاريخاً سياسياً هاماً ، والتى كان قد أوصى فيها أيضاً بأن يتولى زكريا محيى الدين الحكم فى مصر فى حالة اغتيال عبدالناصر أو موته فجأة.

سرق أشرف مروان هذه الوثائق من خزينة عبدالناصر بواسطة مفتاح هذه الخزينة ، وقد استغل أشرف مروان هذا المنصب فى عقد صفقات تجارية ، وأعمال سمسرة واسعة وإدارة شبكات للقمار ، وملاهى ليلية فى عدد من العواصم الأوروبية ، وبلغت ثروته ٣٥ مليون جنيه ، ثم شارك بعض رؤوس السلطة فى عدد من الأعمال والشركات ، وكذلك شارك فوزى عبدالحافظ سكرتير السادات الخاص فى بعض الأعمال التجارية ، وحقق له بعض «الملايين» من عمولات بعض العمليات . وفجأة أبعده الرئيس بعد أن منحه وساما وكرمه علانية على شبكات التليفزيون.

وإلى جانب هؤلاء ظهرت بعض الوجوه فى السلطة الساداتية كانت نتاج هذا الحكم مباشرة، ومن هؤلاء عبدالحميد حسن وزير جهاز الشباب ، ثم مرسى سعد الدين

الذي كان رئيساً للاستعلامات ، ثم صوفي أبوطالب رئيس مجلس الشعب ، وصبحي عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى.
لماذا صعد كل هؤلاء ، ولماذا اختفوا .. هذا هو السؤال ؟
إن أحداث ظهور كل هؤلاء ، واختفائهم .. تصلح أن تكون قصة أخرى»
(إنتهى نص المقال)

هذه المقالة قد تفسر جوانب قد تكون غامضة للبعض في حقبة تولى الرئيس السادات الحكم.ومن ناحية أخرى فإن بعض ما ورد من معلومات في هذا المقال تحتاج لمزيد من البحث وصولاً للحقيقة.

وختاماً ولكي نغلق الباب على هذه الفرية السخيفة فقد يكون من المناسب أن أتعرض لواقعة هامة توليت إدارتها خلال عام ١٩٦٩ ؛ فقد أبلغني أحد العاملين بمكتبي السيد عبدالهادي عبدالعال ، وكان يتولى مسئولية تلقي وإرسال ردود الرئيس على البرقيات التي ترد من رؤساء الدول وزعمائها والشخصيات العامة ، كما كان من طبيعة التنسيق مع الدكتور عبدالقادر حاتم في هذا الشأن أن ابنه محمد هنائي الملحق الدبلوماسي بوزارة الخارجية في ذلك الوقت قد اتصل به أحد أعضاء السفارة السوفيتية في القاهرة في محاولة لتجنيده بغرض إمدادهم بأخبار ومعلومات ، وأن أول لقاء تم في أحد فنادق القاهرة بعد إحدى حفلات الاستقبال ، وأن الدبلوماسي السوفيتي طلب من محمد هنائي أن يكون اللقاء القادم في أحد شوارع حي شبرا ـ حدده له ـ فقمتُ بإبلاغ الرئيس جمال عبدالناصر فوراً بهذا الأمر ، وكان قراره أن يكلف محمد هنائي بالاستمرار في هذا الاتصال حتى نعرف ماهية ونوعية المعلومات المطلوبة ، كما كلفني الرئيس بأن أستدعي محمد هنائي لتلقينه بما يجب أن يبلغه للدبلوماسي السوفيتي ، وقد تم فعلاً تلقينه في مكتبي ..

وبعد لقاءين كانت حصيلة الاحتياجات التي طلبها الدبلوماسي السوفيتي تنحصر في معلومات عن الرأي العام والإشاعات والحالة الاقتصادية للبلاد . وكان محمد هنائي يقدم تقريراً مكتوباً بخط يده بعد كل لقاء ويرفق به مبلغ عشرين جنيهاً حسبما أذكر ـ كان يمده به الدبلوماسي السوفيتي. عند هذا الحد قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن تتولى المخابرات العامة متابعة الموضوع وقد تم ذلك فعلاً ؛ حيث سلمت الأوراق والمبالغ وقدم محمد هنائي عبدالعال نفسه لها.

وبعد فترة قررت المخابرات العامة بالاتفاق مع وزارة الخارجية طلب إبعاد هذا الدبلوماسي باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه وتم إبعاده عن البلاد فعلاً، واستمر محمد هنائي عبدالعال في عمله بوزارة الخارجية ، وتدرج في وظائف السلك الدبلوماسي المصري ووصل إلى درجة السفير حيث أحيل مؤخرا للتقاعد لبلوغه السن القانونية.

لو كنا عملاء.. ما كنا بلّغنا ولا كنا تتبعنا.. والشهود الأحياء: الدكتور محمد عبدالقادر حاتم(*) والسفير محمد هنائى عبدالعال وشخصى، وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى، وأرشيف المخابرات العامة وأرشيف المباحث العامة.

وهنا لابد أن أضع أمام القارئ الكريم شهادة هامة فى القضية التى نحن بصددها؛ شهادة الأستاذ كمال خالد ـ المحامى، وردت فى كتاب أصدره الأستاذ كمال خالد المحامى عام ١٩٨٦ بعنوان «رجال عبدالناصر والسادات» برقم إيداع ٥٨٣٨/٨٦ عن دار العدالة للطباعة والنشر بالقاهرة، والذى تعرض فيه بالتحليل والنقد لأحداث المحاكمة الاستثنائية فى قضية انقلاب مايو ١٩٧١ . ورأيت أن أستشهد بما كتبه الأستاذ كمال خالد عنى فى الوقت الذى أقر فيه أنه ليست بينى وبينه أى صلة أو علاقة سوى أنى شاهدته لأول مرة فى حياتى فى قاعة المحكمة فى مصر الجديدة، ويقول ما نصه فى ص ٢٩٦/٢٩٧:

«كما تبين من هذه القضية وبمنتهى الوضوح الذى لا يقبل الشك أو الجدل، كذب ما روجت له أجهزة متخصصة وأشاعته بين الناس، وزجت به للنشر فى الصحف والمجلات الأجنبية والمحلية من أن سامى شرف كان عميلاً من عملاء الروس فى مصر، والحق أقول ولوجه الله والتاريخ: أن هذا الادعاء هو محض افتراء لاسند له من الواقع أو الحقيقة، ويقطع بإفكه وكذبه أن سامى شرف ـ وعلى الرغم من منصبه الخطير المتميز الذى تبوأه لمدة طويلة ـ خرج فقيراً صفر اليدين، ولم يجد المدعى العام الاشتراكى فى ذمته ما يستحق فرض الحراسة عليه».

لقد وضح أن معظم المتهمين كانوا يكنون كراهية شديدة لأمريكا باعتبارها العدو التقليدى للخط السياسى والاقتصادى الذى تعلّموه ويسيرون عليه، وباعتبارها أهم حليف لإسرائيل وأكبر عون لها، ومن هذا المنطلق فإنهم قد ولوا وجوههم نحو الروس فى غير ما عمالة أو خيانة.

وأجد من باب الأمانة أن أذكر أن السيد محمد فائق كان قد أرسل لى فى منتصف سنة ١٩٧٦ رسولاً يطلب منى الحصول على تصريح لزيارته فى سجن مزرعة ليمان طرة، وفى هذه المقابلة أخبرنى أن سامى شرف يعانى حالة نفسية سيئة، وأنه يريد توكيلى لرفع دعوى قضائية ضد مجلتى «المصور» و«آخر ساعة» لنشر مقالات تضمنت اتهامه بالعمالة للسوفيت نقلاً عن كتاب من تأليف الكاتب الأمريكى «جون بارون» بتحريض من المخابرات المركزية، وربما بتحريض من أنور السادات أيضاً، انتقاماً منه وإمعاناً فى

(*) توفى إلى رحمة الله تعالى فى ٧/٧/٢٠١٥ بعد صدور الطبعة الأولى من هذه الشهادة.

الإساءة إليه وتشويه صورته وتحطيمه طعنة فى شرفه و وطنيته ، فنصحت بعدم تعجل سامى شرف برفع دعوى قضائية وهو مقيد الحرية ؛ لأنه لن يجد القاضى الذى ينصفه فى ظل هذه الظروف إذا لم يتمكن من تهيئة أدلة ومستندات دفاع قوية ، و وجوده فى السجن سيحول بينه بين ذلك ، فضلاً عن أهمية حضوره بنفسه جلسات هذه الدعوى .. الأمر الذى لن يسمح به السادات بأى حال من الأحوال ، واقتنع محمد فائق بوجهة نظرى (*)»

انتهى كلام وشهادة الأستاذ/ كمال خالد المحامي

* * *

(*) صورة المحاضر موجودة لدى المؤلف - ومسجلة ومحفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات. ويلاحظ أن المجلة السعودية كان من المفروض أن تؤيد هذه الحقبة ولا تعاديها.

وأرجو الرجوع إلى أرشيف كل من سكرتارية الرئيس للمعلومات والمخابرات العامة للإطلاع على تفاصيل هذه القصة.

الفصل الثلاثون

مراجعة الأحداث

محاولة للتقييم

أؤكد لكل هؤلاء أن أياً منا من الذين كانوا أطرافا فى أحداث مايو ١٩٧١، فكرنا لحظة واحدة أن نخون الوطن أو أمانة المسئولية التى تحملناها بصبر ورغبة لا يحدها حدود فى العطاء، فلم نكن طلاب سلطة أو جاه وكلاهما كان مهيئا أمامنا من أوسع الأبواب..

مراجعة الأحداث .. محاولة للتقييم

واليوم وبعد مرور قرابة النصف قرن على أحداث ١٣ مايو ١٩٧١ أجد أنها في حاجة إلى مراجعة وإعادة تقييم والكثيرون ممن كانوا هدفا لهذه الأحداث أو اقتربوا منها سجلوا شهاداتهم ورؤيتهم في مذكرات أو أحاديث منشورة أو مرئية أو مسموعة في الراديو أو التليفزيون، وبقيت طوال هذه السنوات أواجه حالة من التفكير في عرض شهادتي بعد أن غاب عن الحياة أو عن مواقع السلطة عدد لا بأس به ممن شاركوا في تدبير الأحداث وإدارتها وصولا بها إلى نهايتها المعروفة . . . وحتى لا تبدو هذه الشهادة مجرد إبراء للذمة أو نفيا للإدانة..

فمن المعروف أنه في بلدان العالم الثالث فإن تهمة «الخيانة العظمى» هي سيف مسلط تستخدمه أغلب الأنظمة والحكام لمواجهة إختلاف الرأي أو للتخلص من نفوذ المعارضين أو للهروب من صراعات السلطة، فالخيانة هنا في تصويرها الحقيقي هي خيانة لشخص الحاكم وليس للشرعية أو الدولة أو النظام ، ولكن طالما أن كل حاكم يعتبر نفسه أنه هو الدولة فلابد أن يحول أي إختلاف في الرؤى إلى خيانة للوطن ...

ولست في حاجة إلى أن أؤكد للقارىء الكريم ولكل الأجيال التي عايشت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأمجادها وإنكساراتها، أو عاصرت أحداث إنقلاب ١٣ مايو ١٩٧١، والتي أطلق عليها فيما بعد تزويرا وظلما مصطلح «ثورة التصحيح» وهؤلاء الذين ما زالوا يبحثون عن الحقيقة من منظور علمي . . .

أؤكد لكل هؤلاء أن أياً منا الذين كانوا أطرافا في أحداث مايو ١٩٧١، فكرنا لحظة واحدة أن نخون الوطن أو أمانة المسئولية التي تحملناها بصبر ورغبة لا يحدها حدود في العطاء ، فلم نكن طلاب سلطة أو جاه وكلاهما كان مهيئا أمامنا من أوسع الأبواب..

ويكفي أن أشير في عجالة أن جميعنا قد ترك السلطة وهو لا يملك سوى مرتبه أو معاشه وخرج من السجن وهو لا يملك سوى معاشه الذي تقرر له وفق القوانين المعمول بها والذي كان على ضآلته يصرف لعائلاتنا ونحن في المنفى على دفعات وبالتقسيط وبتقديم طلب ورجاء للمدعي الأشتراكي ، ولم يثبت على أحد منا تهمة إستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع رغم الإصرار على التنقيب الشديد على أخطاء أو خطايا أو زلات حتى في تواريخ سابقة ـ وهو الأمر الذي سخرت له إمكانات الدولة وأجهزتها . .

ناهيك عن التصرفات الصبيانية والمراهقة وفى بعض الأحيان المغالات التى مستنا نحن وعائلاتنا فى الخطب ووسائل الإعلام..

الحقيقة لا أريد أن أقلّب المواجع لكن أرجو أن يسامحنى القارىء الكريم إذا تناولت هذه الأمور بأسلوب قد يكون فيه شىء من العصبية ، ولكن أقسم بالله العظيم أنى رميت كل هذه التفاهات وراء ظهرى من زمان بعيد إيمانا منى من أنه لا يصح إلا الصحيح وإن طال الزمن ...

إن الهدف من عملية إعادة التقييم - من وجهة نظرى - هى وضع هذه الأحداث فى موقعها الصحيح ضمن سياق التطور السياسى الذى مرت به مصر منذ فجر الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، عندما تفجرت ثورة عدّلت جذريا من شكل ومضمون العلاقات داخل مؤسسات السلطة السياسية ، ودفعت بالقاعدة العريضة من أبناء الشعب لأن تمارس دورا أساسيا فعالا بعد أن كانت السلطة كلها مركزة فى أيدى طبقة محدودة العدد إرتبط أكثر الفاعلين فيها بالقصر أو بسلطات الإحتلال أو بالمصالح الأجنبية ، وهيأت لمصر موقعا متميزا ليس بين نظرائها فقط وإنما فى مواجهة القوى الكبرى أيضا وداخل النظامين الإقليمى والدولى .

لقد رحل عن عالمنا عدد من أبطال الأحداث الذين شاركوا بفاعلية فى تشكيلها وما زال موجودا بيننا عدد آخر - أمد الله فى أعمارهم ومتعهم بالصحة - وتكشفت تفصيلات كثيرة وبقيت أيضا علامات إستفهام قليلة . . وأستطيع أن أقول أن غالبية تفصيلات القصة صارت معروفة ويمكننا جمع قطع صغيرة تساعد على إستكمال لوحة الفسيفساء وتسد كثيرا من الإستفسارات وترد على علامات الإستفهام .

ومن هنا فقد حاولت أن أختزل عملية إعادة التقويم الشاملة فى أربعة أسئلة يمكن أن تمثل مداخل ملائمة لفهم أبعاد القضية وتساعد الإجابة عليها فى الخروج بتقديرات موضوعية لأحداث ١٣مايو ١٩٧١ وهذه الأسئلة الأربعة هى :

١ –مع من كنا نتعامل ؟ من هو أنور السيد أنور السادات ؟

٢–هل كنا - أى رجال الرئيس عبدالناصر - نكوّن «شلّة» داخل نظام الرئيس عبدالناصر أو داخل نظام السيد أنور السادات؟

٣–هل فكرنا فى تدبير إنقلاب على جمهورية السيد أنور السادات ؟

٤–لماذا إذن وكيف وقعت أحداث ١٣ مايو ١٩٧١ ؟

أولا ـ مع من كنا نتعامل ؟

هذا السؤال يمكن الإجابة عليه ليس فقط من واقع احتكاكنا المباشر بالرئيس محمد أنور السادات منذ بداية الثورة وحتى سنة ١٩٧١ تاريخ الافتراق الكامل، وإنما أيضا من واقع ما تكشف له من تصرفات وأفكار وأخلاقيات ومنهج حركة بعد هذا التاريخ وحتى رحيله في السادس من أكتوبر ١٩٨١.

فإن الفترة السابقة لرحيل الرئيس جمال عبدالناصر ولدت تراكمات عديدة في شخصية السيد أنور السادات ظهر تأثيرها في تصرفاته بعد ذلك فإن الفترة التالية لاستلامه السلطة كما قدمت العديد من التفسيرات لعلامات استفهام سابقة، وأتاحت الفرصة أيضا لإظهار جوانب خفية في شخصية أنور السادات لم تتح له ظروف الفترة الأولى إمكانية التعبير عنها بالوضوح الكافي.

إن مفاتيح شخصية السيد أنور السادات ـ من وجهة نظري ـ تكمن في ثلاثة مداخل رئيسية :

الأول : خلفيات وتراكمات ما قبل رحيل الرئيس جمال عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠.

الثاني : التناقض الكبير بين ما يعبر عنه ـ على الصعيد العلني ـ من أفكار سياسية واجتماعية أو حتى في الحياة العامة ، وبين مايبطنه من معتقدات أو يمارسه من سلوكيات يعمل على إخفائها عن أقرب المحيطين به ، وقد تدفعه في الغالب إلى وضع نهاية درامية لهؤلاء المحيطين به .

الثالث : النزعة الميكيافلية الغالبة في ممارسته للسلطة وإدارة العمليات السياسية بوجه عام.

وفيما يتعلق بالمدخل الأول ، فرغم أن السيد أنور السادات قد بدأ نضاله في فترة مبكرة وبالتحديد خلال الحرب العالمية الثانية شأنه في ذلك شأن سائر العناصر التى انتمت لثورة يوليو ، وباندفاع الشباب سعى إلى الإتصال بالألمان وتعرف على العديد من عملائهم داخل مصر ، كما اتصل أيضا بعدد من التنظيمات كالإخوان المسلمين وغيرهم ، وشارك في محاولات اغتيالات منها محاولة اغتيال النحاس باشا وأمين عثمان باشا لحساب الملك فاروق، وبسبب ذلك أُبعد عن الجيش المصرى لفترة حيث لم يعد إلى الخدمة إلا في سنة ١٩٥٠، أقول رغم ذلك كله فقد عاش السيد أنور السادات السنوات السابقة لرحيل الرئيس جمال عبدالناصر وهو محل شكوك وشبهات متنوعة من زملائه وحتى ألوان مختلفة.

كان أول هذه الشبهات هو: انضمامه إلى الحرس الحديدى للملك فاروق .

كان السيد أنور السادات على صلة بالقصر الملكى وهو الذى أعاده للخدمة فى الجيش وكما يروي السيد أنور السادات نفسه فى كتابه « البحث عن الذات» أنه كان على صلة مستمرة بالدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص، ورئيس جهاز المعلومات فى تنظيم الحرس الحديدى ، ويشير إلى أنه التقى مع يوسف رشاد بالقرب من مرسى مطروح بعد حفظ التحقيق معه فى حادث سقوط طائرة الضابط الطيار حسين ذوالفقار صبرى (نائب وزير الخارجية فيما بعد، و شقيق على صبرى)، والتى كانت تُعد لنقل الفريق عزيز على المصرى إلى معسكرات الألمان فى الصحراء الغربية لمصر أثناء تقدم الألمان قرب الأسكندرية .. ويقرر أن يوسف رشاد هو الذى ساعده فى العودة إلى الخدمة العسكرية سنة ١٩٥٠ وكان يحرص على لقائه كلما حضر إلى القاهرة ، وفى جريدة مايو بتاريخ ٦ يوليو١٩٨١يروى أنور السادات أنه قام بصحبة حرمه السيدة جيهان رءوف بزيارة لنادى السيارات بالأسكندرية لمقابلة يوسف رشاد وكان الملك فاروق موجودا وسر أمامه وبعد لقائه بيوسف رشاد تساءل الملك فاروق موجها كلامه لطبيبه الخاص : «أليس هذا صديقك يا يوسف الذى توسطت لإعادته للجيش ؟ !!»

ويقول أنور السادات أيضا واصفاً هذه العلاقة فى كتابه «البحث عن الذات» أن يوسف رشاد كان يثق فى معلوماته وأنه بهذه الصفة - كمصدر للمعلومات - كان يضلله عن حقيقة الضباط الأحرار، وهون من شأن التنظيم ، وأن الرئيس عبدالناصر هو الوحيد الذي كان يعرف بهذه العلاقة. (*)

وبرغم اعترافه بالدور المزدوج؛ فقد كان حريصا وبإصرار على نفى علاقته بالحرس الحديدى أو بعضويته فيه، ويستشعر دائما الحرج فى هذه النقطة؛ والتى تتراجع به درجات من حيث النقاء الثورى والعزيمة النضالية إذا ما قورن بزملائه من قيادات الثورة، كما أنها تلقي ضوءا على إزدواجية الشخصية التى تميز بها أنور السادات وغالبية السياسيين فى الأربعينيات .

(*) لمزيد من التفاصيل راجع مذكرات خالد محيى الدين «والآن أتكلم» مؤسسة الأهرام ١٩٩٢ ففي ص٦٣ وما بعدها ذكر: «أن الملك في منتصف الأربعينيات لم يزل محبوبا من قطاعات من الجيش، وكان البعض منهم يعتبر أن ولاءه للملك هو جزء من ولائه لمصر، .. وكان الملك يقدم نفسه للجيش بأنه وطني يريد تطهير البلاد من الاستعمار .. وتم تكوين الحرس الحديدي كفريق اغتيالات لخصوم الملك السياسيين بحجة أنهم عملاء الاستعمار وضم أنور السادات وآخرين من شباب الضباط..»

وفى سبيل تجنب إثارة هذه الشبهة، فقد عارض بشدة اختيار اللواء فؤاد صادق وكان مرشحا من الرئيس عبدالناصر، ليتصدر الثورة ضمن الشخصيات التي كانت مرشحة مع محمد نجيب والذي كان مرشحا من عبدالحكيم عامر أساسا ؛ حيث تبين فيما بعد أن اللواء فؤاد صادق كان على دراية كاملة بتفاصيل علاقة أنور السادات بالحرس الحديدي وبالدكتور يوسف رشاد وربما قد خشي أنور السادات كشف هذه العلاقة.

وبهذه المناسبة أرجو من الباحثين أن يرجعوا للتقرير المدون بخط يدى والمحفوظ بأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى عن مقابلتى للواء أحمد فؤاد صادق فى منزله بشارع البارون امبان بمصر الجديدة ؛ وكانت بتكليف من الرئيس جمال الرئيس جمال عبد الناصر بعد حديث تليفونى بينهما ، وكان هذا اللقاء خلال سنة ١٩٦٩ على ما أذكر ، وذلك حتى تتضح الصورة بوضوح أكثر حول محمد أنور السادات .

أما المصدر الثاني للشبهات التي أثارها زملاؤه؛ فهو أنه لعب دورا هامشيا فى تنفيذ الثورة، وأنا هنا لا أنفى أو أؤكد هذه الشبهة ، ولكن ما يرويه السيد أنور السادات بنفسه أو بأقلام بعض المقربين منه من أمثال موسى صبرى يثير بعض علامات الاستفهام حول هذه النقطة . . .

فقد نشر موسى صبرى أن أحد الضباط الأحرار أبلغه أن الرئيس جمال عبدالناصر قد أوفد حسن إبراهيم بالطائرة لإبلاغ أنور السادات فى العريش للحضور إلى القاهرة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، ولما لم يجد خبرا أو رسالة من جمال عبدالناصر حتى الثامنة أو التاسعة مساء فقد اصطحب زوجته السيدة جيهان إلى السينما وترك خبرا مع البواب باسم السينما التى ذهب إليها وطلب منه إذا ما حضر أى شخص له برسالة أن يحضرها له - أى البواب - فى السينما ، كما أبلغ مدير السينما بذلك..

وقد ذهب جمال عبدالناصر إليه بعد أن كان الموعد قد تحدد فعلا وترك الرسالة المتوقعة مع البواب ، ولكن الأخير لم يتصرف وعاد أنور السادات من السينما حوالى الساعة الثانية عشر والنصف ليجد رسالة عبدالناصر فارتدى ملابسه العسكرية وذهب فورا إلى مقر القيادة العامة فى كوبرى القبة ، ويؤكد أنور السادات نفسه هذه القصة مع اختلافات بسيطة فى كتاب « البحث عن الذات» .

ويقول السيد أنور السادات نفسه أن عدم اشتراكه فى الثورة تحول إلى نكتة يضحك عليها زملاؤه ويعيّرونه بها كلما التقوا معا .

وكان من نتيجة ذلك أنه عندما امتلك السيطرة على الجهاز الإعلامي، وأحاط به مجموعة من المريدين لم يكن تركيزه فقط على نفي هذه الوقائع وما تفرزه من استنتاجات، وإنما التمادي في تأكيد أنه هو وحده مؤسس تنظيم الضباط الأحرار، فقد نشر موسى صبري أيضا نقلا عن السادات: «أن عبدالناصر له دين في رقبتي، لقد تولى عبدالناصر.. تنظيم الضباط الأحرار في أواخر سنة ١٩٤٢ أو أوائل ١٩٤٣ عندما أُعتقلت»، وكان في التنظيم مجموعة بدأت مع أنور السادات مكونة من عبدالمنعم عبدالرؤوف الذي انضم للإخوان المسلمين بعد ذلك، وعبداللطيف البغدادي وخالد محيي الدين ثم حسن ابراهيم.. هؤلاء الأربعة أصبح ثلاثة منهم من التسعة أعضاء مجلس الثورة واستبعد عبدالمنعم عبدالرؤوف من اللجنة التأسيسية بعد إنشائها في سنة ١٩٥١».

«وعمل جمال عبدالناصر مع هذه المجموعة ثم أنشأ الحركة الثورية في القوات المسلحة واختار نظام الخلايا السرية بمنطقه وتفكيره كأستاذ في علم التحركات، وكانت خليته مكونة من: حسن ابراهيم، وكمال رفعت، ونجح تنظيم الخلايا.. ولم يعد أنور السادات إلى الجيش إلا في عام ١٩٥٠ بعد سبع سنوات من الإعتقال والسجن والهروب والاختفاء، ولكنه كان على صلة بجمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر حيث كان عبدالناصر يستطلع رأيه عندما تثور خلافات مع قيادات التنظيم، وكان النقاش بينهما يدور في الخطوط العامة».

« وكان أهم قرار اتخذه الضباط الأحرار بعد أن استمع عبدالناصر لنصيحة أنور السادات من واقع خبرته السياسية هو أنه: «لا داعي على الإطلاق للقيام بعمليات التسخين قبل إندلاع الثورة..»

وكان المقصود بعمليات التسخين هو القيام بسلسلة من الاغتيالات، وكان رأي أنور السادات أن الجهد الذي يبذل في عملية إغتيال يجب أن يبذل في الثورة..

وكان يرى أيضا: «أن اكتشاف عملية اغتيال واحدة سيقضي تماما على قيام الثورة ويكشف أعضاءها ويعرضهم للتشريد، وسيكون من الصعب أن يتجمعوا مرة ثانية.. وإذا نجحت عملية اغتيال واحدة فما جدواها.. المهم هو قيام الثورة..»

وأخطر عبدالناصر ذات يوم صديقه أنور السادات بتشكيل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ـ وهنا الكلام للسادات حيث يقول:

« ذات يوم قال لي عبدالناصر: يا أنور أنا عملت هيئة تأسيسية واخترت معي عبدالحكيم وصلاح سالم وكمال الدين حسين وهؤلاء كانوا معي في حرب فلسطين

وأخذت ثلاثة من التنظيم القديم وهم : بغدادي وحسن ابراهيم وخالد محيي الدين، وقررت إن انت وعبدالرؤوف تدخلوا معانا.. وقال جمال أن عبدالرؤوف إعترض على دخولي..وشكرت عبدالناصر وقلت له : أنا معاك في هيئة أو غير هيئة..المهم أن تقوم الثورة .. وأنا أثق فيك كأخ وصديق وطني ، وكل نصيحتي يا جمال أن تعمل عملية متكاملة هذه المرة لا أنصاف عمليات وأنصاف حلول.. واللي يعيش يعيش واللي يموت يموت لأن الناس سوف تواجه بهدلة إذا أقدمت على عملية جزئية وفشلت..»

وكرر السيد أنور السادات نفس الرواية في كتابه « البحث عن الذات»حيث قال : «وتشكلت الهيئة التأسيسية من عشرة أعضاء بعد ضم أنور السادات ثم فصل عبد المنعم عبدالرؤوف من الهيئة التأسيسية لأنه طلب ضم تنظيم الضباط الأحرار إلى الإخوان المسلمين ، ورأى أنور السادات أن تنظيم الجيش يجب أن يكون من أجل مصر فقط بعيدا عن أي أحزاب أو تنظيمات أخرى».

إنتهى كلام أنور السادات على لسان موسى صبري . . .

وخلاصته يمكن بلورتها في نقطتين ظلت أجهزة إعلام أنور السادات تركز على هذا الخط وصاغه موسى صبري في شكل تمثيلية إذاعية في فترة السبعينيات :

الأولى : أن السيد أنور السادات هو منشيء تنظيم الضباط الأحرار منذ عام ١٩٣٩ ، وأن عبدالناصر هو شخص طاريء على التنظيم حظي بثقة أنور السادات وحافظ له على الفكرة والحركة حتى امتلاك حريته من جديد فأشركه معه في الهيئة التأسيسية ، والمعنى الذي قد يستفاد هنا هو أنه كان من الأولى أن يتم تسليم التنظيم ـ بوصفه أمانة ـ إلى صاحبه الأصلي . . محمد أنور الساداتي .

الثانية : أن السيد أنور السادات ظل هو الموجه لفكر التنظيم وملهمه في الحركة طوال إبتعاده عن الجيش ، وأن الأفكار الطائشة التي كانت تطرح أو تثار بين أعضائه كانت تصطدم بالفكر المستنير الذي يطرحه السيد أنور السادات في المقابل بمنطق قوي .

وكل الروايات المقابلة تنفي هذه الرواية . . .

وأول مصادر النفي يأتي من أنور السادات نفسه عندما كتب في كتاب أصدره في سنة ١٩٦٥ بعنوان : «**يا ولدي هذا عمك جمال**»(*)، وقد سحب أنور السادات هذا الكتاب من الأسواق وأعدم النسخ كلها ، إلا أنني لحسن حظي لدي نسخة من هذا الكتاب حتى

(*) صدرت طبعة جديدة من مؤسسة دار الهلال عام ٢٠١٥.

الآن ، وفى صفحة ٢٨ يقول مخاطبا ولده : « إن أحدا منا نحن الذين كنا فى مجلس قيادة الثورة لا يعلم بالضبط عدد الضباط الأحرار . . ومن هم الذين خرجوا يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . ومن هم الذين لم يخرجوا إلا فرد واحد هو عمك جمال..»

ويضيف قائلا : تولى عمك جمال أمر هذه الثورة سنة ١٩٤٣ ، وكان معه فى ذلك الوقت أعمامك بغدادى وخالد وحسن ابراهيم.. وكنت أنا قد قُبض علىّ فى السنة السابقة ١٩٤٢ ، وإلى ذلك التاريخ الذى تولى فيه جمال مسئولية التنظيم لم يكن هناك جهاز لهذا التنظيم وإنما كانت هناك جماعات من الضباط تجمعهم الصداقة تارة والزمالة فى الدراسة تارة أخرى ، ويربط الجميع شعور واحد هو كراهية السيطرة البريطانية التى إتخذت اشكالا متعددة سواء فى الجيش أو فى جميع فروع الحياة فى مصر .

لذلك كانت تتسم خططنا بالحماسة عندما يقع حدث معين . . . أى أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن يعتمد على جهاز بقدر ما كان يعتمد على الحماسة والعاطفة فى خططه ، ولكن عمك جمال بدأ يكوّن الجهاز أو القاعدة التى لابد من إيجادها لكى تنطلق منها الثورة وتظل بعد ذلك حصنًا يدافع عن الثورة ..

من أجل ذلك ظل عمك جمال يعمل ليل نهار منذ سنة ١٩٤٣ ، وحتى سنة ١٩٤٨ ، حيث وقعت الحرب مع إسرائيل ثم إستأنف نشاطه فى سنة ١٩٤٩ بعد عودته من حصار الفالوجا ، إلى أن كانت سنة ١٩٥٠ حيث فرغ من بناء القاعدة الأساسية لتنظيم الضباط الأحرار فى شعب ولجان ، وأصبح الأمر يتطلب إيجاد هيئة عامة للتنظيم ، وكان هذا هو بدء مولد « الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار» .

إن الذى جمع أعضاء هذه الهيئة التأسيسية فرد واحد هو عمك جمال يا بنى..إجتمع بهم فرادى أول الأمر ثم جمعهم فى هيئة بعد ذلك .

ويذكر فى موقع آخر من نفس الكتاب ص ١٩ :

« إننى أذكر يا بنى جلسات الهيئة التأسيسية التى عقدت فى مستهل عام ١٩٥٢ ، وأذكر أن تقدير الموقف الذى وضعه عمك عبدالحكيم عامر ترك نقطتين فى هذا التقدير على بياض أى لم يناقشهما كما ناقش بقية النقط ، وكانت هاتان النقطتان ، أو كما نسميها فى الاصطلاح العسكرى العاملان هما :

- إحتمال تدخل بريطانيـــا .
- واحتمال تدخل أمريكا فى المراحل الأولى للثورة . .

ثم تأتى شهادات من وردت أسماؤهم فى رواية أنور السادات.. موسى صبرى :

يقول عبداللطيف البغدادي : «إن تنظيم الضباط الأحرار أنشيء عام ١٩٤٨، وأنه لا علاقة له بتنظيم الطيران الذى كونه أربعة من الضباط برتبة الملازم طيار ينضمون مع البغدادى ، وقد إقترح حسن عزت ضم صديقه أنور السيد أنور السادات إلى هذا التنظيم وتم ضمه كعضو عادي نتيجة واسطة ، ولم يكن له دورا.. وقد قبض على أنور السادات وحسن عزت وسقط الطيار وهو: أحمد سعودى أبو علي بطائرته (سعودى هو أحد ضباط الطيران المصرى الذى حاول الهرب بطائرته لينضم لقوات روميل فى الصحراء الغربية أثناء تقدم روميل نحو الإسكندرية) ومع ذلك فقد نشط تنظيم الطيران خلال حرب ١٩٤٨ ، ولم يكن للسادات دور...

ويضيف البغدادى(*) : « أن تنظيم الطيران يختلف عن تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة وأن أنور السادات لم يكن له دور مؤثر فيه ، فقد أحضره حسن عزت ورجاهم قبوله عضوا به ، وقد ألقى القبض عليه بعد إنضمامه بتهمة الإتصال بالمخابرات الألمانية».

ويشير البغدادى إلى أنه بعد حرب فلسطين بدأ عدد من الضباط ينظمون أنفسهم ، وقد كان فى طليعة هؤلاء جمال عبدالناصر، فبدأ الاتصال بالضباط الوطنيين قبل نهاية سنة ١٩٤٩ لجمع شملهم فى تنظيم واحد، وكان قد اتصل بعبدالمنعم عبدالرؤوف قبل حرب فلسطين وقدم له كمال الدين حسين وخالد محى الدين وحسن ابراهيم ، واقترح جمال بعد الحرب أن ينضم إلى هذه المجموعة كل من: عبدالحكيم عامر وصلاح سالم والبغدادى وبذلك أصبحوا ثمانية..وانضم إليهم فى نهاية ١٩٥١ جمال سالم، وبعدها اقترح عبدالناصر ضم أنور السادات بعد أن سألنا عن رأينا فيه لسابق اشتراكه معنا فى التنظيم السرى عام ١٩٤٠ ولم يكن جمال مشتركا معنا في هذا التنظيم السري بسبب وجوده في السودان حتى عام ١٩٤٣ .. وكان أنور السادات قد أُعيد إلى الخدمة بالجيش من فترة ليست بالطويلة ـ عام ١٩٥٠، ووافق الجميع على إنضمامه باستثناء عبدالمنعم عبدالرؤوف ...أما زكريا محيى الدين وحسين الشافعى فقد اقترح جمال عبدالناصر ضمهما إلى مجلس قيادة الثورة بعد قيام الثورة بفترة بسيطة وذلك فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٢(*).

ويقدم خالد محى الدين جانب آخر من الصورة حيث يقول : « يجب أن نفرق بين تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ وأية تنظيمات أخرى سابقة

(*) لمزيد من التفاصيل راجع مذكرات عبد اللطيف البغدادي الجزء الأول ص ١٥ وما بعدها .. المكتب المصري الحديث القاهرة ١٩٧٧.

عليه، وأول خمسة كونوا تنظيم الضباط الأحرار هم : جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وكمال الدين حسين ، وحسن ابراهيم وخالد محي الدين ، ثم إنضم إلينا بعد ذلك عبداللطيف البغدادي وصلاح سالم وجمال سالم وأنور السادات . . .

ويؤكد كمال الدين حسين أنه ليس صحيحا على الإطلاق أن أنور السادات هو مؤسس تنظيم الضباط الأحرار ، بل أنه لم يكن فى الخلية الأولى للضباط الأحرار ، وأنه دخل التنظيم بعد ذلك بفترة طويلة . . .

وتتوالى الشهادات المنشورة وغير المنشورة من رجال الصف الأول للثورة وسائر أعضاء التنظيم وما زال الكثيرون منهم على قيد الحياة ولا أحد منهم يأتى بإسم محمد أنور الساداتى كمؤسس لتنظيم الضباط الأحرار أو حتى كأحد العناصر البارزة فيه من البداية ، ومن المؤكد أن حالة الفساد السياسى التى كان عليها النظام القائم وامتهان الإحتلال البريطانى للكرامة المصرية بشتى الصور والذى بلغ ذروته بحادث ٤فبراير ١٩٤٢؛ كان يفرز ردود فعل عنيفة فى نفوس الشعب وشباب ضباط الجيش، خاصة تلك المجموعة من أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة التى تمكنت من دخول الكلية الحربية فى النصف الثانى من عقد الثلاثينات. . .

ولقد أدى حادث الرابع من فبراير ١٩٤٢ على وجه الخصوص إلى ظهور العديد من الخلايا والمجموعات الثورية داخل الجيش كما شرح ذلك السيد عثمان نورى (نائب مدير المخابرات العامة والسفير السابق) الذى كان عضوا بإحدى هذه الخلايا والتى كانت تضم أيضا السيد كمال الدين حسين ، وكان الأخير هو حلقة الإتصال بينهم وبين جمال عبدالناصر . . .

وقد كشفت السلطات الأمنية بعض هذه الخلايا واعتقلت عددا من أعضائها فى ذلك الوقت ، لكن اكتمال بناء التنظيم واكتسابه معالم واضحة لم يحدث إلا بعد حرب ١٩٤٨ ، وكان أنور السادات وقتها خارج الخدمة العسكرية، وتبقى باقى القصة كما شرحها قادة الثورة ، وهو أن أنور السادات لم يظهر ضمن صفوف التنظيم وكعضو أساسى فيه إلا وقت تشكيل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ، وأن جمال عبدالناصر هو الذى اقترح ضمه للهيئة بحكم معرفته به خلال فترة إبتعاده عن الجيش وأن حسن عزت الزميل المقرب من أنور السادات والذى يعرفه جمال عبدالناصر أيضا هو الذى ناصر هذا الإنضمام بوضوح .

* * *

وفى عام ١٩٦٦ توجه السيد أنور السادات إلى الولايات المتحدة فى زيارة رسمية بوصفه رئيسا لمجلس الأمة، وخلال هذه الزيارة بلغنا بعض التصرفات التى كانت محل تساؤل فيما بعد . . .

وكان أول هذه التصرفات هو طلب أنور السادات وبعد استكمال تشكيل الوفد الرسمى المصاحب له إضافة ممثل الجالية اليونانية فى مجلس الأمة وإسمه «طناش راندوبولو» إلى عضوية الوفد بدعوى زيارة ابنته التى تدرس فى الولايات المتحدة الأمريكية للإطمئنان عليها، وكان «طناش» مديرا لشركة جانكليس ..

والذى يثير التساؤل هو ما حدث بعد ذلك بسنوات قليلة..

وأقصد به الاتهام الذى نُسب للمذكور بالتجسس على القوات المسلحة المصرية فى منطقة جانكليس لحساب المخابرات المركزية الأمريكية، وقد كشفت المخابرات العامة المصرية هذه القضية سنة ١٩٧١، وصدر الأمر بالقبض عليه إلى جانب أعضاء آخرين فى الشبكة وأقدم «راندوبولو» على الإنتحار فى السجن، وأغلق ملف هذه القضية بأوامر مباشرة من السيد أنور السادات وأحيط الموضوع كله بسرية تامة وكاملة وكان ذلك فى سبتمبر ١٩٧١ ...

أما الواقعة الثانية فقد تمثلت فى تعيين «مايكل ستيرنر» مرافقا للسادات خلال الزيارة لأمريكا وكان يعمل فى السفارة الأمريكية بالقاهرة فى الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٤، وكان حرصه واضحا طوال الزيارة على التودد للسادات واكتساب صداقته وإلى هنا تبدو الأمور طبيعية جدا، أما ما تكشف بعد ذلك فهو مصدر التساؤل فقد كان ستيرنر هذا عضوا دائما فى كل الوفود التى حضرت إلى مصر سواء برئاسة وليم روجرز أو هنرى كيسينجر كما كان يصاحب دونالد بيرجس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية فى مصر - فى الفترة التى كانت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة مقطوعة - فى سفرياته بين القاهرة و واشنطون .. بل أكثر من ذلك، كان السيد أنور السادات يحرص باستمرار على عقد لقاء منفرد مع ستيرنر بمجرد وصوله إلى القاهرة بدءا من عام ١٩٧١، وكان ستيرنر وقتها رئيسا لقسم الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية الأمريكية أى أن موقعه لا يؤهله إلا للاجتماع برئيس إدارة مناظرة له فى الخارجية المصرية، وعلى أقصى تقدير أن يلتقى مع وزير الخارجية، وكان حرص السيد أنور السادات على الاجتماع مع ستيرنر مثار انتقاد بين غالبية المسئولين المصريين المحيطين به، وقد لوحظ أيضا أن ستيرنر كان يسبق وفود وزارة الخارجية الأمريكية التى تأتى إلى القاهرة بفترة طويلة نسبيا .

تأتى الواقعة الثالثة التى صاحبت زيارة السيد أنور السادات للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٦٦، وكان مكانها فى بلجيكا التى توجه إليها بعد زيارته لواشنطن وقد رافقه هناك سكرتيره فوزى عبدالحافظ فقط وقام بنفسه - أى فوزى عبدالحافظ -

بصرف شيك بمبلغ عشرة آلاف دولار سبق أن قدمها الأمير عبدالله المبارك الصباح أثناء زيارته لأمريكا، وقد أنفق منها ثلاثة آلاف دولار فى بلجيكا .

وقد علم الرئيس جمال عبدالناصر بواقعة الشيك وطلب من عبدالحكيم عامر التحقيق فى الموضوع . . وأفاده فى وقتها أنه كان عبارة عن تبرع لمجلس الأمة لاستكمال بعض العمليات الإنشائية بمبنى المجلس ولكن الموضوع كله كان مثيرا للشبهات ، ولم يستطع أحد أن يعرف سره حتى رحيل الرئيس عبدالناصر.. وقد شكك البعض في أن يكون مصدر الشيك هو الأمير الصباح !!

ننتقل بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور العلاقات الخارجية للسادات وهى علاقته بالملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية؛ وأسارع فأقول أن الملك فيصل كان رجل دولة وشخصية محترمة فى حد ذاته ، لكن هذه العلاقات كانت تمثل أحيانًا خروجا عن الخط السياسى والرسمي للدولة خاصة وأنها كانت قائمة فى فترة الخلافات المصرية السعودية حول اليمن وغيرها ويتحدث السيد أنور السادات نفسه عن هذه العلاقة فى كتابه «البحث عن الذات» بقوله :

« كان الملك فيصل صديقا شخصيا لى منذ واحد وعشرين عاما وبالذات منذ المؤتمر الإسلامى فى ١٩٥٥ ، وكان وقتها وليا للعهد ، وبرغم حرب اليمن ظللنا أصدقاء»

ويضيف: «عندما ذهبت إلى المغرب لأحضر أول مؤتمر اسلامى يُعقد من أجل المسجد الأقصى بدلا من الرئيس عبدالناصر ، أبلغنى الملك الحسن أن الملك فيصل قال له :

« إذا أراد الله لمصر خيرا يحكمها السيد أنور السادات !!»

وهو تصريح غريب إن صح صدوره فعلاً عن الملك فيصل، وكان همزة الوصل بين السيد أنور السادات والملك فيصل : كمال أدهم شقيق زوجة الملك فيصل، ورئيس جهاز المخابرات السعودى ، وهو أحد أقوى الشخصيات السعودية فى ذلك الوقت وكان شخصية أسطورية بالغ الثراء، كما لم يعد سرا الآن فوق ذلك أن كمال أدهم كان يمثل المخابرات المركزية الأمريكية فى المنطقة وأحد العناصر المهمة فى تنفيذ استراتيجيتها فى الشرق الأوسط .

ونشير هنا إلى أن السيد أنور السادات كان أحد المسئولين الرئيسيين فى فترة الستينيات عن الجانب السياسى فى قضية اليمن والخليج العربى والعلاقات المصرية السعودية وكان على دراية متعمقة بالتفصيلات الاستراتيجية المصرية فى هذه القضية .

ويقول «بوب وود وورد» مؤلف كتاب «الحجاب .. الحروب السرية لسي آي أيه من ١٩٧٨ - ١٩٨١» عن عملية أفغانستان: أنها كانت مشروع تعاوني واسع ، فيتم شحن الأسلحة من مصر أساسا وتوفر الباكستان الطريق، أما السعودية فتقدم أموالا أكثر مما تقدمه وكالة المخابرات المركزية نفسها . ـ هكذا ! ـ وأن المساعدة في إبقاء السيد أنور السادات في الحكم واحدة من المهام الكبرى للإدارة (الأمريكية) ولوكالة المخابرات المركزية فمنذ اتفاقيات كامب دافيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ كان السيد أنور السادات معزولا في الشرق الأوسط، ومن زاوية ما فقد كان شيئا صنعه الشعب الأمريكي وقصاصات الصحف الأمريكية، ولكنه لم يكن يتمتع بأي وضع مماثل لذلك داخل بلاده، كما أن زوجته السيدة جيهان السادات بملابسها الغربية، وعاداتها وأفكارها عن استقلال المرأة؛ كانت موضع نفور الكثيرين من المتشددين المسلمين .

كانت الولايات المتحدة تريد السيد أنور السادات حيا ، ولكنها كانت تريد ، ثانيا ، تدفقا للمعلومات الداخلية الحميمة عن السيد أنور السادات وعن السياسات والمناورات في قصره . وكان السيد أنور السادات يعامل مدير المخابرات المركزية نفسه كما لو كان ضابط مخابرات في بعض الأوقات .»

كما ذكر «بوب وودوورد» في كتابه الحجاب : «إن السعوديون كانوا يقدمون مساعدات منتظمة إلى أنور السادات ، و من المستحيل تحديد أين تنتهي المصالح السعودية وأين تبدأ المصالح الأمريكية»

كما ذكر بوب وورد أن السادات كان يبلغ الملك فيصل بكل ما يدبر ضده في القاهرة عن طريق كمال أدهم ..» (*)

(هذا قليل مما ذكره هوجلاند في مقاله علاوة على ما ذكره ـ أيضا « بوب وود وارد» في كتابه « الحجاب» وما نشره كذلك « ويلبور كرين إيفلاند» في كتابه ROPES OF SAND الصادر في سنة ١٩٨٠ الصفحات ٩٩، ٣٢٣، ٣٢٧ ، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٦٠، فيما يخص الرئيس أنور السادات) .

وقد فتح ويليام كولبي مدير المخابرات المركزية الأسبق مذكراته التي تحمل إسم «رجال شرفاء» بوصف رحلة قام بها إلى فلوريدا سنة ١٩٧٥ للقاء بروتوكولي مع الرئيس المصري الزائر أنور السادات للترحيب به .

(*) راجع النص الأصلي من صفحات كتاب الحجاب بالملحق الوثائقي

وظل طوال بعد ظهر ذلك اليوم وطوال الليل جالسا فى سيارة خارج مقر إقامة السيد أنور السادات المؤقت ولكنه لم يقابله مطلقا ، وبدلا من ذلك كان السيد أنور السادات يستقبل باربارا وولترز لإجراء حديث تلفزيوني معه .

وقد ذكر كولبى هذه الواقعة لأنها تمت فى عطلة نهاية الأسبوع التى أقاله فيها الرئيس فورد .

ومن الواضح أنه لم يسافر من واشنطون من أجل «البروتوكول» والترحيب فحسب.

فحتى رغم ما هو معروف عن كولبى من رقة.. فإنه ما كان ليقضى ليلة السبت فى سيارة .. ما لم تكن العلاقة مع أنور السادات هامة وبوجه عام كان السادات رصيدا للمخابرات وإن لم يحصل على أجر مباشر من وكالة المخابرات المركزية كما لم يكن خاضعا لسيطرتها بأي معنى من المعاني، ولكنه حسب تعريفه للمصلحة المتبادلة قد فتح نفسه وبلاده أمام المخابرات المركزية فكان الطريق مزدوجا إلى حد كبير ولكنه كان طريقا خطيرا للجانبين .

كان بعض المسئولين من ذوى الخبرة الواسعة يتشككون فى العلاقة مع السيد أنور السادات، ويستنتجون أن تلك كانت طريقة عمل السادات :

أن يجعل الجميع يعتقدون أنهم يمتلكونه، وكان مع بعض الوجوه يبيع ١١٠٪ من نفسه للأطراف الرئيسية؛ فالولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية كانت تعتقد أنها تمتلكه، وكذلك كانت تعتقد بعض الدول العربية الأخرى، وكذلك كان يعتقد الإسرائيليون بعد كامب دافيد !! (*)

* * *

لقد أفرزت الخلفيات السابقة حقيقتين مهمتين فى شخصية الرئيس محمد أنور السادات:

الحقيقة الأولى: نبعت من تجنب السيد أنور السادات ـ طول فترة وجوده فى الحكم قبل عام ١٩٧٠ ـ الدخول فى مواجهات مباشرة ورفع شعار المرض أو الإعتكاف إذا ما وقعت هذه المواجهات معه ومن ثمّ رفضه لأى معارضة من جانب من هم دونه،

(*) ويبدو أن ذلك كان واقعيًا في شخصية الرئيس السادات رحمه الله ، حتى اكتشفوا خداعه لهم فدبروا اغتياله بيد الجماعات الأصولية ... ، فكان مخادعًا سياسيًا باهرًا يركز على هدفه الاستراتيجي وفي سبيل ذلك يقدم كافة التنازلات بهدف تحقيق هدف وطنه وشعبه .. ومثال لذلك قصة تسليم رفات قاتلي اللورد موين سنة ١٩٤٤ : إلياهو حكيم ، وإلياهو بت تسوري الى إسرائيل بناءاً على طلب بيجن من السادات سنة ١٩٧٦ .. راجع المؤامرات الصهيونية ص١٠٥ ..جميل عارف المكتب المصري الحديث ١٩٩٩.

فإذا كان هذا هو سلوكه مع من يسبقونه فى الدرجة والرتبة فقد كان من وجهة نظره وبعد أن تولى زمام السلطة أن ينتهج الجميع من المسئولين نفس السلوك معه، وهذا يفسر مواقفه الحادة مع كل من حاول أن يراجعه فى قرار أو تصرف أو موقف سياسى اتخذه بعد سبتمبر ١٩٧٠، ولم يقتصر هذا الموقف على رجال عبدالناصر وحدهم، بل كان يمتد إلى ما يمكن اعتبارهم رجاله هو سواء فى مجلس الأمة أو فى مؤسسة الرئاسة أو مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها المؤسسة العسكرية كذلك.

وقد انسحب ذلك أيضا على إدارته لمجلس الأمة أثناء توليه رئاسته ولطالما اشتكى الأخوة السوريون أثناء فترة الوحدة، والذين كانوا يمثلون الإقليم الشمالى (سوريا) فى مجلس الأمة فلقد كان ميلهم للمناقشة والجدل والتطرق إلى موضوعات كثيرة اعتبرها السادات موضوعات حساسة، واشتكوا من ردود السيد أنور السادات عليهم والتى كانت تهدف فقط إلى قفل باب المناقشة لا غير.

أما الحقيقة الثانية: فقد انعكست فى انقلاب السيد أنور السادات على أى شخص مد له يد المساعدة أو الدعم تحت أية ظروف، وعبرت تصرفاته بعد ذلك عن حرصه على إبعاد كل من تصور أنه قدم للسادات العون سواء قبل أحداث مايو ١٩٧١، أو خلالها أو بعدها، فقد أسفرت أحداث مايو عن التخلص من كل الأشخاص الذين أوصلوه إلى كرسى الرئاسة برضاهم وبالرغم من وعن . . . وجاءت أحداث السبعينيات لتؤكد حرصه على التخلص من كل العناصر التى خططت أو نفذت أو قدمت له العون خلال أحداث مايو نفسها حتى لا يشعر بأنه مدين لأحد .

ومن هذا المنطلق فلم يكن يطيق أى شخصية تظهر بدرجة فوق الحد المسموح به فى الإعلام أو على المسرح السياسى المصرى؛ وكان تخلصه من عضوية الراحل كمال الدين حسين فى مجلس الأمة أكبر دليل على ذلك .

وهذا ينقلنا إلى الجانب الآخر فى شخصية السيد أنور السادات وهو التناقض العميق بين ما يعتقده فى قرارة نفسه وبين ما يظهره أمام الناس وأمام أجهزة الأعلام.

ويمكن القول أن الرئيس أنور السادات نجح فى إخفاء مواقفه الحقيقية من كل ممارسات الرئيس جمال عبدالناصر على مدى أربعة عشر عاما منذ أن تم انتخابه رئيسا للجمهورية بحكم الدستور عام ١٩٥٦.

لقد نبت كل من جمال عبدالناصر وأنور السادات فى مجتمع الطبقة المتوسطة ولكن عبدالناصر كان يتطلع دائما إلى الارتقاء بالشرائح الدنيا من المجتمع سواء فى الطبقة

المتوسطة أو الطبقات الفقيرة، ولكن السادات كان دائما يتطلع إلى الشرائح العليا بالمجتمع ويوثق علاقاته معهم، وفي ظل حكم أنور السادات بدأ يظهر ربما لأول مرة تعبير «إبن ناس» بمعنى الذين يملكون أيا كان نوع الملكية ، وأخذ هذا التعبير ينتشر ويتمكن في الالتحاق بالعديد من الوظائف وخاصة في الجيش والخارجية والشرطة وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى، وكأن العجلة تدور بنا إلى ما قبل الثلاثينيات عندما كانت الطبقات الفقيرة محرومة من هذه الوظائف .

لقد حارب السيد أنور السادات في الصحف وبعض المنتديات لإثبات أن اشتراكيته تفوق اشتراكية عبدالناصر، وعندما امتلك السلطة تسبب في وجود طبقة من رجال الأعمال وأصحاب الأموال كانوا أشبه بأغنياء الحرب وكانت المضاربات والاستيلاء على أملاك الدولة وأموال البنوك وممارسة تجارة استيراد السلع الفاسدة التي لا تصلح للاستهلاك أو الاستعمال الآدمي هي أدواتهم في الثراء السريع ولا يمكن بأي حال وصفهم بأنهم رأسمالية وطنية أو رجال أعمال بالمفهوم الاقتصادي العلمي، فهم لم يقدموا إضافة من أي نوع للاقتصاد الوطني في عهد السيد أنور السادات، وكانت المحاكمات التي جرت في أعقاب اغتياله لنماذج عديدة من هؤلاء دليلا واضحا على ما أحدثه في المجتمع من شروخ وكسور بعضها لم يلتئم حتى الآن، ولا أعتقد أنه سيمكن تصحيح بعض هذه الأوضاع لفترة طويلة قادمة مع تفشي وباء العولمة الأمريكية في كافة المجتمعات .

لم يكن عداء السيد أنور السادات للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العلني محل شكوك ولا نستطيع أن ننكر أن عبدالناصر أيضا، وكنتيجة لتراكمات طويلة في العلاقات مع واشنطن قد تم تصنيفه على أنه معاد لأمريكا ، ولكن ومن منطلق عملي وواقعي إلى حد كبير كان يدرك أن تسوية المشكلة مع إسرائيل لا يمكن إنجازها بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم كانت له رؤيته للدور الأمريكي الذي يعرفه كل من يهمه الأمر من المسئولين وحتى قيادة الاتحاد السوفيتي كانت على دراية بهذه الرؤية، ومن ثم لم نفاجأ نحن المحيطين به بقبوله لمبادرة روجرز ، ذلك أن هذه الموافقة جاءت بعد تقديرات للموقف متعمقة ومتشعبة أعدتها كل الأجهزة المعنية بتكليف مباشر من الرئيس جمال عبد الناصر كما شرحت في الفصل الخاص بنكسة ١٩٦٧(*)، وأعود لأقول بأنها كانت بالدرجة الأولى من أجل تحقيق غرض عسكري هام وهو استكمال حائط الصواريخ المصرية وليس لأي أسباب أخرى لسبب بسيط وهو أن مصر كانت عسكريا

(*) راجع الكتاب الثاني من هذه الشهادة

مقتصرة على العدو في تلك المرحلة. وحتى قنوات عبدالناصر الخلفية مع واشنطن كانت حصيلتها تبلغ باستمرار إلى كل المسئولين المعنيين في الدولة .

وعلى العكس من ذلك على خط مستقيم وبزاوية تكاد تصل إلى ١٨٠ درجة تقريباً فقد لجأ السيد أنور السادات منذ اليوم الأول لتوليه المسئولية إلى التعامل بازدواجية واضحة في علاقاته مع واشنطون فهناك قنوات الاتصال الرسمية التي تطلع عليها وزارة الخارجية أو مؤسسة الرئاسة أو المخابرات العامة أو غيرها ، وهناك قنوات خلفية تتم معه شخصيا ولا يدرى أى مسئول وأكرر أى مسئول بما فيهم شخصى بما يدور فيها .

وقد كشفت الكتابات التي جرت بعد مبادرة القدس أو بعد وفاة السيد أنور السادات عن وجود علاقة خفية بين مبادرة الرابع من فبراير ١٩٧١ والتي أعلنها السيد أنور السادات بشأن إعادة فتح قناة السويس للملاحة، وبين مبادرة ديان التي أعلنها في نوفمبر ١٩٧٠ ، كما كشفت هذه الكتابات أيضا عن محاولات الاتصال بإسرائيل بدأت منذ عام ١٩٧١؛ عن طريق الرئيس الروماني السابق تشاوشيسكو؛ كما أن زيارة القدس نفسها كانت فكرة أوحى بها له الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، ومع ذلك فإن كل المحيطين بالسيد أنور السادات ، في كل المراحل ما بين فبراير ١٩٧١ وحتى أكتوبر ١٩٧٧ ، فوجئوا تماما بما أعلنه أو أقدم عليه من قرارات أو تصرفات أو اتصالات . ومن يرجع إلى مذكرات السيد محمود رياض ـ الجزء الأول ـ يجد أمثلة عملية كثيرة على هذه الازدواجية والتي تجاهل من خلالها وزير خارجيته تجاهلا كاملا مما أوقعه ـ أى وزير الخارجية ـ في مواقف حرجة عديدة ، مع المسئولين الأمريكيين بوجه خاص .

لقد قدم السيد أنور السادات في بداية حكمه آمالا واسعة في بناء دولة المؤسسات وفي إحداث عملية تحول ديموقراطي شامل ، كما حاول محمد حسنين هيكل أن يصورها للشعب المصري باعتباره مهندس انقلاب مايو كما قال هو عن نفسه ، وحتى يجمل صورة السيد أنور السادات لدى الجماهير . . ولكن ممارسات السيد أنور السادات جاءت عكس ذلك تماما ، وطبّق ديموقراطية المفرمة والأنياب و الأظافر.

بل أكثر من ذلك فقد تورط في حرب مع ليبيا (وأرجو الرجوع الى كتاب بوب وود وارد «الحجاب» لقراءة ومعرفة تفاصيل دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع السيد أنور السادات حول هذا الموضوع الصفحات من ٢٩ حتى ٤٧ من النسخة المترجمة للغة العربية من دار سينا للنشر برقم إيداع ١٠١٥/ ١٩٩٠ الطبعة الأولى ١٩٩٠) .

كما وحاول إنقاذ قيادة موبوتو سيسيكو فى زائير دون أن يشرك أى من مؤسسات الدولة فى قراراته وإنما يبدو أنه كان هناك نوع من الإلتزام نحو « نادى السفارى » للدخول فى عمليات مفروضة ، وعلى العموم ليس هذا موضوعنا الآن .

على أى حال ما يهمنا هنا هو الأفكار السياسية التى اعتنقها السيد أنور السادات أو صنعت له وعمل على وضعها موضع التطبيق العملى بعد توليه الحكم والسلطة ، فمن المؤكد أنه حسب بدقة أن هذه الأفكار لا يمكن إعلانها أوتطبيقها طالما بقيت التركيبة الحاكمة بنفس وضعها الذى كانت عليه قبل ١٣ مايو ١٩٧١ .

وأجد نفسى مضطرا فى النهاية أن أروى القصة التالية والتى عرفتها وأنا فى سجون السيد أنور السادات ، وأرجو القارىء الكريم أن يعذرنى إذ اضطررت لسردها منذ بدايتها عن قصد لأبين الفارق بين تصرف رئيسين تعاملت معهما ، والقصة باختصار كما يلى :

حسين توفيق من العناصر الوطنية المتطرفة المصرية الذين ساهموا بقسط إيجابى فى الحركة الوطنية المصرية ضد الإستعمار البريطانى . فقد قام بإغتيال أمين عثمان وزير مالية مصر فى العهد الملكى قبل الثورة وكان من الذين خانوا القضية الوطنية وكان بمثابة أداة من أدوات الإستعمار البريطانى وركيزة اساسية من الذين كان يرتكز عليهم الإنجليز فى تسيير الأمور فى مصر ، وكانت زوجته بريطانية .

كان أمين عثمان يجاهر بصلته الوثيقة ببريطانيا وكانت له عبارة مشهورة يرددها دائما: « أن العلاقات بين مصر وبريطانيا هى علاقة زواج كاثوليكى لا انفصال فيها. . » .

قام حسين توفيق أيضا بعدة عمليات فى دمشق إبان حكم الشيشكلى وحاول اغتيال الأخير ثم عاد إلى مصر حيث قدّرته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ باعتبارها ثورة معادية للاستعمار بحكم تكوينها وبحكم مبادئها الستة.

وكان أن عين فى شركة « شل » ، وهى التى أصبحت الآن شركة مصر للبترول، وكانت هذه الشركة تعتبر معقلا للإنجليز وعملائهم فى مصر ، وكانت تعتبر من أهم مراكز المخابرات البريطانية ، وفى نفس الوقت فإن هذا لا ينفى أن هذه الشركة أيضا كانت تضم من العناصر الوطنية الشريفة الذين كانت لهم مواقفهم المعروفة فى معاداة النفوذ البريطانى ومعاونة ثورة يوليو وكشف خبايا ما يدور فى هذه المؤسسة .

كان عبدالناصر يحب حسين توفيق و «يسترجله» لشجاعته وإقدامه وعدم تردده ، لكنه كان يأخذ عليه فى الوقت نفسه ، إندفاعه وتطرفه وسهولة التأثير عليه .

المهم ، أنه في العام ١٩٦٥ وقع حسين توفيق تحت تأثير بعض العناصر من جماعة الإخوان المسلمين من الذين كانوا يعملون في هذه المؤسسة ومن خارجها والذين لم يجدوا صعوبة في إقناعه بالمشاركة في مؤامرة كان من ضمن أحد أهدافها اغتيال جمال عبدالناصر!! وذلك بزرع حزام من المواد الناسفة تحت شبكة المجاري بامتداد شارع الخليفة المأمون من الناحيتين القادم لمصر الجديدة من البلد وبالعكس ؛ وفي مكان لا يبعد عن منزل عبدالناصر بأكثر من أربعمائة متر ، وعندما تمر سيارة عبدالناصر فوق مكان الحزام الناسف في الطريق يفجر هذا الحزام باللاسلكي من إحدى الشقق السكنية المطلة على الطريق ، وكانت الفكرة من زرع الحزام الناسف على جانبي الطريق هي أنه إذا فشلت المحاولة لسبب ما أثناء توجه الرئيس لاجتماع مجلس الوزراء ، تتم مرة أخرى من الجانب الآخر .. كانت هذه هي فكرة المنفذين للمؤامرة .

(أرجو أن يرجع الباحثون لتحقيقات النيابة العامة ولمحاضر جلسات المحاكمة لهذه القضية كما يرجع أيضا للكتب التي أصدرها عناصر من الإخوان المسلمين حول هذه القضية).

إنكشفت هذه العملية نتيجة تبليغ أحد المشاركين فيها وتم القبض على المتآمرين الذين اعترفوا بأن حسين توفيق كان مشاركا معهم في العملية .

لم يصدق عبدالناصر ما ورد على لسان بعض المقبوض عليهم إلى أن توالت الاعترافات وتأكد أن حسين توفيق يشاركهم فتم القبض عليه وتمت محاكمة المتهمين ومنهم حسين توفيق وصدرت ضدهم أحكام قضائية .

في أحد الأيام وصلني خطاب موقع من زوجة حسين توفيق ملخصه أنها في حالة مالية سيئة وأن الضائقة تأخذ بها . .

عرضت الرسالة على الرئيس الذي تأثر من لغة الخطاب وطلب مني أن أستدعي زوجة حسين توفيق لمقابلتي و بحث الأمر تفصيلا معها ، ثم إبلاغه بالنتيجة وبالمقترحات .

قمنا بعمل بحث اجتماعي عن حالتها ثم استدعيتها لمعرفة ما تعاني منه تفصيلا وكذلك لإبلاغها باهتمام الرئيس بحالتها وماذا يمكن أن نقوم به لحل مشاكلها . وقد أبلغت عبدالناصر بما دار في هذا اللقاء فأمرني بالآتي :

أولا : يخصص مبلغ شهري يسلم لها شخصيا وفي منزلها بواسطة أحد أفراد السكرتارية الخاصة في مكتبي - عبدالحميد عوني - ولا داعي لأن تحضر هي إلى مكاتب الرئاسة على أن تتم المتابعة شهريا للتأكد من تمام التنفيذ .

ثانيا :إذا كانت تستحق معاشا يصرف لها فورا ولا يرتبط المبلغ الشهرى المخصص لها من الرئاسة بالمعاش .

ثالثا : تنفذ باقى مطالبها الأخرى خلاف المساعدة المالية فى حدود المعقول وبما يكفل لها حياة كريمة إذ لا ذنب لها هى ومن تعول بما اقترفه حسين توفيق. ولا يؤخذ أحد بجريرة ما فعل الآخر . وطلب أن تتبنى الرئاسة هذه الأسرة التى فقدت عائلها بالرغم مما قام به .

وكان الحاج عبد الحميد عونى ـ سكرتيرى الخاص ـ يقوم بزيارتهم فى الأول من كل شهر ويلبى جميع طلباتهم ورغباتهم وكنت أبلغ الرئيس بما يتم . وفى أحيان كان الرئيس يقوم بمبادرة منه بالسؤال : « أخبار عائلة حسين توفيق إيه ؟ إنتم نسيتوهم ولاّ إيه ؟ وظل هذا الأمر ساريا حتى ١٣مايو ١٩٧١ ولا أدرى ماذا تم بعد ذلك .

بقى حسين توفيق فى السجن ، فى سجن مزرعة طرة حتى سنة١٩٧٤ ، وفى هذه السنة كان قد صدر قرار لجنة طبية لأتردد على مستشفى المنيل الجامعى ـ القصر العينى ـ للعلاج .

وفى أحد الأيام وصلت إلى سجن ملحق المزرعة ـ الذى كنت مسجونا فيه ـ إحدى السيارات الجيب الرومانى وبها ضابط ومخبر لاصطحابى إلى مستشفى المنيل الجامعى، وبعد أن ركبت السيارة وخرجنا من باب السجن فإذا بالضابط الحرس يأمر السائق بالدوران ليتوجه إلى سجن المزرعة المجاور لسجن الملحق ، وهناك وجدنا عبد القادر عامر ـ إبن خالة حسين توفيق وكان محكوما عليه فى نفس القضية ـ على باب السجن تحت الحراسة ليتوجه إلى العلاج بالقصر العينى وكانت مفاجأة لكلانا أن نلتقى فى هذه الظروف وفى هذا المكان وفى هذه السيارة . ركب عبدالقادر وفى أثناء الطريق تبادلنا السلامات وظروف كل منا فى سجنه كما تبادلنا باختصار المعلومات عن الأوضاع والأشخاص فى كلا السجنين .

وعندما وصلنا إلى مستشفى المنيل الجامعى ـ وكانت الإجراءات المتبعة أن نتوجه إلى عنبر ١٣ وهو عنبر المعتقلين السياسيين ومن هناك بعد إثبات حضورنا فى دفتر أحوال المعتقل بواسطة الضابط النوبتجى بأن فلان حضر للعلاج بصحبة الحرس وأنه سيعالج فى قسم كذا وعند انتهاء العلاج وقبل مغادرة القصر العينى نتوجه مرة ثانية لإثبات تمام العلاج وخروجنا إلى السجن . . وصلنا للعنبر ١٣ وهو يقع فى الدور الأول بجوار إدارة المستشفى ويطل على قسم استقبال الحوادث ويعلو قسم العناية المركزة . . دخلنا

العنبر حيث رحب بنا الإخوة من الزملاء فى سجون إنقلاب مايو ١٩٧١ والذين كانوا تحت العلاج بالعنبر .

وكان ممن لقيناهم فى ذلك اليوم فريد عبدالكريم وأحمد شهيب وسعد زايد وآخرين. وإلى أن تتم إجراءات إثبات وصولنا وتحويلنا للأقسام التى سيتم علاجنا فيها قام سعد زايد بتحضير الشاى والإفطار لنا وللمحرس . وجلسنا فريد وأحمد شهيب وعبدالقادر عامر وأنا على سرير واحد بالعرض وبدأ عبدالقادر فى تقييم السيد أنور السادات من واقع وجهة نظره الشخصية ومن خلال رؤية حسين توفيق لشخصيته التى يعرفونها تماما وعن قرب ومعايشة عميقة ، وقال عبدالقادر :

« إن أنور السادات منذ أن كان يعيش بشكل يكاد يكون مستديم فى منزل توفيق باشا أحمد ـ والد حسين توفيق ـ ، وهو معروف عنه أنه « مشخصاتى » وغاوى تقليد الناس وحركاتهم ، وأن والدة حسين توفيق كانت تعامله كواحد من أبنائها وتقدم له الطعام أغلب أيام الأسبوع. وأضاف أن السيد أنور السادات كان «كالزئبق» لا يمكن الامساك به، وكالثعلب في دهائه وسرعة اقتناصه فريسته»

وهذا ما تعامل به معنا بعد رحيل عبدالناصر ..

وعن محاولة اغتيال النحاس باشا قال عبدالقادر :

إن السيد أنور السادات كان يركب التاكسى معهم ـ حسين توفيق ومحمد إبراهيم كامل ـ وبمجرد أن نزلوا هم من التاكسى وأطلق الرصاص ووقع زملاؤه في قبضة الأمن ؛ كان سريع الافلات من السلطات بمهارة فائقة ..

وتكرر نفس الأمر فى عملية محاولة اغتيال أمين عثمان .

وقد أكد عبدالقادر عامر أن السيد أنور السادات كان مجندا بواسطة يوسف رشاد فى الحرس الحديدى للملك فاروق وكان يوسف رشاد يستخدمه كـ «Informant» ـ هكذا قالها بالإنجليزية ـ (مبلّغ ومرشد) للملك.

ثم نصحنا عبدالقادر عامر ألا نستسلم لأنور السادات فى أى مطلب أو فى طلب أي التماس للعفو عنا ؛ لأنه كان يعلي قيمة المصلحة الحالية وكيفية تحقيقها وفقا لمستجدات الموقف ، ولا اعتبار عنده للأشخاص ..

وهنا أجد لزاما علىّ أن أسجل تأييدا لكلام عبدالقادر عامر أمثلة ممن ينطبق عليهم هذه المقولة :

محمد حسنين هيكل ، مهندس إنقلاب مايو - محمد أحمد صادق - محمد عبدالغنى الجمسى - ممدوح سالم - محمد الليثى ناصف - محمد عبدالسلام الزيات - أحمد يونس - أحمد كامل - أحمد سلطان - الدكتور عبدالعزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس الأسبق وحرمه وآخرين .

ولقد تكررت اللقاءات بعد ذلك مع عبدالقادر عامر أثناء رحلات العلاج فى مستشفى المنيل الجامعى ، وكانت الأحاديث التى تدور بيننا لا تخرج عن ما كتبته هنا.

* * *

الركن أو السؤال الثانى : هل كنا نكوّن «شلّــــة» ؟

فى هذه النقطة بالذات لابد أن أستعرض مع القارىء الكريم ظروف معرفتى بكل شخص من تلك المجموعة التى صاحبت وأحاطت وتتلمذت على يد الرئيس جمال عبدالناصر فى مشواره الطويل وأطلق عليها بعد ذلك مراكز القوى ، ثم أشرح بعد ذلك أسلوب عملنا مع الرئيس ثم مع بعضنا البعض فى ظل قيادة الرئيس جمال عبدالناصر حتى يمكن الإجابة بموضوعية على هذا السؤال .

على صبرى :

بدأت صلتى بالسيد على صبرى فى بداية ١٩٥٥ عندما عينت سكرتيرا للرئيس للمعلومات، وكان هو يشغل منصب مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، وكان مكتبه فى مبنى مجلس الوزراء ولم تكن بينى وبينه علاقة سابقة وكانت علاقتى معه طوال فترة عمله سواء مديرا لمكتب الرئيس للشئون السياسية أو مديرا للمخابرات أو وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية أو نائبا للرئيس لم تتعد علاقة العمل الرسمى وكان عملى مرتبطا بالرئيس مباشرة فيما خلا بعض المسائل ذات الطابع السياسى كنت أنسقها مع على صبرى قبل العرض على الرئيس لتفادى الإزدواجية واستمرت العلاقة فى هذا الإطار الواضح كعلاقة عمل بالدرجة الأولى قد يتخللها فى بعض المناسبات المجاملات الشخصية أو العائلية فى نطاق محدود ، والحقيقة أن طبيعة تكوين على صبرى لم تكن لتسمح بوجود علاقات أخرى سوى علاقة العمل.

وفى الفترة التى واكبت موضوع الحقائب التى كانت على الطائرة التى أقلته من موسكو للقاهرة ونشر فى الصحف سادت بينى وبينه حالة من الفتور فى العلاقات ظنا منه أننى

كنت وراء كشف هذا الموضوع ، وهو الشيء الذى لم يكن صحيحا ولكن وبتدخل من الرئيس جمال عبدالناصر عادت العلاقات إلى وضعها الطبيعي وقد نصحني الرئيس فى هذا الوقت ألا أقطع صلاتي مع أى احد بصفة عامة ومهما كانت الأسباب وبعد رحيل الرئيس جمال كان هناك إجماع بيننا وقناعة لاختيار السيد أنور السادات رئيسا بتغليب المبادىء والأوضاع الدستورية، وبضرب المثل لدول العالم العربي فى كيفية انتقال السلطة بأسلوب سلمي وشرعي وقانوني مهما كانت النتائج والآراء الشخصية أو الموضوعية الأخرى، وكان على صبرى مقتنعا تماما بهذ التوجه بل وشارك فى الدفاع والتصدى لمن حاولوا مقاومة هذا القرار الذى أجمعنا عليه مساء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ و فى منزل عبدالناصر وبعد رحيله بساعات.

كان الجو يبدو صافيا بين أنور السادات وكل من على صبرى وحسين الشافعي نائبيه، وكان هناك إتفاق ضمني أن تعقد لقاءات دورية يحضرها السيد أنور السادات وعلى صبرى وشعراوى جمعة والفريق فوزى وأنا لبحث الموقف وكنوع من المشورة وإبداء الرأى وخصوصا حول المسائل المتعلقة بالمعركة وموقف القوات المسلحة ومدى الاستعداد .

وكان على صبرى قد تجدد تعيينه فى منصبه كمشرف على الدفاع الجوى والقوات الجوية تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة، وتم تشكيل مجلس الدفاع القومي وبدأ كل يمارس دوره بشكل طبيعي سواء بالنسبة للأداء اليومي أو المتابعة لما يتخذ من قرارات وكانت العلاقة بيني وبين على صبرى فى ظل الأوضاع الجديدة كما كانت من قبل طوال السنين الفائتة أى عادية ولكن تخللها بعض المطبات منها على سبيل المثال ما كان عقب أحد جلسات مجلس الدفاع وكانت المناقشة حول مسألة تتعلق بالمعركة وقد علق كل من شعراوى جمعة وأنا تعليقا على رأى على صبرى مما اعتبره تخاذلا منا لأننا طالبنا بعمل حساب لكل الأمور وألا نندفع .

وفى أوائل مارس ١٩٧١ قام أنور السادات بزيارة سرية لموسكو صحبه فيها كل من الفريق فوزى وشعراوى جمعة وكانت التعليمات بألا يعلم أحد بموضوع هذه الزيارة مما أثار كل من على صبرى وحسين الشافعي الذى قال معلقا على هذه الزيارة بعد ما علم بها: « ده سامي شرف بات ليلة ٣ مارس ١٩٧١، رئيسا للجمهورية !!!» .

وكان على صبرى يقوم بزيارة لإحدى القواعد الجوية فى الجبهة ولما عاد حاول الاتصال بالسيد أنور السادات فلم يفلح فاتصل بى وقال لى تعالى عندى فى منزلي ، وذهبت لأفاجأ بأنه يسألني عن شعراوى جمعة والفريق فوزى أين هما ؟ . .

الحقيقة إندهشت لسؤاله لأنه كان يمكن أن يطرحه فى التليفون ولا يستدعينى لمنزله، فقلت له : أنهما فى الجبهة . .

فقال : ما أنا لسه راجع من هناك وهما ليسوا هناك ،ثم قال: طيب وأين الرئيس ..؟

فقلت :الرئيس أيضا فى الجبهة

ولما سأل: هما حايرجعوا إمتى؟

قلت له :ما أعرفشى لسه ..!!

وبدا على وجهه شيء من الامتعاض وسكت ثم غادرت إلى مكتبى ، وعلمت بعد ذلك أنه استاء منى وعاتب على من موقفى هذا لأنى لم أذكر له أنهم كانوا فى الاتحاد السوفيتى وبدا أنه كان يستنتج أنهم كانوا فى الخارج نتيجة لبعض الشواهد لمسها هو .. ولما سمعت أنه يقول عنى أنى أخفيت عنه أمر هذه الزيارة السرية قلت لمن أبلغنى أنا رجل عندما اؤتمن على سر أحافظ عليه مهما كانت النتائج وهذا شيء أنا إعتدت عليه من سنين طويلة وأصبح جزء من كيانى ووجدانى . . وقد حصل بعد ذلك أن تحدث معى صديق العمر محمد فائق حول هذا الموضوع وأنّ على صبرى زعلان منى، فقلت له لا داعى لأن يغضب ولا الكلام حول هذا الموضوع بما ينال منى لأن الحكاية كلها هى موقف مبدئى وليس فيه خواطر ورجوته أن يأخذنى كما أنا لأنى لن أتغير وإلا سوف أضطر للرد على ما يقال فى حقى من كلام . . وبعد يومين ذكر لى محمد فائق أن على صبرى يقول أنه مافيش حاجة وأن موضوع الزعل يرجع إلى شيء آخر هو أنه سبق أن طلب منى إستحضار دواء لنجله من الخارج وأنى لم ألبى هذا المطلب . . وإنتهى الموضوع عند هذا الحد ..

ثم كان اتصالى بعلى صبرى تليفونيا يوم إقالته لإبلاغه بالقرار، وقد سبق هذه المكالمة أن اتصل هو بى فى ذلك اليوم أكثر من مرة فى إطارحديث عادى والاستفسار عن الجديد فى الموقف السياسى والعسكرى. ولما طلب منى السيد أنور السادات أن أبلغه بقرار الإقالة، وكان هذا الأسلوب متبعا منذ سنة١٩٥٦ ، أنه عند إقالة أو قبول استقالة أى مسئول: أن يُبلغ بالقرار قبل صدوره فى وسائل الإعلام، ولا يفاجأ بنشر القرار ولما سألنى الرئيس أنور السادات عن رد فعل إبلاغ على صبرى بقرار إقالته..

قلت له : «أنه كان متوقع صدور مثل هذا القرار»

لقد اتهم السيد أنور السادات على صبرى باستغلال النفوذ، وفضلا عن ذلك فقد ثبت عدم صحة هذا الاتهام ، ونفى عثمان أحمد عثمان أمام المحكمة الاستئنائية هذه الاتهامات.

كما سبق أن وزع على صبرى بيانا على مجلس الأمة المصرى حول ملكيته وميراثه خلال حياة عبدالناصر، بعد أن تحدث أحد أعضاء المجلس عن تضخم ثروات بعض أعضاء التنظيم السياسى - وكان يلمح من طرف خفى لعلى صبرى -، والغريب أنه حكم له بالبراءة ولم ينشر حكم البراءة هذا !!

شعراوى محمد جمعة

أما بالنسبة لعلاقتى بشعراوى جمعة فقد بدأت عام ١٩٤٧ حيث كان مدرسا فى الكلية الحربية وكنت أنا ما زلت طالبا بها ولم تتعد العلاقة أكثر من ذلك، ثم عدنا والتقينا سنة ١٩٦٤ عندما عين هو عضوا فى مجلس رئاسة الوحدة الثلاثية و توطدت الصداقة أكثر بعد تعيينه وزيرا للدولة فوزيرا للداخلية حيث أمرنى الرئيس جمال عبدالناصر أن تكون علاقتنا وثيقة ببعض وأنه أى الرئيس يثق فيه ثقة كاملة مثلما يثق فى شخصى وأمر بالتعاون الكامل معه، وكان نظام العمل بإختصار يسير على الوجه التالى :

أى اتصالات من الوزراء مطلوب إبلاغها للرئيس تتم عن طريق وزير الدولة الذى يقوم بإبلاغى بها وأنا بدورى أبلغ الرئيس باعتبار أنى بتواجدى إلى جواره أستطيع أن أقوم بهذه العملية فى الوقت المناسب ثم يتم تبليغ تعليمات الرئيس منى له وهو يقوم بدوره بإبلاغ الوزراء بما يراه الرئيس، هذا ولم يكن هذا الأسلوب من العمل ليحول دون أن أى وزير من حقه أن يتصل بالرئيس مباشرة فى المسائل الغير عادية أو العاجلة أو التى تحتاج لأن يطرح الوزير الموضوع الهام بشكل مباشر على الرئيس دون انتظار إنعقاد مجلس الوزراء أو إبلاغه عن طريق رئيس الوزراء فى حالة تولى رئاسة الوزارة شخص آخر غير الرئيس عبدالناصر أو وزير الدولة الذى أشرت إليه، وبسبب هذا الإتصال المستمر الدائم على مدى الأربع والعشرين ساعة تقريبا كان يبدأ بلقاء فى الصباح المبكر يوميا، توطدت العلاقة على أساس العمل والعمل فقط لدرجة أننا لم نتزاور عائليا إلا بعد قيام علاقة العمل بوقت ليس بالقصير.

وبعد اختيار أمين هويدى وزيرا للدولة، ثم مشرفا على المخابرات العامة بعد كشف إنحراف المخابرات فى عهد صلاح نصر بعد ١٩٦٧، أصبح ثلاثتنا نلتقى يوميا مرة أو مرتين فى اليوم فى مكتبى بمنشية البكرى، لتجميع وتبويب وتحليل وعرض المعلومات على الرئيس عبدالناصر وكثيرا ما كان الرئيس يتصل بنا ونحن مجتمعين فى مكتبى ليبلغنا بتعليمات محددة فى بعض المسائل كما كان يتحدث مع كل منا فيما يريد أن يصدره من أوامر وبعد ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ استمرت هذه العلاقة و التنسيق والإجتماعات اليومية بموافقة الرئيس أنور السادات وبعلمه، و الذى كان يحضر بنفسه إلى مكتبى فى منشية

البكري يوميا تقريبا من يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٩ حتى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر ، واستمرت العلاقة مع شعراوى جمعة قائمة على هذا النحو وبلقاءات يومية حتى آخر دقيقة ولم تكن هذه العلاقة فى يوم من الأيام بأى حال مظهرا من مظاهر أو شكلا من أشكال الشللية التى كان الرئيس عبدالناصر يحرص على ضربها بإستمرار ولا يسمح بقيامها وكان من ضمن تكليفات الرئيس لى دائما حصر الشلل لضربها ، وفى الوقت نفسه لم يكن لهذه العلاقة الوثيقة بينى وبين شعراوى جمعة أى نوع من أنواع الفائدة أو المكاسب الشخصية أو العائلية بجميع صورها ، كما لم يكن لها أى تأثير على عملنا سوى تحقيق المصلحة العامة ، وكان يحكم هذه العلاقة قواعد الأخلاق والمثل والمبادىء التى كان كل منا من جانبه يحرص عليها أساسا .

فالعلاقة مع شعراوى جمعة لم ولن تكن ستخرج فى أى وقت عن علاقة عمل وطنى يحقق الصالح العام فقط . . .

زاملت شعراوى جمعة فى مسيرة أمانة التنظيم الطليعى وكان هو الأمين وكنت أنا أرأس المكتب السياسى فى الأمانة .

كما كنت وشعراوى جمعة وأمين هويدى الثالوث الذى كلفه الرئيس جمال عبدالناصر بالتصدى لمؤامرة المشير عبدالحكيم عامر بعد هزيمة ٥يونيو١٩٦٧، وتحملنا عبء التخطيط والتنفيذ ، كما تحملنا كل النتائج بما فيها الحملات الظالمة ممن لا يعرفون وممن لم يعايشوا الأحداث وممن كان لهم مصالح فى عدم المحاسبة والتغطية على صورة أقل ما كانت توصف به هى خيانة الأمانة ولن أقول عبارة أخرى يسهل استخدامها فى العالم العربى علاوة على عمليات الاغتيال السياسى والإعلامى الذين فاقا كل حد معقول وكل أسلوب مقبول .

و كانت العلاقة أيضا مع باقى الإخوة والأصدقاء الفريق أول محمد فوزى ومحمد فائق و عبدالمحسن أبو النور و سعد زايد وحلمى السعيد وضياءالدين داود ولبيب شقير، علاقة قائمة على المبادىء والمثل والأخلاق والارتباط بفكر ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ والرئيس جمال عبدالناصر .

* * *

أحمد كامل :

ترجع صلتى بالسيد أحمد كامل إلى سنة ١٩٥٠ عندما كنت ضابطا برتبة الملازم، أدرس علم المدفعية فى مدرسة المدفعية فى منطقة ألماظة على طريق القاهرة / السويس بعد تخرجى من الكلية الحربية فى فبراير ١٩٤٩، حيث كانت هناك مجموعة من المدرسين منهم أحمد كامل وعلى فوزى يونس ، ومبارك الرفاعى الذين أصبحا محافظين للبحيرة والإسماعيلية فيما بعد، ثم انضم إلينا محمد المصرى الذى أصبح مساعدا لى فى سكرتارية المعلومات للشئون العربية، والتنظيم الطليعى لشرق القاهرة . وكانت العلاقة قد بنيت على توافق طبيعى فى الميول والآراء والشخصيات ولم تخرج عن الصداقة النظيفة فى الإطار الوطنى . وبعد تخرجى من مدرسة المدفعية وتعيينى فى أحد ألوية المدفعية، (كان يسمى: آلاى فى ذلك الوقت) ، وكان يجاور مدرسة المدفعية مباشرة و قد توليت أركان حرب هذا اللواء فى منتصف سنة ١٩٥٠، وفى صيف هذا العام اتصل بى أحمد كامل وعلى فوزى يونس بشكل شبه سرى حيث بعثوا لى من يقول لى قابلنا على سور السلك الشائك الذى يفصل بينك وبيننا بعد غروب هذا اليوم وفعلا تقابلنا حيث طلبا منى توفير كمية من الورق الذى يستخدم فى آلات الطباعة «الجستنر» (ماكينة كانت تستخدم كمطبعة صغيرة فى المكاتب) ، وكذلك كمية من ذخيرة البندقية والطبنجة من فائض تدريبات ضرب النار للجنود ، الحقيقة لم أسترح فى بادىء الأمر لهذه المطالب وقلت لهم سأفكر وبعدين نبقى نتكلم.. وانصرفا دون تعليق ، وفى اليوم التالى جاءنى محمد المصرى وقال لى إنت زعلت أحمد ليه ؟ فقلت له لم يحدث بل أنا كنت رقيقا جدا معه لكن أنا لازم أعرف لماذا جاءوا فى الظلام ولماذا يطلبون هذه الأشياء بالذات وأنت تعلم أنها من كبائر الممنوعات ولا يسمح بأى حال اللعب فى هذه المسائل بالذات . فقال لى أن الذى كلفهم بهذا المطلب هو الصاغ كمال الدين حسين (لم أكن قد عرفته أو عرفنى بعد ولكن كانت سمعته بيننا كضباط فى المدفعية أنه ذو حس وطنى عال وأنه يعاون الفدائيين والمتطوعين فى فلسطين) فبدأت أستوعب المسائل ولثقتى الكاملة فى محمد المصرى الذى كان صديقا قديما من مدرسة المنصورة الثانوية فى بداية الأربعينات قلت له خليهم يمروا على بعد أسبوع وسأحاول أن أدبر ما طلبوه. وقد كان أن استمرت العلاقة والتعاون فى هذا الأمر إلى أن جاءت ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وكما ذكرت من قبل فى فصل آخر تفاصيل ما حدث فى هذه الليلة (*) .

(*) راجع الكتاب الأول من هذه الشهادة

وفي سنة ١٩٦٤ كان أحمد كامل يعمل في سفارتنا في مدريد كملحق عسكري برتبة العميد وحضر إلى مكتبي طالبا مقابلة الرئيس جمال عبدالناصر، لإبلاغه عن خلاف بينه وبين شمس بدران مدير مكتب المشير عامر، (وكان أحمد كامل أحد الضباط الأحرار ممن كان لهم صلة مباشرة مع الرئيس عبدالناصر) وبعد المقابلة أمر الرئيس بأن يبقى أحمد كامل في القاهرة ليعمل في رئاسة الجمهورية، فكلفته بتولي أمور تنظيمية في أمانة التنظيم تحت قيادة شعراوي جمعة، ثم رؤى أن يتولى مسئولية الشباب في التنظيم الطليعي على مستوى منطقة شرق القاهرة التي كنت أتولى قيادتها وبعد فترة اختاره عبدالناصر ليكون محافظا لأسيوط لإعتبارات ارتآها الرئيس، ثم تولى مناصب أمين الشباب في الإتحاد الإشتراكي ثم محافظا للإسكندرية وخلال عمله في الإسكندرية كان يؤدي مهام منصبه بجدارة وكفاءة حيث واجه وعالج مواقف صعبة أثناء المظاهرات التي قام بها طلبة الجامعة هناك سنة ١٩٦٨، كما كان الرئيس يكلفه بمهام خاصة شارك في بعضها السيد أنور السادات أيضا عندما كان نائبا للرئيس مما تولد عنه نوع من أنواع العلاقة الخاصة بينهما أدت إلى خلق الثقة فيه من جانب السادات، وكان هذا هو نفس إحساسي بالنسبة لأحمد كامل مع أنور السادات.

وبعد رحيل جمال عبدالناصر وتولي السيد أنور السادات المسئولية حدث أن خلا منصب رئيس المخابرات لإصرار الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء على تعيين محمد حافظ إسماعيل رئيس المخابرات العامة في منصب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، ـ (وهذا الإصرار من د. محمود فوزي على ترشيح حافظ إسماعيل لهذا المنصب يدعونا للتساؤل هل كان هناك اتفاق بينه وبين الرئيس أنور السادات، وكثيرا ما كان يحدث هذا الاتفاق بينهما أو بترتيب من الأستاذ محمد حسنين هيكل، على هذا الترشيح لتغيير الفكرة التي كان الرئيس عبدالناصر قد قررها من قبل من أن يتولى حافظ إسماعيل منصب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في معركة التحرير ؟ !) ـ فطلب منا السيد أنور السادات ترشيحات لشغل هذا المنصب، وقمنا شعراوي وأنا باستعراض عدد من المرشحين كان من بينهم أحمد كامل حيث كان مرشحا أيضا لتولي وزارة الشباب، وتوجهت مع شعراوي إلى منزل الرئيس السادات بعد موافقة د. محمود فوزي على الترشيحات ـ وعرضنا إسم أحمد كامل فحاز قبولا فوريا من الرئيس السادات، بل واستحسانا منه ولم يشأ أن يناقش أسماء باقي المرشحين كما رفض أن يرشحه لوزارة الشباب مفضلا له منصب رئيس المخابرات العامة.

وانتهت العلاقة بدخولنا السجن فى مايو ١٩٧١ وكان أن انهار أحمد كامل لظروف أعرفها جيدا ، وقال ما قاله وهو موجود فى ملف التحقيقات، كما أصدر كتابا يشمل مذكراته فى هذا الشأن وطبعا لكل أن يقول رأيه ويدافع عن نفسه لكن للحقيقة فإن شهادة أحمد كامل ليست دقيقة فى مجملها وفيها نقاط لم تسعفه ذاكرته فى ذكر حقيقتها .

* * *

أمين حامد هويدى

ترجع معرفتى بأمين حامد هويدى إلى شهر مايو عام ١٩٥٧ ، حيث تم أول لقاء بيننا فى مكتبى بمبنى مجلس الوزراء بشارع قصر العينى بالدور الثالث من المبنى الذى كانت تشغله المخابرات العامة فى ذلك الوقت ، وذلك عندما عين ضمن المجموعة التى تولت قيادة المخابرات العامة مع صلاح نصر كرئيس للمخابرات العامة وعباس رضوان، الذى كان مديرا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة ، كنائب لرئيس المخابرات العامة ، و المقدم أمين هويدى من هيئة العمليات الحربية ليتولى مجموعة المعلومات وآخرين لتولى مناصب أخرى .

إتصل بى صلاح نصر تليفونيا وقال لى أنه سيبعث بأمين ليقابلنى لتنسيق العمل بيننا فى مجال المعلومات، هذا بخلاف ما سيصلنى من مكتبه كرئيس للجهاز للعرض على رئيس الجمهورية وهو ما سننسقه بيننا فى لقاء سيتم فيها بعد .

حضر أمين هويدى لمكتبى وبعد التعارف والمجاملات ، بدأنا ننسق فيها بيننا أسلوب التعامل اليومى سواء المكتوب فى شكل تقارير أو فى شكل بلاغات عاجلة تليفونية تؤيد بعد ذلك بالتقارير المكتوبة.

وبدأت العلاقة منذ هذا اليوم ولم تخرج عن كونها علاقة عمل فقط ، إلى أن أمر الرئيس عبدالناصر بتشكيل لجنة العمل اليومى فى العام ١٩٥٨ ، والتى كانت مشكلة برئاسة على صبرى وزير شئون رئاسة الجمهورية ، وكمال الدين محمود رفعت نائب وزير شئون رئاسة الجمهورية ، وحسين ذوالفقار صبرى نائب وزير الخارجية ، ومحمد عبدالقادر حاتم مدير مصلحة الإستعلامات ، وصلاح نصر مدير المخابرات أو من ينيبه ، وسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ، وتولى سكرتارية اللجنة منير حافظ مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات.

و قد أناب صلاح نصر أمين هويدى لحضور اجتماعات هذه اللجنة التى كانت تجتمع يوميا وتستدعى لحضورها من يرى أن يفيد وجوده من المسئولين الموضوعات التى كانت

تناقشها اللجنة ثم ترفع التوصيات والتحليلات للعرض على الرئيس واستمر الوضع، وأصبح أمين هويدى نائبا لرئيس المخابرات، ثم حدث خلاف بين صلاح نصر وأمين هويدى وصل إلى درجة أن لزم أمين هويدى بيته فترة من الزمن، إلى أن قرر الرئيس عبدالناصر نقله إلى رئاسة الجمهورية ثم سفيرا فى وزارة الخارجية وبدأت العلاقة بيننا تأخذ شكلا جديدا باعتباره سفيرا وممثلا لرئيس الدولة فى الخارج سواء فى المغرب أو فى بغداد حيث كانت هناك تكليفات خاصة من الرئيس أدت إلى أن يكون هناك نظام اتصال خاص بيننا وبينه وكان يشمل شفرة خاصة برئاسة الجمهورية دخلت فيها السفارة التى كان يشغلها أمين هويدى كما كان مفوضا فى الكتابة إلى الرئيس مباشرة - من خلالى طبعا - وكنت أخطر وزير الخارجية بما يبعث به من تقارير حتى يكون فى الصورة.

وبعد ذلك عُين وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء، أى حلقة الاتصال بين الوزراء ورئيس الوزراء من جهة وبين مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية - سكرتير المعلومات من جهة أخرى وهذا بدوره عمق الصلة التى كانت على مدار الساعة يوميا إلى أن كلف بالإشراف على المخابرات العامة، وقد نص القرار الجمهورى رقم ١٤٧٧ لسنة ٦٧ بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ على أن يتولى الإشراف عليها فقط وليس رئيسا للجهاز، كما نص أيضا على تعيينه وزيرا للحربية التى تركها بعد أقل من أشهر ثمانية من توليه مسئولياتها ليتولاها الفريق أول محمد فوزى من بعده ليعود السيد أمين هويدى وزيرا للدولة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢ لسنة ٦٨ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٦٨، وكُلف فى هذا القرار بالإشراف على المخابرات العامة فى نفس الوقت إلى أن عُين السيد محمد حافظ إسماعيل رئيسا للمخابرات العامة بالقرار الجمهورى رقم ٨٦ لسنة ٧٠ بتاريخ ٢٦ إبريل ١٩٧٠ ..

وكان تعيين حافظ إسماعيل لتولى منصب رئيس المخابرات العامة بمثابة تعيين مؤقت، حيث كان التفكير هو توليه مسئوليات فى المعركة كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة إلى جوار الفريق فوزى وزير الحربية ..

وأذكر تماما أنه حدث فى هذا اليوم أن أبدى السيد أمين هويدى رغبته فى أن يستمر إشرافه على جهاز المخابرات العامة حتى بعد تعيين حافظ إسماعيل رئيسا لها، وقد رفض الرئيس جمال عبدالناصر هذه الفكرة من أساسها لأنها غير منطقية ولا تتمشى مع تعيين رئيس للجهاز، وقال فيما أذكر:

« يبقى شعور حافظ إيه لما نعين له مشرف عليه ؟ !» ..

واستمر السيد أمين هويدى فى منصبه وزيرا للدولة حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وفى هذا اليوم كان متفقا مع شعراوى جمعة وسامى شرف على اعتزال العمل العام بعد تأمين الأوضاع وتثبيتها لصالح الشرعية، كما اتفقنا ثلاثتنا على أن نقف يد واحدة فى المسيرة حفاظا على كيان الثورة، وأن نخوض معركة الرئاسة لصالح أنور السادات، وما تخلل هذه الفترة العصيبة من تطورات وأحداث غيرت سير بعض الأمور فى اتجاه يغاير الاتجاه الذى كنا ننويه، وجاءت مرحلة تشكيل وزارة محمود فوزى الثانية بعد انتخاب السيد أنور السادات رئيسا..

وهنا أجد نفسى آسفا حيث سأضطر للتعرض لأحداث ومواقف ما كنت أحب أن أتناولها فى العلن فى يوم من الأيام، لكن أمانة الكلمة، وأمانة ذكر الحقيقة التى فى أعناقنا جميعا تحتم على أن أقول أنه عند البدء فى الاتصالات والمشاورات والترشيحات والبحث فى تشكيل وزارة محمود فوزى الثانية فى نوفمبر ١٩٧٠؛ أن وضعنا مجموعة من المبادىء نسترشد بها فى وضع الهيكل العام للوزارة؛ منها أن لا يشغل أحدا أكثر من منصب واحد (One man , One job) حتى تتسع قاعدة المسئولية ولا تتركز القيادات فى أيد قليلة واتفقنا على أن يكون محمد فائق وزيرا للإعلام ويترك وزارة الدولة للشئون الخارجية وشعراوى جمعة وزيرا للداخلية وأمين هويدى وزيرا للحكم المحلى أو وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء، وينضم لعضوية مجلس الدفاع بترشيح من السيد أنور السادات شخصيا، إلا أنه عندما فوتح فى الأمر رفض تولي الوزارة وأصر على أن يكون فى الوقت نفسه مشرفا على المخابرات العامة، وقد حاولنا أنا وشعراوى: أن نثنيه عن هذه الرغبة إلا أنه أصر على رأيه أو يعتزل، فرجونا السيد أنور السادات أن يقابله ويفاتحه هو فى الموضوع وتمت المقابلة فعلا بينهما إلا أن السيد أنور السادات اتصل بى تليفونيا وقال لى:

«يا سامى.. أمين مافيش فايدة.. وخلّوه يستريح وريحوه فى طلباته الإدارية»

وصدر التشكيل الوزارى ولم يكن يشمل أمين هويدى بطبيعة الحال..

و وصل إلى علمنا أنه متضايق من موقفنا نحن بالذات، فحرر له شعراوى خطابا طويلا صريحا شرح فيه من جديد موقفنا والمبادىء التى سبق أن اتفقنا عليها، وذكّره بالمواقف التى سبق أن وقفها كل من شعراوى جمعة وسامى شرف إلى جواره منذ أزمات المخابرات العامة مع صلاح نصر، وعدّد مواقف معينة كان الغرض منها تنشيط الذاكرة لا أكثر، كما قمت من جانبى بكتابة رسالة له شرحت فيها ما سبق أن اتفقنا عليه وإننا ملتزمون بما يحقق الصالح العام.. الخ.

رأيت مع الصديق شعراوي جمعة أن نبادر بزيارة لأمين هويدي، حرصا على استمرار الصداقة وفعلا زرناه في منزله وشرح كل منا موقفه ورؤيته، لكن الزيارة لم تنته إلى شيء وقلنا ونحن نغادر منزله :

«يكفي أننا أصدقاء بمعنى تفادي أي احتكاكات بيننا وبين بعض»

وبعد ذلك كانت الاتصالات نادرة .

وقد فوجئنا جميعا بوصول أمين هويدي إلى سجن أبو زعبل مساء يوم ١٧ مايو ١٩٧١!!

ولم أتعرض تفصيلا لعلاقاتي مع باقي الإخوة كالفريق فوزي، وعبدالمحسن أبو النور، ومحمود رياض، ومحمد فايق، وضياء الدين داود، لأني تعرضت في سياق المذكرات لهم بشكل يوضح ويجسم طبيعة هذه العلاقة الشريفة والنظيفة والتي لم تتعد بأي حال علاقة العمل الوطني من أجل مصر وأمتنا العربية.

* * *

حقيقة العلاقة بيني وبين ممدوح سالم ، وبيني وبين الليثي ناصف

ممدوح سالم

بدأت العلاقة من بداية الثورة حيث كنت أعمل في جهاز مراقبة الأداة الحكومية، وانتدبت لمهمة في الأسكندرية وتم التعارف بيننا حين كان يعمل مفتشاً للمباحث هناك، واستمرت العلاقة حتى ١٣ مايو ١٩٧١ باستمرار حيث تقرر أن يتولى هو إدارة المباحث العامة بالأسكندرية، وقامت علاقة يومية بيننا حيث كان يمدني بأخبار الأسكندرية وكل التطورات التي تتم فيها في جميع النواحي الأمنية بالذات من علاقات وتصرفات خاصة لبعض الشخصيات العامة المصرية والأجنبية، واقتضى الأمر عند انعقاد مؤتمر القمة في منتصف الستينيات أن يتابع تصرفات بعض المسئولين، وفي بعض الأحوال أن يتم تصوير عناصر بعينها في أوضاع معينة لتسجيل مواقف سياسية تفيد أمن البلاد.

وعندما عُين محافظا لأسيوط أصابه مرض طارئ مما استدعى نقله للقاهرة فوراً وتم ذلك بطائرة خاصة حيث أُسعف وتم شفاؤه.

وتقرر بعد ذلك أن يتم ضمه لطاقم أمن رحلات الرئيس للخارج واستمر في ذلك في كل الرحلات.

وأخيراً أحب أن أسجل أنه أثناء تحقيقات انقلاب مايو ١٩٧١ أن ممدوح سالم قال ما نصه : .. لو أن سامي شرف قال لي استقيل فلن أتردد وسأنفذ ما يطلبه مني..(نتيجة للثقة الكاملة المتبادلة).

الليثي ناصف:

كان من ضمن ثلاثة مرشحين لتولي قيادة الحرس الجمهوري وهم: محمد أحمد صادق ـ محمد الليثي نصف ـ ممدوح جاد تهامي .. وتم اختياره هو بالذات باعتباره الأصلح نسبيا للمهمة حيث أن محمد صادق كان قد خدم في الحرس الملكي، وممدوح تهامي لا يقل كفاءة عن الليثي ولكن الأخير أقدم ويمتاز بعلاقات عامة وقبول.

ونمت العلاقة بيننا بالتدريج بناء على توجيهات الرئيس جمال عبدالناصر، كما تم تخصيص سكن عائلي له بجوار مكان عمله هذا بالإضافة لأننا كنا نجتمع في إفطار شهري مع ضباط الحرس الجمهوري، حيث يتم التعارف وبحث مطالب أو شكاوى الضباط والجنود ومن ناحية أخرى خلق روابط اجتماعية في مختلف المستويات وبالذات حل المشاكل العائلية لهم.

وكانت تتم لقاءات دورية بين الرئيس والليثي ناصف حيث يستعرض معه الرئيس الأوضاع من كافة النواحي، وتذليل أي صعوبات تصادف الأفراد ، وكذا لتنظيم أسلوب التأمين والحراسة والتنسيق مع باقي الأجهزة الأمنية المختلفة، وكذلك التنسيق مع أجهزة الرئاسة الأخرى (السكرتارية العامة، والأمناء والياوران، و السكرتارية الخاصة ، وسكرتارية المعلومات ، وكنت أحضر كل هذه اللقاءات وكانت أوامر الرئيس لليثي ناصف أنه لا يتلقى أي أوامر إلا من شخصين فقط: الرئيس وسامي شرف.

وفي يوم ٢٠ أبريل ١٩٧١ كنت في اجتماع في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة في مدينة نصر مع الفريق أول محمد فوزي ، وحضر الليثي فجأة عقب اجتماع تم بينه وبين الرئيس السادات في القناطر، وأبلغني أن السادات قال له : «.. اعتبارا من الآن لا تأخذ أوامر من سامي شرف» وقد اندهش الليثي لهذا الأمر وطلب معرفة رأيي ـ وحيث أنني أؤمن بالشرعية فقد قلت له : « نفذ أمر الرئيس...»

وحدث ما حدث بعد ذلك حيث التفاصيل ذكرتها في فصول أخرى من هذه الشهادة.

وهنالك واقعة أخرى تخص الليثي ناصف فقد عُين بعد انقلاب مايو ١٩٧١ سفيرا لمصر في اليونان، ولما توجه لمدير شئون السلكية في وزارة الخارجية لمعرفة تفاصيل مهمته ـ وكان هذا المدير هو شقيقي السفير عمر شرف ـ وعندما دخل الليثي على شقيقي أغلق الباب خلفه بالمفتاح وجلس يبكي قائلا لعمر : «أنا نادم على ما قمت به مع السادات ضد الجماعة وسامي بالذات الذي اعتبره أكثر من توأم لي ..»

وفى ١٩٨٢ أبلغنى المرحوم الدكتور حسن صبرى الخولى على لسان حرم الليثى ناصف أنه كان نادم أشد الندم على ما قام به إزاء أحداث انقلاب مايو ١٩٧١ .

والشىء بالشىء يذكر فإن محمد الليثى ناصف وممدوح سالم وعادل سوكه قائد اللواء المدرع وحسن طلعت مدير المباحث العامة وإبراهيم سلامة قائد الأمن الحربى بالمخابرات الحربية ... لو أنا انقلابى لكنت سويت بهؤلاء الهوايل.

* * *

استقلت ثمانية مرات

استقلت أو طلبت إعفائى ثمانية مرات؛ أربعة منها أثناء خدمتى مع الرئيس جمال عبدالناصر، و٤ مع الرئيس السادات :

الأولى: عندما بحثنا موقف الضباط المنضمين لتنظيمات الإخوان المسلمين وكان من بينهم شقيقى عز الدين شرف فطلبت إعفائى ولكن الرئيس رفض.

الثانية : أثناء تبليغى للرئيس بأن طارق شرف شقيقى له نشاط فى القوات المسلحة من أجل إحداث إنقلاب ضد المشير عامر.

الثالثة : عندما طلب منى الرئيس ان أتولى المسئولية فى المخابرات العامة عقب تكليف أمين هويدى لأحمد حروش بمقابلة يهود فرنسا ، وقلت للرئيس فى المكالمة التليفونية أنه إذا كان الرئيس لا يريدنى ان أبقى كسكرتير للمعلومات فالأفضل أن أستقيل.

والرابعة : تمت أثناء اجتماع كل من محمد فاضل وسامى شرف بالرئيس فقط فى مكتبه بمنشية البكرى من انه إذا كان هو مصر على التنحى فنحن لن نبقى أيضاً.

ومع السادات أربعة مرات أيضاً:

الأولى: يوم ٣٠ أكتوبر فى قصر عبدالمنعم عقب وفاة الرئيس جمال عبدالناصر حيث قلت له : «إن لكل رئيس رجاله».

الثانية: يوم ١٤ نوفمبر ٧٠ عند تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى حيث أسقطت اسمى من كشف تشكيل الوزارة ، ولكنه وعد بأن يقبلها عقب افتتاح السد العالى فى يناير ١٩٧١.

والثالثة : فى ١٥ يناير ١٩٧١ حيث رفض السادات وقال لى :

« أنا لا أستغنى عنك ده انت أرشيف الدولة »

والرابعة : وكانت استقالة مكتوبـــة فى ١٣ مايو ١٩٧١ . .

* * *

ننتقل إلى الركن الثالث والأخير فى عملية التقييم الشاملة لأحداث إنقلاب ١٣ مايو ١٩٧١ والمتعلقة بنية الإنقلاب على الحكم أو بمعنى آخر :

هل توفرت لدينا بالفعل أية نوايا للإنقلاب على النظام والتخلص من السيد أنور السادات ؟

لقد استند القائلون بوجود نية الإنقلاب على النظام القائم سواء فى أوساط التحقيق أو من بين من أيدوا السيد أنور السادات فى هذه الفترة إلى مجموعة من الأقوال والعبارات التى وردت فى مناقشات من استهدفوا بعملية مايو والتى سوف نطلق عليها مجازا «مجموعة مايو» ، وكانت أقوال أحمد كامل رئيس المخابرات العامة السابق وأحد هذه العناصر هى المصدر المباشر لهذه العبارات وخاصة ما نُسب إلى عبدالمحسن أبو النور الأمين العام للإتحاد الإشتراكى وقتها ، وسعد زايد وزير الإسكان السابق بالإضافة إلى الأحاديث التليفونية المسجلة وفقا للنظام الأمنى الذى كان معمولا به فى شبكة الرئاسة ولم يكن يستثنى أحدا .

كلمات وألفاظ تم تفسيرها بالشروع في الانقلاب على السادات :

ففى حديث تليفونى مسجل بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٧١ بين كل من على صبرى وشعراوى جمعة ورد ما يلى :

شعراوى جمعة : «**إيسه رأى سيادتك تتحرك بكسرة ؟**»

على صبرى : أنا كان لى رأى عرضته على عبدالمحسن ، الهدف الأولانى هو العمل من خلال المؤسسات ، **التكتيك اللى نتبعه ، وفى نفس الوقت طمأنة ولم الجبهة الداخلية** . . .

وفى موقع آخر من الحديث يقول على صبرى :

حياخد قرار بالتأجيل زى اللجنة المركزية . . . **من هنا لغاية ما يكون فوزى جاهز** . .

ويرد شعراوي : لو سيادتك أخذت قرار بالشكل ده حايدعو المؤتمر القومى ويبلبلنا أكثر أنا مش عايز أبين له إنى بارفض . . أنى بادرس الموضوع لمدة أسبوع . .

على صبرى : أسبوع مش كفاية . . .

شعراوى : فوزى حايكون جاهز . . . أنا مالى إيدى من النقطة دى . . . إحنا نتحرك تنظيميا على هذا الأساس .

وفى اجتماع لجنة العمل المنبثقة عن مجلس الدفاع القومى عقد بتاريخ ٢ مايو ١٩٧١ وبعد انتهاء بحث الموضوع الرئيسى الذى كان مطروحا على اللجنة وكان يتعلق بالصراع مع إسرائيل والتحركات السياسية الجارية والمرتبطة بمبادرة روجرز وقتها ، دار نقاش غير رسمى ، سبق أن تعرضت له فى الصفحات السابقة والذى قال فيه أبو النور ، لابد من مواجهة السيد أنور السادات ليعدل عن قراره بإجراء الإنتخابات فى الإتحاد الإشتراكى وأنه لا يوجد سوى حلّين: إما تقديم استقالاتنا، أو نقول له « قسوم معانا . . .»

وقد التقط المحققون العبارة الأخيرة على أنها استعداد لقلب نظام الحكم وإقصاء السيد أنور السادات...

وأود أن أشير هنا إلى أن الفريق فوزى تجنب تماما المشاركة فى هذا الحديث من حيث المبدأ وبقى صامتا طوال الجلسة . . .

أما الواقعة الثالثة التى شكلت حيثيات الاتهام فقد تمثلت فى اجتماع أمانة التنظيم الطليعى يوم ١٢ مايو ١٩٧١ ...

كان هذا الاجتماع يضم كلا من شعراوى جمعة ومحمد فائق وسامى شرف وسعد زايد وحلمى السعيد وأحمد كامل ومحمد عروق ومحمود أمين العالم وأحمد شهيب ويوسف غزولى وأسعد خليل.. وكانت العلاقة مع الرئيس تمهد لتوتر يتصاعد باستمرار بعد إقالة على صبرى، وبدا أنه يرفض أية محاولات للتهدئة أو الاحتواء، فضلا عن تجنبه أيضا مناقشة الموقف بالنسبة للمعركة العسكرية مع إسرائيل مع أى من معاونيه، وثبات سلبية الموقف الأمريكى، وعدم ظهور أي دلالات جديدة للتحرك فى التسوية أو الضغط على إسرائيل ، وقد عكست هذه المواقف تأثيراتها على مناقشات اللجنة التى اتسمت بالإنفعال والعصبية حتى أن سعد زايد قال :

واضح أن الرئيس راكب راسه وأن العملية لا يمكن أن تمشى كدة ،
ولازم يبقى فيه إجراء وأنا أرى إننا نشيله ...!!!

وكان تعقيبى ومعى آخرين أنه إذا كانت الأمور ستعالج بالشكل ده . .

فبلاش نتكلم بقـــه . . .

كان هذا الكلام يعبر عن قناعة شخصية بضرورة مراعاة الإنضباط، وضبط النفس فى علاقتنا بالسيد أنور السادات وعدم التجاوز تحت أية ظروف .

وهناك من يستشهد على وجود نية الإنقلاب على النظام بالقول بأن على صبرى رغب فى إحياء أزمة الرجل الثانى فى النظام بنفس الصيغة التى كانت عليها أثناء وجود المشير عبدالحكيم عامر مع استبدال القوات المسلحة التى كانت مصدر القوة لعبدالحكيم عامر بالتنظيم السياسى الشعبى الذى كان على صبرى يتمتع داخله بنفوذ واسع ويملك أدوات حركة نشطة فى داخله . .

والقائلون بهذه النظرية تجاهلوا عددا من العوامل الجوهرية :

أولها أن عبدالحكيم عامر وإن استند إلى القوات المسلحة، إلا أنه كان يستمد قوته الشخصية إن لم يكن كل وجوده السياسى فى الساحة المصرية من عبدالناصر شخصيا، وحتى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، كان عبدالحكيم عامر يردد دائما أنه ناصرى قلبا وقالبا ، وهو ما لم يتوفر فى علاقة السيد أنور السادات بعلى صبرى ، يضاف إلى ذلك أن عبدالحكيم عامر كان يمثل أحد الرموز البارزة لثورة يوليو، ويملك مساحة للحركة فى الشارع المصرى بحكم هذه الشرعية الثورية ، ومن ثم يملك من القوة الشخصية والسياسية ما يدعم من مركزه فى الحكم ، وهذا أيضا كان يفتقده على صبرى ، مع الإحترام الكامل له ، فرغم قدراته التنظيمية المتميزة والتزامه الفكرى لمبادىء يوليو ٥٢ فقد كان عاجزا عن توفير قاعدة شعبية مساندة له فى الشارع المصرى بحكم إنغلاقه الإجتماعى وميله للعزلة إلتزاما بوظيفته وصلاحيات موقعه الوظيفى فقط ، فضلا عن أنه جاء فى ظل حكم السيد أنور السادات ضمن مواقع أو مراكز متعددة للقوة ، بعضها يفوقه من ناحية الشرعية الثورية كموقع حسين الشافعى ، وبعضها يفوقه من الناحية المادية التى تشكل القوات المسلحة أهم معالمها، ولذلك فلم يكن من المتوقع بأى حال من الأحوال أن يلقى مساندة قوية سواء من جانب القوات المسلحة أو الحرس الجمهورى ، أو الغالبية الساحقة للشارع المصرى وينحصر مؤيدوه فقط داخل التنظيم السياسى أو بعض المواقع فى القطاع العام الذى شارك بجهود وافرة فى بنائه وقت أن كان رئيسا للوزراء .

وفى ردى على باقى النقاط التى أثيرت فى التحقيقات واتخذت دليلا على وجود نية للتآمر لقلب نظام الحكم وإقصاء الرئيس أنور السادات يتلخص رأيى فى الآتى :

أولا :

لقد ثبت من خلال استعراضي لشكل العلاقات التي ربطت بين عناصر «مجموعة مايو» في ظل نظام عبدالناصر أنه رغم تزاملهم لفترة طويلة في ظل قيادة عبدالناصر ، وقيام علاقات شخصية وصلات مصاهرة بين البعض منهم إلا أن ذلك لم يفرز ما يمكن أن نسميه بـ « الشلة السياسية» ، فلم يكن بينهم توافقا سياسيا كاملا يدفع إلى انضوائهم تحت لواء أو قيادة أحدهم ، أو أي من أفراد هذه المجموعة ، بل على العكس كان يدور فيما بينهم وبين بعض الكثير من الانتقادات حول موقف كل واحد و أسلوب و قناعات الآخرين السياسية أو الأيدولوجية وبخاصة بعد رحيل عبدالناصر ، بل وقد لا أذيع سرا ربما لأول مرة ينبع من تقييم الرئيس جمال عبدالناصر الشخصي لأفراد هذه المجموعة ، فقد تكرر نصحه لي بضرورة الترابط والتفاهم مع كل من شعراوي جمعة وأمين هويدي ؛ باعتبار أن ثلاثتنا على بينة كاملة من الأوضاع الأمنية في البلاد ومحل ثقة وتقدير الرئيس، وبعد الخامس من يونيو ١٩٦٧ ضم كلا من الفريق فوزي ومحمد فائق إلى هذا الثلاثي...

بل أكثر من هذا، فقد استدعاني الرئيس صباح يوم السبت ١٩ سبتمبر لمرافقته في جولة له في الحديقة «طابور الصباح» ، وكان من ضمن ما تحدثنا فيه موضوعين أعتبرهما من أخطر ما أوصاني أو نبهني وقاله لي طول مدة عملي إلى جواره :

كان أولهما هو : التحذير مستقبلا وخاصة في ظروف ما بعد ١٩٦٧ ، من أن يتولى شئون البلاد حسين الشافعي، وأنه هو الوحيد الذي يعرف كيف يتعامل معه وهو لا يصلح إلا كرقم إثنين فقط .

وثانيهما هو: ألا يتدخل رابع بيني وبين شعراوي وفوزي ولقد شدد على هذه الوصية وأكد عليها بشكل ملفت ، و ملحّ .

ثانيـــــا :

أن الفترة التي تلت رحيل الرئيس جمال عبدالناصر قد امتلأت بالكثير من التناقضات والتعقيدات؛ فقد قادت هذه المجموعة وبإخلاص كامل ترشيح أنور السادات لخلافة عبدالناصر ، وتصدت لأية محاولات استهدفت تشويه عملية إنتقال السلطة حفاظا على المظهر الحضاري لمصر ، وحرصا على تأمين استقرار البلاد ، وتمسكا بمبادىء ثورة يوليو ٥٢ ، وتعهد السيد أنور السادات في خطاب طويل أمام مجلس الأمة بالعمل من خلال المؤسسات السياسية والدستورية، والإلتزام بمبدأ القيادة الجماعية والإلتزام بمبادىء وأهداف الثورة ، ثم جاءت كل تصرفاته بعد ذلك مناقضة لهذه التعهدات؛

فقد بدأت الإتصالات الخلفية مع الولايات المتحدة الأمريكية فى مرحلة مبكرة من عهد السيد أنور السادات ، وبدا واضحا حرصه الشديد على عدم إشراك أى من معاونيه الأساسيين فى الحكم فى هذه الإتصالات أو إطلاعهم على ما يجرى داخلها .

وكانت الأزمتين العلنيتين اللتين تفجرتا فى الحكم بشأن مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١، وإتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، نابعتان من قرارات فردية من السيد أنور السادات لم يستشر بشأنهما أياً من شركائه فى الحكم، وكان يميل دائماً إلى مفاجأة هؤلاء الشركاء بالنتائج بعد أن يكون قد عزلهم عن كل المقدمات . (أسلوب الصدمات الكهربائية)

وكانت أيضا عقدة إنتخابات اللجنة التنفيذية العليا التى جرت فى سنة ١٩٦٨، وحصل فيها على صبرى على أعلى الأصوات ما زالت ماثلة فى ذهن أنور السادات، وسعى للتخلص منها نهائيا بإجراء انتخابات شاملة جديدة فى الإتحاد الإشتراكى يمكن أن تتيح له ليس فقط تعديل التركيبة القائمة فى قمة الحكم أى اللجنة التنفيذية العليا ، بل والإنتقال منها إلى التنظيم الطليعى الذى كان أنور السادات يكن له الكراهية الشديدة، وهو لم يكن عضوا فيه، كما لم يكن ليعلم عنه إلا ما كان عبدالناصر قد يقوله له منسوبا لهذا التنظيم .

ثم أكد أسلوبه المراوغ فى التعامل مع الدول العربية التقدمية وخصوصا سوريا ــ نعود إلى ما كان ينوى المساس بها فى خطابه يوم ٤ فبراير ١٩٧١ ــ وكذلك الإتحاد السوفيتى، ومن المؤكد أن أخبار إتصالاته بالولايات المتحدة الأمريكية قد تسربت لهذه الأطراف مما أثر على الثقة القائمة بينها وبين مصر ما بعد عبدالناصر، ولقد بدا ذلك واضحا فى مواقف الإتحاد السوفيتى خلال الزيارات المختلفة التى قام بها السيد أنور السادات شخصيا أو عدد من المسئولين المصريين ، وبدا واضحا فى مواقف العقيد القذافى الذى أعرب فيه عن عدم اقتناعه بالتجاوب مع إصرار السادات على إتمام مشروع إتحاد الجمهوريات العربية بالصورة المتسرعة التى كان ينتهجها ، وتشككه فى الأهداف الكامنة وراء ذلك .

كل هذه التناقضات والتعقيدات أوجدت نوعاً من العلاقات الشائكة والمتوترة بين أنور السادات وباقى معاونيه فى الحكم ، وأستطيع أن أقول أيضا أن ثمة عامل مهم زاد من هذه التعقيدات والتوترات تمثل فى المصادر الجديدة للمشورة والنصح أو للمعلومات والتى أحاطت به وقد تمثلت فى مجموعة من الشخصيات التى ارتبطت بعلاقات قرابة أو صداقة معه فى فترات سابقة أو عملت على التقرب منه بعد توليه السلطة ، أو ممن كانت لديهم حاسة التعرف على التطلعات والقدرة على استثمار هذه النوايا ، سواء من ناحيته

أو من ناحية السيدة الأولى والأخيرة ، وكان من الطبيعى أن تحمل كل هذه التركيبة من أولها لآخرها رجالها ونسائها ، اتجاهات معادية لرجال عبدالناصر، وكان من أبرز هؤلاء عثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعى ومحمد حسنين هيكل، ومحمود أبو وافية زوج شقيقة جيهان السادات ، ورشاد رشدى، وأنيس منصور، وموسى صبرى، ومن بعده مصطفى أمين (المحكوم عليه في قضية تجسس) وأخيه على ومصطفى كامل مراد وبعض الضباط الأحرار السابقين من الذين وصفتهم فى مكان آخر من هذه الشهادة بالعناصر الفاقدة ، والذين لم تكن مطالبهم وفى الغالب المادية منها لا تنتهى بل كان بعضا منهم لا يشبع ، بالرغم من أننا كنا نعلم أوجه صرف ما يأخذون، ولم تكن مشرفة على كل حال ، علاوة على التسهيلات التى كانت تمنح لبعضهم فى الاقتراض من البنوك ، كل هؤلاء شكلوا حزبا جديدا من المنتفعين المتطوعين الذين أقاموا تحالفات وشكلوا دائرة ومصادر معلومات ومرجعية سياسية فى بعض الأحيان بل وجهاز بث إشاعات أيضا، كما كان منهم من له مواقف معادية لثورة يوليو وجمال عبدالناصر، وفى نفس الوقت قامت تحالفات جديدة فى الخارج شكلت للسادات أيضا مصادر معلومات ومرجعية سياسية واقتصادية خصوصا من كان منهم له مواقف معادية لثورة يوليو ولعبدالناصر، وكان فى مقدمة هؤلاء : الملك الحسن وممثله فى القاهرة عبداللطيف العراقى، والملك فيصل وممثله كمال أدهم، والذى كان يعمل أيضا لصالح المخابرات المركزية الأمريكية إلى جانب السفير السعودى فى القاهرة هشام ناظر، ومن بعده أسعد أبو النصر رجل المخابرات الذى تآمر باتصاله ببعض ضباط الجيش المصرى، وبعض العاملين فى رئاسة الجمهورية !!

ويمكن الرجوع إلى عبدالمجيد فريد ولبيب قنديل فى هذه القضية.. وكان هذا فى الستينيات وتقارير نشاطه والمبلّغين ممن اتصل بهم محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.. لمن يريد أن يبحث ويعرف الحقيقة ، وكذلك نفس الشىء بالنسبة لشاه إيران وسفيره فى القاهرة.

كان السيد أنور السادات يرى فى انضمامه لهؤلاء وسيلة ملائمة لتثبيت موقعه فى الاستراتيجية الأمريكية وإقناع صانعي القرار الأمريكى بوجود تغيير حقيقى فى الخط السياسى المصرى يستلزم الوقوف بقوة وراء السيد أنور السادات .

لا أستطيع أن أقول أن الصورة خلال الشهور الستة قبل مايو ١٩٧١ كانت بهذا الوضوح، وإنما كان كل تصرف يقدم عليه السيد أنور السادات فى الداخل أو فى الخارج يعطى جرس تنبيه لحجم التغيير الذى يتبلور تدريجيا فى النظام السياسى والإستراتيجية المصرية بوجه عام ، ولأن معاونى السيد أنور السادات كانوا يفاجأون غالبا بالنتائج دون تبين المقدمات أو المشاركة فى صياغتها أو وضعها بأى قدر ، فقد سيطرت عليهم حالة

من الإنفعال والعصبية ، أستطيع أن أقول أيضا أنها غطت على فرص التقييم الهادىء السليم لما يجرى فى الساحة المصرية ، ومن ثمّ كان كل همهم هو مواجهة السيد أنور السادات من خلال المؤسسات إحتراما للتعهدات التى قطعها على نفسه فى بداية إستلامه السلطة، وكان الشاغل الأكبر لكل أفراد هذه المجموعة هو المعركة العسكرية مع إسرائيل وضرورة الإستعداد لها وتوفير أكبر قدر من التعبئة الداخلية والوحدة الوطنية لصالح المعركة .

ويمكن القول أن السيد أنور السادات قد نجح إلى حد كبير فى المناورة بهذه النقطة مع الجميع ، فقد كان يؤكد باستمرار التزامه بالقرار الاستراتيجى للمواجهة العسكرية مع إسرائيل التى جرى الإعداد لها على مدى ما يقرب من أربع سنوات سابقة منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧، ومن خلال هذا التأكيد أمكن عبور أزمة مبادرة الرابع من فبراير ١٩٧١ ، ومن بعدها أزمة اتحاد الجمهوريات، وكنا مقتنعين أيضا أن نشوب المعركة العسكرية ضد العدو الإسرائيلى هو وحده الكفيل باحتواء كل المشكلات المثارة داخل النظام وتجاوزها .

وكان ذلك بالضبط هو مغزى ما جاء فى الحديث التليفونى بين كل من على صبرى ومحمد فائق حول عبارة « فوزى جاهز» فقد كان المقصود أنه سيكون جاهزا للعمليات العسكرية والتى جرى بشأنها مناقشات مستفيضة داخل مجلس الدفاع الوطنى ، وفى لجنة العمل المنبثقة عنه وفى كل اجتماعات القيادات العليا للقوات المسلحة بعبدالناصر ومن بعده أنور السادات حيث كان التوقيت المخطط للمعركة هو ربيع ١٩٧١، عندما يكون التوازن العسكرى مع إسرائيل فى أحسن حالاته المواتية للجانب العربى والمصرى بصفة خاصة ، وكان التحذير دائما أن تأخير المعركة قد يؤدى إلى عودة التفوق العسكرى لصالح اسرائيل ، بعد أن تكون قد تسلمت الأسلحة والطائرات وتدرب الطيارون عليها، تلك المعدات التى طلبتها من الولايات المتحدة الأمريكية .

(جميع لقاءات الرئيس عبدالناصر مع قادة القوات المسلحة مسجلة ومحاضرها مع شرائط التسجيل كانت تودع فى خزنة خاصة فى غرفة مكتبى الشخصى بمنشية البكرى، وكان يقوم بعملية التسجيل المقدم عادل إبراهيم السكرتير العسكرى للرئيس، و اللواء إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية) .

إذن فعبارة « فوزي جاهز» لم يكن مقصودا بها العمل ضد السيد أنور السادات وإنما ضد إسرائيل ..

فالثابت عمليا ، وأقولها بضمير مستريح ، أن الفريق محمد فوزي كرجل عسكرى محترف والذى تولى المسئولية بعد عدوان ١٩٦٧ ليخلص المؤسسة العسكرية من كل ما شابها من شوائب فى ظل قيادة المشير عبدالحكيم عامر ، وإرجاعها إلى واجباتها الأصلية فى الدفاع عن البلاد لم يكن ليرضى بأى حال فى توريط القوات المسلحة مرة أخرى فى صراعات سياسية يمكن أن تتسبب فى ضياع كل ما بذل من جهد بعد يونيو ١٩٦٧ فى إعادة البناء والإستعداد لتحرير الأرض بالقوة ، وتأكيدا لذلك فقد كان يحرص على تجنب التورط فى أية مناقشات سياسية حول المشكلات التى أشرت إليها ، وكان يسيطر عليه الاهتمام العام فى تلك الفترة وكانت كل مقابلاته لرئيس الجمهورية وحواراته مع أركان الحكم تدور أساسا حول هذه القضية ، فقد سبق له أن حصل على تصديق عبدالناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ على المرحلة الأولى من خطة المواجهة مع اسرائيل والتى اتخذت إسما كوديا فى ذلك الوقت هو « جرانيت ».

ولعل مما يحسم هذه القضية هو أن الفريق فوزى كان قد كتب استقالته بالفعل يوم ١٠ مايو ١٩٧١ ، أى قبل إقالة شعراوى جمعة بثلاثة أيام ..

عندما تلقى معلومات من أحمد كامل رئيس المخابرات العامة ، إستقاها الأخير من منزل المشرف على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة ، دونالد بيرجيس ، عندما ذهب جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية بعد لقائه مع السيد أنور السادات يوم ٩ مايو ١٩٧١ ؛ ودار حديث بين بيرجيس وسيسكو أشار فيه الأخير إلى أن الرئيس السادات لا يرغب فى شن المعركة مع إسرائيل ، وأن الفريق فوزى يضغط عليه لاتخاذ هذا القرار مما قد يضطره لإقالة فوزى ومحمود رياض لإتاحة الفرصة للحل السلمى ، وأن السيد أنور السادات يعتزم حل الاتحاد الإشتراكى الذى أقامه عبدالناصر ، وأنه يطلب مساندة أمريكية فى إجراءاته القادمة.

وكان تعقيب أحمد كامل على هذه المعلومات :

« إننى فى مأساة حين أواجه حالة تآمر على البلاد ، خاصة عندما يكون المتآمر نفسه هو رئيس الدولة !!!»(*)

وكانت هذه الواقعة هى السبب المباشر لتقديم الفريق فوزى لاستقالته كما قلت يوم ١٠ مايو ١٩٧١ إلى السيد أنور السادات اقتناعا منه بعدم جدية السادات فى خوض

(*) جاء على لسان أحمد كامل مدير المخابرات ـ حسب رواية محمد عروق ـ : « مهمتي أن أحمي الدولة ورئيسها من المؤامرات، وأنا وسط مأساة الآن حين أواجه وضعا غريباً أن الذي يتآمر على الدولة هو نفسه رئيس الدولة» !! لمزيد من التفاصيل راجع «شعراوي جمعة شهادة للتاريخ» مركز الأهرام للنشر ط١ نوفمبر ٢٠١٥ ص ١٧٤ ما قبلها وما بعدها..

المعركة العسكرية مع إسرائيل، ولم تكن هذه الإستقالة تضامنا مع سياسيين آخرين أو جزءاً من مخطط تآمرى كما يحلو للبعض أن يصوره، وإنما إقتناعا بأنه لن يكون فى مقدوره العمل بنفس القوة فى الفترة اللاحقة.

وبغض النظر عن الإتهامات التى لم تحقق فيها النيابة العسكرية، ولا أى جهة أخرى، وكل الذى حدث أن المدعى الإشتراكى إستدعاه من محبسه ووجه إليه تهمة الخيانة العظمى، حتى الورقة التى قال محمد حسنين هيكل ومن بعده محمد أحمد صادق أنه أخفاها وراء برواز صورة فى منزله وكانت حسب قوله تتضمن إدانة للفريق فوزى فى القيام بإنقلاب؛ أقول:

هذه الورقة قد قُدمت للمحكمة فعلا.. وهى ورقة لو بحثنا فى أرشيف القيادة العامة والحرس الجمهورى وسكرتارية الرئيس للمعلومات والمخابرات العامة لاتضح أنها ورقة الإنذار للخطة (صص ٤) - وهى خطة تأمين القاهرة الذى نعرفها نحن جيداً.

و(صص أربعة) معناها أن تتنبه الأجهزة الأربعة (الحرس الجمهورى - والمباحث العامة - والمخابرات العامة - والمخابرات الحربية ومعها الشرطة العسكرية واللواء المدرع شرق القاهرة)، المعنية بتأمين القاهرة لاحتمالات طارئة وكانت هذه الخطة كثيرا ما يتم التنبيه لها خلال هذه الفترة وفى مناسبات سابقة بعد ١٩٦٧.

بعد ذلك فقد أشار السيد أنور السادات فى أكثر من مرة إلى أنه لم يكن يرغب فى استمرار فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة، وقال ما نصه:

«لم يكن فى تخطيطى أن أبدأ المعركة ليقولوا بعدها :- يقصد .. على صبرى وفوزى وباقى المجموعة - أنهم أصحاب الفضل فى الانتصار.. أنا مش حا احارب بدول.. فلو كسبنا حايقولوا أنهم هما اللى كسبوا.. ولو خسرنا حايقولوا إنت السبب!»

أى أن القضية لم تكن كامنة فى أهداف المعركة أو تآمر البعض ضد أنور السادات، وإنما كانت تكمن أساسا فيمن يحصد ثمار النصر لتحقيق أمجاد شخصية يسجلها التاريخ.

هذا فيما يتعلق بعبارة «فوزى جاهز»، فإذا عدنا إلى نص الحديث التليفونى لاتضح جليا من خلال الربط بين عبارات على صبرى وجملة «فوزى يكون جاهز» أن المقصود هو رغبة على صبرى فى إثارة قضية الخلاف مع السيد أنور السادات داخل اجتماعات اللجنة المركزية وبخاصة فيما يتعلق بإصرار السيد أنور السادات على إجراء إنتخابات للاتحاد الإشتراكى، وكان التقدير وقتها هو أن إجراء هذه الإنتخابات لا يتفق مع النظام الأساسى للاتحاد الإشتراكى، فإننا نخشى أن يحدث بلبلة وإنشغال عن الهدف الأول

الذى نعمل له جميعا، و لم يجاهر السيد أنور السادات فى أى مرحلة بأى شكل أو أى صورة من أنه ضد الإعداد للمعركة ، وشنها بالفعل وفقا للتصديق الذى حصل عليه الفريق فوزى من الرئيس جمال عبد الناصر قبل رحيله .

ثالثـــــــا:

إن القوة الضاربة فى نجاح أى تحرك إنقلابى ضد النظام وفى ظل الأوضاع المعروفة فى العالم الثالث تتركز فى القوات المسلحة ، ولقد كان موقف القوات المسلحة على النحو الذى شرحته من حيث حرص الفريق فوزى ومعه القادة المعاونين له على تجنب التورط فى أية صراعات سياسية ، وكان هذا هو موقفى وشعراوى جمعة أيضا...

فقد جاءنى اللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى قبل تقديم استقالتى بأيام عارضا استعداده لتنفيذ أية توجيهات منى شخصيا، وكان لهذا الموقف مرجعيته المنطقية فى علاقتى الشخصية بالليثى ناصف وبالعديد من ضباط الحرس الجمهورى الذين عملت بالقرب منهم وعملوا بالقرب منى ، وكان لهم دورهم الوطنى البارز فى يونيو٦٧، ويوم التنحى وفى التجهيز ليكون لهم دورهم أيضا فى معركة التحرير علاوة على دورهم فى التخطيط لإحباط مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر .

كان موقفى من عرض الليثى ناصف قاطعا وحاسما ، فقد أشرت عليه بالالتزام بكل ما يصدره إليه رئيس الجمهورية من أوامر - كانت الأوامر المستديمة بالنسبة للحرس الجمهورى أن التعليمات تصدر من الرئيس ومن سامى شرف فقط، واستمرت هذه الأوامر بعد تولى السيد أنور السادات السلطة أيضا - وفى نفس الوقت لم أشأ أن أتصل بأى من ضباط الحرس الجمهورى حتى من قبيل السؤال الشخصى طوال الفترة السابقة لأحداث إنقلاب مايو١٩٧١ ، وكانت قناعتى حتى آخر لحظة هى الإلتزام بالشرعية التى ارتضيناها جميعا وبقيادة السيد أنور السادات لخلافة عبدالناصر .

وأستطيع أن أؤكد أيضا أن إتفاقنا على تقديم إستقالاتنا فى أعقاب إقالة شعراوى جمعة لم يكن مخططا بأى حال ، ولم يكن أيضا تعبيرا عن تضامن أو تحالف مع شعراوى جمعة يستهدف الضغط على السيد أنور السادات ، وإنما كان فى الأساس تعبيرا عن فقدان الثقة لدى كل منا فى إمكانية إصلاح الأمور ، وأن العلاقات مع رئيس الجمهورية قد وصلت إلى طريق مسدود وأن الأفضل هو إتاحة الفرصة له ليتخذ ما يراه وفقا لرؤيته الشخصية لمستقبل البلاد وللنظام السياسى ، وربما ارتبط التزامن السريع فى تقديم الاستقالات بانتقال عدوى التوتر النفسى إلى الجميع ، ولم تكن هى الوسيلة الناجحة أو الملائمة للإنقلاب على النظام .

ومن الناحية العملية فلم يكن لدى أياً من أقطاب مجموعة مايو بما فيهم على صبرى أو شعراوى جمعة أو عبدالمحسن أبو النور أية قدرة على تحريك قوة إنقلابية سواء من داخل القوات المسلحة أو من خارجها فضلا عن فقدان الرغبة أساساً فى التحرك على هذا النحو ويكفى أن أشير إلى أن التصعيد مع السيد أنور السادات سواءاً داخل التنظيم السياسى، أو من جانب بعض هذه العناصر لم يستغرق سوى أيام قليلة لا يمكن خلالها عمليا إعداد أو ترتيب ناجح من هذا القبيل .

إن الأكثر منطقية من كل هذه الدعاوى أن السيد أنور السادات هو الذى خطط للإنقلاب على هذه المجموعة والإنفراد بالسلطة كاملة منذ اليوم الأول لإعتلائه الحكم تحركه فى ذلك قناعات شخصية بأن طريقه يختلف جذريا عن طريق عبدالناصر وهو لا يستطيع أن ينفذ إستراتيجيته بنفس المجموعة من المعاونين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت هناك رواسب قديمة تعرضت لها بالتفصيل من قبل جعلته يدرك بصعوبة التعاون معنا ، ومن ثمّ فقد استخدم أسلوب من أساليب المناورة والمراوغة ما يهيىء له الانقضاض علينا (نحن رجال الرئيس جمال عبدالناصر) فى التوقيت الذى يراه مناسبا بعد حشد مصادر قوته فى الداخل وفى الخارج .

والأكثر من ذلك أنه واصل نفس الأساليب بالمناورة والانقضاض على كل معاونيه الذين ساهموا معه فى إخراج وتنفيذ أحداث إنقلاب مايو ١٩٧١ ؛ بالصورة التى كانت عليها ، ولولاهم لما نجحت مؤامرته، كما عمل على استخدام نفس الأساليب فى علاقاته الخارجية، حيث كان هو الذى أصر على توقيع معاهدة للصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتى والتى لم يطلب عبدالناصر مثلها فى أشد حالات العلاقات مع موسكو صفاءاً وترابطاً، كما حرص على تأمين كل ما يمكن الحصول عليه من احتياجات المعركة من ليبيا ثم تنكر لها فور انتهاء المعارك بل قام بالاعتداء عسكرياً عليها ، وكلما فتشنا فى الأوراق سنجد باستمرار ما يؤكد هذا التفكير الإنقلابى فى عقلية السيد أنور السادات الذى كان يتعامل مع الحكم كلعبة سياسية ، وكنا نحن نتعامل مع قواعد أخلاق ومبادىء ثورة يوليو٥٢ ، والمثل أمامنا فى محمد أحمد صادق ومحمد حسنين هيكل ـ مهندس مايو كما قال وما زال يقول هو عن نفسه ـ، والليثى ناصف ، ومحمد عبدالسلام الزيات ، و سعد الشاذلى ـ و محمد عبدالغنى الجمسى ـ وزير الحربية للأبد ! ! ـ وأحمد بلدوى سيد أحمد ، وأحمد سلطان ـ وفؤاد مرسى ـ وإسماعيل صبرى عبدالله ـ وعزيز صدقى ـ ومحمد شاهين ـ وأحمد يونس ـ وممدوح سالم ـ وحسين الشافعى الذى قام هو والعسكريين منهم باتهام السادات بالخيانة على الملأ وفى الصحف و الفضائيات بعد رحيله ...

رابعـــــا :

إذا كان هذا هو تفسير العبارات المنسوبة لكل من على صبرى وشعراوى جمعة وموقف الفريق محمد فوزى ، فكيف نفسر عبارات كل من عبدالمحسن أبو النور وسعد زايد ؟

ليس لدى تفسير أكثر من العودة إلى طبيعة تركيبتهما ووضعهما داخل نظام السيد أنور السادات؛ ذلك أن أيهما لم يكن يملك أية قوة مادية يستطيعان التحرك بواسطتها ضد رئيس الجمهورية ، حتى إذا رغبا فى ذلك ، وكل ما يقدر كل منهما عليه هو إثارة بعض الإنتقادات داخل بعض خلايا التنظيم الطليعى أو بعض أجهزة الإتحاد الإشتراكى وكلاهما لا يملك أية قوة فعلية يمكن توظيفها فى هذا المجال .

ولذلك فإنى أعتبر أن ما قاله كلا منهما هو مجرد كلام مرسل غير مقصود به أية مؤامرة؛ فالمتآمرون لا يكشفون تحركاتهم ونواياهم فى أحاديث تليفونية أو فى اجتماعات موسعة نسبيا ، وإذا فعلوا يكون ذلك بالرمز أو بالشفرة مثلا . . .

وينسحب هذا التفسير أيضا على ما ورد على لسان على صبرى فى أحاديثه التليفونية ، بالإضافة إلى حقيقة هامة يعرفها ويعيها كل من عمل بالسياسة أو العمل العام فى العالم الثالث أو عالمنا العربى بالذات ألا وهى: أن من يفقد كرسيه (السلطة)، فإنه لا يساوى أكثر من الحيز الهوائى الذى يشغله جسمه على أكثر تقدير من ناحية النفوذ والسلطة والقدرة على التأثير فى أو على الأحداث .

ولقد كانت كل الإدعاءات التى نسبت للسيد على صبرى فى الأحاديث التليفونية كدليل على التآمر المزعوم بعد إقالته فى ٢ مايو ١٩٧١ .

يضاف إلى ذلك أن منابع القوة الرئيسية داخل ما يسمى بمجموعة مايو - وأقولها دون حرج وبصراحة - هم الفريق محمد فوزى كقائد عام للقوات المسلحة وشعراوى جمعة كوزير للداخلية والمسئول عن التنظيم الطليعى، وأحمد كامل كرئيس للمخابرات العامة، ثم سامى شرف بحكم وضعه و علاقاته واتصالاته داخل التنظيم السياسى وارتباطاته الوثيقة مع كافة تشكيلات الحرس الجمهورى - وتاريخيا وكما سبق أن أشرت فلقد كانت هناك تعليمات من الرئيس عبدالناصر واستمرت فى عهد الرئيس السادات أيضا بأن يكون لسامى شرف ، فقط، حق إصدار الأوامر لقائد و وحدات الحرس الجمهورى، من بعد رئيس الجمهورية - علاوة على ربط اللواء المدرع المرابط على مشارف القاهرة لأغراض التأمين بأوامر من سامى شرف أيضا - .

وهذه نقطة هامة لم يكن يعرفها السيد أنور السادات، وأذيعها هنا لأول مرة في هذه الشهادة . . .

ملحوظة من المؤلف : الملحق الوثائقي يشمل صورة خطاب بعثه لي العميد أ.ح. متقاعد أحمد ممدوح إسماعيل قائد اللواء المدرع بالحرس الجمهوري سابقا ويوضح حجم ما سبق أن أشرت إليه من علاقات كانت بين عناصر الحرس الجمهوري وبيني ، ومن ناحية أخرى توضح نوعية و ماهية المسائل التي كانت تبحث وتتناولها هذه العلاقة...

وأعود لسياق الحديث فأقول كانت العلاقات بينهم كما سبق أن شرحت ، ولو أن نية الإستيلاء على السلطة كانت موجودة لديهم لأعدوا لها منذ اليوم الأول لرحيل جمال عبدالناصر ، ولكن الجميع أظهروا من الاستعداد للتعاون مع السيد أنور السادات، وتأمين كل الأوضاع في البلد كل في موقعه مما ينفي تماما وجود هذه النية ، وأن تصاعد الخلاف جاء تدريجيا بعد تراكم التصرفات والقرارات التي اتخذها السيد أنور السادات واحدا وراء الآخر بعيدا عن المؤسسات أو الأشخاص الذين قال هو نفسه أنهم شركائه في أي قرار وفي النظام .

وأخيرا : فإن العبارات التي نُسبت لكل من عبدالمحسن أبو النور وسعد زايد لا تعدو كونها تعبيرا عن صدمتهما في السيد أنور السادات بعد أن تبين خروجه على خط عبدالناصر ، وكان هذا الأسلوب في التعبير عن الصدمة يتوافق مع طبيعة شخصية كل منهما وارتباطهما بشخص جمال عبدالناصر، وتعاليمه من جانب آخر، وكان كل المحيطين بهما يدركون هذه الحقائق ومن ثم كانت ردودنا عليهم هو ضرورة تحجيم هذا الإنفعال والغضب والتمسك بالشرعية والحيلولة دون انفلات الزمام بأي صورة .

وثمة دليل على مصداقية ما سقت من تفسيرات كثيرة ، هو تلك الأحكام التي صدرت ضد عبدالمحسن أبو النور وسعد زايد ، فقد حكم على الأول بالسجن خمسة عشر عاما ، وعلى الثاني بالسجن خمسة سنوات فقط ، في الوقت الذي حكم فيه على الفريق أول محمد فوزي بالسجن لمدة خمسة عشر عاما فقط ، في حين أنه حكم بالإعدام على كل من علي صبري وشعراوي جمعة وسامي شرف وفريد عبدالكريم ، فهذا التناقض في منطق الأحكام التي صدرت إنما يعبر عن عدم وجود جريمة أو دليل على إنقلاب أو تآمر كما صورتها تمثيلية إنقلاب ١٣ مايو ١٩٧١ الذي دبرته وقامت بتنفيذه قمة السلطة وعلى رأسها رئيس الجمهورية . . !!

وأرجو أن يأذن لي القارىء الكريم أن أسمح لنفسي

بممارسة النقد الذاتي إزاء هذه القضية برمتها :

فنحن بادىء ذي بدء لم نكن بمتآمرين منذ البداية ، فقد قام أغلبنا عبر الأيام والسنين منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بمهمة مقاومة الانقلابات والمؤامرات التي دبرت ضدها، سواء من داخلها أو من الخارج وهي محاولات لم تنته ويصعب حصرها .

ومن ثم .. فقد كنا مشبعين ضد هذه الفكرة لأننا كنا من أكثر الناس علما ودراية بنتائج مثل هذه الأمور وما يترتب عليها من تداعيات تمس المبادىء والمثل والأخلاقيات وتسحب كل المنجزات والمجتمع معها إلى دهليز ونفق يعود بنا إلى الوراء وإلى المجهول.

لقد كان جل همنا وتفكيرنا في هذه الحقبة منصبين على هدف واحد فقط هو التركيز بكل الطاقات وما نملك من فكر وعمل وإمكانيات على معركة تحرير الأرض المحتلة، وبالتالي فلا يعقل أن نكون نحن الذين يهدرون هذا الهدف الوطني والقومي نتيجة صراع على السلطة ، وما دمنا كنا حتى ذلك التاريخ - ١٣ مايو ١٩٧١ - لا نشك في نوايا الرئيس أنور السادات بالنسبة لمعركة التحرير فليكن له قيادة البلد باعتباره رئيس السلطة الشرعي ، ونتنحى نحن كمعاونين ما دام الخلاف محصور في نطاق اختلاف الرؤى بالنسبة لأسلوب وتوقيت التنفيذ ولا يتعداه إلى الهدف الرئيسي .

كان هناك من ناحية أخرى محظور نعلمه جيدا؛ نتيجة خبرة ودراسة لجميع الحركات الإنقلابية ، خصوصا في العالم العربي ، هو أنه إذا بدأ التغيير بأسلوب الإنقلاب واستمر إنقلابا بالمفهوم العلمي فإنه سيجر من بعده ومن داخله إنقلابات أخرى متتالية ، وبالتالي فلم يكن من المعقول أن نقوم نحن بالذات بمثل هذا التصرف على هذا النحو الذي كنا نراه غير أخلاقي، وبناءاً عليه فقد تعاملنا مع الأحداث من منطلق أخلاقي، وليس من منطلق سياسي ، ولو كنا تعاملنا مع السيد أنور السادات في هذا الأمر بأسلوب سياسي لكانت تغيرت الصورة ، ولقام واحد منا، أو بعض منا بالانقلاب عليه - وهذا الأمر كان من أسهل ما يمكن وكان لن يكلف أكثر من بيان في الإذاعة والتليفزيون وتنتهي المشكلة.. وكنقد ذاتي فإني أعترف هنا بأني أخطأتُ التقدير والتصرف سياسيا..

وأقر بأني أتحملُ جزءاً كبيراً من مسئولية عدم التحرك في تلك الفترة ..

ويشاركني في المسئولية كلٌّ من الفريق أول محمد فوزي والسيد شعراوي جمعة..

* * *

الفصل الحادي و الثلاثـون

شاهد على ثلاث ثورات

١٩٥٢ ـ ٢٠١١ ـ ٢٠١٣

وليس بخاف على منصف أن مصر شهدت في ظل النظام البائد تدمير وتجريف لمقدراتها وأهمها الإنسان المصري بصورة غير مسبوقة في تاريخ مصر حتى في أحلك فتراته إبان حكم المماليك، وذلك لصالح أسرة حاكمة فاسدة، ارتبطت بها طبقة طفيلية مستغلة

شاهد على ثلاث ثورات ..

٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ٢٥ يناير ٢٠١١ – ٣٠ يونيو ٢٠١٣

- شرف لى أن أكون مصرى وشرف لى ان أكون ابن المؤسسة العسكرية.
- شرف لى أن أكون احد مؤسسى جهازا المخابرات العامة المصرية سنة ١٩٥٢.
- شرف لى أن أكون من مؤسسى الاتحاد القومى والاشتراكى.
- شرف لى أن أكون من مؤسسى طليعة الاشتراكيين اللبنة الأولى لفكرة حزب يمثل ثورة يوليو٥٢.
- شرف لى أن أكون من مؤسسى الطليعة العربية.
- شرف لى أن أكون من مؤسسى الحزب العربى الديموقراطى الناصرى.
- شرف لى أن أكون تلميذ وأذن وعين الزعيم الخالد جمال عبد الناصر.
- شرف لى أن أكون مواطن مصرى قومى عربى ناصرى .

مقدمات الثـــورة :

العمل الثوري ظاهرة هامة في التاريخ السياسي للشعوب، يهدف إلى تغيير الوضع الراهن من خلال إحداث تغييرات عميقة في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل كامل وجذري وعميق على المدى الطويل، ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات

وتاريخ المصريين حافل بالثورات والانتفاضات ضد الظلم والاستبداد عبر العصور. وكل قارئ جيد لتاريخ هذا الشعب العريق يدرك أنه بقدر ما يطول صبره – المحبط أحياناً – بقدر ما تكون ثورته عظيمة .. شعب قد يفقد توازنه ولكنه لا يقع على الأرض.. يمرض ولا يموت ..

وليس بخاف على منصف أن مصر شهدت في ظل النظام البائد تدمير وتجريف لقدراتها وأهمها الإنسان المصري بصورة غير مسبوق في تاريخ مصر حتى في أحلك

فتراته إبان حكم المماليك، وذلك لصالح أسرة حاكمة فاسدة، ارتبطت بها طبقة طفيلية مستغلة، سرقوا وطن بأكمله من شعبه، وسخروا جميع مقدراته لخدمة مصالحهم الضيقة التي تناقضت مع صالح هذا الشعب، في ظل نظام سياسي قوامه مركب شيطاني من رأس المال والسلطة.

ضاعف من سوء الوضع أن جل النخبة من قوى المعارضة الحزبية والمستقلة كانت تهادن.. وأحياناً تحالف هذه الطبقة التي اجتذبت بعضهم بالامتيازات الطبقية، ونزعت منهم كل قدرة على الصمود والمقاومة الحقيقية، بل تم استخدامهم من قبل النظام في خداع وتزييف وعي الجماهير تحت ستار المعارضة الكرتونية، والترويج لمفاهيم مضللة من قبيل الإصلاح والفكر الجديد.

وفي الوقت الذي بدا فيه للجميع أن الإحباط واليأس خيم على الوطن، وأن الأمل في الخروج من أسر هذا النظام الفاسد ومشروعه الكارثي في توريث الوطن أصبح مستحيل، أعاد لنا الشباب التونسي العظيم الأمل حين قضى على نظام زين العابدين بن علي الذي لا يقل استبداداً وفساداً عن نظام مبارك.

وكم تمنينا لو أن ثورة الياسمين في تونس كانت لدينا، ولم يخيّب شبابنا الحر الباسل رجائنا، وأخذ بأدوات العصر، وأطلقوا صرخة الغضب التي زلزلت عرش الفساد، وخرجوا بصدور عارية يملأها الإيمان بالله والوطن والحرية، وصمموا ألا يعودوا حتى يستعيدوا مصر من اللصوص، ويعيدوا لآبائهم وأمهاتهم كرامتهم، فصنعوا بدمائهم الذكية الطاهرة أعظم ثورة في تاريخ البشرية بشهادة العالم أجمع..

والآن لازالت الثورة تواصل طريقها، ويخطئ كل من يظن أن الثورة أنجزت أهدافها بخلع الرئيس مبارك، ومحاكمة بعض أركان نظامه، فالثورة رغم نجاحها لم تحقق النصر بعد، ولن يحدث ذلك إلا بتحقيق أهدافها في بناء دولة مدنية ديمقراطية قوية، وحتى يحدث ذلك لابد أن يحافظ المصريون على ثورتهم بمواصلة الطريق في التخلص جذرياً من كافة رواسب الماضي الفاسد.. من بقايا الاستبداد والظلم، وأن نسقط جميع السلبيات التي كانت تعوق الإرادة المصرية في بناء دولة حرة قوية، والأهم هو حماية الثورة من لصوص الثورات، وهم فئة تصاحب كل الثورات، والنزول إلى الشارع مرة أخرى لو استدعى الأمر، ويذكرني هنا قول الرئيس عبد الناصر :

«لو الثورة المضادة اتحركت حالبس الكاكي تاني، وأعمل ثورة جديدة».

أهم الحملات المضادة التي تعرضت لها الثورة:

تعرضت الثورة لحملة معادية ومنادية بعبارة " يسقط حكم العسكر" ، والأعجب أن يشارك في هذا النداء وبشيء من الإصرار اللافت للنظر الليبراليون والشيوعيون والإخوان المسلمون بنفس الدرجة .

مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتهت بانقلاب مايو ١٩٧١:

من العجب أن هناك أصوات تتعالى لتدمج الجمهوريتين الأولى والثانية مع بعضهما تحت اسم حكم العسكر وينادون بقيام الجمهورية الثانية متناسين أن الجمهورية الثانية التي قامت فعلا يوم ١٣ مايو ١٩٧١؛ هي تلك الجمهورية التي سارت على كل انجازات الجمهورية الأولى بالممحاة ناسفة كل الانجازات من إصلاح زراعي، وتعليم مجاني في جميع مراحل التعليم، ورعاية صحة و وحدة صحية متكاملة في ٤٠٠٠ قرية، وتأميم قناة السويس ، وتحرير العامل والفلاح من عبودية رأس المال المستغل والاقطاع الظالم، والعدل الاجتماعي ، وبناء الألف مصنع بما فيها مصانع الحديد والصلب والالومينيوم أساس صناعة الصناعة، ناهيك عن مصانع الطائرات التي تسعى ألمانيا الآن سنة ٢٠١٢ الحصول على كل البيانات التفصيلية الخاصة بها هي وبالصواريخ .

ناهيك عن تفعيل قوة مصر الناعمة في كل من العالم العربي وأفريقيا بل وفي العالم الثالث من خلال عدم الانحياز، ولن أنسى ما قامت به من خطط خمسية حققت نمو اقتصادي حقيقي حسب تقرير البنك الدولي الأمريكي رقم ٨٠٤١أ الصادر في شهر فبراير ١٩٧٦ .

أعود لأقول إن الجمهورية الثانية نسفت كل هذه الانجازات؛ مستبدلة بها نظام جمهورية جديدة لم تنجح في تحقيقها إلا بعد انتصار قواتنا المسلحة في حرب أكتوبر العظيمة، والتي أجهضت نتائجها وتم القضاء على قادتها الحقيقيين وابتسرت نتائجها في الوثوب بتطبيق سياسات أساسها أن تتم التبعية سواء سياسيا أو اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية من خلال خطوات كان منها تسليم البلاد للإسلاميين والاخوان بالذات الذين انقلبوا على الرئيس السادات وقتلوه بدم بارد وسط جنوده يوم النصر ، ثم مناداة الرئيس السادات بعد ذلك بالانفتاح السداح المداح، ثم إعلانه بأن ٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد أمريكا وما اقدرش أحارب أمريكا . . . و ولدت جمهورية الكامب وأولاد الكامب . . .

وجاء من بعده من سار على نفس الدرب لثلاثة قرون، وكانت أن ضاعت مصر وفقدت قوة الجذب وقوة التأثير سواء داخليا أو خارجيا فكانت النتيجة الحتمية هي ما حدث من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تنادي بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة،

وهنا لا أجد أي خلاف بين هذه الثوابت وثوابت تجربة إنسانية قادها جمال عبد الناصر كانت هي الحرية والاشتراكية أي الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع، ثم الوحدة بمفهومها الإقليمي والقومي على حد سواء.

إن الذين يحاولون الآن بعد ركوبهم موجة الثورة أو سرقتها بمعنى أصبح أن ينالوا من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أقول لهم فردا فردا أنه ما كان لأحد منكم يا دكاترة ويا مهندسين ويا أدباء ويا فلاسفة ويا صيادلة ويا زراعيين ويا أطباء ويا اقتصاديين ومنكم العلماء أيضا والحائز لجائزة نوبل أقول لكم ما كان لأحد منكم أن ينال أو يصل لما وصل إليه لولا أنه تعلم بالمجان حتى المراحل الجامعية، ما حدث من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تنادي بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة، وهنا لا أجد أي خلاف بين هذه الثوابت وثوابت تجربة إنسانية قادها جمال عبد الناصر كانت هي الحرية والاشتراكية أي الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع ثم الوحدة بمفهومها الإقليمي والقومي على حد سواء.

إن الذين يحاولون الآن بعد ركوبهم موجة الثورة أو سرقتها بمعنى أصبح أن ينالوا من ثورة ٣٢يوليو ٢٥٩١ أقول لهم فردا فردا أنه ما كان لأحد منكم يا دكاترة ويا مهندسين ويا أدباء ويا فلاسفة ويا صيادلة ويا زراعيين ويا أطباء ويا اقتصاديين ومنكم العلماء أيضا والحائز لجائزة نوبل أقول لكم ما كان لأحد منكم أن ينال أو يصل لما وصل إليه لولا أنه تعلم بالمجان حتى المراحل الجامعية وما بعدها في ظل تجربة جمال عبد الناصر الإنسانية ولكان أغلبنا حافي ومنا من كان سيجري خلف الساقية.

٣٠ يونيو ٢٠١٣.. لمـــــاذا ؟ :

عندما قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت الشرارة الأولى من الشباب الحر ضد ممارسات أجهزة الشرطة القمعية في يوم عيد الشرطة، وتوالت الأحداث كما شهدناها جميعًا: من جمعة الغضب في ٢٨ يناير لموقعة الجمل، ثم تنحي مبارك في ١١ فبراير، وتفويض المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شئون البلاد، عندئذ وجد الاخوان الفرصة سانحة للانقضاض على الثورة بحكم أنهم أكثر الفصائل السياسية تنظيما وانتشارا، كما يرون أنهم أولى بالسلطة حيث نكل بهم نظام مبارك الأمني، على الرغم من أن كثيرًا منهم رفضوا ترشيح عضو منهم لرئاسة الجمهورية! إلا أن شهوة السلطة سيطرت على نفر من قيادتهم، فاطلقوا الوعود للشعب من تحقيق العدالة والنهضة وإحياء المشروع الاسلامي

في شتى نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والصحية، حتى أن مرشحهم للرئاسة محمد مرسي عاهد الشعب لحل خمسة مشاكل في ١٠٠ يوم (رغيف العيش، المرور، الوقود، الأمن، القمامة) .. ولم ير الشعب إلا وعودا وردية دون تطبيق..

وحدث ما حدث كما شاهدناه جميعا، وبحكم سكني المجاور لقصر الاتحادية شاهدت طوفان الشعب المصري وهو على كلمة واحدة: ارحل .. إلا أنهم جمّعوا أنصارهم في مسيرات واعتصامات بالشوارع، ضد إرادة الشعب المصري، فما كان إلا أن تدخلت القوات المسلحة مرة أخرى انتصارا لإرادة الشعب وضد استغلال المشاعر الدينية لدى الشعب المصري، ودفعت قيادات الاخوان بالشباب والفتيات كدروع بشرية، وهم يبالون أو لا يبالون أنه يتم استخدامهم كوقود لإحداث فتنة كبرى بين أبناء الشعب المصري لهدم الجبهة الداخلية في محاولة لتقسيم الدولة المصرية، فقاموا بعمليات حرق وقتل واعتداء على الأموال العامة والخاصة في صورة بعيدة تماما عن الاسلام، وعن منهج الرسول الكريم في الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، بل عن منهج مرشدهم حسن البنا الذي قال: إن الثورة ليست من منهاج الاخوان ولا يعتمدون عليها ولا على نتائجها .. وطالب اتباعه باتباع منهج التغيير بالتدرج في الخطوات !!

وليس هنا مجال تفصيل سلبيات حكم الاخوان، ولكنها حلقة متصلة من أخطائهم(*)..

وأتذكر هنا مبدأ أرساه جمال عبدالناصر منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو وتحديدا عشية ٢٦ يوليو ١٩٢٥، حيث أبحر الملك فاروق خارج البلاد، واجتمع مجلس قيادة الثورة وقرروا تعليق المشانق لقيادات النظام الملكي، إلا أن عبد الناصر رفض وجمع أوراقه واستقال قائلا:

«إن العنف يأتي بالعنف، والدم يأتي بالدم»

كما ذكرت ذلك تفصيلا من قبل.

وأنا من الذين يعتبرون أن ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ هما ثورة واحدة تكمل الثانية الأولى في تحقيق أهدافها الحقيقية في الحرية والعدالة الاجتماعية والوحدة.

وفي كلتا الحالتين كانت القوات المسلحة المصرية هي الدرع والحامي ضد سرقة أو انحراف الخط الأساسي للثورة وإرادة الشعب المصري.

* * *

ميثاق جديد من أجل مصر

القواعد الأساسية:

القاعدة الأولى: العمل الجماعي والاندماج ضمن إطار المصلحة العامة بعيداً عن المنطلقات الفردية.

القاعدة الثانية: المحرك الأساسي لأي قرار هو تحقيق مصالح الغالبية الساحقة من أبناء هذا الوطن.

القاعدة الثالثة: لابد أن يواكب الثورة ثورة في الفكر، بمعنى الاستقلال العقلي عن التبعية للموروثات الثقافية والعادات والتقاليد التي رسخت الجهل والفساد، وبررت للظلم والاستبداد، ولا يجب أن يعرقل هذا بدواعي الثوابت الوطنية أو بفعل الإرهاب الفكري من تيار أو جماعة، فلا تناقض على الإطلاق بين الثوابت والمعتقدات الوطنية، والتخلص من آثار التخلف والجهل والاستبداد

القاعدة الرابعة: إتباع منهج التفكير العلمي النابع من عقل مستنير، واعي لدروس التاريخ ومنفتحاً على كافة التجارب الإنسانية يأخذ منها ويعطيها، لا يمنعه في ذلك تعصب ولا يصده عُقد موروثة.

القاعدة الخامسة: ينبع من التفكير العلمي وضوح في الرؤية والأهداف، والموازنة بين الأولويات والقدرات، وتجنب الانسياق الانفعالي وإهدار كثير من الطاقة والوقت في إدراك ما يحقق مصلحة حقيقية لوطننا.

القاعدة السادسة: الشفافية في كل ما يتخذ من قرارات وأفعال؛ فالضمير الوطني المصري لا يزال مصدوماً من حجم الانحرافات والفساد اللذان يكتشفان يوما بعد يوم؛ لذا من حقه أن يقف على الحقيقة كاملة حتى يستطيع أن يتجاوز ما حدث في الماضي، ويثق في نظامه السياسي، ويتفرغ لبناء المستقبل برؤية صافية نقّية

القاعدة السابعة: مراعاة الواقع المجتمعي الراهن؛ فحتى يسير التغيير الثوري في مساره الصحيح لابد أن ينطلق من نقد موضوعي لتجربة الماضي، وتوصيف صحيح للحاضر، واستشراف واقعي للمستقبل؛ بمعنى أن جميعنا يدرك أن هناك مثلث :

(فقر– جهل– أمية) يعاني منه معظم الشعب المصري، ويساهم بشدة في إنتاج الفساد وتنميته، وبالتالي إعادة إنتاج الاستبداد من جديد؛ لذا يجب أن نأخذ في الاعتبار وجود

هذا المثلث وتأثيره حين نتخذ قرارات التغيير الثوري، وفي هذا الإطار ليس من العيب أن تكون الأولوية لآراء النخبة الوطنية التي استطاعت أن تتخلص من آثار ذلك المثلث لكي تقود عملية التغيير الثوري

فالنخب دائماً هي طليعة التغيير، لا سيما في حالة ثورتنا المصرية ليس لها قيادة واضحة، وحتى تفرز هذه القيادة، ويختفي تأثير هذا المثلث.

كيف نحقق تقدم مصر

أولاً: إعادة بناء الفرد:

١- تشكيل فريق عمل من خبراء تكنوقراط في كافة تخصصات المعرفة تكون مهمتهم إعداد دراسة تشريحية لواقع المجتمع المصري، والوقوف على مواطن الضعف والقوة فيه، ووضع تصورات عملية لمعالجة مواطن الضعف، وتعظيم مواطن القوة.

٢- إنشاء مجلس قومي اجتماعي يضم شعباً للتعليم والصحة والإسكان وغيرها مما يتصل بالحاجات الأساسية للمواطن، هدفه تطوير هذه المجالات بالتعاون مع غيره من مؤسسات الدولة للنهوض بهذه المجالات.

٣- إنشاء هيئة أو مؤسسة أو وزارة هدفها الرئيسي انجاز مشروع قومي يهدف إلى القضاء على الأمية في مصر خلال عشر سنوات، ومتابعة ما يتم انجازه سنوياً. فالأمية وباء ينهش عقل وضمير المصريين، ويرسخ قيم الخنوع والذل، وقبول الفساد والاستبداد. لذا تدخل الأمية بكونها قضية سياسية لا حضارية فحسب من أوسع الأبواب إلى صلب قضية الديمقراطية والعدل الاجتماعي.

٤- تطوير منظومة التعليم في جميع مراحلها، والاهتمام بالتعليم الفني، بحيث تتواكب مخرجاتها مع عصر العلم والتكنولوجيا، وسوق العمل وحاجات الوطن.

٥- توفير كافة الإمكانيات والموارد، وتذليل كل المعوقات للنهوض بالبحث العلمي في مصر.

٦- إنشاء مراكز متخصصة لرعاية المبدعين والمتفوقين في جميع المجالات، تعمل وفق قواعد استثنائية تتناسب مع طبيعة هؤلاء المبدعين الاستثنائية؛ بحيث تذلل أمامهم كافة العقبات التي تعوق إبداعهم. بالإضافة إلى توفير الحافز المادي لهم، تقديراً لقيمة المبدعين، واحتفاظاً للوطن بطاقاته البشرية الخلاقة القادرة على أن تقود قاطرة الوطن في عصر العلم والإبداع فيه صارا هو القوة الحقيقية.

٧- الاهتمام بأمل الأمة من شباب وأطفال من خلال الإعلام والثقافة والفنون والآداب، والتعليم ومؤسسات الشباب، والمسجد والكنيسة، بترسيخ مبدأ المواطنة، وتدعيم قيم التسامح والوسطية، وإتقان العمل، وتحصيل العلم والمعرفة، وممارسة الحرية المسئولة، والمشاركة الايجابية في العمل الوطني

٨- إحياء لجنة كتابة التاريخ المصري، لتنقية تاريخ مصر من كافة ما لحق به من تزييف وتشويه.

ثانياً: العملية السياسية:

تهدف هذه العملية في المرحلة الحالية إلى إقامة نظام حكم ديمقراطي يصون الحريات ويحمي الحقوق والواجبات، والديمقراطية في حد ذاتها وسيلة وليست غاية كما يتصور البعض، فهي وسيلة لتحقيق العدل والمساواة والحرية، ومن خلال هذا المفهوم يجب الاهتمام بالجوهر من خلال الابتعاد عن فلسفتها المادية الصرفة، القائمة على الفردية المطلقة، والمصلحة واللذة والمنفعة ونسبية الحقيقة، هذه الفلسفة التي تحول الديمقراطية إلى وسيلة في يد أصحاب رأس المال والمتاجرين بالدين والإيديولوجيات لإعادة إنتاج الاستبداد لذا؛ يجب الاهتمام بجوهر الديمقراطية الرامي إلى إقرار العدل والمساواة والحرية، وفي هذا الإطار لابد أن نراعي أن لكل مجتمع ظروفه وقيمه الخاصة النابعة من تجاربه الذاتية، والتي تختلف عن غيره من المجتمعات الديمقراطية الأخرى.

وهناك عدة أسس يجب أن يتم من خلالها عملية التحول الديمقراطي في مصر هي:

١- الدستور يجب أن يكون مشروع الدستور الجديد، يؤكد على الآتي:

- مفهوم الدولة المدنية التي تقوم على مبدأ المواطنة.
- قيام دولة عصرية في سياستها وإدارتها، دولة تقوم على العلم والمعرفة، وهذه لا يصلح لإدارتها فرد أو أحزاب سياسية كرتونية، وإنما يباشر الحكم فيها رئيس الجمهورية من خلال مجلس وزراء، وبواسطة مجالس محلية في إطار التخصص واللامركزية
- تحديد سلطات رئيس الجمهورية بوضوح شديد، وتقليصها لصالح مجلس الوزراء والمجلس التشريعي.
- صيانة المعتقد والدين.
- مبدأ الفصل بين السلطات.
- حصانة القضاء واستقلاليته، وحق المواطن في التقاضي أمام قاضيه الطبيعي

* وضع سقف زمني للاستمرار في الوظائف العليا في الجهاز التنفيذي للدولة، وذلك ضماناً للتجديد، وإتاحة الفرص للشباب، ومنع تكون مراكز القوى.
* توفير كافة الضمانات لصيانة الحرية الشخصية واحترام الخصوصية، وحرية التفكير والمعرفة والتعبير والنشر، والبحث العلمي.
* تنظيم العلاقة بين الملكية والإنتاج بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، والأمن الاجتماعي.
* التزام الدولة بتوفير حاجات الإنسان الضرورية لمواطنيها في إطار مبدأ الكفاية في الإنتاج وعدالة التوزيع.
* كل عملية انتخابية لابد أن تتم في كافة مراحلها تحت الإشراف القضائي، وأن مجلس القضاء الأعلى هو المنوط به اختيار القضاة دون تدخل السلطة التنفيذية.
* تجريم استخدام رأس المال أو الدين في العملية السياسية.

٢- إصدار قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يضمن حق المواطن في الترشيح والانتخاب بالمجالس النيابية والنقابية بكل نزاهة شفافية، ويغل يد السلطة التنفيذية في التدخل في هذه العملية. بالإضافة إلى إقرار حق المصريين المغتربين في الخارج في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات التي تتم

٣- إعادة النظر في القوانين التي تنظم عمل النقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات المجتمع المدني لإحياء دورها في حماية حقوق الفئات التي تمثلهم وتشجيعهم على المشاركة وممارسة العمل العام لصالح المجتمع

٤- إنشاء مجلس للأمن القومي، ويكون هيئة دائمة ملحقة بمكتب رئيس الجمهورية، وتمثل فيه بصفة دائمة وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والأجهزة الأمنية المختصة، على أن يشارك فيه الوزراء المعنيون بالموضوعات محل البحث، وتصبح مهمته تلقي تقارير أجهزة الامن الداخلي والخارجي وتقارير وزارة الخارجية ووزارة الداخلية، كما يتلقى تقارير معلومات واردة من أجهزة المخابرات للدول الصديقة والحليفة حيث يوجد تعاون بين أجهزة المخابرات في تبادل المعلومات، والحصول علي تسهيلات ومساعدات.

يقوم هذا المجلس بفحص كل التقارير وتحليلها ومقارنتها.. وكذلك مراجعة هذه الأجهزة لاستكمال بعض الأمور التي وردت في تقاريرهم؛ وذلك لمحاولة الوصول الي أقصي درجة من المصداقية لأن الحقيقة المجردة لا يملكها البشر!! وبعد ذلك يقدم تقريراً مجمعاً إلي رئيس الدولة مشفوعاً باقتراح قرارات لكي يختار منها الرئيس مايراه صالحاً للوطن من منطلق رؤيته الواسعة بحكم منصبه.

ثالثاً: الاقتصاد:

الاقتصاد هو عصب الحياة، ومعيار القوة والتقدم للمجتمعات، وعندما نصوغ هوية نظامنا الاقتصادي في المرحلة القادمة يجب أن نراعي التوافق بين الفعالية الاقتصادية من جهة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى؛ فكلا الوجهين مرتبطان بعضهما البعض، فكلما انخفضت الفعالية الاقتصادية، كلما تراجعت قدرة الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والعكس صحيح.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك سوى بإعادة الاعتبار لدور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتدخلها الحاسم في تنظيم العلاقة بين الملكية والانتاج، وهو أسلوب تطبقه أكثر الدول رأسمالية. ولا يعني ذلك تأميم وسائل الإنتاج أو الملكية الخاصة أو المساس بالإرث الشرعي المترتب عليها.

ويمكن تطبيق ذلك من خلال الآتي:

١- إنشاء مجلس اقتصاد قومي يضم شعباً لجميع فروع الاقتصاد تكون مهمته متابعة تطوير هذه الفروع.

٢- إنشاء قطاع عام قوي وقادر، يقود قاطرة الاقتصاد الوطني نحو التحديث في جميع المجالات، خاصة في الصناعات الرأسمالية والانتاج الزراعي والتنمية البشرية، مع فصل الإدارة عن الملكية العامة

٣- إعادة الاعتبار للتعاونيات التي تقوم على تحقيق المنافع والأرباح مع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

٤- تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره في عملية التنمية في إطار الخطة الشاملة للدولة دون إهدار لحقوق العاملين واستغلال المستهلكين.

٥- قصر الاستثمارات الخارجية العربية والأجنبية على المشروعات الانتاجية الكبرى والصناعات الثقيلة التي تضيف للرصيد الرأسمالي للدولة.

٦- وضع خطة قومية لتعظيم الموارد الطبيعية للدولة، واستغلالها بأفضل صورة ممكنة، وتقليل المهدر منها قدر الإمكان.

٧- الاهتمام بتعظيم مصادر الطاقة بما فيها الطاقة النووية.

٨- تغليظ العقوبات على جرائم الفساد الاقتصادي وإهدار المال العام.

٩- ربط الاستهلاك بالإنتاج، والتشجيع على الادخار.

١٠-ربط سياسات التعليم والتدريب والبحث العلمي باحتياجات الاقتصاد الوطني.

١١-فتح أسواق خارجية للمصادرات المصرية في الدول العربية والأفريقية.

١٢-العمل على تقليص الدين العام المحلي والخارجي، وعدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج إلا في أضيق الحدود.

رابعاً: الأزهر والكنيسة:

الدين في مصر يلعب دوراً حيوياً، فالتدين طبيعة مصرية متوازنة عبر التاريخ أيا كانت الأديان، وهو ما جعل للمؤسسات الدينية في مصر مكانة هامة في نفوس المصريين، وعلى رأس هذه المؤسسات الأزهر الشريف والكنيسة، فهما مؤسستان دينيتان مصريتان قامتا بأدوار تاريخية وطنية مشهودة.

لكن هاتان المؤسستان شهدتا تراجعاً كبيراً في دورهما التنويري والوطني في ظل سيادة حالة تدين مجتمعي شكلي واكبت انسحاب الدولة من حياة المواطن، وهو ما جعل هاتان المؤسستان تحل محل الدولة لتلعب أدواراً سياسية، وشتان بين الدورين الوطني والسياسي، فالأول واجب مطلوب، أما الثاني مرفوض لأنه يخلط الديني بالسياسي، وهي كارثة تهدد استقرار وأمن المجتمع.

لذا، لابد أن تعود هاتان المؤسستان إلى ثكناتهما الدينية والروحية والتنويرية، وأن تترك المواطن بعيداً عن أي وصاية سياسية، وتترك الفرصة لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لتنمية الوعي السياسي، وفتح المجال للمشاركة السياسية الحقيقية والفعالة من أجل بناء مصر المدنية الديمقراطية.

خامساً: استقلال القضاء:

تحقيق العدالة يلزمه استقلال حقيقي للقضاء، وعدم جواز التدخل والتأثير من قبل الغير على ما يصدر عنه من إجراءات وقرارات وأحكام، سواء كان هذا التدخل والتأثير مادياً أو معنوياً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبأية وسيلة من الوسائل.

ويدخل في نطاق الممنوع التدخل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، وغيرهما من أشخاص القانون العام والخاص، والرؤساء الإداريون للقضاة وأطراف الدعوى ... إلخ.

ويجب أن يدار القضاء من داخله وبرجاله، وأن يتم فك وثاق تبعيته لوزارة العدل سواء إدارياً أو مالياً.

لذا، نحن بحاجة ماسة لتعديل قانون السلطة القضائية بما يحقق الاستقلال الحقيقي للقضاء المصري الذي هو حصن كل المصريين وملاذهم الأخير.

وفي هذا السياق، لابد من تغيير أسلوب تعيين رئيس وقضاة المحكمة الدستورية العليا؛ بحيث تتحرر من سيطرة مؤسسة الرئاسة، خصوصاً وأن دورها هو الحكم بين المتنازعين سياسياً.

سادسا : حقوق الانسان

مثلت ممارسات النظام البائد نموذجاً في انتهاك كافة حقوق الإنسان المصري، ورغم محاولات الإعلام التابع للنظام تجميل صورة هذا النظام في الداخل والخارج، إلا أن بشاعة الانتهاكات طغت على أي تجميل، وتجلت أبرز مظاهرها في تعامل النظام مع معارضيه، والشرفاء من أبناء هذا الوطن، وصولاً إلى قتل شبابه بدم بارد أثناء الثورة.

ولكي نؤسس لمرحلة جديدة في مجال حقوق الإنسان لابد أن تبدأ بالآتي :

١ – إقرار مبدأ المواطنة في التعامل مع جميع المصريين على حد سواء.

٢ – مكافحة ظاهرة الفقر.

٣ – القضاء على الأمية.

٤ – حماية الفئات الضعيفة في المجتمع (المرأة – الطفل – كبار السن – المعاقين – المرضي – العاطلين ...إلخ.

٥ – الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطن.

٦ – دعم مؤسسات العمل المدني والجمعيات الأهلية المعنية بمجال حقوق الإنسان.

٧ – تفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتعديل القانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بإنشاء المجلس، بما يضمن عدم تبعيته لأي جهة حكومية أو نيابية، ومنحه صلاحية المشاركة في التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ويمكنه من الرقابة الفعالة على كل الأجهزة والمؤسسات الرسمية في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، ثم الإشراف على المساءلة والمحاسبة القانونية للمتورطين.

بالإضافة إلى تفعيل دور المجلس بما يضمن عدم اقتصار دوره على الحريات المدنية والحقوق السياسية والثقافية بل يمدها إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتوثيق علاقته بمؤسسات المجتمع المدني والمواطنين في هذا الشأن.

سابعاً: إحياء دور مصر الإقليمي:

لقد اقتضى تحقيق المصالح الوطنية وحماية الأمن القومي لدولة مثل مصر، بما لها من موقع جغرافي وتجربة تاريخية وإمكانيات ورسالة حضارية أن تقوم بدور خارجي فعال ومؤثر في محيطها المجاور، وربما أبعد من هذا المحيط .. فمصر القوية هي التي تمارس دوراً إقليمياً نشطاً ومؤثراً، والعكس تقوقع مصر وتراجع دورها الخارجي هو انعكاس لضعفها الداخلي، فالدور الخارجي هو انعكاس لفائض القوة في الداخل.

كما أثبتت التجربة التاريخية أن المجال الطبيعي للوظيفة الإقليمية لمصر يتحدد بالأساس في ثلاث دوائر رئيسية هي على الترتيب من حيث الأولوية: العالم العربي، القارة الأفريقية، العالم الإسلامي فيهم يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة الخارجية المصرية، وكذلك جدواها ومردودها.

وقد استطاعت مصر عبد الناصر أن تقوم بدورها الخارجي في هذه الدوائر، وقادت الشعوب العربية والأفريقية نحو التحرر والاستقلال والتنمية، كما لعبت دوراً هاماً في نشر رسالة الإسلام الحضارية، وقدمت للعالم أجمع مفهوم الإسلام الوسطي المتسامح، الذي يقبل الآخر ويتعاون معه.. بل امتد دورها لتقود حركة عدم الانحياز التي تضم معظم دول العالم النامي، ومثلت قطباً ثالثاً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي.

وحين انعزلت مصر عن محيطها العربي، وأهملت الدائرة الأفريقية وتراجع دورها الحضاري منذ منتصف السبعينات، وأصبح العامل الأمريكي في سياستها الخارجية المحرك الرئيسي لدورها الخارجي، تم تقليص هذا الدور ومحاصرته، لخدمة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، مقابل ضمان بقاء النظام، وهو ما جعل الدور المصري يبدو متخاذلاً وضعيفاً بل ومتآمراً في بعض الأحيان، وهو ما نال من مكانة مصر في المنطقة، لصالح فاعلين آخرين فيها ومن خارجها، وهو ما أثر على مصالح مصر وأمنها القومي كثيراً بالسلب، وسنحتاج لسنوات طويلة لإصلاح ما فسد.

ولابد أن نبدأ من الآن وعلى الفور من خلال:

١- إعادة الاعتبار للمؤسسة الرسمية والرئيسية المنوط بها المساهمة في صنع وإدارة السياسة الخارجية المصرية، وهي وزارة الخارجية بما لها من تاريخ عريق وخبرات مشهود لها في مجال الدبلوماسية.

٢- التأكيد على أهمية الدبلوماسية الشعبية.

٣- صياغة إستراتيجية محددة الأهداف والأدوات للسياسة الخارجية المصرية؛ بحيث لا تصبح هذه السياسة خاضعة لتقلبات صانع القرار.

٤- يجب أن يكون للسياسة الخارجية المصرية منظور أوسع وأشمل للعالم، فبالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة هناك الصين والهند ودول أمريكا اللاتينية.

٥- إحياء الدور الخارجي لمصر في دوائره الثلاث الطبيعية:

• العربية : تبني مصر لنهج القيادة الجماعية في تفعيل دور مؤسسات وآليات العمل العربي المشترك، مع التركيز على العامل الاقتصادي كمحرك لتحقيق التكامل العربي، والأخذ في الاعتبار دول الجوار العربي (تركيا وإيران) كشريكين استراتيجيين.

• الأفريقية: استغلال ما لدى مصر من رصيد سياسي وعاطفي لدي الدول والشعوب الأفريقية لإحياء دور مصر في القارة السمراء، بعيداً عن نظرة التعالي، وفي إطار سياسة تبادل المنافع، مع إعطاء الأولوية لدول حوض النيل، لما لقضية المياه من أهمية حيوية لمصر .. قضية حياة.

• الإسلامية : لابد من عودة الأزهر الشريف لدوره ورسالته الحضارية في التعريف بصحيح الإسلام وقيمه السمحة، والتفاعل مع الأديان والثقافات الأخرى.

كما يجب على مصر أن توجد آلية أو صيغة لتفعيل العمل بين هذه الدوائر مجتمعة على غرار منظمة عدم الانحياز، يتم من خلالها التنسيق بين دول هذه الدوائر، وهو أمر من شأنه أن يصلح الخلل في هيكل النظام العالمي لصالح هذه الدول.

* * *

حمى الله مصر أم الدنيا

وصدق الرسول الكريم عليه أفضل الصلوات والسلام حيث قال :

إن كتب الله لكم فتح مصر فإن لنا فيها رجال كتب عليهم الرباط إلى يوم الدين. كما قال : لنا في نساء مصر نسبا وصهرا .

والمقصود طبعا أم العرب هاجر زوجة أبو الأنبياء سيدنا ابراهيم عليه السلام ومارية القبطية زوجة الرسول الكريم سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام .

المواطن القومي العربي المصري الناصري

سامي شرف

مصر الجديدة

يناير ٢٠١٦

الوثائق



نماذج من مقالات الأستاذ / محمد حسنين هيكل بجريدة الأهرام

أثناء محاكمات مايو الهزلية لتأليب الرأي العام ضد رجال عبد الناصر

بصراحة

بقلم محمد حسنين هيكل

مسائل أقول



نماذج من مقالات الاستاذ/ محمد حسنين هيكل بجريدة الأهرام
أثناء محاكمات مايو الهزلية لتأليب الرأي العام ضد رجال عبد الناصر



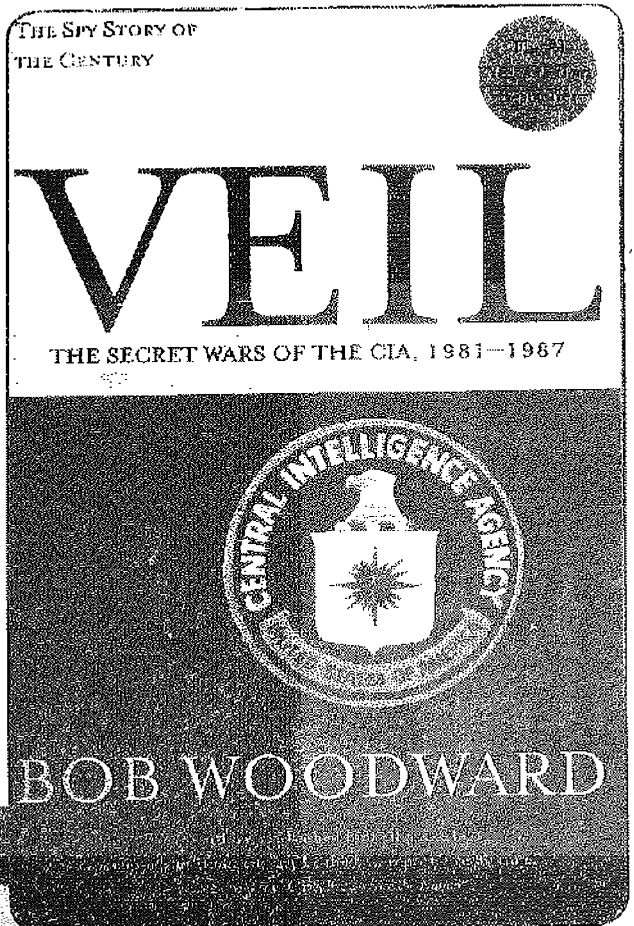
السؤال الأول والأكبر

بصراحة

يكتبها محمد حسنين هيكل

نماذج من مقالات الأستاذ/ محمد حسنين هيكل بجريدة الأهرام

أثناء محاكمات مايو الهزلية لتأليب الرأي العام ضد رجال عبد الناصر


THE SPY STORY OF
THE CENTURY
VEIL
THE SECRET WARS OF THE CIA, 1981—1987
CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY
BOB WOODWARD


بوب وودوارد
VEIL
BOB WOODWARD
1987 — 1981

SIMON & SCHUSTER PAPERBACKS
Rockefeller Center
1230 Avenue of the Americas
New York, NY 10020

First Simon & Schuster paperback edition 2005

Manufactured in the United States of America

1 3 5 7 9 10 8 6 4 2

The Library of Congress has cataloged the
hardcover edition as follows:
Woodward, Bob.
Veil : the secret wars of the CIA

Includes index.
1. United States. Central Intelligence Agency—
History. I. Title.
UB251.U5W66 1987 327.1'206073 87-20520
ISBN-13: 978-0-671-60117-1
ISBN-10: 0-671-60117-2
ISBN-13: 978-0-7432-7403-6 (Pbk)
ISBN-10: 0-7432-7403-2 (Pbk)

On October 6, Casey received a flash report that Egyptian President Sadat had been shot while reviewing a parade. Reports from the Cairo station parroted for three hours the official Egyptian government line that Sadat was not seriously injured, even though American television news reports were saying that the Egyptian leader was dead.

Helping to keep Sadat in power had been a monumental task for the Administration and the CIA, which had provided covert security assistance and intelligence to his government. Since the Camp David Accord of 1978 and the peace treaty with Israel in 1979, Sadat had been isolated in the Middle East. He had been, in some respects, a creation of the American people and his American press clippings. He had no comparable standing in his own country. And his wife Jehan Sadat's Western dress, customs and ideas of female independence were anathema to many of the fundamentalist Muslims.

The CIA's intelligence feed to Sadat had contained data about his vulnerability and the forces arrayed against him. The previous month, in a personal briefing, he had been given detailed information on the threats to him from Libya, Ethiopia, Syria and Iran.

About three hours after the initial report on October 6, the Cairo station confirmed that Sadat was dead. He had died instantly of multiple shots.

Casey was mortified. Reagan had spent the morning in the Oval Office being assured that the television report was wrong. Casey and Inman worried that the new Egyptian government of Sadat's protégé Vice-President Hosni Mubarak would lodge a strenuous, perhaps emotional protest because the CIA, which had trained Sadat's bodyguards, had failed to warn them. But there was nothing, not even a mild complaint.

It turned out that the assassins were part of a domestic fundamentalist group within Egypt. The CIA had paid so much attention to wiring and penetrating the Sadat government, and warning Sadat about external threats, that it had ignored the forces inside Egypt. It was dangerously close to a replay of the Iran debacle, and Casey had a fit. The CIA needed more and broader independent channels of information in Egypt. There just could not be any boundaries in the area of clandestine collection, especially in the volatile Middle East, especially now in Egypt. He wanted more—both human sources and electronic collection, even at the highest

level of the new government. "And get some people out in the fucking street to see if someone's going to shoot Mubarak," Casey ordered.

SAVAK, had been the agency's main pipeline in Iran. What a mistake, Turner had come to realize. He and his CIA had studiously misread Khomeini as a benign, senile cleric, and now he held the United States hostage. No one, Turner concluded, could surprise like a friend. It was almost easier with unfriendly nations; the CIA knew what to expect.

Since the shock of the Iranian revolution, Turner had attempted to increase the network of paid agents in foreign governments and foreign intelligence services, including some allies and friends. Egypt was an example. A CIA security operation in Egypt, designed to provide President Anwar Sadat with protection and with warnings of coup and assassination plots, also provided the CIA with electronic and human access to Egypt's government, its society and its leader. Sadat smoked dope and had anxiety attacks, but Turner never paid any attention to this palace gossip. The CIA, however, was not likely to be surprised by Sadat or by events in Egypt. The place was wired.

From intelligence reports, Turner knew that Crown Prince Fahd of
... deal of drinking, contrary to the strict proscrip-

At points there was not sufficient evaluation of the intelligence "take." Quantity overwhelmed quality as a great flood of data poured in to the analysts. Secret intelligence became an addiction. At times it became impossible to evaluate, hard to sort out. The more the CIA knew, the less the CIA had. Leaders like Sadat used the operations as a kind of wedge, as if the operations gave them a back door to the United States government, a

favorite McDonald's Big Mac hamburgers to guests on sterling-silver trays in his private office.

During the Carter Administration, before he had been appointed ambassador, Bandar had developed and nurtured connections with the White House through presidential assistant Hamilton Jordan. He could always get a hearing for Saudi Arabia through Jordan. Now under Reagan it was different. Bandar perceived that authority was diffused throughout the departments and among various White House factions. Given the pro-Israeli tilt of the Reagan Administration policy, especially from Secretary of State Shultz, the unofficial connection through Cogan was important.

As ambassador, Bandar had unusual maneuvering room. He had access to vast wealth. Under the Saudi monarchy, there were no legislatures, courts or oversight committees with power to second-guess. The State Department, well aware of this, could go to the Saudis for military or economic help when it wanted something that the Congress might resist. If the operations were in line with Saudi foreign policy, they often got that help. The Saudis got credit with the country they might be helping and with the United States. Their dollars did double duty.

The opportunities in the intelligence field for such arrangements were tantalizing. For example, the Saudis were helping the resistance to the Marxist government in Ethiopia. This was a natural for the Saudis, who didn't like extreme leftists or Communists, especially those just across the Red Sea. Casey and the CIA were grateful.

Relations between the CIA and the Saudi intelligence service were generally good, going back to the days when the legendary and enormously wealthy Kamal Adham had been its head. In 1970, the Saudis had provided then Egyptian Vice-President Sadat with a regular income. It was impossible to determine where Saudi interests in these arrangements ended and American CIA interests began.

Now, in the spring of 1984, Cogan was leaving the Near East division. In a farewell conversation with Bandar, he almost offhandedly raised the matter of the difficulty Casey was having getting money for the contras. Cogan recalled an article in the *Post* the previous month in which it was suggested that Saudi Arabia might send some money to the contras. Did you place that story, Cogan asked Bandar, was the Saudi Embassy the source?

No, Bandar said.

«التقريـــر الختامـــي»
عن تصفية القصور والاستراحات الملكية السابقة
سنة ١٩٥٧

المهندس محمود يونس   الدكتور محمود الجوهري

١ـ عـــــام :

كانت هذه العملية الأولى من نوعها فى تاريخ مصر ، وكانت نتيجة طبيعية لقيام ثورة الجيش المباركة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

فى ٣٠ / ٧ / ١٩٥٢ أصدر السيد وزير المالية والاقتصاد قراراً وزارياً برقم «٦ ملف وزارة المالية والاقتصاد رقم ع ٩٥ ـ ٣٦/ ٤ بتشكيل لجان لجرد محتويات السرايات والقصور الملكية ، وأرسل كتابا إلى السيد وزير القصر برقم ع ٩٥ ـ ٣٦/ ٦ فى ٣١/ ٣ / ١٩٥٣ مضمونه أن السيد مدير مكتب القائد العام للشئون الفنية هو المرخص بالصرف والمشرف العام على لجان جرد القصور ، وقد تمت جميع المصروفات من القصور بناء على موافقته.

٢ ـ اختصاص مكتب الشئون الفنية بمجلس قيادة الثورة :

وضع السيد مدير الشئون الفنية بمجلس قيادة الثورة تعليمات لاستلام أصناف من لجان جرد القصور سارت عليها لجان الجرد ، وقد أُخطرت بها جميع الجهات الحكومية ونُشرت بنشرة التعليمات والإعلانات التى تصدرها وزارة الحربية فى البند ٧٤ بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٥٣.

وفى ١٩ / ٣ / ١٩٥٥ أصدر المكتب الفنى بمجلس قيادة الثورة كتابا برقم ٩/ ٩/ ٢٠٩ أوضح فيه أن تنفيذ المادة ٢٦٢ من اختصاص الجهة الصارفة من الجهة المنصرف إليها، وأن ما يرسل للمكتب الفنى هو للعلم فقط وللتأكيد من سلامة الإجراءات .

فى ٢١/ ٣/ ١٩٥٥ أرسل السيد مدير الشئون الفنية بمجلس قيادة الثورة كتابا برقم ٩/ ١/ ٣١١ إلى السيد وكيل وزارة المالية والاقتصاد جاء فيه أن لجان الجرد توافى وزارة المالية والاقتصاد ببيان مفصل بقيمة الأصناف التى سلمتها للمصالح والهيئات، عن طريقها ، وأن وزارة المالية والاقتصاد يتم من جانبها الإشراف على عمليات المحاسبة التى هى من اختصاص إدارة الحسابات والمخازن بالمصالح ، وذلك طبقا لما جاء بكتاب الوزارة رقم ع ٩٥ ـ ٣٦/ ٧م٢ بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٥٥ حيث أن هذا الإشراف ليس من اختصاص المكتب الفنى بمجلس قيادة الثورة.

٣ ـ تبعية القصور والاستراحات الملكية السابقة:

قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٥٣ و ١١ و ١٨ و ٢٥ منه ضم القصور الملكية إلى وزارة الإرشاد القومى وتحويلها إلى متاحف.

وبناء عليه أصدر السيد مدير مكتب القائد العام للشئون الفنية بتاريخ ١٧ / ٩/ ١٩٥٣ كتابا برقم ٣/ ٧/ ٤٥١١ بتشكيل لجان لتسليم القصور إلى وزارة الإرشاد القومى وتعيين مندوبي المالية فى لجان الجرد مندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد فى هذه العملية ، وتم ذلك بناء على موافقة وزارة المالية والاقتصاد رقم ٩٥ـ ٤٥/ ٣ فى ١٠/ ٩/ ١٩٥٣ وتعين السيد الصاغ (أ.ح) محمود محمد الجوهرى (فى وقتها) للعمل كضابط اتصال فى كل ما يتعلق بجميع شئون القصور

حتى يتم تسليمها للوزارة بناء على تعليمات السيد وزير الإرشاد القومي كما جاء بكتاب المكتب الفني بمجلس الثورة في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٣.

وعقب إعلان الجمهورية أصدر مجلس الوزراء في ١٩ يونية سنة ١٩٥٣ قراراً بتخصيص قصر عابدين ليكون مقرا لرئاسة الجمهورية وأن يطلق عليه اسم «قصر الجمهورية» ثم عدل هذا القرار في ١١/ ١ / ١٩٥٥ وخصص قصر القبة بدلا من قصر عابدين ليكون مقراً لرئاسة الجمهورية.

ثم صدر قرار آخر في عام ١٩٥٤ بتخويل السيد وزير الشئون البلدية والقروية سلطة التعاقد نيابة عن الحكومة في استغلال قصر المنتزة وتسليمه للشركة المستغلة طبقاً لشروط العقد.

ثم أصدر قراراً آخر في ٤/ ٨/ ١٩٥٤ بتخويل السيد وزير الإرشاد القومي سلطة التعاقد نيابة عن الحكومة في استغلال منطقة إنشاص السياحية وتسليمها للشركة المستغلة طبقا لشروط العقد.

وقد اشتركت لجان الجرد والتصفية في هذه العمليات بإشراف المكتب الفني بمجلس قيادة الثورة.

٤ ـ الأموال المنقولة المخصصة لمنفعة القصور الملكية العامة والاستراحات

في ١٩ / ٢/ ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٧٢/ ١٩٥٣ بأن تعتبر من الأموال العامة ـ الأموال المنقولة المخصصة بالفعل لمنفعة القصور الملكية العامة.

وفي نفس التاريخ صدر المرسوم بإخراج بعض المنقولات بالقصور الملكية من الأموال العامة لا الأموال الخاصة وتسليمها إلى السيد وزير المالية والاقتصاد للتصرف فيها طبقا للطريقة التي يرسمها مجلس الوزراء وبالشروط التي يضعها طبقا لذلك.

في مايو ١٩٥٣ أثارت وزارة المالية والاقتصاد موضوع الأموال المنقولة المخصصة لمنفعة الاستراحات الملكية وكتبت في ذلك إلى وزارة القصر، وأبدى السيد المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية رأيه في ذلك في ٢٢/ ٩/ ٥٣ بكتابة رقم ٨٢١٠(٢٧٦١) وعرض الأمر على شعبة الشئون الداخلية والسياسية بمجلس الدولة فأيدت رأي المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية، والخلاصة من ذلك « أن المشرع قصد بالقصور الملكية المعنى الواسع لها ، فتشمل أي مكان كان مخصصا للملك السابق أنشئ بأموال الدولة ، كاستراحة الهرم وركن فاروق ، وختم السيد المستشار كتابه بالعبارة التالية :

لذلك فإننا نرى أن عبارة القصور الملكية الواردة في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٣ تشمل الاستراحات الملكية التي لاتعتبر مملوكة ملكية خاصة للملك السابق.

٥ ـ ممتلكات الملك السابق :

بعد إتمام جرد ممتلكات الملك السابق تقدمت وزارة المالية والاقتصاد إلى مجلس الوزراء بمذكرة اقترحت فيها توزيع ممتلكات الملك السابق والتي سبق حصرها بواسطة لجان الجرد، ووافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٣، وقد تضمنت هذه المذكرة كل ما يتعلق بثروة الملك السابق من أطيان زراعية أملاك عينية (قصور واستراحات) ومنشئات وآلات موجودة بالأطيان الزراعية ونقود وسيارات وحيوانات ومواد تموين وأقمشة والصيدلية والمتحف الحربي ومخازن التوريدات بقصر عابدين والمكتبة الخصوصية بقصر القبة ومخازن التبريد بالقبة والنقود المودعة بالبنوك.

٦ ـ فحص الأوراق والمستندات الهامة بواسطة المخابرات:

كانت لجان الجرد تقوم بتقديم كل ما تعثر عليه من أوراق هامة إلى إدارة المخابرات ومندوبيها الذين كانوا يعملون مع اللجان ، وكانت هذه اللجان تقوم بفحص هذه الأوراق وترفعها للجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها ، وقد قامت لجان الجرد بتقديم جميع الأفلام وسلبياتها وكذا الشرائط المسجلة إلى إدارة المخابرات لفحصها أيضاً واتخاذ اللازم بشأنها ، وكان لهذه الإجراءات أهمية خاصة في التحفظ على جميع الأوراق والمستندات ذات الأهمية الخاصة للإفادة منها.

٧ـ المزاد العلني لبيع تحف الملك السابق :

تقدمت وزارة القصر في ١٨/ ١١/ ١٩٥٢ إلى مجلس الوزراء بمذكرة وافق عليها في ٢١/ ١١/ ١٩٥٢ على تكوين لجنة من السادة وزراء المالية والاقتصاد ، الأشغال ، المواصلات ، القصر ، الحارسين على أموال الملك السابق لبحث وسائل الإفادة من القصور الملكية الأربعة ، وانتهت اللجنة إلى مشروع اتفاق عرض على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدتين في ١٨ و ٢٥/ ٢/ ١٩٥٣ مع تفويض السيد وزير المالية والاقتصاد في توقيع العقد النهائي نيابة عن الحكومة ،وفعلا وقع في ٢٦/ ٢/ ١٩٥٣ مع شركة «سوزبي» بلندن.

وفي ٢٠/ ١/ ١٩٥٤ شكلت لجنة للإشراف على المزاد ووضعت طريقة التثمين ونظام البيع والتسديد والتسليم ، وعقب انتهاء المزاد تقدمت بتقرير أوضحت به نتيجة عمليات ذلك المزاد مع ذكر البيانات التفصيلية ، كما أوضحت اللجنة في تقريرها ملاحظاتها عن طريقة معالجة الشركة للمزاد ، ويمكن تلخيص نتيجة المزاد في البيان التالي عن جميع المعروضات بالمزاد.

التقاييس		الثمن الأساسي	ثمن مرسى المزاد	
اللجنة	الشركة		للجزء المباع	للجزء الغير المباع
٧٥٤٫٨٧٤	٤٠٤٫٩٥٣	٧٠٤٫٤١٠	٨٦٥٫٨٤٧	٢١١٫٠٨١

وكان مندوبا الحكومة في الإشراف على إجراءات ونظام هذا المزاد (في وقتها) هما السيدان القائمقام (أ.ح) المهندس محمود يونس والبكباشي (أ.ح) محمود الجوهري.

٨ـ نتائج عمليات الجرد والتصفية :

انتهت لجان جرد القصور وتصفيتها من إعداد تقاريرها عن القصور والاستراحات الملكية السابقة وملحقاتها ورفعت إلى السيد وزير المالية والاقتصاد.

وقد أسفرت عمليات الجرد والتصفية عن النتائج التالية :

أ ـ قصر عابدين وملحقاته بلغت قيمة مشترياته	٢٫٩٠٢٫٢٦٧٫٦٣٤
ب ـ قصر القبة وملحقاته بلغت قيمة مشترياته	١٫١٩١٫٧١٥٫٨٤٠
ج ـ قصر المنتزه وملحقاته بلغت قيمة مشترياته	٢٥٩٫٦٦١٫٨١٥
د ـ قصر رأس التين وملحقاته بلغت قيمة مشترياته	٢٥٥٫٧٩٣٫٠٠٠
هـ ـ استراحات المناطق النائية بلغت قيمة مشترياتها	٢٧٧٫١٩١٫٢٤٣
و ـ قصر الطاهرة وملحقاته بلغت قيمة مشترياته	١٤٢٫٦٧٨٫٠٨٠
إجمالي قيمة محتويات القصور والاستراحات الملكية السابقة	٥٫٠٣٠٫٠١٧٫٥١٢

٩ـ انتهاء أعمال لجان جرد القصور والاستراحات الملكية السابقة :

لجان جرد القصور والاستراحات الملكية السابقة ـ سبق أن انتهت أعمالها بمقتضى القرار الوزاري الصادر من السيد وزير العدل في ٧/ ١٢/ ٥٣ والموافق عليه من السادة وزراء الداخلية ، المالية والاقتصاد، التربية والتعليم (المعارف سابقا)، التجارة ، السيد اللواء أركان الحرب القائد العام للقوات المسلحة ، وجاء بالمادة الرابعة من هذا القرار ما يأتي :

« يظل العمل بالقرار الوزارى الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد لجرد قصرى الجمهورية والقبة حتى يتم تسليمهما لوزارة الإرشاد القومى وبيع تحف الملك السابق وإتمام عملية الجرد».

وقد تمت هذه العمليات وبذا تعتبر لجان القصور والاستراحات الملكية السابقة لا وجود لها بناء على هذا القرار، وقد انتهت عملياتها بإشراف المكتب الفنى بمجلس قيادة الثورة وضمت هذه القصور بناء على قرارات مجلس الوزراء السابق الإشارة إليها فى البند «٣» عاليه إلى الوزارات التى حددها مجلس الوزراء، كذلك ضمت الإدارة التى كانت تتولى شئون هذه القصور قبل الثورة إلى وزارة الإرشاد القومى.

١٠ ـ القرار الوزارى رقم ١٤٤ / ٥٦

لما كانت هذه العمليات تعتبر منتهية تقريباً، كتب السيد المشرف العام إلى السيد وزير المالية والاقتصاد خطابا برقم ٢٣٤٩/٥٦/٣٨ فى ٢٢/ ٤/ ١٩٥٦ يطلب فيه تعيين من يراه لاستلام جميع المحاضر والمستندات الخاصة بهذه الأماكن والإلمام بتفاصيلها حتى يمكن إخلاء طرفه منها بأقرب فرصة ممكنة.

وفى ٣٠/ ٩/ ١٩٥٦ أرسل السيد وكيل وزارة المالية والاقتصاد إلى السيد المشرف العام كتابا برقم ٣٢ـ ١٦/ ٩ يطلب فيه مذكرة وافية عن القصور الملكية وتصفية الأموال المصادرة، وأوضح السيد المشرف العام بكتابه رقم ٢٥٦٨/٥٦/٢٦ فى ٦/ ١٠/ ١٩٥٦ بجلاء جميع ما يتعلق بهذه العمليات.

وفى ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٦ صدر قرار وزارى بتعيين مشرف عام على لجان جرد القصور والاستراحات الملكية السابقة اعتباراً من ١٠/ ١/ ١٩٥٦.

ولم يكن المقصود تعيين مشرف عام على لجان لا وجود لها فعلا، وإنما العملية التى سبق أن أشار السيد المشرف العام هى استلام المستندات والأوراق المتعلقة بهذه العملية لإمكان عمل التسويات المالية والإجراءات القانونية وهى لا تحتاج إلى أكثر من اثنين من مفتشى المالية يمكنهم القيام بها تحت إشراف السيد المدير العام لحسابات الحكومة ومشترياتها ومخازنها الذى كان يحاط علما أولا بأول بما يتم فى هذه القصور.

١١ ـ استغلال أجزاء من القصور للصالح العام:

أ ـ أمكن استغلال أجزاء من قصر عابدين فى عمل متحف وتخصيص جزء للاستقبالات والضيافة ومقر لوزارتى الإرشاد القومى والإصلاح الزراعى واللجنة العليا للتخطيط والهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف.

ب ـ أمكن استغلال قصر القبة فى تخصيص الجزء الأكبر منه مقرا لديوان رئاسة الجمهورية وخصص جزء آخر لكلية الزراعة بجامعة عين شمس وخصصت مخازن التبريد للقوات المسلحة.

ج ـ أمكن تخصيص جزء من قصر المنتزه لسلاح المدفعية والباقى سلم للشركة المستغلة.

د ـ أمكن استغلال جزء من قصر رأس التين للقوات البحرية ومستشفى القوات المسلحة والباقى خصص لعمل متحف.

١٢ ـ التصرف فى مخلفات القصور الملكية السابقة:

فى ١٢/ ١٢/ ١٩٥٤ صدر قرار وزارى من السيد وزير المالية والاقتصاد بتشكيل لجنة لوضع مقترحات عن كيفية التصرف فى المقتنيات المتبقية بالقصور الملكية ورأى السيد وزير المالية والاقتصاد بناء على الكتاب رقم ع ٩٥ ـ ٢٦/ ٧ج ٢ فى ٢٩/ ٥/ ١٩٥٥ أن تتولى هذه اللجنة الإشراف على البيع الذى بدأ بسراى القبة اعتباراً من ٢٧/ ٥/ ١٩٥٥.

وقد اشترك في جميع هذه العمليات أعضاء من لجان الجرد بإشراف المكتب الفني بمجلس قيادة الثورة.

وقد مثل المكتب الفني بمجلس قيادة الثورة في هذه اللجنة السيد البكباشي (أ.ح) محمود محمد الجوهري وذلك بناء على كتاب السيد مدير الشئون الفنية بمجلس قيادة الثورة رقم ٧/ ١١٥/ ٤٦٢ في ١٤/ ٥/ ١٩٥٥.

وقد قدمت اللجنة المذكورة إلى السيد وزير المالية والاقتصاد تقريراً أوضحت فيه السياسة التي تراها في التصرف في محتويات قصر القبة وباقي القصور الأخرى.

١٣ـ المقترحـــــــات :

أولاً : سرعة البت في مصير المخلفات المتبقية بالقصور حتى لاتتعرض للتلف وبالتالي لنقص قيمتها.

ثانياً : اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من محاسبة الجهات التي صرفت إليها أصناف من القصور على قيمتها مع التأكد من إضافتها بالعهدة.

ثالثاً : الأفضل ـ توفيراً للخزانة ـ أن يوكل ما توضح بعاليه إلى قسم أموال الملك السابق التابع لإدارة تصفية الأموال المصادرة حيث أنه كان يقوم بأعمال الحراسة على أموال السابق منذ قامت الثورة وبعد مصادرة أمواله ولملاقته التامة به ولدارية أفراده بعملية القصور للأتحاد الملكية السابقة، خصوصاً وأنهم من موظفي الحكومة الدائمين.

١٤ـ خاتمـــــــة :

استطاعت لجان الجرد ومن عاونوها من اللجان الفنية أن تسجل بكل دقة ـ بالرغم من أنها لم تعثر في بداية أعمالها على أي مكتوب يثبت هذه الموجودات أو يعتبر مرجعا ـ وكان رائدها الإخلاص في العمل والتعاون وتقدير المسئولية مما كان له أبعد الأثر في إتمام العملية على النحو الموضح بالمحاضر وتقارير اللجان المختلفة التي رفعت إلى السيد وزير المالية والاستفسار في حينها.

القاهرة في ٢٨/ ٤/ ١٩٥٧

وقد أرفق بالتقرير كشف التوزيع لهذا التقرير لكل من :

السيد رئيس الجمهورية ـ السيد وزير الشئون البلدية والقروية ـ السيد وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ـ السيد وزير المالية والاقتصاد ـ السيد المهندس محمود يونس عضو هيئة الإدارة المنتدب لقناة السويس ـ السيد الدكتور محمود الجوهري المشرف العام على لجان جرد القصور للأتحاد الملكية «سابقاً» بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٥٧».

* * *

إسرائيل اشترطت تعاونا نوويا مقابل مشاركتها بحرب السويس

كشف كتاب لمؤرخ إسرائيلي تناول حياة شمعون بيريز أن إسرائيل انتزعت من فرنسا تعاونها في القطاع النووي مقابل مشاركتها في حرب السويس التي خاضتها فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٦.

وجاء في كتاب المؤرخ ميخائيل بار زوهر الذي نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت مقاطع منه الجمعة أن بيريز باغت محادثيه الفرنسيين بهذا الطلب يوم ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٦ قبل ساعة من توقيع بروتوكول الاتفاق السري حول مشاركة إسرائيل في حرب السويس.

وصرح بيريز الذي كان يشغل حينذاك منصب المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية بأن « إسرائيل تقوم بمجازفة كبرى وتتعرض بذلك لتهديدات كل العالم العربي ويمكن لفرنسا أن تساعدها لامتلاك وسائل ردعية».

وبعد خمسة أيام أعطى رئيس الحكومة الفرنسية الإشتراكي موريس بورجيس مونوري موافقته على بروتوكول أول لاتفاق يقضي أيضا بتسليم إسرائيل كميات من اليورانيوم.

وقال بار زوهر إن فرنسا تعهدت رسميا يوم ١٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٦ بتسليم إسرائيل مفاعلا نوويا بطاقة ١٤٠ ميغاوات وكذلك تسليمها حوالي ٣٨٥ طنا من اليورانيوم بدءا من ١٩٦٠ «لأغراض سلمية».

وقد بني هذا المفاعل في ديمونا في صحراء النقب (جنوب) مثل المفاعل المبني في ساكليه في الضاحية الباريسية ، بدون إبلاغ الولايات المتحدة بذلك ، وإلى جانب هذا المفاعل ، تملك إسرائيل مفاعلا آخر للأبحاث في ناحال سوريك جنوب تل أبيب.

ونص اتفاق ثان أبرمه بيريز يوم ٢٣ أغسطس / آب ١٩٥٧ على تعاون بين البلدين في مجال الأبحاث وتطوير أسلحة نووية ، ثم وقع بيريز يوم ٣٠ سبتمبر / أيلول من السنة نفسها اتفاقا ثالثا للتعاون بين الوكالتين النوويتين في البلدين خصوصاً لصنع جهاز للطرد المركزي في إسرائيل لفصل نظائر البلوتونيوم.

وأضاف البروفسور بار زوهر أن بورجيس مونوري الذي أسقط البرلمان حكومته يوم ٣٠ سبتمبر / أيلول وافق على تاريخ الاتفاق قبل ٢٤ ساعة من تاريخه الفعلي.

وكان بيريز كشف عندما كان وزيراً للخارجية قبل أربع سنوات في برنامج وثائقي كيف وافقت فرنسا عام ١٩٥٦ على تزويد إسرائيل «بقدرات نووية».

ولاتعترف إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية لكن خبراء أجانب يؤكدون أنها امتلكت على مر السنين ٢٠٠ رأس نووي على الأقل.

* * *

١ - نص الرسالة التي بعث بها

العميد أ.ح. متقاعد ممدوح إسماعيل قائد اللواء المدرع بالحرس الجمهوري سابقا :

«بسم الله الرحمن الرحيم»

نبذة

عن بعض ما أتذكره في لقائي مع الزعيم الراحل

جمال عبدالناصر بعد هزيمة يونيو ٦٧

بعد هزيمة يونيو ٦٧ شعرت برغبة شديدة في لقاء الرئيس جمال عبدالناصر رحمة الله عليه وذلك لإيماني العميق بأن المرؤوس يجب أن يقف إلى جانب قائده بكل ما أوتي من فكر مخلص وآراء أمينة قد تساعد القائد ولكنها في المقام الأول تشعره بأنه ليس وحيدا في مثل هذه الظروف الحالكة الظلمة التي كانت مصر كلها تمر بها.

طلبت من السيد / سامي شرف لقاء الرئيس والحقيقة أنه لم يكن يسأل أبدا عن السبب في طلب اللقاء، وكذلك لم يكن يسأل بعد أي لقاء بما دار خلاله . وبعد يومين كنت ألتقي بالسيد الرئيس.

سألني الرئيس عن حالي شخصيا وعن حال أسرتي.

كان من الطبيعي أن يكون غالبية الحديث عن الهزيمة وأسبابها ، وخاصة أن السيد / سامي شرف كان منذ بضعة شهور مضت أبلغه بوجهة نظري في أي حرب نشنها نحن على إسرائيل في حالة ما إذا توصلت لإنتاج قنبلة نووية كإجراء وقائي . وكنت أعتقد تماما أننا غير مستعدين لمثل هذا العمل وأن العواقب ستكون وخيمة على قواتنا المسلحة وعلى البلد . وقد دار حوار عن ذلك وكنت على يقين بأن قواتنا المسلحة لم تكن مستعدة الاستعداد الجاد للحرب وأن التدريب كان يرتكز على المستويات الكبيرة (فرق - لواءات)، في حين أن المستويات الصغرى وهي التي تقوم بالقتال الفعلي (كتيبة - سرية - فصيلة - جماعة) لم تأخذ نصيبها الصحيح في التدريب . وقد أمر سيادته بكتابة تقرير تفصيلي في هذا الخصوص.

أثناء الحوار استجمعت شجاعتي وقلت للرئيس أن قيامه بالتنحي عن الرئاسة كان قرار جانبه الصواب، فسألني عن السبب ، فقلت له أن قائد السفينة لا يتركها وهي تغرق !!.

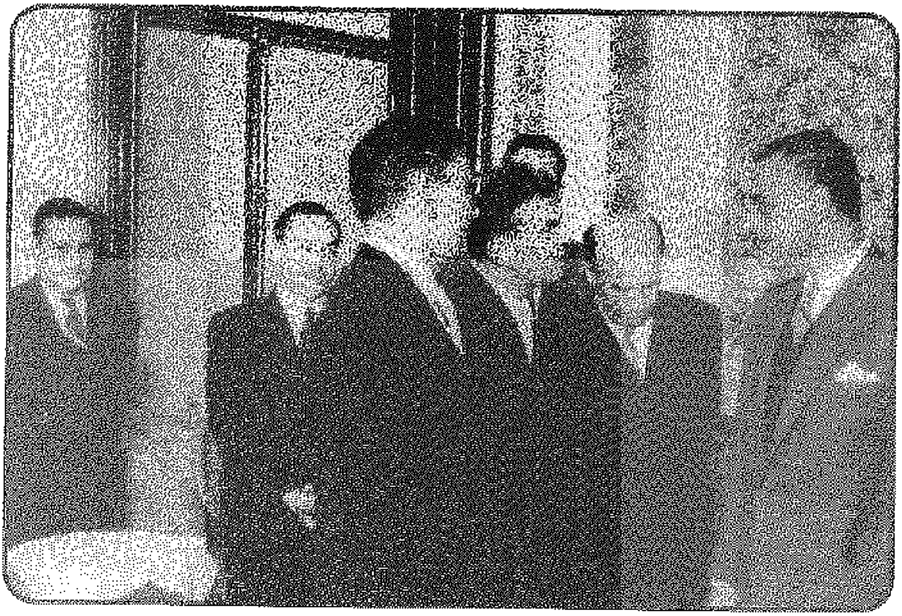
فأجاب ببساطة شديدة وتلقائية : « ما أنا اللي غرقتها !» . فقلت له وإن شاء الله سوف تعومها.

اقترحت على الرئيس أن يستمع إلى الفريق عبدالمحسن مرتجى، وذلك لإيماني الشديد بجدية وإخلاص هذا القائد وعلمه العسكري الغزير وقد كان أن استدعاه الرئيس ثلاث مرات لاستخلاص الدروس المستفادة من أخطاء الماضي.

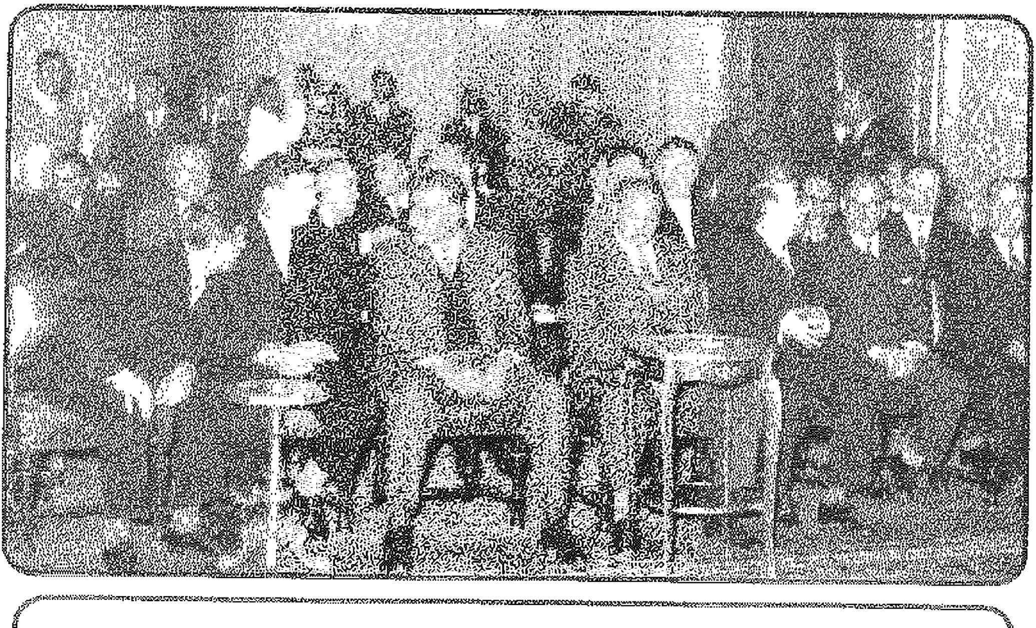
هذا بعض ما أذكره عن هذا اللقاء المثير والذي رفع من معنوياتي بشكل كبير وساعدني على التغلب على الكثير من آثار الهزيمة التي كانت تملأ نفوسنا جميعاً في هذا الوقت العصيب.

عميد أ.ح. (م) أحمد ممدوح اسماعيل

الصـــــور



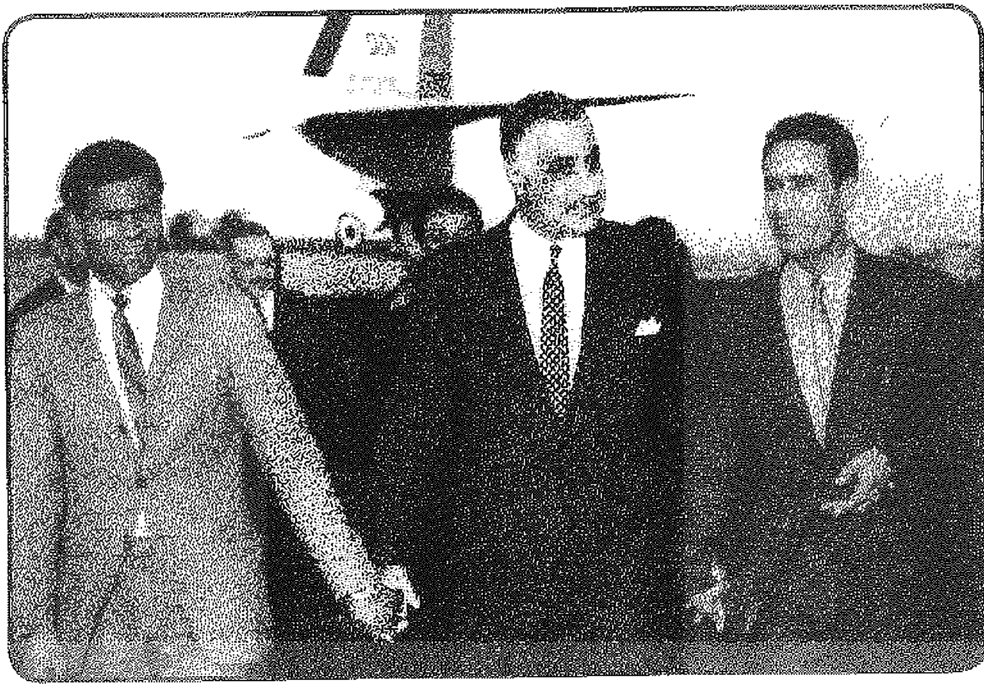
الرئيس جمال عبد الناصر مع وفد سوفيتي بقصر القبة ١٩٥٩ بمناسبة بدء تنفيذ السد العالي
ويُرى عبد القادر حاتم وسامي شرف



لقاء في قصر القبة ١٩٥٩ .. مع وفد سوفيتي قبل بدء تنفيذ بناء السد العالي
الرئيس جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي وزكريا محي الدين .. وسامي شرف



الرئيسان : عبد الناصر وشكري القوتلي .. احتفالا بالوحدة مع سوريا .. ١٩٥٨م



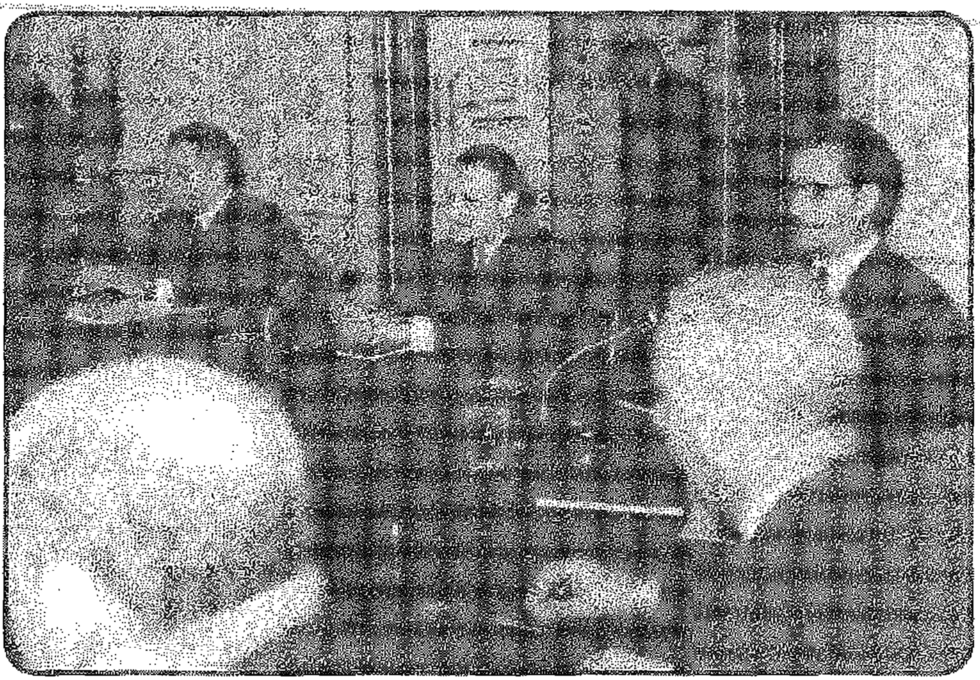
مطار ألماظة .. استقبال الوفد الليبي برئاسة العقيد القذافي والرائد أبو بكر يونس جابر .. ١٩٦٩



تقديم أوراق اعتماد السفراء:
الرئيس السادات ، محمود رياض ، سامي شرف .. ١٩٧٠م



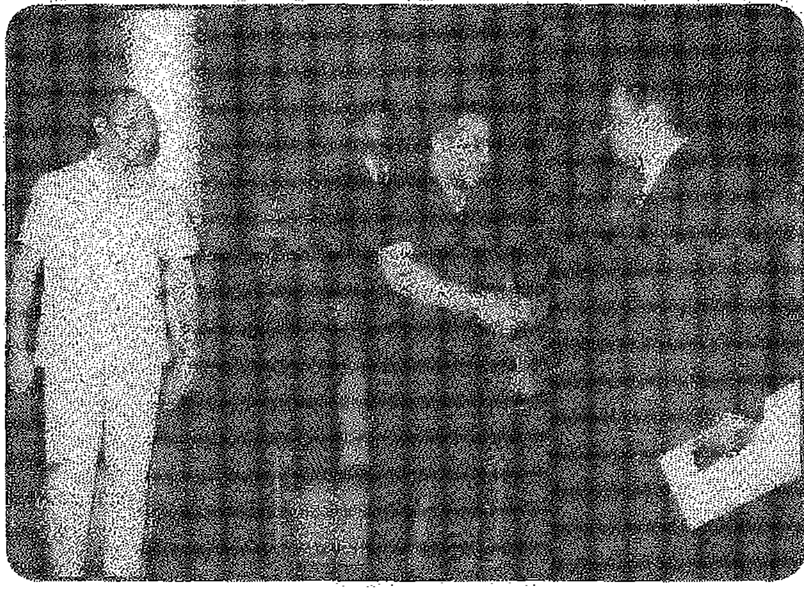
اجتماع مع السادات يضم : د/ محمود فوزي ، سيد مرعي ، شعراوي جمعة ،
سامي شرف ، الفريق محمد فوزي ، محمود رياض



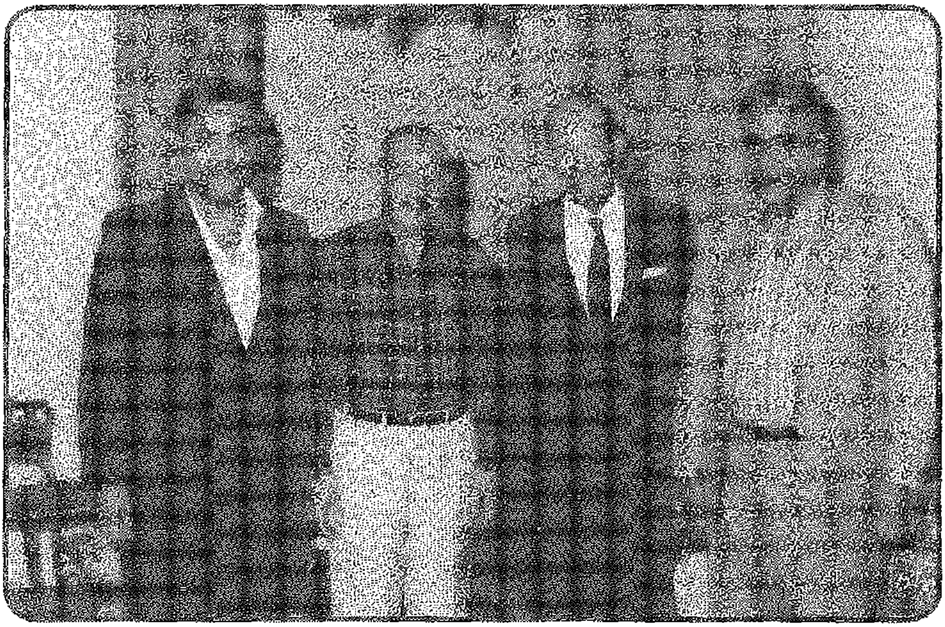
اجتماع مجلس الوزراء أبريل ١٩٧٠ : حسن التهامي ، سامي شرف ، محمد حسنين هيكل



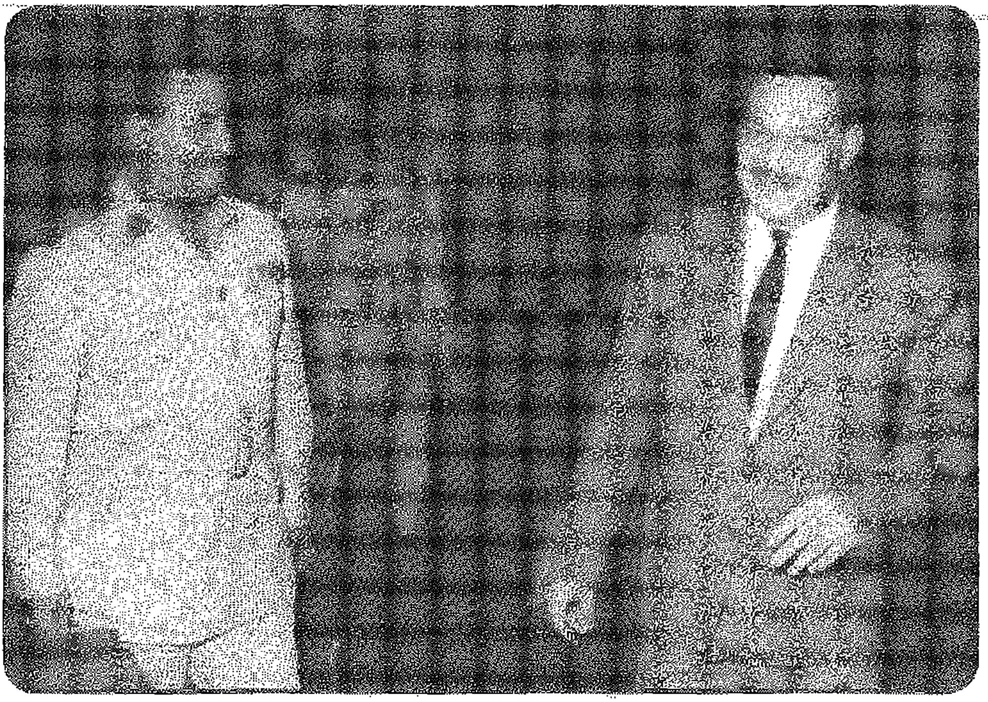
في اجتماع القمة الافريقية :
سامي شرف مع عبدالمجيد فريد سكرتير عام رئاسة الجمهورية



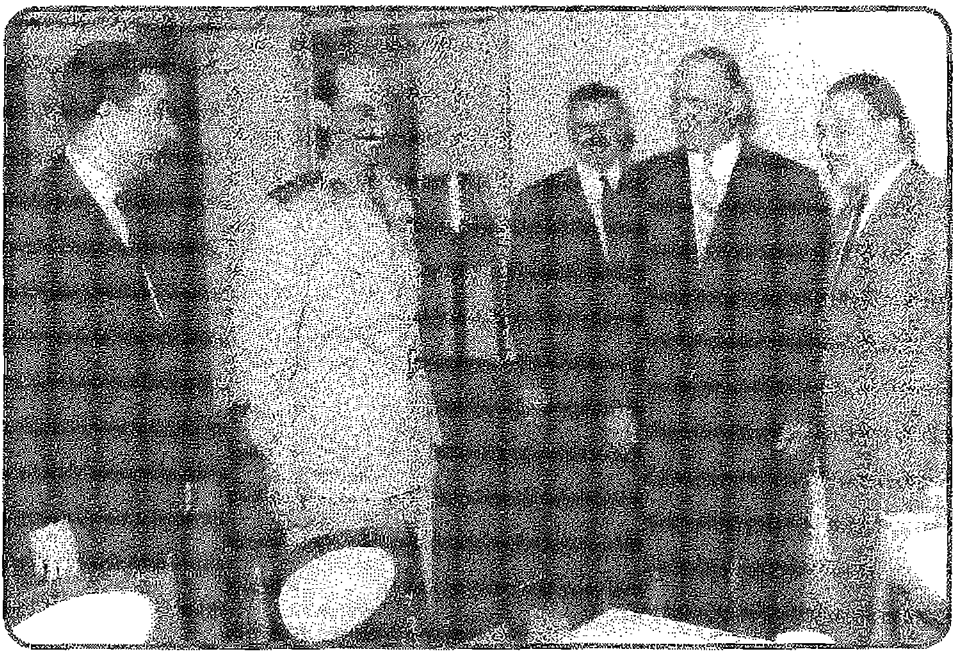
اجتماع لجنة العمل اليومي : شعراوي جمعة ، سامي شرف ، محمد فائق



في منزل سامي شرف مع الفريق محمد فوزي ومصطفى بكري



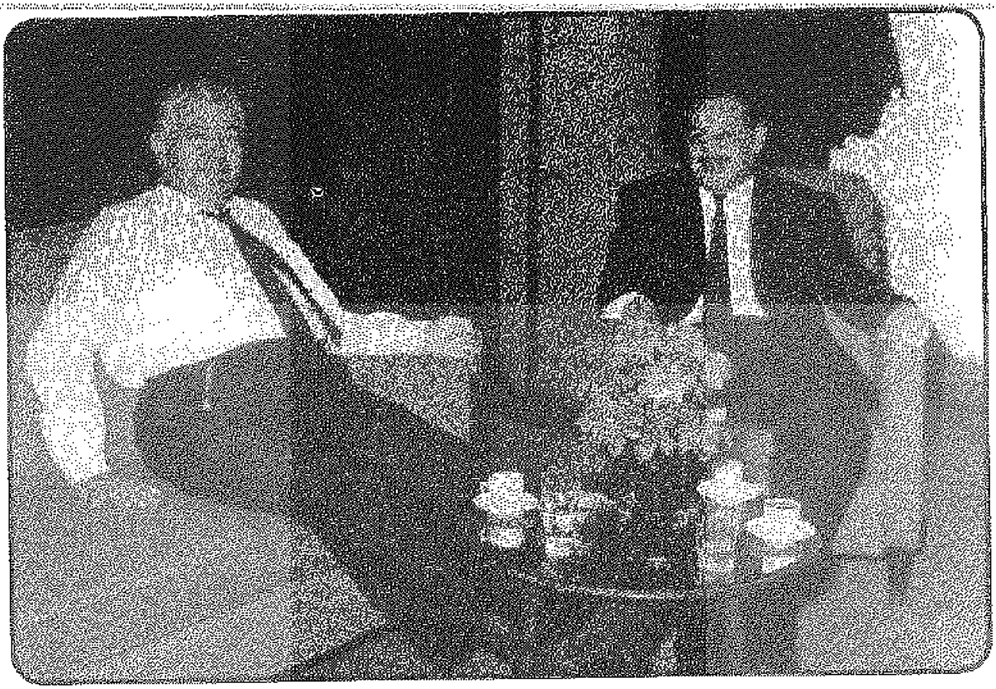
سامي شرف مع ضباط الحرس الجمهوري لحضور الافطار الشهري



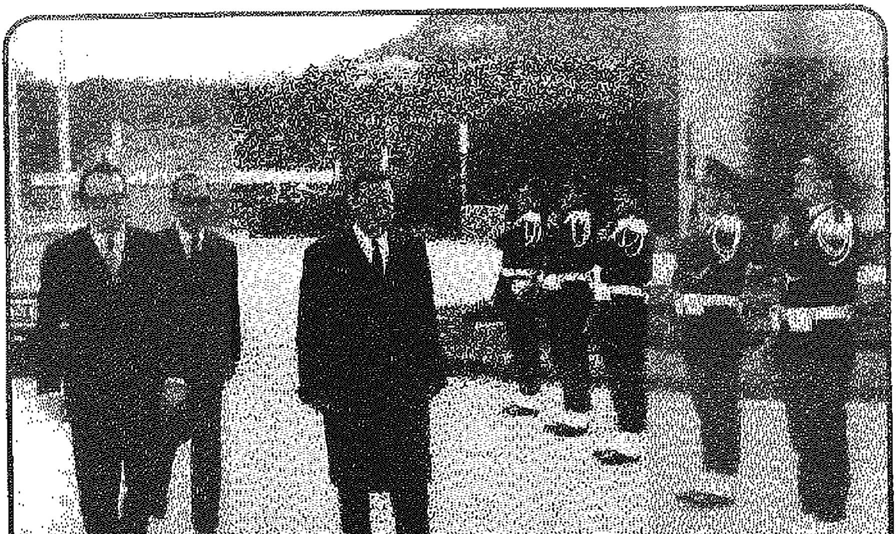
مع العميد الليثي ناصف .. إفطار الحرس الجمهوري الشهري



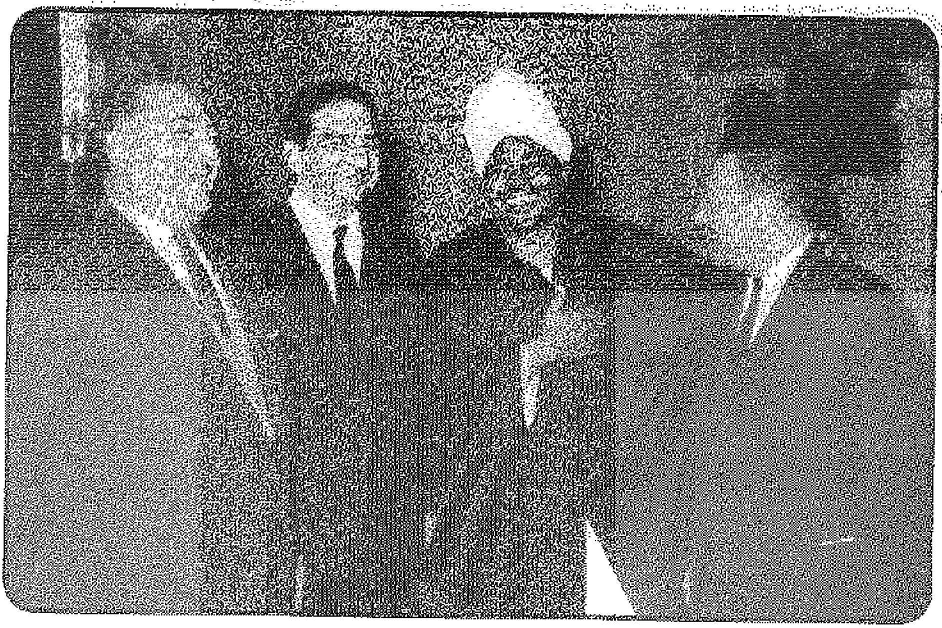
سامي شرف مع المناضل العراقي إياد سعيد ثابت في مكتب سامي شرف .. ١٩٥٩م



سامي شرف مع السيد / عزت سليمان رئيس الخدمة السرية في المخابرات العامة



سامي شرف يستعرض حرس الشرف بالقصر الجمهوري بلبنان ١٩٧٠



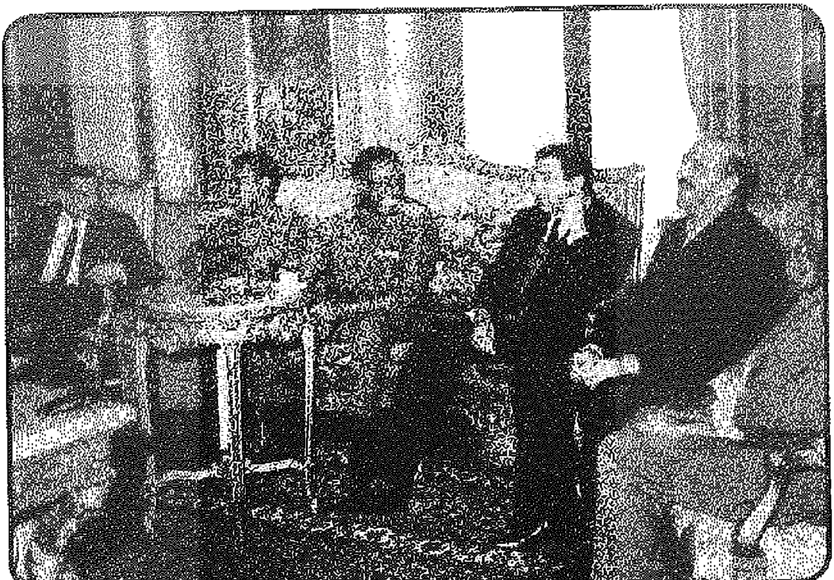
عبد المحسن أبو النور ، شعراوي جمعة ، سامي شرف يستقبلون أعضاء مجلس الثورة السوداني



عبد المحسن أبو النور ، سامي شرف ، عبد المجيد فريد
مع مأمون عوض أبو زيد عضو مجلس الثورة السوداني في موسكو ١٩٧٠م



سامي شرف مع الاخوة السودانيين أعضاء مجلس الثورة في لقاء هام



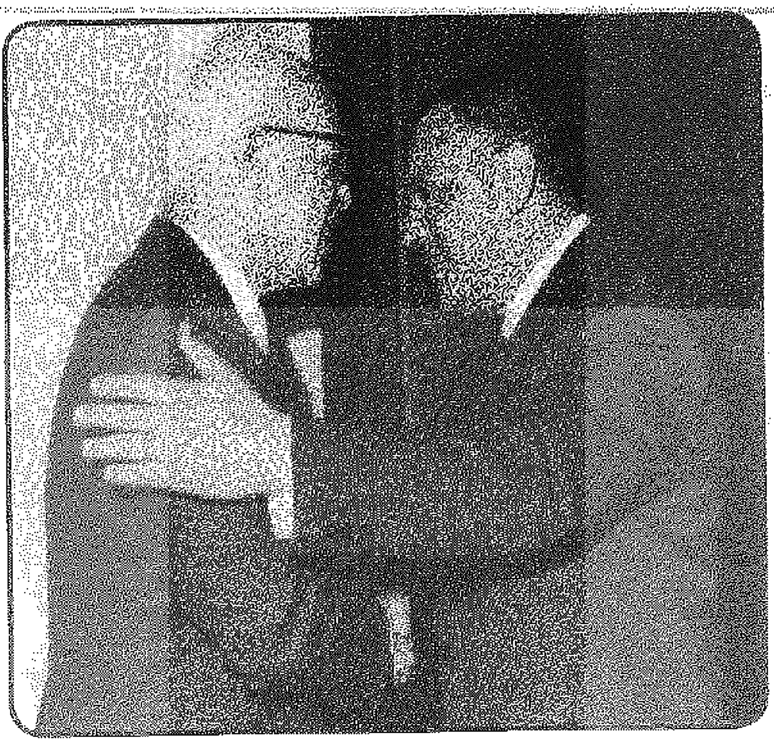
سامي شرف وشعراوي جمعة يرحبان بالوفد السوداني



سامي شرف في مطار القاهرة متوجها إلى بيروت لتسليم رسالة للرئيس البناني سليمان فرنجية
وفي الخلفية شعراوي جمعة والسفير سامي الدروبي واللواء / الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري



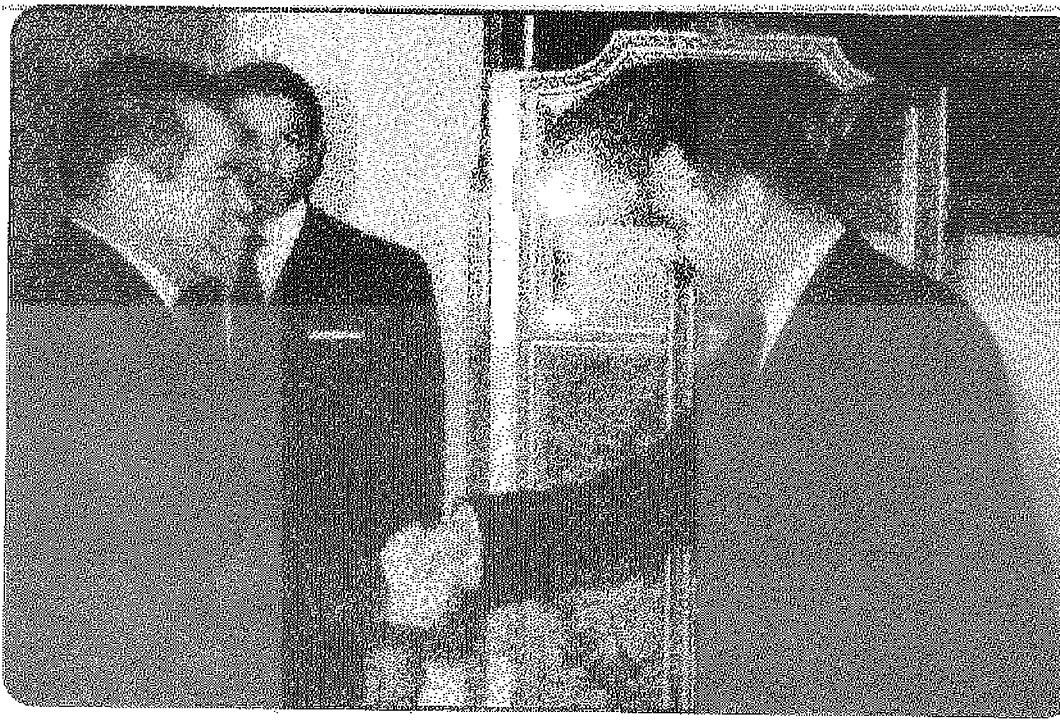
سامي شرف في بيروت في عشاء عمل وبجواره عبد الحميد غالب سفير مصر في لبنان
وقائد الجيش اللبناني وأحد الساسة اللبنانيين



سامي شرف مع الرئيس سليمان فرنجية ـ لبنان ١٩٧٠



اجتماع شتورا بلبنان ١٩٦١



سامي شرف في مكتبه يستقبل رواد الفضاء الروس .. ١٩٧٠



سامي شرف وعلي حمدي الجمال يعدان البيان المشترك لمفاوضات المشير عامر في موسكو ١٩٥٩

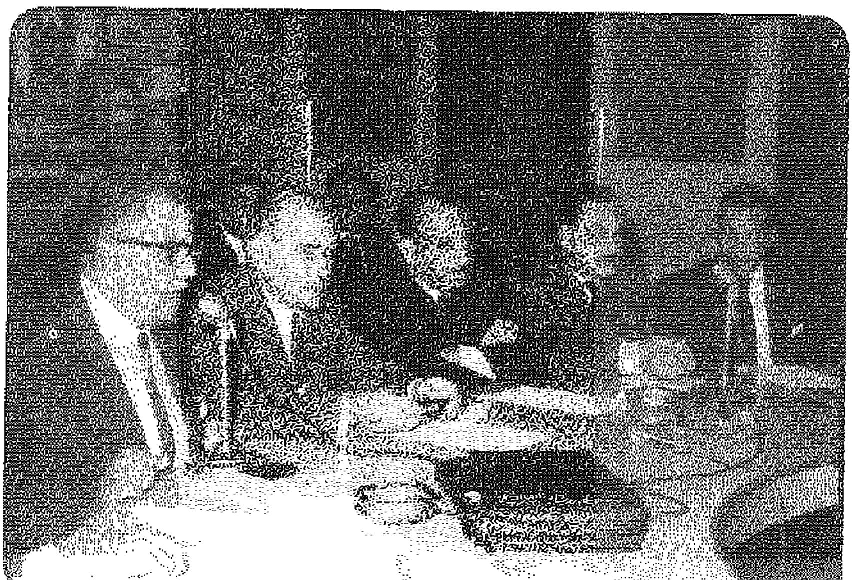




في موسكو مع المكتب العسكري المصري ومساعده والملحق



الرئيس جمال عبد الناصر مع عبد الحليم حافظ
في عيد الثورة التاسع بنادي الضباط بالزمالك



اجتماع الاتحاد الاشتراكي لشرق القاهرة مع علي صبري وعبد المجيد فريد ومصطفى المستكاوي



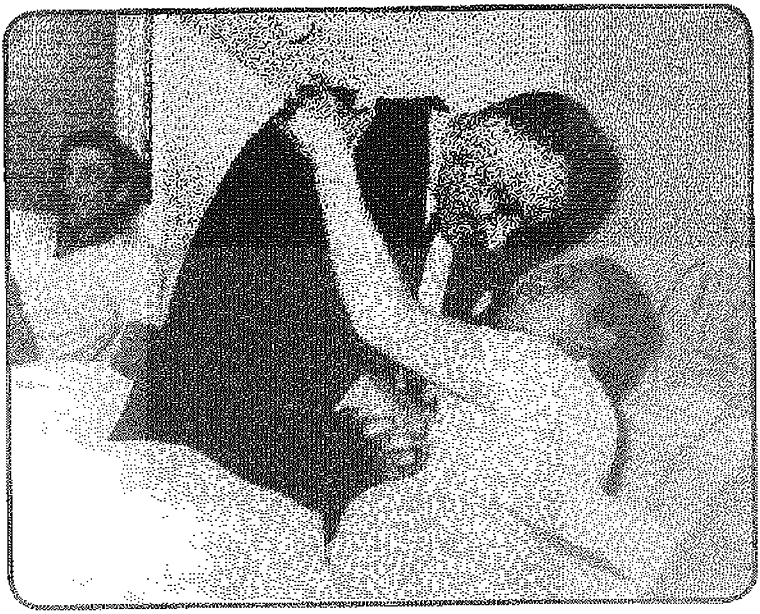
هالة سامي شرف تقدم باقة من الزهور للرئيس جمال عبد الناصر في المطار



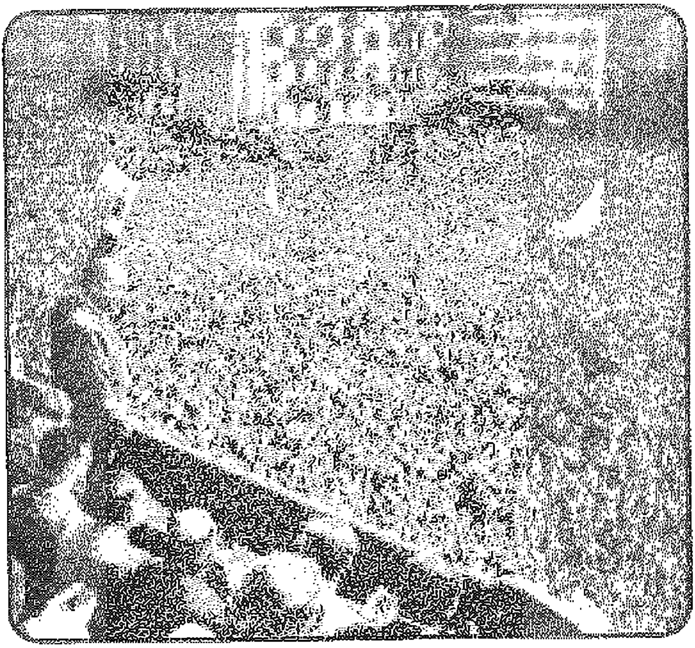
ليلى سامي شرف تقدم باقة من الزهور للرئيس نهرو في المطار



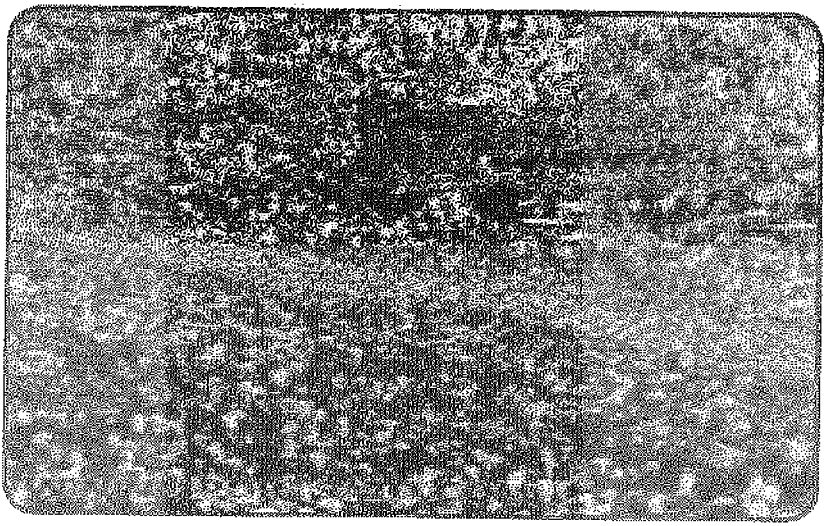
من شرفة قصر عابدين .. الرئيس جمال عبد الناصر في لقاء جماهيري



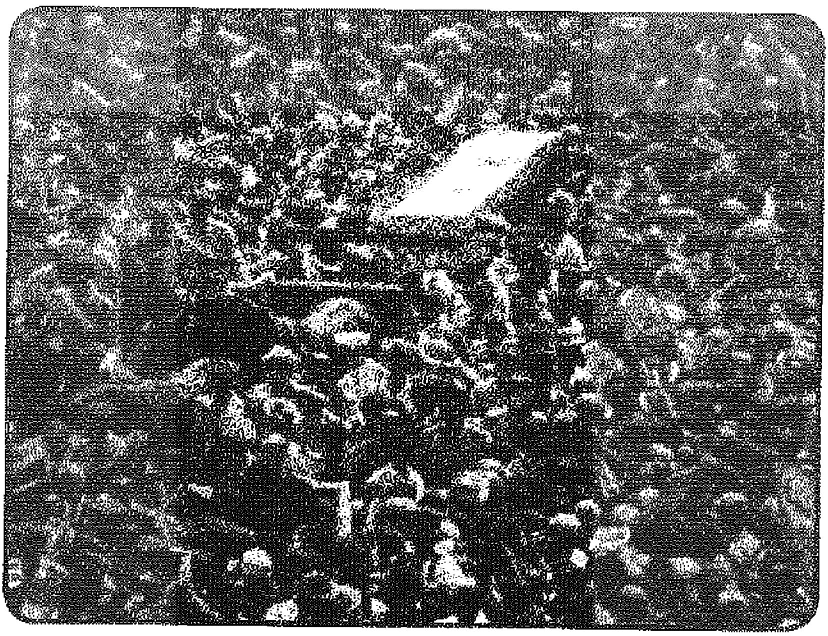
الرئيس جمال عبد الناصر في أبوة حانية يستمع بنفسه لشكاوى المرضى

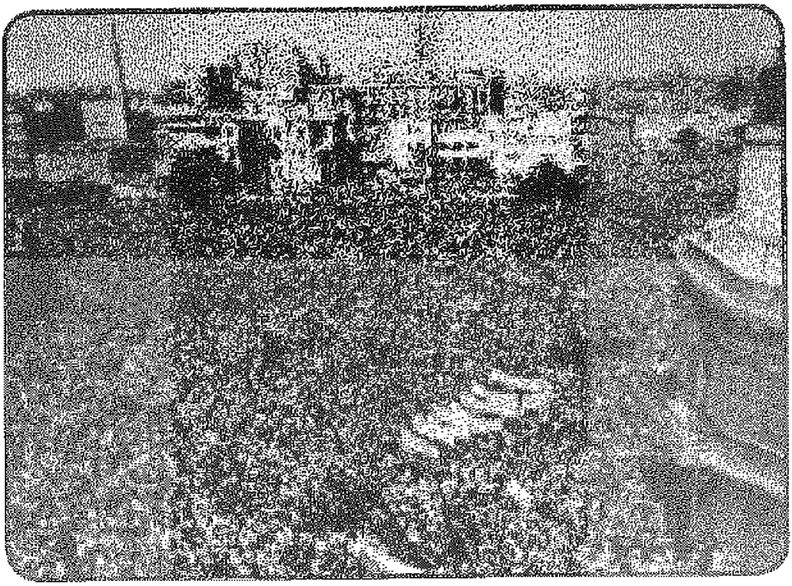


الرئيس جمال عبد الناصر .. تحية حب للجماهير من قصر عابدين



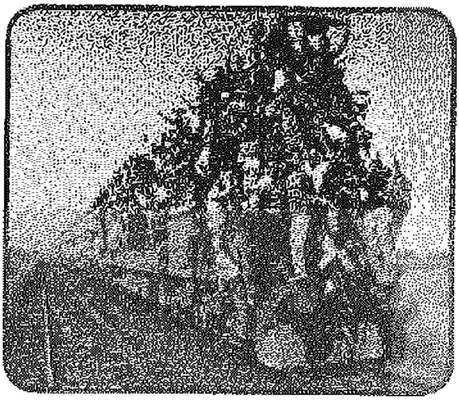
الرئيس جمال عبد الناصر في قلب الشعب حباً حياً لا يموت ..



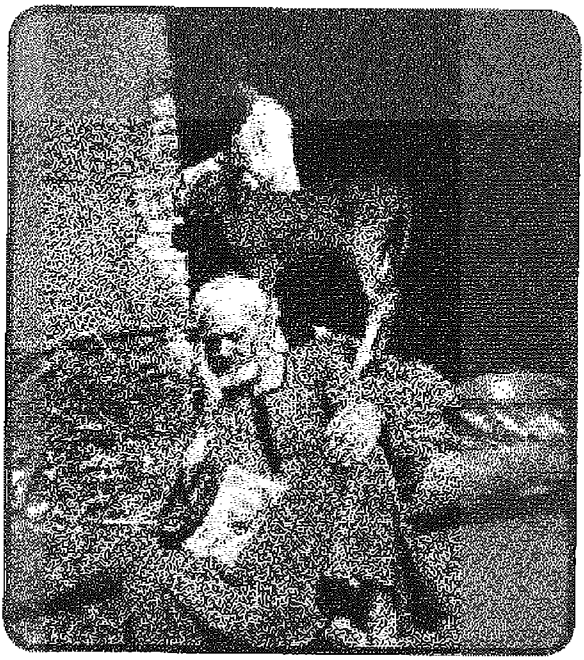


مشهد مهيب لم يتكرر .. طوفان من البشر في وداع الزعيم





الرئيس جمال عبد الناصر
سيبقى خالداً في وجدان كل مصري وعربي وحر..



الفهـــــرس

الموضـــــــــوع	رقـــم الصفحة
مقدمة الكتاب الخامس	١١٦٥
الفصل الثاني والعشرون : عبد الناصر و الشباب	١١٧١
محاولات لإحياء دور الشباب من ١٩٥٣	١١٧٤
أسباب الانقســـــام	١١٧٥
الإجراءات التنفيذية لتأسيس منظمة الشباب الاشتراكي	١١٧٧
الإعلان الرسمي عن المنظمة........................	١١٨٢
قصة زيادة أعضاء المنظمة إلى ٢٢٠ ألف شاب في ١٠ شهور........................	١١٨٣
الأنشطة والعلاقات الخارجية للمنظمة........................	١١٨٥
خلافات وصراعات بمنظمة الشباب الاشتراكي	١١٨٦
واقعة أخرى تشير إلى نمو دور منظمة الشباب........................	١١٨٧
قصة أخرى رواها محمد حسنين هيكل	١١٨٩
من أبناء منظمة الشباب الاشتراكي شخصيات عامة وقيادات	١١٩١
عبد الناصر والرياضة .. قصة بناء استاد القاهرة	١١٩٢
الفصل الثالث والعشرون : حكاية إعادة تنظيم القضاء	١١٩٥
أخطاء القضاة ضد الثورة	١٢٠٣
بداية الأزمـــــة	١٢٠٤
الفصل الرابع والعشرون : الرحيل وترتيبات الخلافة	١٢٢٥
١. حقيقة مرض الرئيس جمال عبد الناصر ونظامه الغذائي والعلاجي	١٢٢٧
٢. تفاصيل الساعات الأخيرة في حياة الرئيس جمال عبد الناصر........................	١٢٣١
٣. الرحيـــــل .... وماذا بعـــــد ؟	١٢٣٦
٤. ترشيح السادات رئيسا .. وأطماع في السلطة !	١٢٤١
٥. الـــــوداع الأخيـــــر	١٢٤٦
الفصل الخامس والعشرون : السادات رئيساً للجمهورية	١٢٦١
أزمات صامتة مع السادات	١٢٧٣

الفصل السادس والعشرون : الافتراق .. عن خط الرئيس جمال عبد الناصر	١٢٨١
كيف سارت الأمور مع الرئيس السادات بعد ذلك ..؟	١٢٩٤
السادات .. وأسلوب الصدمات الكهربائية في اتخاذ القرار	١٣١٤
١ - تغيير الوزارة	١٣١٤
٢- حل الاتحاد الاشتراكي	١٣١٤
٣- اتحاد الجمهوريات العربية	١٣١٧
السادات كلفني بمهمة خاصة وسرية في موسكو	١٣١٩
مكالمتان تلفونيتان من العقيد معمر القذافي في ١٢ و ١٣ مايو ١٩٧١	١٣٤٣
السادات رئيساً ... هل هي مقصودة أم صدفة ؟!!	١٣٥٠
الفصل السابع والعشرون : تحديد الإقامة .. فالمحاكمة ثم السجن	١٣٥١
معتقل القلعة .. وما أدراك !!	١٣٥٧
سجن مزرعة طرة .. رياضة وثقافة !!	١٣٥٨
أبناء ثورة واحدة .. والاعتراف بالخطأ	١٣٥٩
ويبدأ التحقيق بمقر مجلس قيادة الثورة	١٣٦٠
إلى السجن الحربي	١٣٦١
حقيقة شريط تسجيل طه زكي	١٣٦٢
وكان الحكم عليّ بالاعدام ! ثم خفف .. لماذا ؟	١٣٦٢
المدعي الاشتراكي والمدعي الاعلامي مهندس ١٥ مايو ١٩٧١	١٣٦٤
• مقال بعنوان "مرة أخرى العلاقات العربية السوفيتية" في ٢٧/ ٨/ ١٩٧١	١٣٦٦
• مقال بعنوان "أسرار المناقشات غداة رحيل جمال عبد الناصر" في ١٠/ ٢/ ١٩٧٩	١٣٦٧
هل الرئيس السادات سائر على طريق الرئيس جمال عبدالناصر ؟	١٣٧١
• مقال بعنوان "ماذا أقول " في ٢١/ ٥/ ١٩٧١	١٣٧٢
• مقال بعنوان "السؤال الأول والأكبر " في ٨/ ٥/ ١٩٧١	١٣٧٤
ملحوظة من المؤلف : حقيقة حادث وحدة رادار الزعفرانة ٩/ ٩/ ١٩٦٩	١٣٨٣
• مقال بعنوان" طاقة مدهشة " في ١١/ ٦/ ١٩٧١	١٣٨٤
واليوم تبدو الصورة شديدة الوضوح	١٣٨٥
ويبدأ توزيعنا على سجون القاهرة	١٣٨٦
عندما طلبت كتابة رسالة للنائب العام	١٣٩١
بكيت عندما علمت باغتيال السادات	١٣٩٦

الفصل الثامن والعشرون : الإعدام المعنوي (١) ـ مدونة خزنة عبد الناصر	١٣٩٧
الفصل التاسع والعشرون : الإعدام المعنوي (٢) ـ حكاية العمالة للسوفييت	١٤١١
الفصل الثلاثون : مراجعة الأحداث .. محاولة للتقييم	١٤٣١
أولا : مع من كنا نتعامل ؟	١٤٣٥
ثانياً : هل كنا نكون شلة ؟	١٤٥٤
* علي صبري	١٤٥٤
* شعراوي جمعة	١٤٥٧
* أحمد كامل	١٤٥٩
* أمين هويدي	١٤٦١
حقيقة العلاقة بيني وبين ممدوح سالم والليثي ناصف	١٤٦٤
أستقلت ثمانية مرات	١٤٦٦
ثالثا : هل توفرت لدينا أية نوايا للانقلاب على النظام و التخلص من السادات	١٤٦٧
نقد ذاتي وتحمل للمسئولية !!	١٤٨٠
الفصل الحادي و الثلاثون : شاهد على ثلاث ثورات	١٤٨١
مقدمات الثورة	١٤٨٣
أهم الحملات المضادة التي تعرضت لها الثورة	١٤٨٥
مبادئ ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ انتهت بانقلاب مايو ١٩٧١	١٤٨٥
٣٠ يونيو ٢٠١٣ .... لماذا ؟	١٤٨٦
ميثاق جديد من أجل مصر	١٤٨٨
كيف نحقق تقدم مصر ؟	١٤٨٩
١. إعادة بناء الفرد	١٤٨٩
٢. العملية السياسية	١٤٩٠
٣. الاقتصاد	١٤٩٢
٤. الأزهر والكنيسة	١٤٩٣
٥. استقلال القضاء	١٤٩٣
٦. حقوق الإنسان	١٤٩٤
٧. إحياء دور مصر الإقليمي	١٤٩٥
الوثائق	١٤٩٩
الصور	١٥١٥
الفهرس	١٥٣٧

رقم الايداع
٢٠١٦ / ١٨٤٦

٩ - ٢٧٨ - ٢٠٩ - ٩٧٧ - ٩٧٨ I . S . B.N الترقيم الدولى

سنوات و أيام مع
جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف



في السنوات القليلة الماضية عاشت مصر ـ ومعها الأمة العربية أجواء الثورة.. تلك الثورات التي لم يكن لها قيادة بارزة فكانت أقرب إلى الانتفاضة، وكانت أخطاء – ولا تزال – ولم تجد الجماهير ما يرضي طموحاتها أو يحقق أحلامها فيما خرجت وثارت من أجله..

من هنا وجدنا كثيرون ينقبون في تاريخهم عن روح الزعيم والقائد والثائر والمعلم ، وجدنا صور الزعيم جمال عبد الناصر تُرفع في ميادين مصر.. و بإصرار وبأيدي من لم يعايشوا جمال عبد الناصر بل بمن ولدوا بعد رحيله..! لماذا ؟ هل لأن جمال عبد الناصر لمس قلوب الضعفاء والكادحين المظلومين .. هل لأنه انحاز إلى العمال والفلاحين و عمال التراحيل والمعدمين .. هل لأن جمال عبد الناصر سعى لتوحيد الصف الوطني والعربي وتحرير إرادة شعوب العالم الثالث من الهيمنة الاستعمارية.. فحفر صورته في قلوب الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية.. بل ربما لذلك كله .

فكان لزاما علينا إعادة التنقيب في حياة الزعيم جمال عبد الناصر ، فلم نجد أصدق وأقرب من سامي شرف الذي عايش جمال عبد من الناصر أكثر من ١٥٥٥٠٠نعم مائة وخمسة وخمسون ألف ساعة طيلة ١٨ عاما من النضال في الداخل والخارج .. إذا جالسته وجدت الاخلاص والتواضع والزهد .. وجدت أصالة شعب مصر و روح جمال عبد الناصر تسكن في عقله وقلبه .. إنه رجل المعلومات الذي ساهم في تأسيس جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٢ ثم اختاره جمال عبد الناصر للعمل سكرتيراً لرئيس الجمهورية للمعلومات، وفي أبريل ١٩٧٠ عين وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى سكرتير الرئيس للمعلومات واستمر في هذا المنصب حتى ٢٨سبتمبر ١٩٧٠، ثم جاور السادات لعدة أشهر ..

مع البداية ـ يناير ١٩٥٣ ـ سُجن بسبب وشاية فيما عُرف بقضية المدفعية.. وكانت مكافأة نهاية خدمته الحُكم عليه بالإعدام - فيما عُرف بانقلاب مايو ١٩٧١، ثم خُفِّف إلى المؤبد قضى ـ منها عشر ـ سنوات متنقلاً في سجون مصر؛ وعلى الرغم من ذلك لم يتمالك دموعه عندما علم باغتيال الرئيس السادات ، بكى العيش والملح، رغم الخلاف السياسي ورغم ظلمات السنوات والأيام في السجن و رغم وشايات الأصدقاء والزملاء.. إنها تراجيديا السياسة !!

وبعد يناير ٢٠١١ أصدر العديد من الدراسات والمقالات من دروس التاريخ والتجربة التي عاشها مع الرئيس جمال عبد الناصر..

لقد سلمنا جميع أوراقه لنقدمها للجماهير خاصة الشباب والتي تصدر في أجزاء متتالية.. لنتعلم ونصحح أخطاءنا وننفض الخلافات ونتعلم أن الشعب هو الذي يراقب ويحاكم والتاريخ يسجل ويحاسب..

مهندس

ماجد أحمد يحيى